

السير الصبح بقريب

التعليم العربي الإسلامي

دراسة تاريخية وآراء إصلاحية

تأليف

فضيلة الشيخ سماحة الأستاذ الإمام

محمد الطاهر ابن عاشور

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار السلام للنشر والتوزيع

اليسر الصبح بقرئيب

التعليم العربي الإسلامي

دراسة تاريخية وآراء إصلاحية

تأليف

فضيلة الشيخ سامة الأسنان الإمام

محمد الطاهر ابن عاشور

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار السلام للنشر والتوزيع
تونس

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للساشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبدفادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية .

ابن عاشور ، محمد الطاهر .

أليس الصبح بقریب : التعليم العربي الإسلامي :
دراسة تاريخية وآراء إصلاحية / تأليف محمد الطاهر
ابن عاشور . - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر
والتوزيع والترجمة ؛ مؤسسه دار سحنون للنشر
والتوزيع ، ٢٠٠٦ م .

مج ١ (٢٣٢) ١٧ × ٢٤ سم .

تدمك ٩ ٣٦٨ ٣٤٢ ٩٧٧

١ - التعليم - تونس .

٢ - الإسلام - حركات الإحياء والإصلاح

والتجديد .

أ - العنوان .

٣٧٩,٦١١

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفني مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران

عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢+) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)

المكتب : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢+)

المكتب : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢+)

المكتب : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)

بريدياً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش ٢٠٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،

٢٠٠١م هي عشر الجائزة تنويها لعقد

ثالث مضي في صناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّه من دواعي الغبطة والشُّرور ، أن تتولَّى دار سحنون للنشر والطباعة - إحياء تراث مغربنا العربي عامَّة ، وتراثنا التونسي خاصَّة . ولعلَّ أهمَّ آثار علمية تفخر الدار بنشرها تأليف الإمام العلامة محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله تعالى ، الذي تجاوزت شهرته العلمية حدود المغرب إلى سائر أقطار المشرق ، بل ذاع صيته في العالم الإسلامي كلُّه . وفي نشر تفسير « التحرير والتنوير » من قبل هذه الدار الغزء ، وإشراف صاحبها الأستاذ حامد العلوي رحمة الله عليه ، وعلى نفقته الخاصَّة ، خير برهان على رغبته في خدمة كتاب الله تعالى ، وعلى طمع في تحصيل الأجر ، وسعي لنشر المعرفة ، وطموح للتعريف بعظماؤنا . وكان في إصدار ذلك الأثر في ثوب جديد القيم الوقع الطَّيب بين محبتي التراث الإسلامي . وذلك ما دفع القائمين على الدار نحو مزيد من الجدِّ والعمل ، فها هي دار سحنون ، تقدِّم كتاب « أليس الصبح بقريب » بنصّه المضبوط ، وحلته الجديد ، بعد أن عزَّ وجوده ، واشتدَّ الطلب لاقتنائه لأنَّه يصوِّر مشاركة علماء تونس في مسيرة الإصلاح التعليمي ، ونظرتهم الإيجابية للنهضة ، وتوقُّعهم المتزايد نحو الترقِّي ... فدونك أخي القارئ هذا الأثر النافع المفيد للمعلِّمين والباحثين ، والمضِيء لطريق المصلحين والمجدِّدين ، والله تعالى وليُّ التوفيق .

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الكريم

كلمة التقديم

الحمد لله الذي يسر لي الوفاء بما كنتُ وعدت به من إحياء وتقديم التراث العلمي لسماحة الإمام شيخ الإسلام المقدس المبرور سيدي الوالد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور .

وفي هذا الكتاب الذي عنوانه « أليس الصبح بقريب » استعرض استعراضًا شافيًا لأطوار التعليم والطرق الكفيلة بتحقيق إصلاحه كما ضمنه آراءه الإصلاحية التي بدأ في تدوينها سنة ١٣٢١ هجرية الموافقة لسنة ١٩٠٢ ميلادية .

ولم يزل ييشها تدوينًا وإصداعًا بالرغم من أن اتجاهه هذا كان ، في ذلك التاريخ ، يمثّل ثورة عارمة عن الأوضاع الموجودة حتّى إنّ معظم أهل الذكر اعتبره ضربًا من الكلام إن لم يكن أضغاث أحلام .

إلا أن مترجمنا استمر يناضل بدون هوادة حتّى أنّ اسمه اقترن بحركة جامع الزيتونة الإصلاحية لا سيّما بعد أن سُمّي سنة ١٣٤٢ هجرية الموافقة لسنة ١٩٢٤ ميلادية ، عضوًا بلجنة إصلاح التعليم بجامع الزيتونة التي قوّرت إدخال إصلاحات عميقة على تعليمه .

وكان مترجمنا هو الذي سمّاه ملك البلاد شيخًا للجامع الأعظم « جامع الزيتونة » سنة ١٣٥١ هجرية و ١٩٣٢ ميلادية لتولى تطبيق تلكم الإصلاحات فكان أوّل شيخ لإدارة التعليم بجامع الزيتونة عوضًا عن « النظارة »^(١) التي كانت هي المسيرة للتعليم به . ونظرًا لما احتوى عليه هذا الكتاب من فوائد جمّة اعتبرت أنّه من المستحسن إعادة طبعة ثانيًا بعد أن طبع مرة أولى سنة ١٩٦٧ ميلادية لا سيّما وأنّه الآن مفقود تمامًا . وختامًا فإنّي أبتهل إلى الله تعالى أن يجعل في عملي هذا الخير العميم فيجني منه

(١) النظارة : هي الهيئة التي تشرف على التعليم بجامع الزيتونة وهي تتركب من شيخي الإسلام المالكي والحنفي والقاضيين المالكي والحنفي .

مطالع هذا الكتاب المعرفة الواسعة والنفع العظيم .
والله ولي التوفيق .

عبد الملك ابن عاشور .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم وإياه نستعين وصلّى الله على سيّدنا محمد عبده ورسوله الأمين

قد كان حدّا بي حادي الآمال . وأملّى عليّ ضميري ، من عام واحد وعشرين وثلاثمائة وألف ، للتفكير في طرق إصلاح تعليمنا العربي الإسلامي الذي أشعرتني مدّة مزاولته متعلّمًا ومعلّمًا بوافر حاجته إلى الإصلاح الواسع النطاق ، فعقدتُ عزمي على تحرير كتاب في الدّعوة إلى ذلك وبيان أسبابه ، ولم أنشُب أن أزوجت بقلمي في ابتداء التحرير فإذا هو يسابقي كأنّه من مطايا أبي العلاء القائل :

ولو أنّ المطي لها عقول وجدك لم نشدّ لها رحالا

وصادفتُ أيّام عطلة التدريس الصيفية في ذلك العام ، فقضيتُ هواجرها الطويلة ، وبكرها الجميلة ، في هذا العمل ، مشتغلًا به عن محادثة الأحاب ، وعن دعة التعم بمغتسلٍ بارد وشراب ، حتّى وقف بي القلم عند انتهاء الاستراحة في مدّة شهرين إلى تحرير جملة كانت مشجعتي على مراجعة عملي هذا في ثلاثة أصياف وعنوانته « أليس الصباح بقريب » . وكان من العزم تهذيبه وإصداره ، فحالت دون ذلك موانع جمّة ، لم تزل تطفو وتركد ، وتغفو وتسهد ، غير أنني لم أدع فرصة إلاّ سعيّت إلى إصلاح التعليم فيها بما ينطبق على كثير مما ضحّنه هذا الكتاب فاستتبّ العمل بكثير من ذلك وبقي كثير بحسب ما سمحت به الظروف ، وما تيسّر من مقاومة صانع منكر ومانع معروف ، ما حرّك سواكني إلى إبراز هاته الآراء التي كنت أملتيتها ، ونشر الأوراق التي خشيت عليها عواصف الأهواء فطويتها .

وها أنا ذا متقدّم إلى خوض بحرٍ أرى هول أمواجه قد حاد بعقول كثير من ذوي الألباب ، فولوا عنه مدبرين ، وتكلّموا في إصلاحات نافعة من مصالح المسلمين ، لكنّها كلّها كانت متوقّفة على هذا المقصد الجليل المغفول عنه ، (مبدأ إصلاح التعليم) ولطالما كنتُ أقدّم رجلاً وأؤخر أخرى ، وأعلم أنّ نور عقلي هو دون إضاءة هاته المجهل التي صفتت عليها منافذ الأنوار والأهوية الخالصة ، فامتلاّت بالحوامض الرديئة منذ أزمان . وإذ قد كان من المعلومات المسلمة أنّ الله تعالى استخلفنا في الأرض ومنّ علينا بنور العقل ونبّهنا باختلاف النظام في الدنيا إلى أحوال الرقي والانحطاط ، وقال : ﴿ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١] فما طماعيتنا من هذا السكوت الطويل ،

وما إغراقنا في هذا السبات العميق؟

إذن كان واجبًا علينا خدمةً للملّة وتهيئةً للنشأة العلمية التي تزين مستقبلنا وتمجد ماضيًا ، أن ندخل تلك المجهل نرفع بإحدى يدينا مشاعل النور ، ونقطع بالأخرى ما يمانع من حجرات العثور ، فإن لم نصل بعدُ إلى غاياتها فعسى أن لا نبعد ، وإن سلّمنا من أن نشقى باللثام فما ضررنا أن لا نسعد ، ولنا في ذلك كلّ معذرة العارفين ، وشهادة أو تزكية المنصفين .

* * *

لماذا نسعى إلى إصلاح التعليم

نحن نشتغل في هذا العالم لنحصل السعادة حيثما توجهنا وذلك بجلب المنافع واتقاء المضار .

فنحن إذن في أشد الاحتياج إلى العلم بوجوه استقامة الأشغال وهي المراد من التعليم ليكون المتعلم بذلك راضياً عن نفسه ، واثقاً بحصول مبتغاه من عمله ، ترى ذلك في كل العلوم ، فكما ترى الرضا عن نفسك في معاشرتك بما اكتسبته من علم تهذيب الأخلاق ، ترى الرضا عنها في صنائعك ، إن كنت تصنع وفي سائر أكوالك التي تدخل تحت سلطان إرادتك ، فلا يسوء ظنك بشيء ما ، ولا تكون مكدوداً من القصور عندما ترى نفوساً يسمو بها الارتقاء في أوج المعالي ، بل إمّا أن تسابق معها بجناح ، أو تعلم بالأقل أن للطيران فُرص استكمال قوّة أو مساعدة رياح ، كما قال الهمخشري :

يا من يحاول بالأماني رتبتي كم بين منخفض وأخر راقبي

أبيت ليلى ساهراً وتضيعه نوماً وتأمل بعد ذاك لحاقي

ناهيك بما يجده المتعلم إن بلغ حدّ أن يكون معلماً من الابتهاج بما يبيّن للمتعلمين من الحقائق . وما يعالجه من إنشاء أمة مستقلة .

هاته منافع العلوم الحاجية التي تدعو إلى معرفتها حاجة الحياة الاجتماعية وهي تختلف أعدادها باختلاف الحاجات الداعية ولا يُقدّر أن يحدّد عددها أحد لكن لا شك أن تقدّم الحضارة يوفّر كثرتها .

لأجل هذا كان من واجب كلّ داع إلى التعليم أن يوضّح لطالبيه الغايات التي يحصلونها من مزاوله ذلك التعليم سواء كانت غاية دنيوية أو أخروية لأنّ لكلتا الغايتين طلاباً ، فتلك الغاية هي التي يجتني منها المحصل على نهاية ذلك التعليم نفعا لنفسه دنيويّاً وأخرويّاً ، ووراء هاتين غاية هي أسمى وأعظم مما يبدو منها وهي إنتاج قادة للأمة في دينها ودنياها ، وهداة هم مصاييح إرشادها ، ومحاصد قتادها ، ومهدّثو نفوسها إذا أقلقها اضطراب مهّادها ، ولكن هاته الغاية أمر حاصل لا محالة وقد لا تكون مقصودة لمتعلمين ولا لأوليائهم ولكنهم يشعرون بها عند ظهور النوايح بين المحصلين ، وهي غاية مقصودة لمرشدي الأمم من رسل وحكماء ومرشدين ناصحين ، وإذ قد كانت حاصلة لا محالة . وكانت الرغبة فيها في بدء التلقي ضئيلة ، وجب أن تُحجّب وراء ستار

الترغيب في المنافع الشخصية حتى إذا استهوت الرغبة في المنفعة الشخصية قلوب الطلاب للعلوم وعلق بها الشغف بالمعرفة ، وارتقى المرتقى منهم إلى درجة النبوغ ، أصبح النابغ لا يبغى بحالته بدلا ، وصرف همته إلى نفع أمته علما وعملا .

أما العلوم الأدبية وهي ما لا يجتني منه المرء غير الكمال النفساني أو عبارة أخرى غير الانكشافات ، فأمرها وإن كان في الاعتبار ثانيا ، فإن نفعها من جهة الانبساط والمسرة لا يقصر عن نفع تلك .

وقد كان صلاح التعليم من مميزات الأمم ، فإنه ما ميّز الأمم بعضها من بعض إلا العادات واللغات وما هي إلا تعليمات نشأت عن أصول تعاليم البشر ، فبحسب ارتقاء عاداتهم ولغاتهم يكون تفاضلهم ثم يكون التفاضل بالأديان فإنها ترجي إلى مبدأ واحد ، فعادات واحدة .

فلنا أن نعتبر أقدم تعاليم البشر هي الأديان ، التي أرشدهم الله بها إلى ما فيه الصلاح فنجدها تسعى إلى أن يكون الصلاح مطردا بينهم وبذلك تتساوى مبادئ الأمة في الأخلاق فتتهيأ إلى الأتحاد الذي هو أصل جلائل الأعمال كلها . ولقد افتخر يوسف الصديق على صاحبي السجن بدينه الصالح الذي به صار صاحبا في حاجة إليه فقال لهما : ﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [يونس : ٣٧] . وقد وصف (أفلاطون) التعليم الصحيح فقال : « هو موسيقى النفس ورياضة البدن وإن حسن السلوك فرع منه والشعر أساسه وإن يكن الشعراء لا يصلحون للتعليم والتهديب » وأبان شدة تأثير العشير في أخلاق الصغار ورأى وجوب تربيتهم في حظائر صالحة كيلا يشبوا على مخالطة الشرّ نفوسهم ، وأنه يجب أن لا يروا الرذيلة ولا يسمعوا بها ، وأن الغرض من التعليم ترقية الفضيلة وهو أول الأشياء وأجملها .

وقد كان أساطين العلماء يهتّمون بتحسين أساليب التعليم ، فهذا القاضي أبو بكر ابن العربي الأندلسي قد تكلم في كتاب « الرحلة » وفي كتاب « العواصم » على أسلوب التعليم عندهم وانتقد واستحسن ويّسن طريقا صالحا . وكذلك ابن خلدون . وذكر ابن خلدون شيخه الشيخ محمد بن إبراهيم الأبلي السليمانى فوصفه بشيخ العلوم العقلية وأنه قرأ كتب التعاليم وصدق فيه (١) .

(١) صفحة (٤٧٣) طبع بولاق (١٢٨٤) .

فالتعليم الصحيح إذن يرمي إلى إنشاء أرقى أصناف النَّاس من كل من تَمَرَس بالأشغال والأعمال ، أو رزق المواهب الحسنة وورغب في سلوك خير السبل وشغف بالمعرفة وامتناز بحبِّ الواجب والتعقُّل . يقول بعض أهل النقد إن التعليم لا يدخل تحت البحث والقواعد لأنه متوقف أكثره على المعلم لا على القواعد الفنية فلا يمكن سنُّ القوانين له لئلاً يوضع المعلم في غير موضعه . ويوكل إليه ما لم يُجعل له ، ويُحرم الفرص من استخدام مواهبه الشخصية ، فالرأي السائد بين أهل النظر أن تعيَّن حدود هذا الفن ، ويُعنى فيه بإحلال الأغراض الصحيحة المختصة بالارتقاء الأدبي والاجتماعي المحلَّ الأوَّل وإنزالها المنزلة اللائقة بها وأن يبحث عن معرفة الطرق الموافقة لدرس التعليم .

إنِّي على يقين أنني لو أُتيح لي في فجر الشباب التشبُّع من قواعد نظام التعليم والتوجيه لاقتصدت كثيراً من مواهبي ولاكتسبت جَمًّا من المعرفة ولسلمت من التطوح في طرائق تبيَّن لي بعد حين الارتدادُ عنها ، مع أنني أشكر ما منحت به من إرشادٍ قيِّم من الوالد والجدِّ ومن نصحاء الأساتذة ، ولا غنى عن الاستزادة من الخير .

ومثل هذا ينطبق على الحال في الانتصاب للتعليم فقد تُفْضي الغفلة بالمعلم إلى الارتداء في مسالك قليلة الجدوى توقع تلامذته في خطل أو فشل .

وهذا يعرض كثيراً لمن اتَّسعت معلوماتهم من المتصدرين للتدريس في مبدإ تصدُّرهم فيدفعهم حُبُّ إظهار ما لهم من المزيَّة ، ثمَّ لا يلبث أن يستيقظ من بهجته تلك ويصير إلى وضع المقادير في نصابها . وقد نبَّه على هذا صديقنا الشيخ محمد الخضر بن الحسين فقال في مقالات رحلته الجزائرية ^(١) : « وقد كنتُ - عافاكم الله - ممن ابتلي في درسه باستجلاب المسائل المختلفة الفنون وأتوَّكأ على أدنى مناسبة حتى أفضى الأمر إلى أن لا أتجاوز في الدرس شَطْر بيت من ألفية ابن مالك مثلاً ، ثمَّ أدركت أنها طريقة منحرفة المزاج عن الإنتاج » . وأنا أيضاً عرض لي مثل ذلك في تدريس المقدمة الأجرومية فكنت آتي في درسي بتحقيقات من شرح الشاطبي على « الألفية » ، وفي درس « مقدمة إيساغوجي » فأجلب فيه مسائل من « النجاة » لابن سينا ثمَّ لم ألبث أن أقلعت عن ذلك .

ولما عسر أن تعمَّ جميع العلوم جميع أصناف النَّاس وجب جعل الحدِّ الذي يستوي فيه الكلُّ أمراً معلوماً وهو المسمَّى بالتعليم الابتدائي ومرحلة من الثانوي وهو المعيار الذي يرينا لماذا يصلح المتعلم لأن يناط به من العلوم في مستقبله .

(١) صفحة (٣٠٠) من مجلة السعادة العظمى [الصادرة] بتونس عدد (١٩) المنشور في شوال سنة (١٣٢٣) .

هذا النوع الذي يقضي بإصلاحه قضاءً باتاً لا هوادة فيه ولا إرجاء ؛ فإنَّ خطأ التعليم العام خطر عظيم على الأمة أشدَّ من خطر الجهالة ؛ لأنَّها حينئذ تكون منقسمة إلى أصناف فيها الطيب والخبيث لا تعدم من هيأته الفطرة وكملة حسن الطبع من بينهم فيكون ناهضاً بالأمة إلى صلاح نافع يدوم بدوامه ، وربَّما بسط بعد انطواء أيامه ، فأماً التعليم العام فإنَّه إن صلح عمَّ به الصلاح ، وإن كان فاسداً شقيت به الأمة كلُّها وتذبذبت في معرفة مركزها وساءت اعتقاداً في حالة جهلها .

ولم يزل التنافس على السلطة على التعليم حُلُقاً قديماً للدول والأحزاب ، فقد حجر عثمان على أبي ذرٍّ أن يثَّ مبادئه في اقتسام الأموال ، وعلى ابن مسعود إشهار قراءته . وحجر الفقهاء على الناس قراءة الفلسفة ، وتردَّدوا في إباحة تعلُّم علم المنطق ، وحجر ملوك بني أمية بالأندلس على الناس دراسة ما عدا مذهب مالك بن أنس من مذاهب فقهاء الإسلام . وقد انتبه رجال الجمهورية في فرنسا بحدث قضية (دريفوس) الشهيرة أن وشواس الملكية لم يزل يناجي نفوس الذين يتعلمون في مدارس الأكليروس - بزعمهم - فوثبوا إلى غلِّ تلك الأيدي ومضايقة التعاليم الدينية حتَّى لا يقبل راغب في الوظائف الدولية ما لم يكن له شهادة على مكته الثلاث السنوات الأخيرة من تعليمه في مدارس الجمهورية ، فكانت الضربة القاضية التي ضرب بها الوزير (قالدريك روسو) سنة ١٩٠٣ هامة الأكليروس .

وقد قال أحد أساتذة الأوروبيين : يجب على الحكومة أن تُنظِّم جيوشها للسلم كما تُنظِّم جيوشها للحرب . وغرض هذا تقوية البحث العلمي وتدريبه وتقريب الصلات بين المشتغلين بالعلم ، وتعميم الاهتمام بالمواضيع العلمية ، ونقض الحوائل السياسية التي تقف على سبيل العلم ، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يضعف رجال العلم ولا يجعل لهم صوتاً تسمعه الأمة أو تبالي به الحكومة ، وإذا طلب أحد منهم شيئاً فإنَّما يطلبه من تلقاء نفسه منفرداً ؛ لأنَّه ليس للعلم صوت عام في أكثر مسائل الأمة ، وليس في الأمة جماعة منتظمة تنظِّم بلسان أهل العلم .

أطوار التعليم في عصر الأمة العربية قبل الإسلام

التعليم بين الأمم وإن كان مطردًا لا تخلو عنه واحدة ؛ لأنه من أصول المدنية البشرية ، بل هو من نظم الحيوان إذ نراه يلقن أطفاله أو فراخه عوائد نوعه ، وهو في الإنسان أكمل وأرقى إذ نرى الإنسان أكثر تعليمًا لنسله ولصاحبه ومن يحادثه أو يستنصحه ، لكن المتحدث عنه هو التعليم المرتقي فوق الحد الطبيعي الضروري للإنسان ولا توصف آثاره القائمة بمتعلمه باسم المعرفة ، فلا تشتغل بتعليم الأم ولدها المشي والنطق ، وتعليم الأب ابنه طرق البلد وضروريات الحياة ، إنما المبحوث عنه هو التعليم الذي يفيد كمالاً في النوع باعتبار حاجات العصور والأقوام ، والذي تتفاوت مدارك الناس فيه . أو - بعبارة أوضح - نبحث عن تعليم يفيد ترقية المدارك البشرية وصقل الفطر الطيبة لإضاءة الإنسانية وإظهارها في أجمل مظاهرها فيخرج صاحبها عن وصف الحيوانية البسيط وهو الشعور بحاجة نفسه خاصة ، إلى ما يفكر به في جلب مصلحته ومصصلحة غيره بالتحريز عن الخلل والخطأ بقدر الطاقة وبحسب منتهى المدنية في وقته .

فإنَّ الإنسان امتاز عن الحيوان بالعقل وأنَّ التعليم رقي للعقل الإنساني فهو تكملة لحقيقة الإنسانية .

ظهر التعليم في بادئ أمره ضيقًا ضيقًا عند الجماعات الأولى من البشر وكان يتوكأ أولاً على التجربة فيسير سيرًا بطيئًا مع الزمان والأحوال ، والشواهد تدلُّ على أنَّ الإنسان في عصوره الأولى كان يتلقَّى التعاليم من مظاهر الطبيعة وأحوال الحيوان بإلهام من واهب العقل تعالى ، فقد قصَّ علينا فيما قصَّ من عظة ابني آدم إذ قتل أحدهما أخاه ولم يهتد لسوء مصيره حتى بدت له سوأته ورأى تغييره أي فساده ، ولا كيف يستر سوأته (أي ما يسوء نظره منه) ، حتى رأى غرابًا يبحث في الأرض يحتفر لثله مدفئًا ، هنالك عرف كيف يوارى سوءة أخيه ، وتعجَّب من فكره الذي تحير في ذلك مع بدوه بعد ظهوره ، كما حكى الله تعالى عنه : ﴿ قَالَ يَتُولَتِيَّ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُوْرِي سَوَّءَ آخِي ﴾^(١) . وكذا نرى في أقدم أحوال الأمم السابقة اقتباسها التجمل والزينة مما يروق في نظرها من الحيوان فلم يزل هنود أميركا يتجملون بحمل الريش الملون

(١) سورة المائدة الآية (٣١) .

الذي ينتزعونه من الطيور ، كما نرى السودان يتجملون بؤدع الأودية (١) .

كان أوّل رقيّ التعليم بعد تلك البساطة بظهور الأديان الأولى وفي مقدّمتها الأديان السماوية التي انتشرت الناس من حضيض الهمجية وأهّلتهم لترقية المدارك وتهذيب الأخلاق ، وتدينها إلى سلطان قوة عليا مشخّصة لديها ومعظمة ومعصّدة بالأدلة الإقناعية والعظات المتكررة الموصلة إلى حدّ الخشية من سخطها ، والطمع في رضاها ، وكان ذلك قبل تدوين التاريخ . علّمنا ذلك من توّسم الحالة التي ألّفي عليها البشر حين ابتدأ عقلاؤهم يسجلون ما يسمى بالتاريخ على الصخور والهيكل ، ثم في الرقوق والبرديات ، كان التعليم أيامئذ مقتصرًا فيه على ما يبلغ إلى غاية استخدام النفوس في مقاصد الدين ؛ لأنّ معظم نظام الأمم كان مستمدًا من الأديان في الكليّات والجزئيّات ، وحملته وأمنائه هم الذين يُملّون ذلك على إخوانهم ، وبذلك كان يومئذ اختصاصيا لحملة الأسرار الدينية وهم الكهنة والسدنة كما دلّت عليه آثار شريعة حمورابي في بلاد الكلدان - من العراق - وهو المدعوّ في التوراة باسم (ملكي صادق) ، ولم تزل الأساطير القديمة تملي علينا اختصاص سدنة المعابد بالإرشاد ، فنرى في الإلياذة (هوميروس) اليوناني التي يُظنّ على أرجح التقادير أنّها كتبت في أوائل القرن التاسع قبل المسيح كيف كان السلطان المطلق لكهنة المعابد ، فإنّ واقعة كاهن (أبولون) مع الملك (أعأمثون) فاتحة نشيد الإلياذة المذكورة . وكذلك نرى في سفر اللاويين من عهد موسى (عم) أنّ اللاويّ هو المختص بإقامة الناموس وهو مستودعه ، وكانت تلك خصيصية بني لاوي المنحصرين في أبناء هارون أخي موسى ، فكان الكاهن يجمع في شخصه الكهانة والعلم معًا ، فكنت لا ترى في التاريخ القديم عالمًا غير المختصين بالخدمة اللاهوتية ، ولعلّ لذلك سببًا آخر يومئذ بعد سبب احتكار السلطة ، وهو أنّ العلم لم يكن عليه إقبال من العامّة ؛ لأنّ الناس يجعلون للعلم القيمة متى دخل العلم في عداد حاجاتهم ، ولذلك تزداد قيمة العلوم بتقدم المدنيّة فإذا كان الفقه يُعطى قيمة في الأمصار التي لا تدرك إلاّ مزية فصل الخصام فتتخذ من علم الفقه معارف للمؤثّقين والحكّام ، فإنّه في بلد آخر يعطاها المهندس والحاسب مثلًا ، وفي آخر أرقى يعطاها اللغويّ والشاعر ، أمّا الطبيب فإنّه يأخذها في كلّ موضع لا يستخف قاطنوه بمنافع التداوي وتأثيره في إزالة الأدواء ، مع أنّ حاجة العلم إلى المساعدة أكيدة لأنّه لا يقوت صاحبه ،

(١) الودع بفتح الواو وفتح الدال المهملة اسم جمع ودعة وهي تشبه الحلزون بيضاء إلى الصفرة ذات نقط سوداء يكون فيها حيوان صغير يشبه الحلزون ويكون في أودية بلاد السودان .

إذ لم تكن يومئذ العلوم الموصلة إلى المنافع المادية ، ولئن كانت اليومَ فما جميع العلوم كذلك ، وما هي أيضًا إلا محتاجة إلى المساعدة قبل ظهور آثارها ، أو قبل القدرة على استخدامها ، لذلك كان الكاهن بما يساق له من الحلوّانات التي يجيئها إليه المتزلفون إلى إرضائه وتطلب أنبائه ، ميالاً للوحدة والعزلة منساقاً إلى النظر فالفكر فالعلم (لأنّ الإنسان مشغول بالطبع) ، وكان أكثر ما يظهر يومئذ وما يبرزون فيه العلوم التي تعين على استبقاء سلطانهم على الشعب لاحتياجه إليهم فيها ، وهي : الطب ، والحكم ، والتنجيم . فالطب لقوام الأبدان ، والحكم لإصلاح الحاضر ، والتنجيم لعلم المستقبل ، وفي أساطير اليونان أنّ الكهنة والسدنة يرتزقون من هبات الناس والقرايين والنذور . وعلى هذا السنن جرى الحال عند الهنود والقبط والفرس وسائر الأمم المتعاصرة في عصور التاريخ الأولى .

فأخرج التعليم عن الاختلاط بالطقوس الدينية في الأمم القديمة من القبط والهنود والفرس والكلدان ، وهم وإن كانت لهم علوم غير دينية مثل الهندسة والطب والفلك ، لكنها كانت بأيدي الكهنة واللاهوتيين .

وكانت المدارس وفيها من العلوم : التنجيم والطب والهندسة والصناعات والفنون المستظرفة ، ومع ذلك كان أكثره بأيدي الكهنة وكان لهم وللعبرانيين والفرس أنظمة في سنّ التلامذة ، وترتيب المدارس بسيطة في بعض الأمم راقية في بعض حتّى ورث هاته الأمم اليونان ونشّقوا مدنيات من قبلهم .

أخذ اليونان صولجان الزعامة في العلوم فاستخلصوا من علوم القبط والهنود والكلدان أصحّ الحقائق ، وهذبوها ، ونقّوها من الأوهام والأغلاط ، بقدر ما بلغت إليه قوانين المعرفة عندهم ، في جميع بلاد الشرق الأوسط وبلاد الغرب وجزائر البحر الأبيض المتوسط عدا الأمم المعتزلة عنهم مثل العرب والفرس واليمن .

وكان العبرانيون ماسكين أزمة التعاليم الدينية في الشرق الأوسط .

وبقيت أمم الشرق الأقصى من الصين والهند في عزلة مغتبطين بعلومهم القديمة غير مبتغين بها بديلاً .

وانقسمت المعارف اليونانية إلى شعبتين ، الشعبة الأفلاطونية وأصحابها يُدعون الإشرقيين ، والشعبة الأرسطاليسية وأصحابها يُدعون المشائين ، فكان لليونان من نظام التعليم والمدارس وتقاسيم العلوم ، ما كان قدوة للأمم من بعدهم في عصور نهوضهم

ومقتصرهم أيضًا قبل العصر الأخير، إلا بالزيادة والتقد. ومع كون التعليم عندهم حُرًا تبعًا لقوانين (سولون) في القرن السابع قبل المسيح ما جعلوا مدارس للإناث، ومن أحسن أصولهم في التعليم المأخوذة من شرائع (سولون): كلُّ والد ملزم بتعليم ولده القراءة والسباحة، وأنه إن لم يفعل ذلك أدب. وأنه ملزم أن يرشحه لإحدى المصالح، وإن لا لم يلزم الولد أن يعول أباه في عجزه. وسار الرومان على أثرهم حذو النعل بالنعل إلا تغييرات طفيفة قضت بها الاختلافات القومية، وزادوا عليهم بتخصيص البنات بمدارس، وفرضوا الجرايات للمعلمين بعد أن كانت مهملة عند اليونان حتى اضطر (أرستيب) الفيلسوف تلميذ (سقراط) إلى أخذ الأجرة من طلبته فأغضب عليه (سقراط) طول حياته، لكن كان الملوك وأهل الفضل يُعَنُونَ بالعلماء ويمدُونهم بالإعانات، وكان الطمع في برور التلامذة ورجاء نصحهم ونفعهم عند تقدّمهم، يبعث العلماء على الإخلاص لهم، كما كانت قاعدة احترام المعلم وتعظيمه طول حياته، مفتاحًا لمكانته لأنه لا يعلن بما عنده من العلوم التي كانت يومئذ سرية خصيصة إلا متى رأى التعظيم، وأمن المكر، ورجا البرِّ والرأفة، كما يرجو الوالد من ولده، وهي سُنَّة قديمة حسنة، وهي أحسن ما يستجلب العلماء في علومهم والصانعين في خصائصهم.

كانت نهضة التعليم متساوية في جميع العالم المعروف وكذلك تكون الأشياء المعلولة لناموس عام، فحين ابتدأ بها المسلمون في الشرق بما دَوَّنوا من علوم الدين كما سنَّينه ثم بما أدخلوا من العلوم النظرية، لفت تقدّم العلم في بغداد نظر (الملك شارمانيه) للنهوض بالتعليم في البلاد الخاضعة لحكمه (في أواخر القرن الثامن المسيحي) فسعى لتقدم التعليم.

وكانت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من التاريخ المسيحي مدارس عليا في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، ثم انحصرت في إيطاليا حملة العلوم البيزنطية حين أشرفت السلطنة الشرقية على السقوط والتجأ العلماء اليونان إلى إيطاليا لأن أهلها يومئذ أرغب النَّاس في المعرفة بما بثّه فيهم (دانتي) الشاعر الفيلسوف. ومن إيطاليا امتدَّ التحقيق والبحث إلى أوروبا كلها وظهرت يومئذ الفكرة في إصلاح التعليم وتحسينه بما ظهر من الجدل بين مقاومي الطريقة المدرسية (هم أنصار فلسفة أفلاطون) والمدافعين عنها (وهم أنصار فلسفة أرسطو) ركان من الأوّلين أكثر معلّمي الفنون المستظرفة، ومن الأخيرين أعلم علماء الدين.

ثمَّ ظهر التقدُّم العلمي في القرن الرابع عشر في جرمانيا وهولانده . ومع هذا كلَّه لم يزل التعليم بصيغته الدينية والمعلمون أساتذة اللاهوت غالبًا . وكان تعليم اللغة العبرانية لزومياً في كثير من المدارس ، وكان لمدارس جرمانيا بعد ذلك السبق إلى النظر والفكرة في إصلاح التعليم من عهد ظهور الإصلاحات الدينية بواسطة أصحاب (لوثير) . لكن كان أزهى عصر عُني فيه بنظام المدارس عصر فردريك الكبير في بروسيا بالقوانين التي وضعها لذلك سنة ١٧٩٤م وجعلت المدارس حينئذٍ لنظر الحكومة ثم تلتها فرنسا سنة ١٨٢٢م وسنة ١٨٣٣م واقتبست منها كثيرًا . وكانت فرنسا منذ تأسيس الجمهورية الأولى فتحت مدارس (الصربون) و (الجروندين) و (اليعقوبيين) لتلقن مبادئ الجمهورية للناشئين من الفرنسيين ، وساد ذلك في أوروبا كلَّها حتَّى أصبح من القواعد المقررة : أنَّ شيوع التعليم وتقليل الجهالة تزيد الثروة وتقلل الجرائم والذنوب بإحصائيات حقيقية أثبتتها التاريخ .

أطوار التعليم العربي الإسلامي

وهو بيت القصيد ، واللبنة التي لها طلع نضيد ، لقد ظهر الإسلام دينًا وثقيفًا وتمدينًا وتنويرًا للبصائر في بلاد العرب ، وجاء كتاب القرآن بلسان عربي مبين ، واستنهض لنشر دعوته العرب . فلا جرم لم يكن بدُّ للناظر في نشأة التعليم الإسلامي من الإلمام بحال الأمة التي نشأ الإسلام بين ظهرانيها .

ولسنا نريد أن نبحت عن تعاليم العرب الجبلية التي لا يخلو من أمثالها جميع البشر ، إنما نريد أن نبحت عن التعلُّم الذي يفيد كمالًا في صفة الحياة باعتبار حاجات ذلك العصر وأولئك القوم ، مما يعود إلى صفة تنفع جمهورهم ولا تختصُّ بشخص المتعلم ، وذلك هو فائدة التعليم التي تقصدها الأمم من نشأتها ، والآباء من أبنائهم كما مرَّ .

التعليم العربي قبل الإسلام

كان العرب في الجاهلية يلقنون أبناهم وبناتهم ما هم في احتياج إليه من المعارف يُعدُّونهم بها إلى الكمال المعروف عندهم .

وكان أوَّل ذلك عندهم التدريب على الفصاحة ، وإن كانت جيلةً فيهم ولكنَّهم يذودون عن أبنائهم الخطأ ويقصمونهم من اللكنة والخلط ، وقد شعروا بأنَّ الاختلاط هو أصل فساد اللغات ، وفراؤًا من هذا الفساد تواطأوا على مبدأين كانا بمنزلة تعليم اللغة .

أولهما : ترك الاختلاط بمصاهرة غيرهم من الأمم .

وثانيهما : ترك المقام بمدائن مجاورهم ، من العجم كالروم والفرس على كثرة رحلاتهم إليهم في قضاء مآربهم .

ثمَّ يلي تعلِيم اللسان عندهم في الدرجة الثانية تعلِيم الأخلاق الجميلة والصفات العليَّة فكانوا يُشَبِّون أبنائهم وبناتهم على أخلاق تنفع كلاً في خطته من المجتمع في اصطلاحهم .

فالابنُ فيما يعثه على صلاح قومه وفخارهم ، وعظمته في عيون النَّاس وسيادته متى أمكنه ، وكانوا يثبِّون ذلك فيهم بأمثالهم الحكمية ، ووصاياهم الشعرية والنثرية ، وقصصهم التأديبية (كقولهم في المثل تحريضًا على موالاة القوم : « أنفك منك وإن كان

أَذَنٌ ، أو أجدع » . وقولهم في وجوب التنبه والحذر من غلط العاقل : « ابعث حكيمًا ولا توصه » . وقولهم في ذكر تعمير السن : « عِشْ رَجَبًا تَرَعْجَبًا » . وقولهم في معنى أن الكمال المطلق غير موجود : « لا تُعَدِّمُ الحِسنَاءُ دَامًا » .

والبنث لتدبير المنزل والتربية وهو تعليم عملي محض ، بما تشاهده من أعمال أمها ، وبما تستفيده من التنبهات النفسية في ضمن لعبها بلعبتها المعدة لهذا الغرض . وأعلى من ذلك تلقينها خصال الكمال للمرأة والسيرة الصالحة لها والأخلاق الحميدة المناسبة لها وضرب الأمثال لهنَّ بالأسوة الحسنة .

ومن أحسن المثل في ذلك وأوسعها وأرقاها (قصة أم زرع) الجامعة لمختلف أخلاق الأزواج ومعاملتهم لهنَّ ^(١) .

ثمَّ بعد هذا في الدرجة الثالثة علمان : علم الشعر وهو عندهم فسطاط علومهم كلها

(١) هذه القصة مروية في صحيح البخاري في كتاب النكاح (رقم : ٥١٨٩) عن عائشة - عليها الرضوان - أنها تحدثت بها في سمرها مع النبي ﷺ وفي بعض رواياتها في غير الصحيح رَفَعْتَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ونصها :

« جلس إحدى عشرة امرأة في الجاهلية فتعاهدن وتعاقدن على أن لا يكثرن من أخبار أزواجهن شيئًا .

قالت الأولى : زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ عَثَّ عَلَى رَأْسِ جِيلٍ ، لَا سَهْلٌ فِيرْتَمِي وَلَا سَمِينٌ فَيَنْتَقِلُ .

قالت الثانية : زَوْجِي لَا أَبْتُ خَيْرَهُ ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذْرَهُ ، إِنْ أَذْكَوهُ أَذْكَوهُ عُجْرَهُ وَيُجْرَهُ .

قالت الثالثة : زَوْجِي العَسْتَقُ ، إِنْ أَنْطِقُ أَطْلُقُ وَإِنْ أَسْكُتُ أَعْلَقُ .

قالت الرابعة : زَوْجِي كَلِيلُ بَهَامَةٍ ، لَا حَرْوٌ وَلَا قَوْوٌ وَلَا مَخَافَةٌ وَلَا سَامَةٌ .

قالت الخامسة : زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهَدَ ، وَإِنْ خَرَجَ أَيْدَى ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ .

قالت السادسة : زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفٌ ، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَ ، وَإِنْ اضْطَجَعَ اتَّفَ ، وَلَا يُوَلِّجُ الكَفَّ ، لِيَعْلَمَ البَثُّ .

قالت السابعة : زَوْجِي عَيَائِيَّ طِبَاقَاءَ ، كُلُّ ذَاةٍ لَهُ ذَاةٌ ، سَجْكَ أَوْ قَلْكَ ، أَوْ جَمَعَ كَلًّا لَكَ .

قالت الثامنة : زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ ، وَالرَّوِيحُ رِيحُ زَرْزَبٍ ، وَأَغْلِبُهُ وَالنَّاسُ يَغْلِبُ .

قالت التاسعة : زَوْجِي رَفِيعُ العِمَادِ ، طَوِيلُ النِّجَادِ ، عَظِيمُ الرِّمَادِ ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِ .

قالت العاشرة : زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، هُوَ إِبِلٌ قَلِيلَاتِ المَسَارِحِ / كَثِيرَاتِ المَبَارِكِ وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أَتَقَرُّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكٌ .

قالت الحادية عشرة : زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ وَمَا أَبُو زَرْعٍ ، أَنَاسٌ مِنْ حَلْيِ أَدْنِيٍّ ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضْدِيٍّ ، وَيَجْحَنِي فَيَجْحَتُ

إِلَيَّ نَفْسِي ، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غَنِيمَةٍ بِشَقٍّ ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُتَقٍ . فِعْنَدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ ،

وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبِّحُ ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَبِّحُ ، أُمُّ أَبِي زَرْعٍ فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، عَكُومُهَا رَدَاةٌ ، وَيَسْهَى فَسَاحٌ ، ابْنُ أَبِي زَرْعٍ

فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلِ شَطْبَةٍ ، وَيُسْبِعُهُ ذِرَاعُ الحِفْرَةِ . بَنَتْ أَبِي زَرْعٍ فَمَا بَنَتْ أَبِي زَرْعٍ طَوْعُ أَبِيهَا

وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمِلْءُ كِسَائِهَا ، وَغَيْظُ جَارَتِهَا . جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا تَبِيثًا ، وَلَا

تُنْقُتُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا ، وَلَا تَمْلَأُ بَيْنَنَا تَغْيِثِيثًا .

قالت : خرج أبو زرع والأوطاب تَمْحَضُ ، فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين ، يلعبان من تحت حَضْرَاهَا =

لأنهم لما لم يكونوا يدنون ويكتبون ، وكانوا يُعْتَوْنَ بحفظ أنسابهم وتاريخهم ومفاخرهم . وكانوا يخشون النسيان - على قوة عوارضهم وبراعة حوافظهم - فكان الشعر من حيث إنه يذكر مفاخرهم ، ويثير شجاعتهم ، ويرثي شريفهم ، ويمدح سادتهم ، ويتضمن في ذلك حفظ أنسابهم وتذكيرهم بأيامهم ، بمنزلة المتن الذي يحفظه التلميذ على ظهر قلبه فيتذكر من موجز عباراته شروحا طويلة في ذهنه . هذا زيادة على ما كان للشعر عندهم من الأهمية وهي ترويح أغراضهم عند تظلمهم ، وتحميس قومهم وخلفائهم ، وبتّ الأخلاق والفضائل في عامتهم ، ودفع المساوي عنهم ، فكانوا يولون لثلاث ، منها : إذا نبغ فيهم شاعر . وقد كان اعتناؤهم بالشعر من حديث أمرهم حين كملت حضارتهم قبل الإسلام .

فكان الشعر قد وصل في القرن الأخير قبل الإسلام إلى حدّ بعيد المدى في طرف البلاغة والفصاحة كشعر أصحاب المعلّقات والنابغة والأعشى . قال أئمة الأدب : فتح الشعر العربي بامرئ القيس وختم بذي الرمة ، ومن بينهم زهير والنابغة والأعشى وليد وخلق كثير .

وبعد الشعر الخطابة ولم يشتهر بها ناس كثير مثل الشعر ، بل اشتهرت بالخطابة من قبائلهم إياد ومنهم سحبان وائل ، وقس بن ساعدة .

وسبب اشتهار الشعراء هو أنّ الشعر ضرب مُستحدّث من الكلام وأسلوب من المعنى غريب ، وهو بجودة وزنه والتزام قوافيه يتنزل منزلة التوقعات الموسيقية ، فكان يستفّر الحليم ويجرئ الجبان ، بخلاف الخطابة لأنها تعتمد الفصاحة والبلاغة وصحة المعنى والحكمة ، وقد كانت هاته صفة يشترك فيها عامتهم وخاصتهم على تشكيك ، وكانوا من صحة العارضة وقوة الفكرة بالمحل الأرفع الذي أغناهم في طرق حجاجهم عن المنطق ، وفي بدائع أجوبتهم وبراعة أقوالهم ونطقهم بما تسير به الأمثال من الحكمة ، وتبهاتهم لأغراض الناس بحيث لا تخفى عليهم ، وحسبك من ذلك أن كانوا مناط

= برؤمانتين ، فطلّقتي وتكحها ، فنكحخت بعده رجلا سريّا ، زكبت سريّا ، وأخذت حطّيتا ، وأراح عليّ نَعْمًا قريبًا ، وأعطاني من كل زائجة زؤجا وقال : كُلي أم زرع وميري أهلك قالت : فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما بلّغ أضغَرَّ غائبة أبي زرع .

وهي قصة غراء وفيها أدب كثير انصرفت لها عناية علماء الحديث واللغة والأدب ، وعليها شرح للقاضي أبي الفضل عياض سماه لذة السمع بشرح حديث أم زرع مخطوط في المكتبة الأحمدية بجامعة الزيتونة وفي المكتبة العاشورية بتونس . / قلت : ثم طبع بوزارة الأوقاف بالمغرب الأقصى .

المخاطبة بالقرآن المجيد بحر الحقائق التي لا تحصر ، ومرمى سهام تحديه وموازنته . وهذا أصح ما لهم فيه حظ من العلوم .

حفظ العرب لغتهم من التغيير فعدوا الخطأ فيها عيباً يُتَعَبَّرُ به ، وشهروا بأصحاب الفهامة واللثغة ، وأعلنوا بدائع شعرهم وخطبهم في أسواقهم المشهورة أيام مواسم الحج ، فكان علمهم الحق هو أدب لغتهم ، وهو علمهم العقلي الوحيد .

ولهم معارف وتقاليد حافظوا عليها كانوا يُعَدُّون العلم بها من صفات الكمال ، أهّمها معرفة أنسابهم واتصال قبائلهم بعضها ببعض .

ومنها الفروسية والرماية ، وفي الحديث قال النبي ﷺ لقوم وجددهم يتمرنون على الرماية بالسهام « ازموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً » .

وكان لنسائهم عناية بتعليم البنات تدير البيت ، وحسن التبغل للأزواج ، والشفقة في تربية صغار إخوتهن .

أمّا العلوم الاختصاصية في بعض أفرادهم فكانت التنجيم ، وربما كان لجميعهم معرفة بمبادئه فقد سئلت إحدى نسائهم كيف تعرفين سير النجوم فقالت : « أجهل أحد خرزات معلقة في سقفه ! » .

قال الشاطبي في « الموافقات » : « ومن علومهم - أي المزعومة أو المخلوطة - الأنواء (أي حوادث الجو) ، وعلم التاريخ (بمعنى الوقائع) ، والعيافة ، والزجر ، والرمل ، والطيرة ، (هي علوم وهمية يزعمون أنهم يعرفون بها ما يقع لأحد في مستقبله) والكهانة (وهي ادعاء بعلم الغيب) ، والطب » .

وخلاصة القول ، إن العلوم فيهم كانت جارية على ما تقتضيه حاجاتهم فأخذوا من العلوم ما يحتاجه حال تمدنهم .

أما الكتابة فكانت جِدُّ نادرة في معظم بلاد العرب ؛ إذ كانت الأمية غالبية على الأمة العربية ، فأما بلاد الحجاز وتهامة ونجد فما كانت الكتابة إلا ضعيفة في أفذاذ منهم ، ولكن الأمة كانت تشعر بها ، ويستكتبون من يكتب لهم متى اضطر أحد إلى ذلك ، وقد وصفها لبيد في معلقته بقوله :

وجلا السيول عن الطلول كأنها زُرُّ نَجْدٍ مُثَوَّنْهَا أَقْلَامُهَا

وكانت اليهودية منتشرة في اليمن ، والنصرانية منتشرة في قبائل من العرب على مشارف الشام وبلاد الحيرة ، فأما اليهود فإنهم ما كانوا يكتبون إلا بالخط العبراني

وما تفرّع عنه ، فلا عِلْم للعرب بكتابتهم وخطهم ، قال أبو حية النمري :
 كما حُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ
 وقال الشَّماخ :

كما حَطَّ عِبْرَانِيَّةٌ بيمينه بتيماء حَبِيْرٌ ثم عَرَّضَ أسطرا
 وأما النصرارى فكانوا كثيرين ولكن كان تنصرهم طارئًا وصورياً فلا مزاوله لهم
 لتعاليم النصرانية .

ووقع في كتاب الإيمان وبدء الوحي من صحيح مسلم : « إن ورقة بن نوفل - وكان
 امرأ تنصّر في الجاهلية - كان يكتب الكتاب العربي ويكتب من الإنجيل بالعربية » .
 وكان ورقة من أهل مكة ، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يعرف الكتابة العربية .
 وكان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب ما ينزل من القرآن بمكة .

بعد ظهور الإسلام

فلما جاء الإسلام وأبطل من عاداتهم ما أبطل وأبقى منها ما اختار الله بقاءه ،
 أدحضت معارفهم الباطلة من كهانة وزجر وعبادة وشبهها مما تقدّم ذكره آنفاً .

انفرد الإسلام من بين سائر الأديان بالتنويه بفضل العلم والأمر بالانصاف به قال الله
 تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾
 [الزمر: ٩] . وبوضع رسوم التعليم والتربية وتعميمها والإلزام بهما ، وذلك كثير في وصايا
 القرآن ، وحسبك أن أول ما أنزل من القرآن : ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ [الذي علمه
 بِالْقَلَمِ] [العلق: ٣، ٤] ومن أول ما أنزل فيه ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤] . وجعل
 منه فرضاً على كل نفس وهو ما لا يستغنى عنه ومنه فرض كفاية وهو الذي يتعين وجود
 عارفين به في الأمة ، وذلك وإن لم يكن كله مأخوذاً من أصول الإسلام لكنه مقيس
 على نظائره الثابتة فيه ، وحذّر العلماء من كتمان العلم بقول النبي ﷺ : « مَنْ سِئِلَ عَنْ
 عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَجْمَهُ اللَّهُ يَلْجِمُ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقال الله : ﴿ فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ
 كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] .

ما لبث الإسلام بعد أن استقل بظهوره من بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة حتّى
 اشتغل أتباعه بتعلم القرآن والشريعة والتخلّق بأخلاق الرسول ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ

لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿ [الأحزاب: ٢١] .

كان العرب أمة أمية ، وخاصّة أهل تهامة والحجاز ونجد ، مواطن الكلام الفصيح ومنابع الشعر البليغ ، فما كان فيهم من يعرف الكتابة إلا أفاذا متفرقون منهم نفر بمكة ، كان منهم عبد الله بن عمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب . ووقع في كتب السيرة أنّ فداء بعض الأسرى الذين أسروا بيدر كان بأن يعلم كل أسير عشرة من غلمان الأنصار الكتابة فإذا تعلّموا كان ذلك فداء الأسير .

وكان جيرانهم اليهود من بعض البلاد متحيزين في قراهم وحصونهم من خيبر ، وقريظة ، والنضير ، وقينقاع ، تقتصر مخالطتهم العرب على التعامل بالأموال والتجر ، واستعربوا وظهر فيهم شعراء مثل شعراء العرب أمثال السمؤال بن غريض بن غاديا ، وأخيه سعيّة ، والربيع بن أبي الحقيق ، وغريص ، وأوس بن ذني القرظي ، وربما التحقوا بمعظم العرب في الأمية وكانوا يحتززون من مخالطة العرب اتقاء عدوانهم وخشية على أموالهم لأن أكثر اليهود كانوا ذوي أموال ، وكان أخبارهم يتجنبون مخالطة العرب كراهيم للإشراك المحذّر من أهله في التوراة .

فلما جاء الإسلام عني العرب بتلقي الدّين وحفلوا به احتفالاً عظيماً فشغلوا بتلقيه وكان رياضة أنفسهم وقانون معاملتهم فذلك أوّل تعليم نافع تلقوه . وكتب عليهم يومئذ حفظ ما تيسّر لهم (أي ما يقدرون عليه) من القرآن ، وكان الاهتمام بجمع القرآن كلّ حفظاً عن ظهر قلب غاية ما تسمو إليه الهمم ، فكان كل ما ينزل من القرآن في مكة يعيه رجال من كتاب الوحي ، وغيرهم مثل : مصعب بن عمير الذي بعثه رسول الله ﷺ إلى المدينة قبل الهجرة ليعلم القرآن ويصلي بالناس .

وكان عبد الله بن مسعود ممن صرف عنايته إلى تحصيل ما يستطيع من القرآن . وقد جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد الأوسي ، وأبو الدرداء من الأنصار . وإلى ذلك أيضاً صرفت عناية الخليفين أبي بكر وعمر حتّى جمع القرآن بالعراق على عهد عمر سبعمائة رجل فما ظنك بغيره كما حكى الطرطوشي في كتاب « بدع الأمور » . وأعطى عمر الناس غير المهاجرين والأنصار وأبنائهم من بيت المال بمقدار ما عندهم من القرآن ، واتخذ المكاتب لتعليم الصبيان ، ولقد جمع بعض الصبيان في زمن مالك بن أنس القرآن وهو ابن سبع سنين . وحقاً لقد كان العلم منحصراً في ذلك لأنّ عريّة ذلك الجيل كانت كافية في فهم

القرآن حَقَّ فهمه مع معرفة أحوال الرسول ﷺ .

وكان النبي ﷺ يجلس لأصحابه بالمسجد ليعلمهم الدين ، ويرشد السائلين ، ويؤدب ويحدث عن الأنبياء السابقين ، ويحدد للناس سيرة نظامهم ، ويوصي ولاة الأمور ويكتب للأمرء ، ويعلمهم مواقع السيرة الرشيدة .

وكان غالب المتلقين للعلم يومئذ كبارًا من رجال ونساء ، وقد جعل النبي ﷺ أيامًا معينة لتعليم النساء .

ولما حدث في المدينة بعد فتح مكة صبيانًا من أولاد المسلمين مثل عبد الله بن عباس ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله بن الزبير ، أمر النبي ﷺ أن يتعلموا القرآن . وقد روي عنه أن « تعليم الصبيان كتاب الله يُطْفِئُ غضب الله » ، وعن ابن عباس أنه قال : « جَمَعْتُ المحكم على عهد رسول الله » ؛ يعني المفصل من القرآن وهو من سورة الحجرات إلى آخر سورة الناس .

علوم الشريعة :

وكان الصحابة حريصين على علم ما يصدر منه وربما تناوبوا بحضور مجالس النبي ﷺ ليبلغ الحاضر الغائب ما يسمعه في مغيبه ، قال عمر بن الخطاب : كنت أنا وجارٌّ لي من الأنصار نتناوب النزول (١) ، على النبي ﷺ فينزل يومًا وأنزل يومًا فإذا نزلت جئته بما حدث من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك .

فجرى كذلك تلقي علم الشريعة مدَّة حياة النبي ﷺ من علم القرآن ومعانيه وسنة رسول الله ومواعظه وأقضيته ، وتصدَّى الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ لبث ذلك واشتهر منهم علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وأبو هريرة ، وأبو موسى الأشعري ، وعائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عباس ، فكانت المدينة معهد علم الإسلام من حياة النبي ﷺ ومدة الخلفاء الثلاثة واستمر تهتم الصحابة ببث علم الإسلام فيما يتلقاه صغارهم عن كبارهم .

وانتشرت العلوم الإسلامية في زمن خلافة علي بن أبي طالب في الكوفة وفي مكة وفي البصرة وكذلك في الشام .

(١) أي من عوالي المدينة حيث كان يسكن عمر بن الخطاب .

وفي آخر عهد عمر بن الخطاب اشتدت العناية بتتبع ما يروى عن النبي ﷺ فخشي عمر التساهل في الرواية فاشتراط عمر على من يُحدث عن النبي ﷺ حديثاً من قول أو فعل أنه إذا كان ما يحدث به لا يعلمه جمهور الصحابة أن يستشهد على روايته برجل عدل ولذلك ردَّ الإمام مالك بن أنس كلَّ حديث لم يشتهر في زمان عمر بن الخطاب .

وكان أهمُّ الأحداث العلمية في خلافة أبي بكر الصديق حادث جمع القرآن في مصحف واحد خشية تلاشي شيء من القرآن بموت حملة القرآن في مغازي المسلمين .

ومن أهمُّ أحداث العلوم الإسلامية في خلافة عثمان بن عفان جمع المسلمين على مصحف واحد وهو المصحف الذي كتب في زمن أبي بكر الصديق وبقي عنده وعند عمر بن الخطاب بعده ثم حفظته أم المؤمنين حفصة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فطلبه عثمان منها لينسخ منه نسخاً فأخرج منه خمس نسخ ، وَرَّعَ أَرْبَعًا مِنْهَا عَلَى أَمْصَارِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ : مكة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام وأبقى واحداً بالمدينة .

دهمت الناس بعد ذلك فتنة عثمان وقتله واختلفوا شيعا وظهرت الأحزاب ، فجم الكذب في الحديث عن النبي ﷺ لتأييد الدعايات ، والتحزبات ، وقلَّ التثبت واختلط الناس ، وهشَّ للخلافة من هشَّ ، فصار العلماء ينتقدون أحوال الرواة لحديث النبي ﷺ ليشقوا برواية العدول دون من لا يُعرف بالعدالة .

كانت العلوم الشرعية في هذه المدة مرتكزة بالمدينة المنورة ومشعة منها في مدن البلاد الإسلامية مكة ، والكوفة ، ودمشق حيث حلَّ بها جماعات من الصحابة ، وكانت بقية بلاد الإسلام آخذة من ذلك ما يبلغ إليها وينقل مما تجري به الأحكام بين أهلها .

ولما دنت شمس بقية الصحابة من الأفول وظهر الاحتياج إلى استحفاظ ما نُقل عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال والأقضية ظهر تلقي علم السنة عن البقية من أصحاب النبي ﷺ ، مثل : أنس بن مالك ، وابن عمر ، وعلي بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد ابن ثابت وجابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري . قال البخاري في كتاب العلم : رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد .

مبدأ ظهور علم اللغة :

وفي مدة الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ظهر لحن يسير في كلام بعض العرب المولدين في الكوفة ، وروي أن ابتداء ظهور ذلك كان في زمن عمر لكن أكثر الروايات على الأول ، ولعله في زمن علي اشتهر ، فشعروا باحتياج لسان العرب في المستقبل إلى

قانون يعصم اللسان من الخطأ ، فوضع أبو الأسود الدؤلي جملة تضبط مبادئ إصلاح الكلام العربي بأمر من الخليفة علي بن أبي طالب . وقد روي ما وضعه أبو الأسود بروايات أشهرها ، « بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل » ، وذكر ابن خلكان في « تاريخه » عن ابن أبي الأسود أن أول ما ألف أبوه باب التعجب . لكن لم يكن ما كتبه كتابا يُدعى ، وإنما ظهر الاحتياج الشديد إلى ذلك في الدولة العباسية .

تفسير القرآن :

تصدّر العلماء بعد ذلك لتفسير القرآن حين ضعف الذوق العربي بكثرة الدخلاء من فتوح الإسلام ، فكان ممن تصدّى لذلك ابن عباس وعلي ، وكان ذلك مبدأ ظهور استنباط الأحكام في الحقيقة .

ثم ظهرت الدولة الأموية في الشام على أثر فتن أشابت الرؤوس ، ومآلت حرب البسوس ، فكانت على غاية الفشل وكان سير العلوم بطيئاً بحيث لم يخط العلم في مدة نصف قرن ، إلى أن استقر أمر الدولة الأموية ورأب ثأى الخلافة الإسلامية انتصار عبد الملك على الخوارج وابن الزبير وابن الأشعث وجمعت كلمة المسلمين فذب التنبيه في جسم الدولة الإسلامية وشاع علم التفسير وتصدر رواة ابن عباس لبث ما بلغهم عنه وأشهرهم مجاهد (المتوفى بمكة سنة ١٠٣) وابن جبير (سنة ٩٤) وعكرمة مولى ابن عباس (١٠٥) وطاؤوس اليماني (١٠٦) وعطاء ابن أبي رباح (١١٤) وكلهم من مكة ، خرّج عنهم البخاري في « الصحيح » ، والشافعي ، وكان تعليمهم لم يزل بالمشافهة لأن الكتب لم تُدوّن بعد .

الأدب العربي :

ثم انصرفت العناية إلى حفظ أشعار العرب وتقعيد نوادرهم وكان الزعيم في ذلك ابن القيرية ^(١) ، وشاع في خلال ذلك علم الصرف ، وأول من تكلم فيه معاذ بن مسلم الهراء (سنة ٨٧) جلس إليه أبو مسلم مؤدب أبناء عبد الملك فسمعه يقول لرجل : « كيف تبني من تؤزهم أزا مثل يا فاعلُ أفعُل » فأنكر عليه أبو مسلم وقال :

(١) اسمه أيوب . والقريه بكسر القاف وكسر الراء مشددة وتشديد التحتية وهي أم جدّ جدّ أبيه . قتله الحجاج

« كان أخذكم النحو يعجبني ، حتّى تعاطيتم كلام الزنج والنوبة » فأفهمه مُعَاذَ الْفَائِدَةِ من ذلك فأشند إليه وُضِعَ علمَ الصّرف .

تدوين السنة :

ولما ظهرت شدّة الحاجة إلى تدوين أفضية النبي ﷺ وأقواله كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أحد فقهاء المدينة بتدوين الحديث (١) ، وكانوا يتحاشون كتابته نظراً لنهي النبي ﷺ عن أن يكتبوا عنه غير القرآن ، فقد روي أن أبا سعيد الخدري استأذن النبي ﷺ أن يكتب عنه ما يسمعه من كلامه فقال له : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ » ، ثمّ رأوا أن المصلحة توجب تدوينه وأنّ موجب التّهي قد انقضى وهو خوف التباس ما ليس قرآناً بالقرآن واتّخاذه أصلاً مثله لا يقبل التّغيير ، على أنّه ثبت أنّ النبي ﷺ رخص لعبد الله بن عمرو بن العاص أن يكتب كلّ ما يسمعه منه .

ظهر أيضاً أهل الوعظ والقصص لتهديب الأخلاق بالأداب الدينية ، مثل : الحسن البصري . فكانت البلاد الشامية قرارة العلم تقتبس من علماء الإسلام الذين أكثرهم في المدينة ومكة والكوفة .

تدوين اللغة :

انقضت الدولة الأموية العربية من بلاد الشام في سنة ١٣٢ وظهرت الدولة العباسية في العراق عربية مقتبسة كثيراً من عوائد الفرس ، فإنّها إنّما قامت بدعوة خراسانية يُظنُّ أنّ القصد منها محو الخلافة العربية ؛ فعظم الاختلاط وكان تأثيره حينئذ أشدّ من الاختلاط القديم الذي كان بالفتح . قال الجاحظ في البيان والتبيين (٢) : « ومن القُصّاصِ موسى بن سيار الأشواري ، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية وكان يجلس في مجلسه المشهور ، فيقعدُ العربُ عن يمينه والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ويفسرها للعرب بالعربية ، ثمّ يُحوّل وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية فلا يُدرى بأيّ لسان هو أيّن » . لقد كان من الاختلاط أن تجرأ كثير من الشعراء على مخاطبة الخليفة بالفارسية فمدح العُماني هارون الرشيد بأبيات منها :

(١) كتب إليه : أن اكتب إلي ما كان من سنة أو حديث فإني خفت دروس العلم .

(٢) ج ١ ص ٣٦٨ ط . الخانجي بتحقيق عبد السلام هارون .

من يلقه من بطل مسرندي
يجول بين رأسه والكردي
وصار في كفُّ الهزبر الورد
وقال أسود بن أبي كريمة على وجه التمليح :

لزم الغُرَّام ثوبي
فتمايلتُ عليهم
قد حسا الداذيَّ صِرْفًا
إن جليدي دبغثُهُ
وأبو عمرة عندي
جالس أندرمكناد
بكرة في يوم سبت
ميل زنكي بمستي
أو عقارا بايخست
أهل صنعاء بحفتِ
آن كوربد نمست
أيا عمد ببهشت

رأى الأعاجم أنفسهم محتاجين إلى الدولة العربية للاطلاع على الأخلاق والعوائد ولتمكنهم من خدمة دولة الخلافة ، وكان خلفاء العباسية قد أخفقوا آمال الفرس بمقتل أبي مسلم ، ونشأ من أولئك المناوين للخلافة قوم أولعوا بلغة العرب وآدابهم ونسوا بفضل تمكن الذين منهم النزعات القومية والدخائل السياسية فخدموا اللغة خدمة باهرة ، هنالك تعهّدوا ما كان صدر من أبي الأسود . وشرعوا في تدوين مفردات اللغة العربية وتمييز فصيحها من غريبها . وألّف الخليل بن أحمد الفراهيدي (توفي سنة ١٧٥) كتاب العين في اللغة (على ما في نسبته إلى الخليل من نزاع وتردّد لكنّه إن لم يكن من تصنيفه فهو مصنف بتوقيفه) وخاض في النحو والصرف ووضع علم العروض وألّف في النحو كتاب العوامل .

ثمّ تلاه سيويه عثرو بن عثمان بن قنبر (توفي سنة ١٨٠) بكتابه الواسع في علم النحو والعربية كلّها . وكان علم الصّرف مندرجًا في مسائل علم النحو فلم يفرده عنه إلا حين ألّف أبو عثمان المازني كتابه في الصرف . وقد ذكر ابن خلكان أنّ عيسى بن عمر الثقفي شيخ سيويه ألّف كتاب « الجامع » في النحو وأنّه أصل كتاب سيويه . ويؤيد هذا أن الخليل سأل سيويه عن مصنفات عيسى بن عمر فقال له : إنها نيف وسبعون في النحو . وقد ذكر أنّ كتبه ذهبت كلّها إلا كتاب « الجامع » وكتابًا سماه « الإكمال » . وهذا وجيه فإنّ كتاب سيويه أكبر من أن يكون موضوعًا دون أن يتقدّمه سلف ولكن سيويه بسط وزاد وصحّح فأبدع .

تدوين الحديث :

ظهر عند ظهور الدولة العباسية ملحدون من المجوس تستروا بالإسلام تقية وأعانهم أهل الأهواء مثل الغراية والباطنية والغبارية^(١) فكذبوا في الحديث لتأييد نحلهم حتى روي أن بعضهم وضع اثني عشر ألف حديث . هنالك رأى علماء الحديث العدول النقاد أن الحاجة دعت إلى تدوينه ، لأن ضبطه بالحفظ لم يبق ممكناً بعد هذا الخلط وقد كانوا قبل ذلك يكرهون كتابة العلم خشية أن يعتمد الناس على الكتب دون الحفظ فتضيع العلوم بضيعة الكتب ، ورووا أن أبا سعيد الخدري استأذن النبي ﷺ أن يكتب عنه كلامه فلم يأذن له وقال له : « لا تكتبوا عني غير القرآن » كما تقدم أنفاً . فرخصوا في الكتابة مع التعويل على الحفظ ليتعاون أحدهما بالآخر . فأول من صنّف في الحديث عبد الملك بن جريح المكي المتوفى (سنة ١٥٠) صنّف في الحديث والآثار ، وشيئاً من التفسير المأثور عن أصحاب ابن عباس إلا أن اشتمال كتابه على تدليس ، وإباحته تزوج المتعة حتى لقد تزوج ستين امرأة ، ذلك أوجب نفرة الناس كتابه ، وهذا أوجب عدم اعتدادهم برأيه ، وهجر تأليفه ولم يعتمد عليه . ثم تلاه بالتأليف معمر بن راشد الأزدي باليمن . ثم مالك بن أنس الإمام إذ ألف كتابه « الموطأ » وهو الذي اشتهر بالصحة وحسن الوضع وبقي بين الناس . فلذلك قيل إنه أول كتاب صنّف في الإسلام وإنه أصح كتاب بعد كتاب الله . قال الشافعي : « لا أعلم كتاباً بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك » ، وقال البخاري : « أصح الروايات مالك عن ابن عمر » .

الجرح والتعديل وظهر مع ذلك علم نقد الرجال وتراجهم تبعاً لتصحيح الحديث ، وأول من تكلم فيه شعبة بن الحجاج (توفي سنة ١٦٠) وأول من صنّف فيه يحيى بن سعيد القطان (توفي سنة ١٩٢) .

الفقه :

في أواخر القرن الثاني من تاريخ الإسلام كثر المسلمون وكانت كثرة الجهل لزمّت الأمة ، لسرعة تقدّم فتوحاتها وعدم التوازن بين وقت سعة السلطان وزمان التنظيم ، فكانوا محتاجين لبيان ما يتمسكون به من الاعتقادات وصفات العبادات وأوجه أحكام المعاملات ، فيسألون العلماء الذين كانوا يعرفون طرق الاستنباط فيفتونهم بحسب

(١) انظر التعليق (ص ٣٧) .

ما انتهى إليه علمهم مع تقصّي الجهد ، واشتهر منهم من كان دأبه ذلك ، مثل : مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وأبي حنيفة ، والليث ، وابن أبي ليلى وتبعهم مريدون أخذوا عنهم ودوّنوا ما سمعوه منهم من وجوه الأحكام كما كتب أصحاب مالك عنه وأصحاب أبي حنيفة وسموا ذلك علم الفقه أخذًا من قوله تعالى : ﴿ لِيَسْتَفْقَهُوا فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

أصول الفقه :

ثمّ لما تقدّم النظر في الدين وانتظم وضعوا قواعد لطرق الاستنباط في كيفية فهم القرآن والسنة وحمل متعارضها ، وأوّل من تكلم في ذلك وكتب الإمام محمد بن إدريس الشافعي الشهير (توفي سنة ٢٠٤) .

الأدب :

أظهر المهدي العباسي عنايته بأهل العلم وأفاض عليهم الصّلات والجوائز فظهر في زمنه أهل الأدب من الشعراء ، مثل : أشجع السلمي ، وبشار بن برد ، وسلم الخاسر ، وأبي العتاهية ، وعُني الناس بعلم الأدب ومُلح العرب وأشعارهم ، فألّف في ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى كتبه الشهيرة ، وألّف الأصمعي رواياته (توفي سنة ٢١٦) منها كتب : « الخيل ، والإبل ، والشاء ، والأمثال ، وأصول الكلام » ، كما ألّف يونس بن حبيب الضبي شيخ سيبويه (توفي سنة ١٨٢) كتاب « الأمثال » وكتاب « النوادر » ، وتلاه الجاحظ (توفي سنة ٢٥٥) فألّف « البيان والتبيين » .

علوم البلاغة :

أما علم البلاغة فلم يدون ويُفرد بالتسمية والتأليف إلا في القرن الخامس ؛ لأنّه كان مندرجًا في جملة علم الأدب ، ويقول بعض النّاس إنّ الجاحظ أول من ألّف فيه ، لكنّي أرى ما ألّفه الجاحظ كان غير مصنّف وإنّما كانت مسائل البلاغة شعبة من شعب النحو والأدب ، وفي كتاب سيبويه من ذلك كثير ، كقوله في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول : « وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك : ضرب زيدًا عبدُ الله ؛ لأنك أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدّمًا ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ فمن ثمّ كان حدّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدّمًا وهو عربي جيّد كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهّم لهم وهم بيانه أعتى وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم » .

وكذلك كانت كتب ابن جنبي مثل كتاب « الخصائص » . على أن كتب معاني القرآن لم تكن تخلو من ذلك ، كما كانت كتب شرح الشعر أيضًا مشتملة على شيء من ذلك كثير ، أهمه ما في شرح الإمام أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي على « ديوان الحماسة » (توفي سنة ٦٢١) وشرح ابن جنبي عليها . وإذا جاز أن نحكم للجاحظ بأوليته في ذكر البلاغة لأنه ذكر نتفا منها في كتبه أو لأنه ألف « إعجاز القرآن » ، فحُكمننا بذلك لأبي عبيدة معمر بن المثنى أولى منه بالجاحظ ؛ فإنه ألف كتاب « إعجاز القرآن » أيضًا وهو ، شيخ الجاحظ ومات قبله بأربع وأربعين سنة .

ولكن الذي خص علم البلاغة بالتدوين هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني (توفي سنة ٤٧١) في كتابه : كتاب « دلائل الإعجاز » ، وكتاب « أسرار البلاغة » ؛ فهو أعطى ألقابًا للمسائل وأخرج الكلام في الإعجاز عن الصفة الجزئية إلى قواعد كلية مسهبة مُبرهنة . على أن علم البلاغة لم يَصْرِفْنَا مُهذَّبًا إِلَّا منذ صَنَّفَ فيه الإمام يوسف السكاكي (توفي سنة ٦٢٦) القسم الثالث من كتابه « مفتاح علوم العربية » .

التاريخ والأخبار :

ظهر في الثلث الأول من القرن الثاني علم الأخبار والسير وهو مبدأ علم التاريخ في الإسلام وأوّل من صنّف فيه محمد بن إسحاق الحافظ (توفي سنة ١٥١) ودوّن عنه سيرته ورتبها عبد الملك بن هشام الحميري (توفي سنة ٢١٨) ثمّ تلاه الناس فألّف البخاري تاريخه وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري تاريخه ، وهاته الثلاثة أصح ما يعتمد في تاريخ العصور الأولى من الإسلام .

هذه العلوم التي استحدثها المسلمون ونشأت مع مدنيتهم وشبّت بشباهاها وهي اثنا عشر علما : تفسير القرآن ، الحديث ، النحو ، الصرف ، التصوف ، والوعظ ، العروض ، الفقه ، أصول الأدب ، البلاغة ، التاريخ .

ومن الحق أن الدولة العباسية قد أيدت أهل العلم بما أظهرته لهم من الإجلال والرفعة والإكرام والاعتماد عليهم والمشاورة لهم وما وصلتهم به من العطايا الوافرة ، وشواهد ذلك كثيرة في عظماء خلفائهم ، ولندكر منها جملاً كالأمثلة وأنت توقن أنّها لم تكن وحيدة في بابها .

كان أبو جعفر أكرم مالك بن أنس لما حل بالمدينة واستشاره ورغبه في تأليف « الموطأ » . وكان الرشيد استدى أبا يوسف وجالس معاذًا الهراء النحوي ، والكسائي وغيرهم .

وكان معاذ هذا يدعي أنه يرى الجنَّ ووضع في أخبارهم كتباً أدبية أثبت فيها شعرهم وملحهم يريد بذلك الطريقة الروائية والمقامات غير أنه يظهره في صورة جدّ ، فقال له الرشيد : « إن كنت رأيت ما ذكرت لقد رأيت عجباً ، وإن كنت ما رأيت لقد وضعت أدباً » .

وكان المهدي أظهر عنايته بالعلم والأدب وأوكل تعليم ابنه موسى الهادي وهارون الرشيد إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، مولاهم (توفي سنة ٢٠٩) الذي قال فيه الجاحظ : لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه ، والذي كانت تأليفه تقارب المائتين ، وهكذا أوكل الرشيد تعليم ابنه إلى علي بن حمزة الكسائي (توفي سنة ١٨٣) وكان الأمين بن هارون الرشيد من أكبر العلماء بأخبار العرب وشعرهم ، فكان الأصمعي يعجب منه إذا حضر مجلسه ، وكان قد غلبت عليه صحبة أبي نؤاس ، وكان الفراء النحوي تلميذ الكسائي (توفي سنة ٢٠٧) أتصل بالمأمون وصنّف كتاب الحدود في النحو بأمره . وجعل له المأمون مكتبة ووراقين يكتبون ما يملئ عليهم حتى قال ثعلب : لولا الفراء لما كانت العربية ، لأنه خلصها . وأثنى المأمون على الجاحظ حين ألّف كُتب الإمامة بأمر المأمون بعد أن أمر المأمون اليزيدي بالنظر فيها وأخبره عنها ثم نظرها بنفسه فلما دخل عليه الجاحظ قال له المأمون : « قد كان بعض من نرتضي عقله ونصدق خبره نخبرنا عن هذه الكتب بإحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة فقلنا قد تُربي الصفة على العيان ، فلما رأيتها رأيت العيان قد أربى على الصفة ، فلما فليتها أربى الفلي على العيان ، وهذا كتاب لا يحتاج إلى حضور صاحبه ولا يفتقر إلى المحتجّين عنه ، قد جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق مع اللفظ الجزل ، والخروج السهل » .

هكذا تطور التعليم العربي الإسلامي من ابتداء نشأته فإنّ نشأة العلوم العربية الإسلامية وعلوم اللغة العربية ، كانت متولدة من التعليم الإسلامي ؛ إذ ما دوت كتب تلك العلوم إلاّ تبعاً للدراسة واستقراء مسائل العلوم من مواقعها . فكان صنيعهم ذلك منشأ لعلوم ومكثلاً لسير علوم ابتدئت من قبل كما رأيت .

العلوم الرياضية والفلسفية :

بعد أن رأوا هذه العلوم قد أخذت مستقرها التفتت همة الخلفاء العبّاسيين إلى نقل العلوم الفكرية عن الأقدمين من الفرس والهنود واليونان والنسطوريين ، فكان ابتداء عنايتهم بذلك في زمن أبي جعفر المنصور في حدود سنة ١٤٠ ، فهو الذي اعتنى

بترجمة كتب الفلك المنقول عن كتب الهند والفرس . كما عُني بالطب اليوناني وجعل لتعليمه حلقة بنى لها موضعًا وسماه (بيت الحكمة) وهو اسم متواضع وقد دام إلى مدّة المأمون ، قال ابن النديم في « الفهرست » : وكان سلّم صاحب بيت الحكمة ممن بعثهم المأمون إلى بلاد الروم لجلب كتب الحكمة ونقلها (ولم نر حديثًا عن بيت الحكمة أوسع من هذا القدر) وفوض أمرها إلى طيبب أعجمي اسمه (فرات بن سحتاتا) وبعده إلى (يوحنا بن ماسويه) فدوّن يوحنا هذا رسالة طويلة أودعها ما عرض له من التجربة في معالجة المرض ، وكان علم الفلك يومئذ لرئاسة نوبخت المنجّم ، وتوارث ذلك العلم بنوه الذين مدحهم الشاعر بقوله :

أعلم النَّاس بالثُّجُوم بنونو بختَ علما يأتهم بحساب
بل بأن مارسوا السماء علوا بطرق في المكرمات الصعاب
رتب لم يكن ليدركها النكا ظر إلا بتلكم الأسباب

واتخذ نوبخت في الزوراء حلقة شهدها كثير من المتعلّمين ، ولم يبرع فيها من بينهم مثل ما برع الموصلي المنجّم مؤلّف كتاب « الإسطرلاب » الذي أودعه من سير الكواكب أصولا يعطيها العلماء نظر الثقة ويعتمدونها في علم الفلك . ثم بعده علي بن عيسى الإسطرلابي ، وإبراهيم الفزاري ، الذين تمهّرا في استخراج هذا العلم من كتب الفرس . وفي خلافة المهدي ابنه (سنة ١٥٨) نبغ تيوفيل بن توما الرهاوي فأخذ رئاسة المنجّمين وأعانه ما يعلم من لغة اليونان (وهو الذي ترجم إلياذة « هوميروس » الشعرية التي تحدّثت عن فتح مدينة « اليون » .

أما علم الطب فقد نهض في زمن الرشيد بما صرف من عنايته إليه وأمر يوحنا بن ماسويه بترجمة كتب بقراط وجالينوس ، وقد أجاد يوحنا تعريبها على أنّها أصعب الكتب مرمي وأبعدها غورًا بخلاف الكتب المترجمة في خلافة المنصور والمهدي فإنّها لم تكن تحوم إلا حوّل علاجات أشار بها أطباء غير ماهرين ودام الاعتناء بالطب فاستنبط العرب العقاقير واخترعوا في علاج الأمراض .

وكانت دار الترجمة أيامئذ معهدًا لترجمة كتب علوم الطب والفلك ، وعهد إلى (ما شاء الله) اليهودي ترجمة الكتب الفلكية ، وظهر أحمد بن محمد النهاوندي في علم الأرصاد الفلكية وألّف كتابًا أودعه ما رصده بنفسه مما لم يسبق إليه ، وألّف كتابًا آخر في الموازنة بين الفرس والهنود واليونان في مقدار علمهم من الفلك صور فيه الدنيا

بحارها وجبالها وأقاليمها وجعل الدرجة ٢٥ فرسخا (١٢٠٠٠ ذراع) والذراع ٢٤ أصبعا ، والأصبع ٦ حبات من الشعير مصفوف بعضها إلى بعض ، وجعل مجلسنا للمجتمعين يتناظرون فيه ويدونون ما يزيدونه على كتب الأعاجم من حركات الكواكب المتحركة والمتحيزة . ثم اتَّخذوا موضعا للرصد سمَّوه « ذات الحلق » وكانوا يجتمعون إليه .

ثم فتر الأمر بعد موت الرشيد سنة ١٩٣ بما حدث من خلافة الأمين وميله إلى اللهو والبطالة ، وأعقب ذلك خروج أخيه المأمون ونواله الخلافة بعد مقاومات أخيه الأمين وعمه إبراهيم بن المهدي ، ونصر بن سيار وابن طباطبا العلوي ، إلى أن استقرَّ له الأمر سنة ٢٠٣ .

كانت هاته العشر السنون فترة في العلوم ، فأوسع المأمون خطاه في طلب العلوم الرياضية وترجمتها والفلسفة العلمية والنظرية ، فالعلمية هي الأخلاق وتدير المنزل وسياسة المملكة .

والنظرية ثلاثة علوم : أسفل وهو الطبيعي ، وأوسط وهو الرياضي ، أعني الحساب والهندسة والهيئة والموسيقى والجبر والمساحة وجر الأتقال وعمل الحيل المتحركة المعروف اليوم بالماكينكية وعلم المناظر والمرايا . وأعلى وهو الإلهي ؛ ويُسمَّى ما بعد الطبيعة أو ما وراء الطبيعة .

وما اقتصر العرب حينئذ على ما وجدوا ، بل نقحوا كتب اليونان وأضافوا إليها مجرباتهم وكل ذلك بحث المأمون وإشادته ذكر هاته العلوم .

ترجمت في هاته النهضة كتب (أرسططاليس) في الفلسفة ، وكتب (بطليموس وإقليدس) في الهندسة أعيدت ترجمتها ثانيًا بعد ترجمة عصر أبي جعفر أعادهما المهندس أبو لونيوس اليوناني في كتاب المقالات . وترجمت كتب في الأشكال المخروطة وكتب (ميلوش) و « ثادوسوس » في الكرة . وانحصرت عنايتهم بعد في الفلسفة لأن ميل العرب إلى العلوم النظرية أكثر من ميلهم إلى العلوم العملية ، وأشهر من برز في ذلك أبو نصر الفارابي (توفي سنة ٣٣٩) أكبر فلاسفة الإسلام ، وأبو علي ابن سينا (توفي سنة ٤٢٨) الملقب بالشيخ الرئيس وهو قد تخرج بكتب الفارابي ولعله فاقه . ثم ترجموا بعد كتب الأخبار والقصص الروائية التهذيبة من كتب الفرس والهنود نحو كَلِيلَة ودِمْنَة وأول من ترجمها الكاتب الشهير عبد الله بن المقفَّع (توفي سنة ١٤٢)

وهو من كتاب بعض الأمراء العبّاسيين في مدّة أبي جعفر ، وعلى منواله نسج البديع الهمداني مقاماته التي كانت قدوة أبي محمد القاسم الحريري (توفي سنة ٥١٦) حين برز في فنّ المقامات وأظهرها في أحسن الصفات .

ظهور النحل في العقائد :

نبتت من ترجمة آراء اليونان اضطرابات العقائد ، وكانت مبلولة من قبل بآثار الدخلاء في الإسلام ، فظهرت صنوف من المبتدعة في الدين عن قصد وعن غير قصد ، وهم يرجعون إلى فريقين :

منهم من كان يُسرُّ حشواً في ارتغاء ، فيغطي بأقواله مقاصد سياسية وأغراضاً دنيوية ثورية ، أو جزئية مثل الباطنيّة والغبارية (١) .

ومنهم من أراد خيراً فاستعمل شراً وجاء إلى الحق من طريق الباطل كغلاة الصوفية والمرجئة والجزيرية . أما كثير من الفرق فلم يكن الخلاف بينها إلا في أمور اصطلاحية أو تشيعات حماسية نحو السلفية ، والمعتزلة ، والأشاعرة ، والماتريدية ، والإباضية ، وبعض الصوفية ، فقد نشأت هاته الفرق من المنازع الفلسفية والنظر في الدين والاعتقاد فكانت ترجمة العلم الإلهي أحد سببي الافتراق في الدين .

وكان من أكبر المسائل الناجمة مسألة القدر وإنكار إضافة الشر إلى الله ، ظهرت في آخر أيام الصحابة جرى عليها معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري ، وهؤلاء هم الذين تصدى الحسن البصري للرد عليهم في أماليه فكان ذلك مبدأ ظهور علم الجدل في العقيدة المدعو بعلم الكلام ولكنّه لم يُدَوّن . إنّما دَوّن علم الكلام واصل ابن عطاء الغزّال العالم الشهير (توفي سنة ١٣١) وسُمّي أصحابه المعتزلة في قصة تأتي في باب العلوم ، فصنّف كتاب « المنزلة بين المنزلتين » ، ثم تلاه عمرو بن عُبيد (توفي سنة ١٤٤) فألّف كتاب « الرد على القدرية » . على أنّا لا نقطع بأن كتب معاني القرآن لم تكن مشتملة على شيء كثير من ذلك .

كانت وزارة البرامكة من قبل يداً قوية في تشويش العقائد ، فإنّهم قريبو عهد بالمجوسية وكانوا يعملون على آثار أبي مسلم الخراساني في السرّ فوسعوا الناس بعطايهم وأدخلوا من عوائدهم في أهل الإسلام كثيراً ، من ذلك الجامر في المساجد فكان ذلك

(١) الغبارية طائفة تؤول الشريعة الإسلامية بما يرجع إلى العقائد القديمة الفارسية أو اليونانية ، ويقال : إن من أهل هذه الطائفة أصحاب رسائل إخوان الصفا .

من أسباب تطرق التغيير لأخلاق العرب وقد كان عُمر بن الخطاب ينهى عن التشبه بالأعاجم واتباع عوائدهم ، وعقدوا مجالس للعقائد الدينية يأتي تبيانها عند البحث في تاريخ علم الكلام .

من أجل هذا كانت فرق الإسلام ترجع بأصولها إلى أصول الماضين من طبيعيين وإشراقيين وكانت ألفاظهم الاصطلاحية مأخوذة من المصطلحات الفلسفية : فإلى الطبائعيين يميل المعتزلة ، وإلى الإشراقيين الصوفية والباطنية . ومالت جماعة إلى مذاهب السفسطائية ، منهم المحاسبي الحارث بن أسد الزاهد (توفي سنة ٢٤٣) ومنه انبثق القول بوحدة الوجود وأن وجود الأعيان وهم لا حقيقة .

كانت أصول الفرق أربعا : القدرية والصفاتية والخوارج والشيعة .

ثم ظهرت في زمن المأمون والوائق فتنة خلق القرآن وإنكار بعض العقيدة السمعية فأنت بذلك أهوال وامتحنت فحول ، ثم أدل على ضعف في خلق المأمون وأشياعه ولقد كان في سعة من ذلك ، فتصدى العلماء للرد على هاته الفرق ، ومن أشهر من تصدى للرد عليهم بطريق فلسفية أبو الحسن الأشعري (توفي سنة ٣٣٠) وأملى كثيرا من الرد في تفسيره الذي سماه « المختزن » في خمسمائة جزء وهو التفسير الذي يقال إن الصاحب ابن عباد أغرى خازن مكتبة بغداد فبذل له عشرة آلاف دينار فأحرقه مع غيره من كتب الخزانة ^(١) وقامت طريقته بانتصار أصحابه له ، مثل ، أبي بكر الباقلاني ، وإمام الحرمين والأستاذ ابن فورك ، فتمخض القرن الثالث عن تجديد حالة علمية فكرية .

هذا ما وصلت إليه أطوار العلوم في ذلك الزمن .

ومما تقدم إلى هنا تعلم أن العلوم التي كانت تُدرس وتُدَوَّن يومئذ تنتهي إلى اثنين وثلاثين علما ، هي : التفسير ، الحديث ، السيرة ، اللغة ، النحو ، الصرف ، التصوف ، العروض ، الفقه ، أصوله ، التاريخ ، الطب ، آداب العرب ، البلاغة ، الفلك ، المنطق ، الفلسفة ، الهندسة ، الحساب ، الهيئة ، الجغرافيا ، الموسيقى ، علم الحيوان ، الطبيعة ، الرواية والقصص ، الكلام ، الصيدلة ، الكيمياء ، الفلاحة ، المساحة ، الجبر ، جر الأثقال والتحرك ، وتتبعها علوم تفرع من بعضها ، مثل : مصطلح الحديث ، والجدل ، وآداب البحث ، ونقد الشعر .

ثم وقفت العلوم فجأة بما فاجأ الدولة العربية من تداخل التار في شئون الدولة من سنة

(١) كذا قال ابن العربي في « العواصم » ، مخطوط .

٢٤٧ حين قتل المتوكل ، فكان تقدّم العلوم بعد ذلك في بعض الفترات بطيئًا متكلفًا لا باعث عليه إلا حبُّ بعض الملوك الدعاة اسم الانتصار للعلم ليمتلكوا قلوب العلماء الذين هم يومئذ قدوة العامة ، كما كان من محمود الغزنوي في التقرب إلى أبي حامد الإسفراييني ليتوسّل به إلى الخليفة القادر بالله^(١) وكما كان من (ألب أرسلان) ، ومن وزرائهم لتخويف الملك من نكبهم بجلب محبة العامة إليهم كما كان الوزير نظام الملك مع إمام الحرمين والغزالي . وكما كان (تيمورلنك) مع سعد الدين التفتزاني والسيد الجرجاني وشمس الدين ابن الجوزي .

مضى القرن الثالث بما أنتجه وترك في الناس تهيئًا لعموم حالة جديدة في أهل العلم ، فانبلج القرن الرابع عن تغير واضح في أحوال العلم والعلماء بسبب ظهور علوم الحكمة والعقليات ، وتوسّع طرق النظر والخروج من طريقة النقل والحفظ إلى طريقة التأمل . وكان الباعث على ذلك سببين عظيمين :

أولهما شيوع العلوم النظرية وهي العلوم المعقولة من فلسفة وغيرها ، فقد نبغ كثير من حملتها وتلقتها عنهم طوائف كثيرة ، وأحس بقيّة أهل العلم بإقبال العقول على تلقّي الطريقة النظرية وسأمة الطريقة التقليدية فأقبل الجميع على الأخذ من هاته العلوم كلٌّ بمقدار ميّكاليه ، وعمّمهم في ذلك داع واحدٌ مختلف المقصد وهو داعي الاشتغال بهاته العلوم . وهاته ، الطريقة فمن المشتغلين بها من اشتغل بها عن شغف بها وشوق إليها ، ومن المشتغلين من اشتغل بها لمعارضة أهلها وإظهار أغلاطها ، وأيًا ما كان فقد اشتغل الفريقان بها وزادهم إقبالاً عليها أنّ معظم العلماء كانوا أهل تمسك بالدين ومحافظة على علومه وقد رأوا معظم حملة العلوم العقلية قد جرّهم الخوض فيها إلى شكوك في الدين وفي علومه فاحتاج المتمسكون بالإسلام إلى الخوص في مناظراتهم بتلك القواعد .

السبب الثاني أن علوم الشريعة لما دونت وهذبت وظهر المجتهدون الذين دونت عنهم المذاهب نشأ الخلاف والجدل في الاحتجاج والمناظرة بين الفقهاء ؛ فتولدت من العقول قواعد نظرية في الجدل تفرعت تدريجيًا حتى صارت علمًا يعبر عنه بعلم أصول الفقه فقود أذهان حملة العلم بالفغوص في المعاني والبحث عن العلل .

فانكشف القرن الرابع عن حالة جديدة في العلم وهي حالة النقد والتصحيح والتعليل

(١) صدر منشور من الخليفة القادر بالله للسلطان محمود بن الغزنوي جاء فيه « وليناك كورة خراسان ولقبناك يمين الدولة وأمين الملة بشفاعة أبي حامد الإسفراييني » .

والتمحيص ، ونبغ في هذا القرن أمثال الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي ، وطارت سمعتهم في الآفاق فصار طلبة العلم ينتحلون طريقتهم ويتشبهون بهم وإن هاته الحالة قد اقتبست من طريقة الفلاسفة ، وهذه حالة محمودة جدًا غير أنَّها قارنتها حالة أخرى استتبعها وهي حالة الميل إلى معرفة كثير من العلوم والمشاركة فيها . وهذا مما يستدعيه الحكم والنقد في العلوم ومما يستدعيه أيضًا تشبه أصحاب العلوم الإسلامية بأصحاب العلوم الفلسفية ، إذ جعل هؤلاء الأخيرون علومهم متولدًا بعضها عن بعض ومتفرعًا عليه فاحتذى أصحاب العلوم الإسلامية حذوهم ، فكنت تجد العالم يريد أن يكون فقيهاً أصولياً ، نحوياً ، أدبيًا ، شاعرًا وقد كان المثل لهم في ذلك أبا حامد الغزالي ، وبهذه الطريقة اضمحلت صفة الاختصاص العلمي والإمامة في علم معين ، وانتفع العلم بهذه الحالة مدةً طويلة ؛ إذ قد انكب العلماء على النقد والتحرير فهذبوا العلوم والتأليف وأجادوا التقاسيم والتفاريع .

وكان أشدُّ ظهور هذه المشاركة بالمشرق إما إفريقية والأندلس فلم يزل أكثر علمائها ينتحل الفقه ومختصًا به ، وأقبل طوائف منهم على العربية والأدب فظهرت بينهم أعلامه وأئمةً فيهما .

ومنَّ اشتهر في طريقة المشاركة ابن الحاجب ، وعضد الدين الإيجي ، وسعد الدين التفتزاني ، والسيد الشريف الجرجاني ، وعياض ، وابن عرفة التونسي ، وأبو إسحاق الشاطبي .

ثمَّ إنَّ الميل إلى المشاركة استفحل في طلبة العلم فأضرب العلم بانصراف طلبته عن تحقيق العلوم ، حتَّى أنَّ من يكون في طبعه الميل إلى التحقيق إذا جمع بين التحقيق والمشاركة توزَّعت مواهبه ؛ لأنَّه يطلب المشاركة والبحث في جميعها ، وبالضرورة يقتنع من كلِّ علم بعلالة فأثر ذلك اشتغالهم بتتبع المباحث اللفظية ؛ فوقفت العلوم عن الزيادة والتمحيص ، ثمَّ صارت التأليف منحصرة في طرر وحواش ، ونقود وردود . وكان أكثر تأثير ذلك على تأخر الأدب العربي ؛ فإنَّ ميل كلِّ طالب إلى أن يكون شاعرًا كاتبًا عالمًا مؤلفًا قضى بأن يقتنع بالقليل من كلِّ ذلك فتأخر الأدب تأخرًا عظيمًا ، وتضاءل النبوغ إلا نادرًا .

صفة التعليم الإسلامي وأساليبه ومناهجه في مختلف العصور

ظهر الإسلام مقارناً لظهور الدعوة إلى التعلُّم فقد نزل القرآن بمكة يُحَرِّضُ المسلمين على قراءة القرآن فَإِنَّ ثَلَاثَ وَرَابِعَ وَخَامِسَ آيَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ﴾ [العلق: ٣-٥]. وكان من أوَّل ما نزل من السور قوله تعالى: ﴿ فَاقْرَأْ مَا نَسَرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۝ ﴾ [المزمل: ٢٠] وقال: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ۝ ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال النبي ﷺ: « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ مِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ وَآتَاءِ النَّهَارِ فَهُوَ يَقُولُ لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ » الحديث (١). وفي رواية: « رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ ».

وضرب النبي ﷺ مثلاً لأحوال الذين يتلقَّون عنه فقال: « مَثَلُ مَا بَعْثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمِثْلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا ، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تَنْبِتُ كَلَأً ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ ، وَنَفَعَهُ مَا بَعْثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ ».

ومن عظيم الاهتمام بأمر التعليم في الإسلام أَنْ تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ تَأْصِيلَهُ بِقَوْلِهِ: « مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَادَرَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ ».

وقال: « أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَاقْرَأُوا » ، وقال: « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ».

هذا نظام تعليم الكبار الذين دخلوا في الإسلام .

وأما الصِّغار فقال النبي ﷺ في حقِّهم: « إِنَّ تَعْلِيمَ الصِّغَارِ كِتَابُ اللَّهِ يُطْفِئُ غَضَبَ اللَّهِ ».

(١) تمامه: ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في حقه فيقول: لو أوتيت ما أوتي عملتُ فيه مثل ما يعمل .

وكانت مدة مقام النبي ﷺ بمكة مدة تعليم كبار المسلمين قواعد الإسلام وآدابه وكتابة ما يُنزل عليه من القرآن وحفظ ما يتيسر للمسلم من القرآن .

ولما هاجر رسول الله إلى المدينة ، وتأسست المدينة الإسلامية أخذ رسول الله ﷺ يجلس للمسلمين لتعليمهم دينهم ، فكان مجلسه محلّ تنافس المسلمين لحضوره ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة : ١١] .

والمراد بالمجلس مجلس رسول الله ﷺ فالألف واللام فيه للعهد . كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يجلس في المسجد عند موضع الأُسْطُوَانَةِ المسماة اليوم أسطوانة التَّوْبَةِ (١) ، وهي كائنة في الروضة . وهي اليوم الأُسْطُوَانَةُ الرَّابِعَةُ فيما بين المنبر النبوي وبين الحجرة المشرفة ، فكان إذا صلى الصُّبْح انصرف إلى ذلك الموضع فحلّق أصحابه به حلقة بعضها دون بعض أي بعضها أضيّق من بعض . فيتلو عليهم ما أنزل من القرآن من ليلته ويحدثهم إلى طلوع الشمس ، ويسألونه عمّا يعرض لهم ، ففي « صحيح البخاري » من حديث أبي موسى الأشعري : جاء رجل وهو قائم فقال : يا رسول الله ما القتال في سبيل الله ؟ فرفع رأسه إليه وقال : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

وفي « الصحيح » أنّ رسول الله بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر فأقبل اثنان منهم إلى رسول الله فوقفا ، فأما أحدهما فرأى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فجلس فيها ، وأما الآخر فجلس خلفهم ، وأما الثالث فادبر ذاهباً ، فلما فرغ رسول الله من الكلام قال : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ » ؛ ولعله كان من المنافقين .

وكانوا بنوا له دُكَّانًا من طين يجلس عليه ليعرفه الغريب إذا دخل المسجد .

وكان تعليمه الناس على طريقتين :

أولاهما - وهي الأكثر - أن يملي على حاضري مجلسه من القرآن والتربية الخلقية والمواعظ وأخبار الأنبياء السابقين .

(١) أضيفت الأُسْطُوَانَةُ إلى التوبة لإرادة توبة أبي لبابة الأنصاري لأنه ربط نفسه عندها .

والثانية جوابه عن أسئلة السائلين المسترشدين وما يدور بينه وبين أصحابه من أطراف الأحاديث .

فكانت دراستهم في مدّة النبي ﷺ مقتصرة على الازدياد من حفظ القرآن وضبط وجوه قراءته كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام في اختلافهما في حروف كثيرة من سورة الفرقان : قال عمر : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في الصلاة فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة - أي ألفاظ وكلمات - لم يقرئها رسول الله فكِدْتُ أسأوره في الصلاة فتصبّرت حتّى سلّم فلببته بردائه وقلت : مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها ؟ قال : أقرانيها رسول الله . فقلت : كَذَبْتَ لَقَدْ أقرانيها على غير ما قرأت . فانطلقت به إلى رسول الله فقال له : « أقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعته فقال رسول الله : « كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ » ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : أقرأ يا عمر فقرأت التي أقراني فقال : « كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسر منه » .

وقد أوصى النبي ﷺ في مرض وفاته بكتاب الله .

وقال : « خذوا القرآن عن أربعة : عبد الله بن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل » .

وقد أخذ المسلمون يعلم بعضهم بعضاً القرآن من عهد رسول الله ﷺ فعن عبادة بن الصامت قال : كنت أعلم القرآن رجلاً من أهل الصفة فأعطاني قوساً أجاهد بها فسألت عنه رسول الله فقال لي : « إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ يَطَوِّقَكَ اللَّهُ بِقَوْسٍ مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهُ » . وفي « العتبية » : من سماع عيسى عن سحنون عن ابن القاسم عن مالك مرفوعاً أن النبي ﷺ قدّر لمن يعلم الهجاء ثمانية دراهم وذكر ما زاد على ذلك من سور القرآن . وقال غيره عن مالك : إذا انتهى الصغير إلى حدّ الكتب في اللوح بالقلم وأحسن الكتب فللمعلم ثمانية دراهم وكذلك في التلقين بلا لوح .

وقال ابن عباس : كنت أقرئ رجلاً من المهاجرين آي القرآن منهم عبد الرحمن بن عوف ^(١) . وهذا في خلافة عمر بن الخطاب ثم لما وزّع عثمان بن عفان المصحف على الأمصار أقبل الناس على كتابة المصحف الموافقة للمصحف الإمام وقرأ أهل كلّ مصر

(١) رواه البخاري في كتاب الحدود .

على ترتيب المصحف من المعوذتين ، وكانوا يتدثون بفاتحة الكتاب في كلتا الطريقتين . ذكر في « معالم الإيمان » أن عبد الله بن غانم قاضي القيروان (من أصحاب مالك) (توفي سنة ١٩٠) دخل عليه ولده من المكتب فسأله عن شورته فقال : حوّلني المعلّم من سورة الحمد فقال : اقرأها فقرأها فقال له : تهجّها فتهجّها فأعطاه نحوًا من عشرين دينارًا وقال : ارفعها لمعلّمك ^(١) .

وكان تعليم القرآن في بيوت المعلمين أو في بيوت مخصّصة للتعليم . وسئل مالك عن تعليم الصبيان في المسجد فقال : لا أرى ذلك يجوز ؛ لأنهم لا يحتفظون من النجاسة ولم ينصب المسجد للتعليم .

وكيفية تعليم القرآن إمّا بالكتابة في الألواح وإما بالتلقين باللفظ ، وتسمّى الكيفية الأولى النظر ، والثانية الظاهر ، أي عن ظهر قلب .

ويُعلّم القرآن الغلمان والجواري دون اختلاط . قال سحنون : كانوا يعدّون تعليم الجواري مع الغلمان فسادًا .

ويكتبون في الألواح بالمداد فإذا حفظ التلميذ ما كتبه محا اللوح وكتب فيه قرآنا آخر . وروى ابن سحنون بسنده عن أنس بن مالك قال : كان المؤدب على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي له إجنّاة ^(٢) وكلُّ صبي يأتي كل يوم بنوبته بماء طاهر فيصبونه فيها فيمحوون به ألواحهم .

ثمّ إذا تعلّم الصبي الكتابة صار يكتب من القرآن كلُّ يوم في لوحه مقدارًا مناسبًا لمقدرته إلى أن يجمع القرآن .

ثمّ يلقن من شعر العرب ما فيه حكم وأمثال وآداب .

ويلقن من اللغة كتاب « الفصيح » لثعلب ، قال الهروي ^(٣) : كان جمهور الناس الذين يؤدّبون أولادهم ومن يُقنّون بأمرهم يحفظونهم كتاب « الفصيح » المنسوب إلى أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ^(٤) ثمّ قال : وكنت قد هدّيته لبعض أولاد الكُتّاب ^(٥) . ويلقن من الحديث كذلك ومن الفقه .

(١) صفحة ٢٢٨ جزء ١ بالمطبعة الرسمية العربية بتونس سنة ١٣٢٠ .

(٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم : إناء كالقصعة يتوّضأ فيه .

(٣) أبو سهل محمد بن علي الهروي من أهل القرن الثالث وأوائل الرابع توفي سنة (٤٢١) شرح كتاب

الفصيح لثعلب . مطبوع . (٤) توفي ثعلب سنة (٢٩١) ببغداد .

(٥) يحتمل أن يريد بالكتاب مكان معلم الصبيان ، وأن يريد جمع كتّاب .

مناهج التعليم

إنَّ مناهج تعليم العلوم تختلف باختلاف العصور والأقاليم وصفاتها ، وبمقدار ما يتزايد من العلوم متسلسلةً من القرن الأول الإسلامي ، وهي المستمدة من كيفية تلقي العلم عن النبي ﷺ ومن الكيفيات التي بثَّ أصحابه بها العلم بعد انتقال النبي عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى .

واستمرَّ تلقي حفظ القرآن وتلقي علوم الدين على هذه الطريقة مدةً خلافة أبي بكر الصديق وصدرًا من خلافة عمر ، على تفاوت قابلية المتعلمين والطلابين للعلم لتلقي ما يتطلبونه ، وعلى تزايد اقتضاه اتساع البلاد الإسلامية وبثَّ التعليم الإسلامي فيها بما يناسب مدارك سكانها .

وانقسم التعليم في خلال ذلك رويدًا رويدًا إلى درجتين : درجة تعليم القرآن وكتابته للصبيان ومن في حكمهم ، ودرجة تعليم معاني القرآن وأحكام الشريعة للكبار وسيأتي عند ذكر مواضع التعلم كيف ضبط عمر بن الخطاب كيفية تعليم الصبيان القرآن ، ولم يرد عن خلافة عثمان ما يفيد تغيير ذلك ، ولكن ناموس التقدم والارتقاء ينقل الأحوال إلى زيادة من اللياقة والمناسبة لطموح الناس : ودهمت الناس كوارث فتنة الفاتنين الثائرين على عثمان ، وانتقلت الخلافة من المدينة إلى الكوفة ، ومرج أمر الأمة بحرب الجمل ، وحرب صفين ، وحروب الخوارج ، ومقتل الخليفة الرابع ، واضطراب الأمور بعد ذلك ، ووجم تقدم العلم ، وحسبه أنه لم يرتد إلى الوراء ، روى البخاري أن علي بن أبي طالب قال : « اقصوا كما كنتم تقضون فإنِّي أكره الاختلاف إلى أن يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي » ، إلى أن أصلح الله بين المسلمين بما وفقه إليه سبط الرسول ﷺ الحسن بن علي واستقرَّ واجتمع أمر الأمة واجتمعت لِرُفُو خروقتها ورأب ثأها .

كان التعليم درجتين :

إحدهما التعليم الابتدائي ويسمى بالتأديب ويسمى معلّمه المؤدّب والمكّتب وموضعه يسمى الكُتّاب ، وتلامذته أبناء الكُتّاب أو أبناء المكّتب وهو التعليم الذي يتلقى فيه الصبي حروف الهجاء والكتابة تدريجًا ويلقّن سُورَ القرآن القصيرة .

وكانت لهم طريقتان في تعليم القرآن : طريقة تبتدئ القرآن من سورة البقرة ثم السور التي بعدها إلى ختم القرآن على ترتيب المصحف ، وطريقة تبتدئه من آخر سور القرآن

على ترتيب المصحف من المعوذتين ، وكانوا يتدثون بفاتحة الكتاب في كلتا الطريقتين . ذكر في « معالم الإيمان » أن عبد الله بن غانم قاضي القيروان (من أصحاب مالك) (توفي سنة ١٩٠) دخل عليه ولده من المكتب فسأله عن شورته فقال : حوّلني المعلم من سورة الحمد فقال : اقرأها فقرأها فقال له : تهجّها فتهجّها فأعطاه نحوًا من عشرين دينارًا وقال : ارفعها لمعلمك ^(١) .

وكان تعليم القرآن في بيوت المعلمين أو في بيوت مخصّصة للتعليم . وسئل مالك عن تعليم الصبيان في المسجد فقال : لا أرى ذلك يجوز ؛ لأنهم لا يحتفظون من النجاسة ولم ينصب المسجد للتعليم .

وكيفية تعليم القرآن إمّا بالكتابة في الألواح وإما بالتلقين باللفظ ، وتسمّى الكيفية الأولى النظر ، والثانية الظاهر ، أي عن ظهر قلب .

ويُعلّم القرآن الغلمان والجواري دون اختلاط . قال سحنون : كانوا يعدّون تعليم الجواري مع الغلمان فسادًا .

ويكتبون في الألواح بالمداد فإذا حفظ التلميذ ما كتبه محا اللوح وكتب فيه قرآنًا آخر .

وروى ابن سحنون بسنده عن أنس بن مالك قال : كان المؤدّب على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي له إجانة ^(٢) وكلّ صبي يأتي كل يوم بنوبته بماء طاهر فيصبونه فيها فيمحوون به ألواحهم .

ثمّ إذا تعلّم الصبيّ الكتابة صار يكتب من القرآن كلّ يوم في لوحه مقدارًا مناسبًا لمقدرته إلى أن يجمع القرآن .

ثمّ يلقن من شعر العرب ما فيه حكم وأمثال وآداب .

ويلقن من اللغة كتاب « الفصيح » لثعلب ، قال الهروي ^(٣) : كان جمهور الناس الذين يؤدّبون أولادهم ومن يُعْتَنون بأمرهم يحفظونهم كتاب « الفصيح » المنسوب إلى أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ^(٤) ثمّ قال : وكنت قد هدّيته لبعض أولاد الكُتّاب ^(٥) . ويلقن من الحديث كذلك ومن الفقه .

(١) صفحة ٢٢٨ جزء ١ بالمطبعة الرسمية العربية بتونس سنة ١٣٢٠ .

(٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم : إناء كالقصة يُؤَضُّ فيه .

(٣) أبو سهل محمد بن علي الهروي من أهل القرن الثالث وأوائل الرابع توفي سنة (٤٢١) شرح كتاب

الفصيح لثعلب . مطبوع . (٤) توفي ثعلب سنة (٢٩١) ببغداد .

(٥) يحتمل أن يريد بالكتاب مكانَ معلم الصبيان ، وأن يريد بجمع كاتب .

الكُتَّاب (١) . ويلقن من الحديث كذلك ومن الفقه .

وقد رأوا أنَّ حافظة الصغير قوية الوعي لما يودع فيها وأنَّ فهم الكبير يحول تدريجاً بينه وبين الاستكثار من الحفظ فرأوا أن يزودوا حواظ الصغار بالقرآن وألفاظ متون العلوم بدون إفهام ، ثمَّ يكرون على ذلك بالتدريس للإفهام ، وقد أشار إلى هذا المقصد أبو علي ابن سينا في أرجوزته المنطقية ، إذ قال في ديباجتها يخاطب أخاه علي بن سينا ويحرضه على حفظ ذلك الرجز :

فيا عَلِيَّ اجعلهُ ظهرَ القلبِ حتَّى إذا بلَغْتَ سنَّ اللَّبِ
عقلَكَ فاستظهرتْ منه عَقْلاً وصرت للخير الكثير أهلاً

ثمَّ إنَّهم لما رأوا صعوبة حفظ الكلام المنشور مالوا إلى نظم المعلومات ، ومن أقدم المنظومات في العلوم « الأرجوزة الألفية » للشيخ ابن سينا في الطب ، « والأرجوزة المنطقية » له . وذلك في مفتح القرن الخامس ، وقد اعتنى الأندلسيون بعد ذلك بالنظم وبرعوا فيه ، وتبعهم المغاربة ، على أنَّ من أكبر الأسباب التي دعتهم إلى نظم العلوم ميل طلبة العلم إلى المشاركة في تعلُّم علوم جمَّة وذلك مما يضيق عليهم أزمانهم ؛ فتوسَّلوا إلى الحفظ بالمنظومات : فالطالب يحفظ لعلم القراءات منظومة « جِزْرِ الأمانِي » للشاطبي القاسم بن فيرة ، « والأرجوزة الألفية » لابن مالك ، « وأرجوزة ابن عاصم » في فقه المعاملات المسماة « تحفة الحكام » . « والشُّمُّ » للأخضري في المنطق ، « والجواهر المكنون » له في البلاغة ، « والخزرجية » في العروض ، « والدُّرَّة » في الفرائض والحساب ، « ورقم الحلل » في التاريخ ، « والبيقونية » في مصطلح الحديث ، « ولامية الأفعال » في التصريف ، « ومقصورة » ابن دريد في اللغة .

أما الدرجة الثانية وهي التعليم الذي فوق الابتدائي فهو تلقِّي دروس العلوم بالفهم وشرح المتون التي حفظت في التعليم الابتدائي ، ثمَّ يرتقون في دراسة كتاب العلوم بشروح وحواش ، وينتقلون من انتهاء كتاب إلى أوسع منه في علمه ببسط شرح وزيادة مسائل ، وهذا التعليم لا ينتهي له وهو يجمع ما يعادل التعليم الثانوي والتعليم العالي ، ولهم في هذه الدرجة من التعليم ثلاث طرق :

الطريقة الأولى : كان كلُّ عالم مختصَّ بفن يملِي على الناس من ذلك الفن من غير مطالعة ولا مراجعة بفضل الاختصاص بعلم من العلوم الذي كان مقصد المتقدمين وبه

(١) يحتمل أن يريد بالكتاب مكانَ معلم الصبيان ، وأن يريد بجمع كاتب .

ظهر فيهم العلماء المشاهير . قال الفراء : قرأت على يونس بن حبيب النحو في أربعين سنة أملاً كل يوم ألواحى من حفظه . وقد يجمعون هذه الأمالي يجمعها صاحبها أو تلامذته ، كما جمعت « أمالي الزجاجي » في النحو ، « وأمالي » المبرد المسماة « ديوان الكامل » ، « وأمالي أبي علي القالي » البغداديّ نزيل الأندلس في الأدب ، « وأمالي ابن الشَّجْري » ، « وأمالي ابن الحاجب » في النحو ، إنما لم يكونوا يتقيدون في أماليهم تلك بترتيب وانتظام ؛ ومن أجل ذلك عسر الانتفاع بها على من بعدهم في التعليم فنبتت في دواخل المكاتب الخاصّة والعامّة على كثرة عملها .

الطريقة الثانية : طريقة التزام قراءة تأليف معين مما يُسمّى بالمصنفات أو من الأمالي المتقدّمات ، أو من شروح كشروح شعر العرب مثل « ديوان الحماسة » الذي جمعه أبو تمام .

وكان معنى العلم عندهم هو سعة المحفوظات سواء من علوم الشريعة أم من علوم العربية ، فلا يعتبر العالم عالماً ما لم يكن كثير الحفظ نعم إنّه إن ضمّ إلى ذلك الاستنباط والتحقيق نال شهرة كبرى ولكن لا يُعدُّ عالماً ما لم يكن كثير الحفظ ، وليس العلم عندهم إلّا الحفظ لأنهم كانوا يميلون إلى شيء محسوس مشاهد في العالم ، (ومن المعلوم أنّ الذكاء والنباهة لا يشاهد لأحد) وبهذا تشهد طريقة التأليف عندهم إذ كانوا يعجبون بإكثار الأقوال والشواهد ، وهذا هو معنى قولهم : إن كثرة التأليف أفسدت العلم أو عاقت عن العلم ، بل كانوا يعدون التهذيب والاختصار جناية على العلم ؛ حيث يناله متعاطيه بلا تعب ومشقة ، وينقل عن بعض المتقدمين أنّه قال : بنیان المدارس أفسد العلم .

الطريقة الثالثة : طريقة السؤال والجواب ، مثل : طريقة سحنون في تلقيه عن عبد الرحمن بن القاسم أقوال مالك في « المدونة » ، وطريقة سيويه في تدوين أقوال الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب .

معرفة الأهلية للتصدي للتعليم

ثبت أهلية القارئ لأن يؤخذ عنه القرآن ، والعالم لبث العلوم الإسلامية ، بالاشتهار بين أهل ذلك العلم بأنّ فلاناً عالم ضابط حافظ ، والأصل في ذلك شهادة النبي ﷺ لنفر من أصحابه بالتعيين ، كقوله : خذوا القرآن عن أربعة : عبد الله بن مسعود ، وسالم

مولي ابن حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل . وقال أبو بكر الصديق لزيد بن ثابت حين عهد له بجمع القرآن بعد مقتل جَمْع من القراء يوم اليمامة : « إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله فتتبع القرآن فاجمعه » إلى آخر القصة .

ومثل ذلك التصدي لبث العلم والسنن فالأصل فيه شهادة النبي ﷺ لناس من أصحابه بأعيانهم ، كقوله : « أفرضكم زيد ، وأفضاكم علي ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل » : وشهد لأصحابه على الجملة بقوله « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » . ودعا لعبد الله بن عباس فقال : « اللهم فقّه في الدين وعلمه التأويل » . وقال علماء أصول الفقه : يجوز استفتاء من عُرف بالأهلية واشتهر بالعلم والعدالة والناسُ يستفتونه ويرجعون إليه . قال طاووس : رأيت سبعين من أصحاب رسول الله إذا تدارعوا في أمر صاروا إلى قول ابن عباس . وكان ابن عباس يسمى البحر لكثرة علمه ، وكان عمر بن الخطاب يقدمه على أتراه ويقول لمن يسأله : « هو من علمتم » .

وقال مالك : ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتوى جلس حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل وأهل الجهة من المسجد فإن رأوه لذلك أهلاً جلس ، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم إنني لمؤضع لذلك .

صفة الدروس

أمّا صفة الدروس فكانت حلّقاً يجتمع الطلبة إلى الشيخ فإمّا قرأ عليهم كتابه أو كتاب غيره ، وإمّا قرأوا عليه وهو يسمع ، وكانوا لا يعدّون عالماً بكتاب ما لم يكن قد رواه عن أساتذته حتى يبلغ بسنده مؤلفه سواء في ذلك كتب الدين والعلم والأدب ، وقد أخذ أبو الفتح ابن جني عن أبي الطيب المتنبّي جميع ديوان شعره . وكانوا يعتنون بتقييد تاريخ قراءتهم الدروس فيكتبونها في أواخر الكتب أو أوائلها ، ويذكرون من قرأ معهم ذلك الكتاب ، وربما كتب صاحب الكتاب أسماء الناس الذين قرءوه عليه .

ومن الدروس دروس خاصّة وهي أن يوكل تعليم أحد إلى بعض العلماء وكان هذا شعار أبناء الملوك والكبراء من أقدم أزمنة التاريخ ، كما كان أرسطاطاليس معلماً للإسكندر بن فليوس ملك مقدونيا ، وكما كان الأصمعي لأبناء هارون الرشيد . وكان الطلبة يكتبون ما يسمعونه وكلّ يكتب ما يرى نفسه بحاجة إلى تقييده ،

فكان الطالب لا تفارقه المحبرة واللوح . قال مالك : استأذنت على ابن شهاب في بيته فدخلت فقلت : تحدّثني . قال : هاتِ . فأخرجتُ ألواحي فحدّثني أربعين حديثًا ، فقلت : زدني . قال : حسبك إن كنت رويت هذه الأحاديث فأنت من الحفاظ . قلت : قد رويتها . فجبذ الألواح من يدي ثم قال : حدّث . فحدّثته ، بها فردها إلي . وقال الفرّاء : قرأت على يونس بن حبيب النحو في أربعين سنةً أملاً كلَّ يوم ألواحي من حفظه .

وكانوا يجلسون حلقةً ويقفون قائمين ، ويكتبون من جلوس ومن قيام ، وكان مالك يكره الكتابة من قيام .

قال مالك : رأيت عمرو بن دينار يحدثُ والناس قيام يكتبوه فكرهت أن أكتب حديث رسول الله ﷺ وأنا قائم .

وكذلك ذكر أنه مر بأبي الزناد وهو يحدث فلم يجلس إليه ، فلقبه بعد ذلك فقال : ما منعك أن تجلس إليّ . قلت : كان الموضوع ضيقاً فلم أرد أن آخذ حديث رسول الله ﷺ وأنا قائم .

وجرى له ذلك مع أبي حازم بن دينار .

فإذا جلس الطلبة في صورة حلقة فقد تكون حلقة واحدة أو عدّة حلق على حسب كثرة الطلبة .

وكان من الآداب أن تكون بين الحلقة القريبة من الأستاذ وبين أستاذهم مسافة قوس ، ويعُدّون القرب من الأستاذ أكثر من ذلك من سوء التربية . وقد استمرَّ هذا النظام وأدركناه في زمن الطلب وفي زمن التصدي للتعليم ، وكان أحد الأساتذة بجامع الزيتونة تكثّر في درسه التلامذة فيدني الحلقة الموالية له إلى أن يكون بعض الجالسين بها يماس ركبته فكان يُغمص عليه ذلك بين أهل العلم ويعُدّونه من سوء التربية .

وكان أساتذة التونسيين بجامع الزيتونة يسّمون التلميذ الذي يجلس مواجهًا للأستاذ في الحلقة مُدَوّنا ، وهو الذي يسرد ما يرى الأستاذ سرده من الكتاب المقروء . وهو الذي يسرد الأحاديث النبوية في الدروس الرمضانية ، فيما أدركناه من دروس بعض شيوخنا ، ثم قرّطوا في ذلك فلم يبق به عمل .

مواضع التعليم

أول ما ظهر التعليم في الإسلام كان غير معين المحلّ ، فكانوا يعلم بعضهم بعضاً القرآن في منازلهم وفي مجامعهم ولكن لما كان المسجد هو المجمع للناس في المدينة كان هو الموضع المتعين للتعليم لمن لم يجد موضعا ، وما كان النبي ﷺ يجلس لأصحابه إلا في المسجد . وكذلك استمرّ الأمر بعده ، ففي الموطن عن أبي بكر بن عبد الرحمن (أحد فقهاء المدينة من كبار التابعين) أنه كان يقول : من غدا إلى المسجد ليتعلم خيرا أو ليعلمه ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غانما . ثم جعلت في المدينة بيوت لتعليم القرآن ، وأحسب أنهم اقتبسوها في المدينة مما كان اليهود يعلمون أبناءهم التوراة في المدارس - وأحدها مدارس - وسمّى المسلمون بيت تعليم القرآن المكتب أو الكُتّاب بضم الكاف وتشديد المثناة الفوقية .

فاستمرّ الناس يعلمون الصبيان القرآن بطرق مختلفة بحسب الإمكان ، وأول من جمع الصبيان في المكتب عمر بن الخطاب وأقام عامر بن عبد الله الخزاعي أن يلازمهم للتعليم وجعل له رزقا من بيت المال وأمره أن يجلس للتعليم بعد صلاة الصبح إلى الضحى العالي ، ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر ، ويستريحون بقية النهار .

ولما رجع عمر من تفقده بلاد الشام رُتّب للصبيان المتعلمين الاستراحة يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع (١) .

وفي البخاري : أن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أرسلت إلى المعلم أن أرسل لي من غلمانك ينفُشون لي صوفا .

أما العلم والسنة فيدرّس في البيوت وفي المساجد وأكثر ما كان أهل العلم يدرسونه في بيوتهم كما وصفوا مجلس مالك للحديث والعلم في بيته ، وكان عبد الرحمن بن هرمز الأعرج يحدث الناس في بيته في المدينة وربما حدّث في المسجد .

(١) ولذلك قصة ذكرها الواقدي هي أن عمر خرج إلى الشام عام فتحها وأطال الغيبة فيها واستوحش الناس لفقده ، فلما رجع خرج الناس شوقا إليه للقائه على بعد من المسافة وكان خروجهم يوم الخميس غدوة ، وأول من اتصل به الأولاد لحفتهم ونشاطتهم وفرحهم به . وبات الناس معه ليلة الجمعة في بقية سفره (أي قبل الوصول إلى المدينة) فأصبح به على المدينة ودخل قبل الصلاة فقال للأولاد : أنتم خرجتم وتعبتم يوما في الخروج ويوما في الرجوع وقد جعلت لكم يوم الخميس يوم راحة وكذلك من جاء بعدكم إلى يوم القيامة .

وكذلك كان نافع وكان منزله بناحية البقيع . وكان مالك يأتي ابن شهاب في داره في بني الدليل . قال مالك : لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين وأشار إلى المسجد .

وجلس مالك في أول انتصابه ليث العلم في المسجد وكان مجلسه في المسجد إلى الأسطوانة المعرفة بأسطوانة التوبة ، وهي التي كان في مكانها مجلس النبي ﷺ ، ثم كان أكثر التلقي عنه في بيته .

وأكثر ما كان في المساجد مجالس الوعظ والقصص ومجالس تفسير القرآن . وقد وصف الجاحظ في « البيان » أن جعفر بن الحسن أول من اتخذ حلقة في مسجد البصرة لإقراء القرآن وللقصص . وكان مسلم بن جندب الهذلي قاص مسجداً المدينة في الدولة الأموية .

وأحسب أنه ما نشأت فكرة وضع المدارس لدراسة العلوم في الإسلام إلا من أثر امتزاج التمدن في عصر الدولة العباسية بين مدينة الإسلام ومدينة اليونان ؛ لأنهم لم يغفلوا حين ترجمتهم كتب اليونان عن ذكر مدرسة أفلاطون . وما ظهرت المدارس في الإسلام لمزاولة العلوم إلا في بغداد لما وضع أبو جعفر المنصور حلقة الطب التي فوض أمرها إلى « فرات بن سحتان » الفارسي الطبيب في حدود سنة ١٤٠ . وما كانت تلك الحلقة معهد تعليم للعلم ولكنها كانت مجمعا لعلماء الطب ليتذكروا علمهم وتجاربهم . ثم وضع المأمون بعد ذلك دار الحكمة لترجمة كتب العلوم الجديدة ونسخها ، وما كانت إلا على غرار ما وضع جدّه أبو جعفر حلقة الطب .

ثم كانت المدارس بعد ذلك ببغداد للعلوم الشرعية ووسائلها ، فكانت المدرسة النظامية ، وقد سبقتها المدرسة النظامية في (نيسابور) التي أسسها نظام الملك وزير السلطان (ألب أرسلان) السلجوقي ليدرس فيها إمام الحرمين بعد رجوعه من مجاورة الحرمين إلى نيسابور سنة ٤٤٨ .

وكانت من قبلها في نيسابور مدرسة البيهقي التي أخذ فيها إمام الحرمين أصول الفقه عن أبي القاسم الإسكافي سنة ٤٣٤ . وكانت أيضا بنيسابور المدرسة السعيدية قبل المدرسة النظامية بناها نصر بن سبكتكين أخو السلطان محمود لما كان واليا في نيسابور . فحصل من مجموع هاته المعاهد العلمية ببغداد ما يعبر عنه بعض المؤرخين والكتاب المتأخرين بجامعة بغداد ، أو كلية بغداد ، تعبيراً سرى إليهم من عبارة إفرنجية يُقصد منها

مجموع الطريقة العلمية ، فترجمها بعض المترجمين بلفظة جامعة أو كلية ترجمة جافة ونقلها المتعلمون عنهم فتصوروها بما يرادف اسم جامعة أو اسم كلية في المصطلح البيداغوجي ، فإنَّ التاريخ لم يثبت أن في بغداد مدرسة كلية عامة أو جامعة ، ولكن مجموع هاته المدارس وتعدُّد ما يقرأ في كلِّ منها من العلوم يتكون منه تعليم عام من سائر طبقاته بين ابتدائي ومتوسِّط وعال .

وهكذا القول ما يدعوه الغربيون جامعة قرطبة أو كلية قرطبة ، فلا يؤخذ هذا اللفظ على ظاهره .

وكان الصوفية يؤسسون مدارس يسمون الواحدة منها (خانقاه) وأولها وأشهرها خانقاه صلاح الدين الأيوبي التي جعلها في دار سعيد السعداء مولى الخليفة (١) . ولقد حاكت بغدادُ ، وحاكت على منوالها ، معظم بلاد الإسلام التابعة لها ، ثم المشتقة منها مثل مصر وبلاد فارس .

فقد تأسست بمصر في عهد الفاطميين دار العلم وتسمَّى أيضًا دار الحكمة ، ومعنى الحكمة في اصطلاحهم علم آل البيت والدعوة إليه ؛ بنيت لدرس مذاهب الشيعة (٢) كان يجلس بها الداعي (٣) ومَن دونه من علمائهم في كل يوم اثنين وكل يوم خميس ، وقد جعل لها الحاكم بأمر الله أوقافًا إلى أن أغلقها الأفضل ابن أمير الجيوش ، ثم أعادها الأمر العبيدي .

والذي بنى دار العلم هو العزيز الفاطمي بجانب الجامع الأزهر يجتمع فيها الفقهاء بعد صلاة الجمعة وكان بها سبعة وثلاثون عالمًا .

وأما أهل السنَّة بمصر فكانوا يجلسون للعلم ، وللقصص بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، وقد علمت فيما ذكرناه أنفًا أنَّ مجالس العلم في مصر من زمن الفتح كانت مقصورة على القصص والترغيب والملاحم حتَّى جاء يزيد بن أبي حبيب في

(١) خانقاه كلمة عربية من الفارسية ، هو اسم لدار يسكنها المنقطعون لتلقي السلوك الصوفي والعبادة ، وتجمع على خوانق .

(٢) انظر صبح الأعشى للقلقشندي صفحة (٣٦٦) جزء (٣) (طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٣٣) .

(٣) الداعي لقب عند الشيعة للعالم الذي تأهل لمنصب الدعوة لتأييد مذهب الشيعة ويوصف بالداعي إلى الحق ، فلكل مذهب من مذاهب الشيعة دعاة ، وعلى الدعاة رئيس عليهم يلقب داعي الدعاة . وكان أبو عبد الله الصنعاني القائم بالدعوة للعبيديين في قبيلة كتامة من البربر من المغرب أحد الدعاة في صنعاء من اليمن .

خلافة عمر بن عبد العزيز فأظهر يزيدُ علمَ الحلال والحرام والفرائض .
وكان المعهد الشامل لبث العلوم في مصر جامع عمرو ، قال عياض في « المدارك » :
قال القنازعي : دخلت مسجد عمرو بالفسطاط وفيه من المجالس المالكية في الفقه
والحديث نحو من عشرين حلقة .

وحدث عن المطرز أن حمزة الكناني قال له سنة ٤٠٨ : سيمر بك ستون سنة إن
عشت ، ولست ترى في هذا الجامع من ينصرُ سنَّة رسول الله . ولما بني الجامع الأزهر
لم تكن في مجالس للعلم فاستمرَّ الناس على مجالس العلم في المساجد والبيوت .
أما الجامع الأزهر فأقيمت فيه مجالس علم الشيعة بدراسة كتبهم ، ولم يكن بمصر
شيء من المدارس ؛ لأنَّ الفاطميين لم يكونوا يرون ذلك في مذهبهم كما حكى عنهم
السيوطي في « حسن المحاضرة » ، وبقي أهل السنة على العادة القديمة في مجالس العلم
بجامع الفسطاط وداموا على ذلك إلى أن بنى صلاح الدين مدرستين : الأولى للمالكية
سنة ٥٦٦هـ ، والثانية للشافعية ، وتابعه من جاء بعده .

وبنى الملك الكامل بالقاهرة دار الحديث المعروفة بالكاملية سنة ٦٢٢هـ وجعلها
للمذاهب الأربعة ، وتابعه الملوك من بعده مثل الظاهر بيبرس ، والمنصور قلاوون .
وأقام الملك العادل في دمشق المدرسة العادلية ، والملك الظاهر في دمشق أيضًا
المدرسة الظاهرية .

وبنى الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بحلب مدارس أيضًا بعد سنة ٥٤١ .

تعليم المرأة

كانت الأمم التي دخلت في الإسلام مقتصرة في العناية بالتعليم على صنف الذكور
دون الإناث من حيث وجدوا حالة سائدة على معظم الأمم هي حالة اقتصار المرأة من
تلقاء نفسها على تذيير المنزل وتربية الأبناء لا ترضى بأن تفارق ذلك ؛ لأنَّ الدخول فيما
يجاوز ذلك كان في تلك الأزمان يصرفها عن الاهتمام بحالة أولادها وبيتها ويرهق
قواها فيما تتطلبه حالة الرجل من حماية العائلة والانضمام إلى حماة الحي والقبيلة من
اعتداء المعتدين على عائلاتهم وأموالهم .

فقنعت النساء بتلقي نظام الحياة من أمهاتهن وكبيراتهن ، وبتلقي واجبات الديانة

من آبائهن وإخوانهن ، ثمّ من أزواجهن ، على تفاوت في كلا الصنفين . وإذا كانت درجات التفاوت قد تلهم المرأة أن تتطلب تجاوز ما عليه مثيلاتها فإنّ تلك أحوال نادرة لا يقاس عليها ، كما كانت درجة عائشة أم المؤمنين ، وأم الدرداء ، أو درجة سوكينة بنت الحسين ، وفادّات نحوهن مثل العاملة الشيرازية التي ذكر ابن العربي في « العواصم » أنها قُتلت في الفتنة سنة ٤٩٢ بالمسجد الأقصى . ومثل العاملة شهدة بنت أحمد بن الفرج الدينوري الملقبة فخر النساء التي حدّثت ببغداد بدارها سنة ٥٦٤ هـ حسبما ذكره القرطبي .

وكذلك كان توجيه الموجهين من أهل الرأي في المسلمين ، وناهيك بأنّ المعرّي وهو المعروف بخلع التقيدات المألوفة يقول في شأن المرأة :

عَلِّمُوهُنَ الْعَزْلَ وَالنَّسَجَ وَالرِّدْ نَ وَخَلُّوا الْكِتَابَةَ وَالْقِرَاءَةَ
فَصَلَاةَ الْفَتَاةِ بِالْحَمْدِ وَالْإِخْ صَاصَ تَجْزِي عَنِ يُونُسَ وَبِرَاءَةَ

وشواهد التاريخ دلّت على أنّه لم يوجد في تاريخ البشر قبل القرن الثالث عشر الهجري أُمَّةٌ حاولت إلحاق المرأة بالرّجل في المعارف ، ولا قبل القرن الرابع عشر إلحاقها به في التكاليف الاجتماعية .

فكان تعليم النساء لا يجاوز به تلقينهن القرآن ، وفقه العبادات والمعاشرّة وأنواعها من الأدب والأخلاق والكتابة ، وذلك قصارى تعليم المرأة من أوّل ظهور الإسلام ، وفي مطالعة أحوال نساء النبي ﷺ والصحابة ما يقنع من وصف تلك الحالة ، ثمّ التدريب على قوام المنزل .

وقد روى في كتب السيرة أنّ النبي ﷺ قال للشفّاء العدوية : « علمي حفصة رُقيّة النَّملة - داء في الجِلد - كما عَلَّمْتَهَا الكتابة » ففيه دليل على مشروعية تعليم المرأة الكتابة ؛ لأنّ هذا الحديث تقرير لتعليمها إيّاها الكتابة إذا كان تعليمها إيّاها كان قبل الإسلام كما أشرنا إليه فيما مضى ، وفي الحديث الصحيح أنّ رسول الله ﷺ زوّج رجلاً امرأة بما معه من القرآن (أيّ على أن يعلمها ما معه من القرآن) ، وكان في النساء من يتلقين علم الشريعة في عهد النبي ﷺ . ورؤي عنه « خذوا ثلث دينكم عن هاته الحميراء » ؛ يعني عائشة (١) .

(١) تصغير حمراء المراد به البيضاء لأنّ العرب يسمون الإنسان الأبيض أحمر . والحديث ذكره ابن الأثير .

قيل : أراد بثلاث الدين ما هو من أحكام الإسلام للنساء .

فكان من فقيهات النساء عائشة أم المؤمنين . قال مسروق : رأيت مشيخة أصحاب رسول الله الأكبر يسألون عائشة عن الفرائض .

وقال عطاء : كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس ، وقال عروة : وإن كان ينزل شيء عند عائشة إلا أنشدت فيه شعراً .

وكذلك كانت أم الدرداء الكبرى المدنية خيرة بنت أبي حذرّد وهي زوج أبي الدرداء عويمر ، صحابية . وفي « صحيح البخاري » : أن أم الدرداء كانت فقيهة . وكان تعليم المرأة في العادة خاصة بالحرائر فأما الإمام فلا يعلم القرآن ولا العلم . قال عبيد الراعي :

هُنَّ الحرائر لا رَبَّاتٌ أُخْمِرَة سوّدُ الحَاجِرِ لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

وهي عادة أبطلها الإسلام ، قال النبي ﷺ : « ورجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديتها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » (أي أجر التعليم وأجر العتق) .

وأم الدرداء الصغرى الدمشقية واسمها هُجيمة أو هُجيمة عُدت في الصحايات ، وحفصة بنت سيرين ، وعمرة بنت عبد الرحمن .

وكان تعليم النساء في بيوتهن ، يعلمهن آباؤهن أو أزواجهن ونحوهم من المحارم . ذكر عياض في « المدارك » أن عيسى بن مسكين صاحب سحنون كان يُعلم بناته وبنات أخيه بنفسه كل يوم بعد العصر .

ولم يكن النساء يحضرن دروس العلم مع الرجال . وتقدم في مبحث مناهج التعليم صفحة ٤٢ قول سحنون : كانوا يعدون تعليم الجوّاري مع الغلمان فساداً .

ولم يكونوا يرجون من تعليمها أن تبلغ مبلغ الرجال : وإنما خرجت من خرجت منهن من ذلك لعوارض ، مثل ، غزاة الخارجية ، وفاطمة بنت طريف .

ولما بُنيت القاهرة واستقر بها ملك الفاطميين جعلوا مجالس تعليم النساء أمور الديانة في الجامع الأزهر ، ولا يحضرن مجالس العلم التي في الإيوان ، ويجلس الداعي للنساء في الجامع الأزهر .

ومن النادر معرفة النساء الكتابة ، ووقع في كتاب السيرة أن الشفاء بنت عبد الله العدوية (من المهاجرات الأول أو لها عمر بن الخطاب ولاية السوق ، ويظهر أنها توفيت

في إمارة مروان بن الحكم المدينة في خلافة معاوية) كانت تعرف الكتابة ، وأنها علّمت حفصة أم المؤمنين الكتابة ، ولا نعلم اسم امرأة تعرف الكتابة غير هاتين ولكنها لا تكونان مفردتين بذلك .

انبثات العلوم الإسلامية في أقطار الإسلام

كان ما تقدم من البيان وصفًا لحالة نشأة العلوم الإسلامية في قواعد بلاد الإسلام من مبدئه ، من الحجاز ، إلى الشام ، إلى العراق ، وتلك هي أقطار الخلافة الإسلامية ومأوى العلوم الإسلامية فيها ، وبقية بلاد الإسلام ناسجة على منوالها بقدر ما تسمح به أحوال الحضارة فيها ، مثل : اليمن ، واليمامة ، والبحرين .

فيحسب علينا أن ننقل الكلام إلى وصف انتشار العلوم في أشهرها الأقطار الإسلامية المتأثرة بالأحوال السائدة في قواعد الخلافة الإسلامية ، ولنقتصر من ذلك على أهم الأقطار التي سعدت بالفتوح الإسلامية وعظمت فيها سمعة علوم الإسلام ، وهي : مصر ، وإفريقية ، والأندلس ، وبلاد فارس ، وما وراء النهر ، والمغرب الأقصى .

في مصر

كان العلم الإسلامي في مصر قد استقر منذ الفتح الإسلامي سنة ١٦هـ إذ سكن في مصر كثير من الصحابة مثل عمرو بن العاص ، وابنه عبد الله بن عمرو ، وقيس بن عباد ، وعبيد الله بن محمد المعافري (وهو أول من قرأ القرآن بمصر) .

وأخذ عنهم العلم التابعون ، وكان من التابعين يزيد بن أبي حبيب ، والحارث بن يزيد وعبد العزيز بن مروان بن الحكم ، وحسان بن كريب الرعيني .

وقد علمت فيما تقدم عند الكلام على مواضع تعليم العلوم في الأقطار الإسلامية أن بلاد مصر ظهر أول ما ظهر فيها من العلوم الإسلامية ما كان يلقيه القصاصون والواعظون ، إلى أن ورد يزيد بن أبي حبيب في زمن عمر بن عبد العزيز فأظهر علم الفقه ، وقد أخذ عنه الليث بن سعد .

ولما بُني الجامع الأزهر سنة ٣١٦هـ لم تكن فيه مجالس للعلم ، وإنما جعلوا مجالس للدعوة الفاطمية بدار سموها دار العلم كما تقدم الكلام عليها قريبًا .

وقد تقدّم شيءٌ كثير من أحوال العلم بمصر أثناء الكلام على انتشار العلوم في المشرق .

وقد عظمت شهرة مصر العلمية بظهور الإمام محمد بن إدريس الشافعي وأصحابه من أواخر القرن الثاني . وتقدم عند ذكر مواضع التعليم ما كان من عمران جامع الفسطاط بمجالس العلم في أوّل القرن الخامس .

أمّا مجالس نشر الدعوة الفاطمية بمصر فخلاصتها أنّها ابتدئت بمجالس القاضي محمّد بن النعمان ، كان يجلس على كرسيّ بالقصر (قصر الإمارة) لقراءة علوم آل البيت على الرسم المعتاد عندهم .

وداعي الدعوة يلي القاضي في الرتبة وله مكان يقال له : دار العلم في كل يوم اثنين ويوم خميس ، ويحضر أيضًا بالقصر لتلاوة دفتر يقال له : مجلس الحكمة وكانت مجالس الدعوة تسمى مجالس الحكمة ^(١) فيتلو منه على المؤمنين (حسب اصطلاحهم في تسمية التابعين لعقيدتهم) في مكانين ، مكان للرجال في الإيوان الكبير ، ومكان للنساء بمجلس الداعي ، وكان الداعي يجلس للنساء في الجامع الأزهر .

ويواصل الداعي الجلوس بالقصر لقراءة ما يقرأ على الأولياء (صنف من أتباع الدعوة الفاطمية) يجعل مجلسًا لكل صنف من الخواص والعوام ^(٢) . ولما قويت شوكة الفاطميين بمصر أخذوا يقاومون علماء السنة منذ القرن الخامس كما تقدّم . حدّث القنازعي عن المطرز قال : مات من كانوا بمصر من العلماء بعد سنة ٤٠٨ هـ ومُنِع بقيتهم من الجلوس في الجامع إلّا مَنْ كان على مذهب الشيعة فما جاءت سنة ٤٦٩ هـ حتّى خلا جامع عمرو من مجالس العلم ^(٣) .

ثمّ أصبحت مصر بعد انحلال الخلافة العباسية وخراب بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ ، عاصمة الشرق الأوسط ، ومعقل الأمة الإسلامية ، ومثوى علومها ، فأُمّها العلماء من بلاد الإسلام التي مُنيبَتْ بغزو التتار ، ورعّبهم فيها ما وجده السابقون إليها من حسن الإقامة ، ورحب الصدور ، واعتبار نزول القاهرة مساويًا لأبنائها الشادين فيها ، فقطنها مثل ابن الحاجب ، وعز الدين بن عبد السلام ، وابن منظور (صاحب

(١) كذا قال المقرئزي ، وقال أيضًا : إن مجالس الدعوة كانت تسمى الحكمة .

(٢) كان ذلك في أواخر القرن الرابع حدود سنة (٣٨٥ هـ) .

(٣) المدارك لعياض في ترجمة عبد الرحمن القنازعي القرطبي .

لسان العرب) والفيروزبادي (صاحب القاموس) والتيفاشي (صاحب كتاب خواصّ الأحجار) .

وظهر في مصر أئمة من العلماء في جميع الفنون مثل شهاب الدين القرافي ، وتقي الدين بن دقيق العيد .

وعظم اشتها مصر بعد سقوط الدولة العبّاسية ، وكان الجامع الأزهر يومئذ قد شرفه الله بأن صار مقرّ علوم السنة بهمة الملك الصالح صلاح الدين الأيوبي ، إذ أقام القضاء المصري على مذهب الشافعي ، وأزال قضاة الإسماعيلية والإمامية الذين استأثروا بالقضاء من عهد ظهور الدولة الفاطمية من سنة ٣٦٥هـ إلى أن قلّص ظلّهم صلاح الدين سنة ٥٦٤هـ .

وأصبح الأزهر مقصدًا لطلبة العلم من بلاد الإسلام ، وتبيّث المدارس لإيواء الطلبة الوافدين من غير أهل القاهرة ، كما ذكرنا ذلك في مبحث مواضع التعليم ، وعززت المدارس ببناء الأروقة في رحاب الجامع الأزهر التي تبلغ زهاء خمسة وعشرين رواقًا .

في أفريقية وفي الأندلس

يبتدئ الكلام على أطوار العلم في إفريقية بأطواره العائمة ثم نخصّ البحث بعد بأطواره بالأندلس حين وقف سيره بأفريقية (القيروان) لأسباب ستأتي .

لم يشطع نور العلم على أفريقية بعد أفول دولة الرومان (ولا في دولة الرومان ؛ إذ لم تكن لهم عناية بترقي مدارك الأمم الداخلة تحت حكومتهم ليستغلّوا بالجهل منافعهم) إلّا بعد رسوخ قدم الإسلام فيها ، فمن المعلوم أنّ الفتح كان في خلافة عثمان سنة ٢٧هـ ولكنها لم تصر ولاية إسلامية خالصة إلّا بعد فتح موسى بن نصير القائد لجيش الفتح بالمغرب في زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك سنة ٨٩هـ ، لاسيّما بعد أن توالت فتوحه في الأندلس ودوخ المغرب وافتتح جبل طارق سنة ٩٢ . من قبل ذلك ارتدت البرابرة عن الإسلام فيما بين الفتحين اثنتي عشرة مرّة ونقضوا عهود المسلمين وقتلواهم ، ولما استقرّ الإسلام ، واختلط المسلمون الوافدون بسكان البلاد الذين دخلوا جديدًا في الإسلام أخذ أهل أفريقية يتعلّمون التعاليم والآداب الإسلامية من تعلّم آداب القرآن . وقد وجه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه عشرة من التابعين إلى القيروان يعلمون الناس القرآن والشريعة ، وهم : عبد الله بن يزيد المَعافري ، وسعد بن مسعود التّجبيبي ، وعبد الرحمن

ابن رافع التنوخي ، وجُعْتُل (بجيم مضمومة ثم عين مهملة ساكنة ثم مثلثة مضمومة) ابن هَاعَان بن عمير الرُعَيْثِي ، وإسماعيل بن عبيد الله الخزومي ، وسَبَّان بن أبي جبلة القرشي ، وطلق بن جابان الفارسي ، وموهب بن حيي المعافري ، وعبد الله بن المغيرة الكناني وبكر بن سودة الجذامي .

ثمَّ تسربت يخل فرق الإسلام من الاختلاط بمختلف فرق الجند وأمرائه ؛ فظهرت مذاهب كثيرة ، منها مذهب الأوزاعي ، ومذهب الخوارج الصفرية ، والإباضية ، وهي وإن كانت تجمعها أصول الإسلام فقد نشأ بينهم من الاختلاف ما نشأت عنه مشاغب كثيرة ، وكان من شيوخ الصفرية ميسرة الجفير شيخ بطون (مصغرة) ، وكانت نفاوة تنتحل مذهب الإباضية ، ولما كان مذهب الخوارج يكفر المخالف له في المذهب ولو كان من المسلمين جعلوه ذريعة إلى مقاصدهم الشغبية ، من أجل ذلك زحف أهل نفاوة ، وهم من الإباضية يومئذ ، على القيروان سنة ١٤٠ هـ مظهرين نصر عبد الوارث بن حبيب على أخيه إلياس ، وربطوا دوابهم في مسجد القيروان الجامع . ومنذ عصر الإمارة الأغلبية كانوا يميلون إلى مذهب الكوفيين أي مذهب أبي حنيفة ، وفي كل هاته المدد لم تكن إفريقية والتي تُعدُّ دار علم ؛ إذ لم ينتشر العلم فيها ، وإنما كانت المذاهب جملاً يتلقاها الناس تقليدًا للأمرء والزعماء ، وما صارت إفريقية دار علم إلا بعد أن خرج من أهلها رجال إلى المشرق في طلب العلم وقفلوا من المشرق يحملون علم الشريعة ، وهم أصحاب الإمام مالك بن أنس ، منهم علي بن زياد التونسي (توفي سنة ١٨٣ هـ وهو أول من أدخل الموطأ إلى المغرب) وابن أشرس ، والبهلول بن راشد القيرواني ، وعبد الله ابن غانم القيرواني من كبار أصحاب مالك بن أنس ، فجاءوا بعلم الحديث والفقہ وعلم العربية . وانتشر بالأندلس مذهب الأوزاعي إلى أن قفل أصحاب مالك من الأندلسيين ، مثل : زياد بن عبد الرحمن القرطبي وهو المعروف بشبَّطون وهو أوَّل من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس (توفي سنة ١٩٤ هـ) ، والغازي بن قيس (توفي سنة ٢٣٠) . فدرَّسوا وألقوا .

فانتشر الفقہ وعلوم الإسلام بالقيروان وتونس والأندلس ، كما ساد هذا المذهب في القيروان بولاية سحنون القضاء ، وفي صقلية بقيادة القاضي أسد بن الفرات ، وعلى ما ناله مذهب مالك من الشهرة والانتشار وما كان إلى جانبه من مذهب أبي حنيفة فقد عظم اشتها مذهب السنة في إفريقية والأندلس ولكنه لم يخلُ من خليط من المذاهب الشاذة الخارجة عن الجماعة إلى أن قام المهدي ابن تومرت يحمل الناس على مذهب

مالك وعلى عقيدة الأشعري في حدود سنة ٥٢٠ هـ . ثم خليفته عبد المؤمن بن علي سنة ٥٢٥ هـ الذي ألزم البربر بمتابعة عقيدة الأشعري وكان الحال قبل ذلك غير مستقر ، والأمن غير موجود وكثيراً ما حدثت الفتن والمقاتلات بين المذاهب ، مثل : واقعة أبي يزيد النكاري الشهيرة بالقيروان وجهات المغرب في حدود سنة ٣٣٣ هـ . ولقد قاتل حماد بن زيري الصنهاجي صاحب قلعة بني حماد بالمغرب الأوسط الراضة سنة ٤٠٥ هـ ودعا للشيخين نكاية في بني عبيد حين نقض بيعتهم بالمغرب الوسط وذلك غرض سياسي ، ومثله صنيع المعز بن باديس الصنهاجي في القيروان سنة ٤٤٨ هـ . وهكذا كان اقتصار الناس بالمغرب على العلوم الشرعية على مثال ما كان في المشرق الذي هو معلم هاته الأقاليم ؛ ولهذا يكون البحث عن أطوار العلوم هنا وجيزاً ، إلا على معنى مقدار نقل العلوم وما بلغ منها .

ومن العجب أن تقدّم العلوم بإفريقية والقيروان كان من تلقاء طلبة العلم لولعهم به ولم يكن من همة الأمراء في شيء كما كان الأمر بالمشرق والأندلس ، ولقد كانت القيروان أهلة بأية العلوم : فكانت فيها العلوم الشرعية والعربية والأدبية والتاريخية والطب ، ولا يعرف لأهل القيروان اشتغال بعلوم الفلسفة ، وكانت بقية العلوم الرياضية ضعيفة في القيروان وأشهر عنايتهم كانت بعلوم الشريعة .

لم يشتمد تعليم إفريقية من المشرق في زمن تقدمه بل وقف الأمر بعد قدوم سحنون سنة ١٩١ هـ واشتغل علماءها بالأخذ عنه لما رأوا من سعة علمه ونقده ، وقصّروا عن الرحلة التي كانت تفتح الأبصار على تقدّم الشرق ؛ فلذا فاتهم نقل العلوم العقلية . ومنذ ولاية سحنون قضاء إفريقية وتوابعها يومئذ ، وظهور الحاجة إلى قضاء البلدان ، عكف الناس على الفقه الصّحيح سعيًا وراء شهرة مثل شهرة سحنون في علمه وعدله ، الذي ما ولي القضاء حتى حلف عليه محمد بن الأعلم أمير القيروان وعموم إفريقيا بعد أن قال له سحنون : إني أبدأ بأهل بيتك وقربتك وأعوانك فإنّ قبلهم ظلّامات للناس وأموالاً منذ زمان طويل إذ لم يجترئ عليهم من كان قبلي ، فقال له ، « نعم لا تبدأ إلا بهم وأجر الحق على مفرق رأسي » . وسحنون الذي نظّم أصول المرافعة على الوجه الحسن المتبع أكثره اليوم ، ووجه نظره إلى مراقبة التعليم فعزل شيوخ الصفرية والإباضية عن تعليم الصبيان لأنهم يثونهم عقائد تخالف السنة وتحطّ من قيمة الفكر ؛ فكان سحنون القيّم على المصالح العامّة يومئذ .

وكانت إفريقية تضرب بسهم أفلج في العربية فإنَّ محمَّد بن سحنون (توفي سنة ٢٥٦) ألف « غريب الحديث » ، وألف في الأمثال خمسين جزءا . وهذا الإمام المازري الصقلي الذي قرأ بالقيروان وعاش بإفريقية شرح « البرهان » لإمام الحرمين شرحا بديعا كان محلَّ الغبطة من علماء المشرق .

أمَّا أهل الأندلس فلم يقفوا عند العلوم الدينية بل اقتطفوا من علوم العربية والرياضية بتردادهم ورحلاتهم إلى المشرق ما غبطهم عليه كثير من المشرقين وأوَّل من جاء بعلوم اللغة إليهم عبد الملك بن حبيب السلمي حين رجع من رحلته سنة ١١٠ هـ أخذ الفقهاء عنه الفقه والشعراء عنه الشعر .

وحينما كانت في هاته العصور رحلة الأندلسيين إلى الحجاز وبغداد ومصر ، وكانوا محل إكرام الملوك وتنشيطهم ، كما كان القاضي منذر بن سعيد البلوطي (توفي سنة ٣٣٥) في محل الحظوة عند الناصر عبد الرحمن وابنه الحكم . حتَّى كان كثير من علماء بغداد يهاجر إلى الأندلس ، مثل : أبي علي القالي . كانت رحلة القرويين إلى الأندلس خاصة وكان أمراء القيروان يسومونهم سوء العذاب في عهد الدولة العبيدية ؛ لمخالفتهم لهم في المذهب الشيعي ، فظهر تقدُّم الأندلسيين في أنواع العلوم وفاقوا في الطريقة النظرية في الفقه ، ونسبت إليهم طريقة في النحو فلقَّب نحائهم بِنُحاة المغاربة وصاروا طائفة ثالثة للبصريين والكوفيين . اقتصر أهل إفريقية على علوم الفقه والشريعة ، وقصرت الهمم عن تعاطي العلوم اللسانية والعقلية ، وذلك من أواخر القرن الرابع وأن زهادة أهل إفريقية في العلوم العقلية معلول لعلَّة طبيعية عمرانية وهي أن شيئا لا يعيش إلا في محلَّ العناية به ولا عناية إلا بالحاجة وإعطاء القيمة ، من أجل هذا لم يدخل بلد وضعت فيه المسلمون أقدامهم من علوم الدِّين على تفاوت ، وخلا كثير من علوم العربية بله العلوم العقلية ، لأنَّ علوم الشريعة رأوا دعاء الحاجة إليها من جهة القضاء بين الناس ؛ ومن ثمَّ لم يبق في جهات من إفريقيا بعد ذهاب تمدُّنها سوى علم الفقه البسيط ، أي فروع الفقه كما هو الحال في المغرب الأقصى والأوسط .

كان ظهور الدولة العبيدية بالقيروان سنة ٢٩٧ هـ الحائل الحقيقي بين أهل إفريقيا وبين الزيادة من العلوم ، وتقدمت الأندلس تقدُّمها السريع على القيروان فإنَّ العبيديين لما كانوا ينتحلون نحلة الشيعة وأظهروا بدعا وأواما وأمانيا من الأوهام ، لم تكن معلومة لأهل العلم بالقيروان الذين لم يزلوا إلى يومئذ على السنة فحدث بسبب ذلك التتكرُّر بين أتباعهم وبين علماء القيروان ، وابتدأ الأمر بالفتنة القولية ثمَّ انتهى بالضغط والاضطهاد ،

وبتحقیر علماء السنة وتولیه القضاة وأضرابهم من الشيعة ، كما فضّله عیاض فی « المدارك » ، یوم كان ملوك الأندلس من رجال العلم والأدب وأنصار العلوم ، وكان علماء القيروان یسترون من الاضطهاد خصوصًا فی زمن إسماعیل العبيدي الملقب بالمنصور (سنة ٣٣١) الذي تجاهر بمنأوة أهل العلم وهم أهل السنة والفقہ وأغرى بهم حثالة أتباع مذهبه من الشيعة حتى أفرج الله عنهم بانقراض دولة العبيدين فی فتنه أبي یزید الخارجي سنة ٣٣٥هـ ، ویومئذ ظهر الفقهاء وصنّفوا الكتب وإن كان أبو یزید الخارجي هذا قلب لهم ظهر المجن بعد أن قضی وطراً وأرهف فیهم الظلم لأنه كان خارجيًا صفریًا یرى كفر المخالفین لمذهبه . ولم یزل العلم فی تضائل إلى خراب القيروان بحروب الأعراب ، زغبة وریاح من بطون بني هلال النازحین من بادية مصر حین أغراهم المستنصر الفاطمي بالمعز بن باديس الصنهاجي من خلفاء العبيدين یافريقية إذ خلع طاعة العبيدين بعد تأسيس دولتهم الفاطمية بمصر سنة ٤٤٩هـ وصارت المهديّة دار المعز وخلفه فانتقل من بقي من العلماء إليها وإلى ما حولها ، وتراجعت أحوال العلوم تراجعًا ظهر فی أثناء مدّته أمثال عبد الحمید الصائغ ، وأبي الحسن اللخمي ، والسیوري ، ثمّ بعدهما الإمام المازري (المتوفی بالمهدية سنة ٥٣٦هـ) صاحب التالیف الجلیلة والعلوم الواسعة .

هذا التفرق وإن أضرب بالقيروان كان سببًا لشیوع العلم بجهات إفريقية المظلمة بسبب تفرق العلماء فی الجهات ، فإنّ حنّاد بن زيري اختطّ مدينة القلعة فی جبل كتامة سنة ٤٠١هـ فرحل إليها من الثغور القاصية طلبة العلم وأرباب الصنائع .

فی بلاد الفرس

لم یستقر الفتح الإسلامي فی بلاد فارس ، وتسكن انتقاضات أهلها على المسلمین إلاّ فی حدود سنة ٦٦هـ ، وكان الأزارقة من الخوارج من جيش الفاتحین من العرب من مضر واليمانية ، اتّخذوا بلد فارس معقلًا لهم یاصطخر ، وفتحت بلاد ما وراء النهر وبخارى ، ولم یزل الفتح الإسلامي یمتد فی البلاد الفارسية إلى هراة وینتقل إلى البلاد المجاورة لها مثل السند . ولم یهدأ أمر المسلمین هنالك ، إلاّ فی أواخر القرن الأول باستقرار إمارة المهالبة فی خراسان سنة ٩٧هـ وسنة ١٠٦هـ ، فانتشر فی بلاد فارس علم الأزارقة من الخوارج ، ثمّ ظهرت دعوة الشيعة لآل البيت النبوي مجملة بدون تعین ،

فانقسمت إلى فئتين : فئة يفضلون آل علي بن أبي طالب ، وفئة يفضلون آل العباس بن عبد المطلب ، ولم يلبثوا أن ظهر التفوق لدعاة آل العباس ، فكان دعاة آل العباس ممن بثَّ العلم في أهل فارس بما تكلموا في حقوق أهل البيت وما خطبوا ووعظوا ، وظهرت دعوة أبي مسلم الخراساني إلى الرضى من آل البيت في سنة ١٢٩هـ ، وكان مع أبي مسلم الخراساني سبعون من النقباء ، وما لبثت هذه الدعوة إلا قليلا حتى اضمحلت الدولة الأموية بالشام وقامت الدولة العباسية بالعراق وكانت بلاد فارس بجوارها ، ولا جرم انتشر أتباع فقهاء العراق ببلاد فارس .

ظهر العلم في فارس في الربع الثاني من القرن الثاني ؛ إذ نشأ في أبناء العرب من جيش الفتح طلب العلم ، فرحل منهم عبد الله بن المبارك من خراسان (ولد سنة ١١٨هـ وتوفي سنة ١٨١هـ) صحب أبا حنيفة ثم صحب مالكاً ، وكذلك يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري (توفي سنة ٢٢٦) من أصحاب مالك أخذ عنه .

فالذين نشأوا في البلاد الفارسية من العرب أو من أهل البلاد وخرجوا منها لطلب العلم رجعت طائفة منهم إلى بلادهم فبثوا العلم فيها .

وكان انتماء الفرس إلى بني العبّاس مُعيّناً على التواصل العلمي بين العراق وفارس ، فسأذ ببلاد فارس فقه أهل العراق وعلومهم ، ومنهم قتيبة بن سعيد الثقفي (المولود سنة ١٤٨هـ المتوفى سنة ٢٤٠هـ) (من جند بغلان) من كورخراسان ولد ببلخ فقصد بغداد ثم قصد المدينة فأخذ عن مالك .

ويظهر أنّ فارس ظهر فيها أوّل ما ظهر من علوم الإسلام علم الحديث ، قال البخاري : أتممتُ الحديث في المكتب وأنا ابن عشر سنين (ولد سنة ١٩٤) .

فما انتهى القرن الثاني حتى طفحت بلاد فارس بجهاذة العلماء في علوم القراءات والحديث وأصول الفقه والكلام وعلوم العربية والأدب العربي ، وما ابتدر القرن الثالث حتى برع كثير منهم في الرياضيات ، والحكمة ، والعربية ، أمثال : الوطواط ، وابن سينا ، والزمخشري .

وانتشر علم الكلام في سمرقند . وقد ذكر الماتريدي في إملائه على كلام أبي حنيفة في العقيدة مسائل شتى من أقوال علماء سمرقند في الكلام .

في المغرب الأقصى

لما فتحت طنجة سنة ٨٨ هـ على يد موسى بن نصير أولى المغرب مولاه طارقاً (ابن زياد) سنة ٩٢ هـ ، وأمر موسى بن نصير طارقاً أن يتولّى من فيه مقدرة من جيشه تعليم البرابرة القرآن وقواعد الإسلام وأسلم كثير من البربر ثم انتقضوا عدة مرار .

ولم يستقر أمر المغرب للمسلمين حقاً إلا في حدود سنة ١٣٥ هـ في أواسط القرن الثاني بعد فتنة صالح بن طريف البرغواطي المصمودي المنتبى في جهات (سلا) و (آسفي) وكان المذهب السائد في المغرب مذهب الخوارج الصفرية في مكناسة وسجلماسة .

ولما نجحت الدولة الإدريسية بالمغرب (سنة ١٧٢) وبُنيت مدينة فاس سنة ١٩٣ هـ كان قد فرّ من قرطبة جماعة من أهل العلم كانوا شاركوا في الثورة على الحكم بن هشام الأموي المعروفة بواقعة الرّبض في حدود سنة ١٩٧ هـ فأنزلهم إدريس بن إدريس مدينة فاس فكانوا نواة مغرس العلوم الإسلامية في بلاد المغرب ، ولكن لم يعرف في المغرب رجال ينعتون بالعلم حتّى ظهر أبو هارون عمران بن عبد الله العُمري من أهل بصرّة المغرب القرية من مدينة فاس (سمع بالقيروان من ابن اللباد وتوفي سنة ٣١٣ هـ) ومعاصراه أحمد بن حذافة ، وبشار بن بركانة من بصرّة المغرب ، وهؤلاء الثلاثة خرجوا إلى الحج جميعاً ورجعوا إلى بلدهم بعلم كثير ، ثم ظهر أبو ميمونة دُرّاس بن إسماعيل من أهل فاس ، وكان فقيهاً واسع العلم بالفقه المالكي ، أخذ عن ابن اللباد القيرواني معاصر الشيخ ابن زيد القيرواني (توفي بفاس سنة ٣٥٠) وبه صار المغرب دار علم لفقّه مالك .

وظهر العلم أيضاً في جهات لمتونة من المغرب الأقصى حين خرج يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى رئيس لمتونة لقضاء أمر مع رؤوس قومه سنة ٤٤٠ هـ ، فلقوا في منصرفهم بالقيروان شيخ المذهب أبا عمران الفاسي ، وعلموا منه ما ذكر لهم من فوائده ، وكتب إلى تلميذه وكاك اللمطي السجلماسي ، أن يلتمس لهم من يثق بدينه ليصبحهم فبعث معهم عبد الله بن ياسين الجزولي يعلمهم القرآن وقيم العبادات ، وهو الذي ستأهم الاسم المشهور « المرابطين » ولكنهم لم يلبثوا أن رفضوا عبد الله بن ياسين بعد مهلك رئيسهم يحيى بن إبراهيم ، حتّى ظهر فيهم القائم يوسف بن تاشفين سنة ٤٥٣ هـ فقد نصر العلم باتخاذ المكاتب للصبيان ، وجعل الاستفتاء للفقهاء وحكم الفقهاء في القضايا والنوازل بعد أن كانوا يتحاكمون إلى جهال رؤسائهم ، فما ظهرت دولة المهدي بن

تومت صاحب دعوة الموحدين سنة ٥١٤ هـ حتى وجدت العلوم قد دبّت في نفوس البربر فزادها شوعاً واستدرج البربر لحفظ القرآن بتعليمهم فاتحة الكتاب وحسن عقايد المسلمين وأظهر فيهم عقيدة الأشعري التي يدعي أنه قرأها على أبي حامد الغزالي ، وألف لذلك عقيدته « المرشدة » مع أنه دسّ لهم شيئاً من عقيدة الصوفية المنتزعة من الشيعة في إثبات الإمام المعصوم لغرض سياسي ، وألف في ذلك كتابه (أعز ما يطلب) واستأصل المذاهب الفاسدة إلا ما بقي منها بجهات قليلة (بالجريد وجربة وبني مزاب) وشيد لهم (رابطة) للعبادة والعلم . ثمّ فقه خلفاؤه من ملوك المعامدة بتشديد المدارس وإنفاق المال في العلم والخير . وكان رئيس قبيلة (هسكورة) النازلين بجبل قرب السوس المسّمى عبد الواحد (توفي سنة ٦٨٠ هـ) منتحلاً للعلم جماعاً لكتبه ، يقال إن « المدونة » كانت من محفوظاته ، محبباً للفلسفة مطالعاً لكتبها ، له عناية بالكيمياء والسحر وإطلاع على الشرائع القديمة . وكذلك كان ابن خراسان الصنهاجي الذي أخذ تونس أوائل القرن السادس مجالساً للعلماء معظمًا لهم .

مواضع التعليم في إفريقيا والمغرب

ومواضع التعليم هي الكتابات لتعليم القرآن ، وهي : بيوت مختصة بتعليم القرآن . وأما دراسة العلم فكانت متفرقة في البيوت والمساجد ولم تكن بالقيروان ولا بتونس مدارس ، وأحسب أن الرُّبُط كانت من جملة مواضع التعليم فقد وصف ابن العربي في « رحلته » رباط المنستير ومن فيه من العلماء ، وهذا علي بن زياد صاحب مالك قد أقرأ سحنون في تونس ببيت سحنون ، كما في « المدارك » ، ولم أقف على ما يقتضي أن جامع الزيتونة درست فيه العلوم في تلك المدّة .

انتشار العلم في الأندلس

أما الأندلس (وقد فارقنا الكلام عليها في عهد استفحال الدولة الشيعية في القيروان) فإنها قد أُنِعَ ثمرها وتحركت قضب علومها بما هبّ عليها من عناية أهلها وتنشيط ملوكها وارتقاء حضارتها ، فإنّ الملك عبد الرحمن الثالث الملقب الناصر بعد أن استقر له ملك الأندلس سنة ٣٢٦ هـ (ومحا أثر ابن حفصون زعيم الثوار عليه في نيف وعشرين سنة) صرف وجهته لنصر العلم وتوسيع العمران وقضى نحوًا من ثلاثين سنة في همته

هاته ، وأدخل في الأندلس علوم بغداد حين سمت به همته إلى مفاخرتها وتقليد نظامها (بعد تفهقر ملك بغداد سنة ٣٢٧هـ بمقتل المقتدر على يد مولاده يونس التركي) فبرع رجال في علوم العربية واشتهر من أئمتها أبو بكر الزبيدي إمام اللغة والنحو (توفي سنة ٣٩٩هـ) وأتخذ الحكيم الناصر معلم ابنه هشام الثاني وولي قضاء إشبيلية ، وبرع أهل الأندلس أيضًا في علوم الفلسفة والرياضيات التي كان ظهورها بالأندلس في أيام عبد الرحمن الثاني الأموي (من ٢٠٦ إلى ٢٣٨هـ) وغيرها ، فاشتهر في الطب الحكيم زهر الإيادي الذي صار بعد ذلك رئيس الطب ببغداد ، ثم بالقيروان ، ثم بدانية (توفي سنة ٤٢٢هـ) . والحكيم أبو الفضل بن شرف الطبيب الأديب البليغ ألف كتابه « سر البرء » ومن أقواله الحكيمة : « الفاضل في الزمن السوء كالمصباح في البراح . قد كان يضيء لو تركته الرياح » . وتقدم علم الفلك فاشتهر مسلمة المجريطي الذي عمل في ثلاثين سنة أرصاءًا مشهودة بالصحة .

وحذا حذوه بعض تلاميذه فعملت أرصاء عديدة لتحديد أوج الشمس ، وصنعوا الساعة الدقاقة في طليطلة . ووضعوا المدارس والأرصاء لتدريس الفلك بعواصم الأندلس كلها .

وتقدموا في علم الفلاحة واعتنوا به فأنشأ الملك عبد الرحمن الأول بستانًا قرب قرطبة ، وجلب إليه جميع النبات النادر من المشرق والشام وغرس به أول نخلة في الأندلس .

أما العلوم الطبيعية بقرطبة فلم تكن دون ما هي عليه في بغداد ، ومنها ظهر أبو القاسم خلف بن عبّاس الزهراوي المعروف عند أهل أوروبا باسم « البوقاريس » واضع علم الجراحة وواصف آلتها وكيفية استعمالها وما يعرض لها من الأخطار ، وهو الذي عيّن لإخراج الحصى موضع البضع الذي عيّنه متأخرو الجراحين من أهل أوروبا . وظهر أبو مروان بن زهر فأحدث في علم الجراحة فتح شعبي التنفس ، ووصف أمراضًا لم تكن موصوفة قبله ، منها التهاب الحجاب المنصف للتامور المحيط بالقلب ، وترجمت كتبه للاتينية ، ومن تلامذته أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد الفيلسوف مترجم مقالات « أرسططاليس » وشارحها ، وأستاذ ما يدعى بالمدرسة القرطبية أي الطريقة العلمية (وليست هنالك مدرسة للعلوم الطبية أو الرياضية بقرطبة كانت تجمع أساتذة هذه العلوم ، ولكن لفظ المدرسة القرطبية ، أو كليّة قرطبة إنما يطلق على مجموع الهيئة العلمية السائدة بها في هاته العلوم) . ومن أشهر فلاسفة قرطبة أبو بكر بن باجّه

المعروف بابن الصائغ ، وابن الطفيل .

كذلك كانت العلوم الأدبية واللغوية مادةً أطنابها في جميع الأندلس ، ومن مشاهيرها الوزير أبو مروان بن سراج الملقَّب جاحظ المغرب ، وابن السَّيد البطليوسي شارح كتاب سيويه ، وابن سيده اللغوي ، ومحمد بن طاهر الداني النحوي (توفي سنة ٦١٩ هـ) مؤلف كتاب مجازات العرب ، وأبو علي الشلويين .

أسلوب التعليم فيها

أمَّا أساليب التعليم في هاته الأطوار كُلُّها فقد كانت متشابهة ، وهو ينقسم إلى تعليمين تعليم الصبيان نظير التعليم الابتدائي ، وتعليم الكبار .

فأمَّا تعليم الصبيان فذلك تعليم الحروف والقراءة والكتابة ومبادئ الفقه ، ويقوم بذلك المؤدِّبون في الكتاتيب ، يدلُّ لذلك ما في معالم الإيمان ، قال : روى غياث بن أبي شبيب قال : كان سفيان بن وهب صاحبُ رسول الله ﷺ (توفي ٨٢ هـ) يمرُّ بنا ونحن غلمة بالقيروان في الكتاب فيسلم علينا . وفيه في ترجمة عبد الله بن غانم قاضي القيروان من أصحاب مالك (توفي سنة ١٩٠ هـ) أنه دخل عليه ولده فسأله عن سُورته فقال : حوَّلني المعلمُ من سورة الحمد - أي أنه أتقن حفظ الفاتحة - فقال له : اقرأها . فقرأها . فقال له تَهَجَّجْهَا فَتَهَجَّجْهَا إلخ ، كما تقدَّم .

وذكر ابن الشماع أنَّ أبا العرب قال : كان أسد بن الفرات قد علم القرآن في قرية على وادي مجردة (قلت : لعلَّها هي التي تسمى الآن مجاز الباب) . وقال ابن الشماع : كان أبو زكرياء (الحفصي السلطان) إذا خطا على مكتب في طريق يأمر معلم الأولاد بسراج أطفال المكتب .

وربما ضُفِّوا إلى الذين انتهوا منهم تعليم مبادي العلم ، فقد سأل المؤدِّب محرز بن خلف الصالح التونسي الجليل من الشيخ ابن أبي زيد الفقيه القيرواني الجليل أن يؤلِّف له مختصرًا في الفقه وهو « الرسالة » وقد وصف ذلك مؤلفها فيها بقوله : « فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة ممَّا تنطق به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمله الجوارح ... وشيء من الآداب ، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس ... لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان كما تعلَّمهم حروف القرآن » . وكان بعض مؤدِّبي القيروان يلقي على الصبيان شيئًا من الأدب

ويخاطبهم عند الغضب بقوله :

يا فراخ المزابل ونــــــاج الأراذل
اقــــرأوا لا قــــرأتــــم غير سحر وباطل
رُوح اللّٰه منكم عاجلاً غير آجل

وقد وصف القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب « العواصم » من صفة التعليم بالأندلس فقال : كانوا إذا عقل الصبي علموه القرآن فإذا حذقه نقلوه إلى الأدب ، فإذا نهض منه أحفظوه « الموطأ » ، فإذا أتقنه نقلوه إلى « المدونة » ، ثم إلى « أحكام » ابن سهل « ووثائق » ابن العطار . ومن انحاز منهم إلى بعض العلوم العربية درجوه في كتبها . وهي مشمولة لاسم الأدب السابق في وصف التعليم . وهم بالعلوم العقلية قد شبوا على عقول المتعلمين نور الفكر فأنشأوا أئمة نظارًا .

مواضع التعليم فيها

أمّا مواضع التعليم فكان تعليم القرآن والكتابة بالكتاتيب على ما هو معروف في سائر بلاد الإسلام . وقد ذكر ابن عذارى في « البيان المغرب » أن الحكم خليفة قرطبة المستنصر اتخذ المؤدّبين يعلمون أولاد الضعفاء والمساكين القرآن حوالي المسجد الجامع بكلّ ريبض من أرباض قرطبة ، وأجرى عليهم المرتبات ، وعدد هذه المكاتب سبعة وعشرون مكتبا .

ولم يكن لتعليم العلوم مدارس ، فليس لأهل الأندلس مدارس ، بل كان تعليمهم في المساجد ، وقد رأيت في نسخة عتيقة من « شرح ابن رشد على العتبية » أنّها نُسخت من نسخة قرئت على ابن رشد بمسجده بقرطبة ، فالظاهر أنّ علماءهم كانوا يلقون دروسهم في أقرب المساجد إلى منازلهم لتمكنهم من مآولة الكتب عند المراجعة . وذكر ابن حزم في « طوق الحمامة » في مواضع أنه أخذ الحديث في جامع قرطبة وفي المسجد القمري بها . وما بنيت المدارس بالأندلس إلّا في القرن الثامن بغرناطة ، بنيت مدرسة واحدة في سلطنة أبي الحجاج يوسف بن الأحمر (٧٣٣ - ٧٥٥ هـ) ، قال ابن الخطيب في « اللّمْحة البدرية » : « هي مدرسة عجيبة بكر المدارس في حضرته وكملت أوقافها » . وكان المدرسون في بلاد الأندلس لا يأخذون أجرًا على التدريس ، كما ذكره المقرئ

في « نفع الطيب » (يعني كانوا يأخذون ريع الأوقاف المعيّنة لهم) .

وأما ما يُعَبَّرُ عنه الغريثون بمدرسة ابن رشد الفيلسوف بقرطبة (التي كان يقرئ فيها الفلسفة والطب والرّقد وأشيع فيها رؤية بقعة سوداء على وجه الشمس زمن مرور عطارد سنة ١١٥٠ م . وكانت مقصد طلاب العلم المنشودين في أوروبا : إيطاليا وفرنسا ؛ وكان لأفكاره التي يستمدُّ منها تلاميذه تأثير كبير في نقض أصول الكنيسة ؛ حتّى لقد كانوا في أوروبا ينسبون كلّ شيء يرجع إلى العلوم الفكرية إلى ابن رشد) فإنّهم يعنون بذلك مجموع دروسه التي يلقيها بمنزله ، أو بمحلّ اتخذه لذلك ؛ لأنّ المحقّق أنّ أهل الأندلس لم يبنوا المدارس في ذلك العهد .

وأما أهل المغرب الأقصى فساروا على سنن معظم بلاد أفريقية في نشر العلم في المساجد ، وكان الجامع بفاس ، قبل إحداث جامع القرويين ، جامعاً بناه إدريس الثاني وجعل قُربه قرية لدفنه . ولما بُني جامع القرويين سنة ٢٤٥ هـ صار المسجد الجامع لأنّه أتقن بناء وأرحب مساحة .

وكان (واكّاك بن زُلو) ^(١) اللمطي السجلماسي بنى داراً بالشوس للعلم وسماها « دار المرابطين » ، وكان من طلبة العلم بها عبدُ الله بن ياسين الجزولي ، وكان واكّاك قد بلغه من الوافدين للتحجّج من أهل جدالة أنّ أهل جدالة أكثرهم جهلة لا يعرفون من الإسلام غير الشهادتين لا يعرفون سواهما ، وطلبوا منه أن يرسل إليهم رجلاً من طلبته ليعلمهم العلم ، فوجه إليهم عبد الله بن ياسين الجزولي ، فجد في إصلاحهم وتغيير المناكير ولم يزل يدخل في تلك القبائل حتّى بيّنَ الإيمان ، وخرج إلى لتونة فقام فيهم بالأمر وعظمه يحيى بن عمر ، أميرهم ، وهو الذي لقبه أمير المسلمين ، ونشر الإسلام في قبائل برغواطة (توفي سنة ٤٥٠) .

ولم تتخذ المدارس لطلبة العلم بالمغرب الأقصى إلّا في زمن الدولة الموحّدية .

طور التفكير العلمي والمشاركة في العلوم

قلنا فيما تقدّم إنّ القرن الرابع انكشف عن حالة جديدة في العلوم وهي حالة الميل

(١) ضبط الاستاذ أحمد التوفيق هذا الاسم (التشوف ص ٨٩ هامش ٢٤) وأكمال : جيم مصرية عليها فتح رشد وجيم مصرية أخرى في الأخير عليها سكون ، معناه في لسان منهاجه : الشخص الملمّ بالقرآن ومبادئ الدين . وزلو : بزاي ساكنة ولام عليها ضم وشد .

إلى النظر والتفكير والنقد والتصحيح ، وإن هاته الحالة اقتبست من طريقة الفلاسفة ، وهذه حالة محمودة غير أنها قارنتها حالة أخرى استتبعتها هي حالة الميل إلى التوسع في كثير من العلوم والمشاركة فيها ، وهذا مما يستدعيه حب الحكم والنقد في العلوم ، ومما يستدعيه أيضًا تشبُّه أصحاب العلوم الإسلامية بأصحاب العلوم الفلسفية ؛ إذ جعل هؤلاء الأخيرون علومهم متولِّدًا بعضها عن بعض ومتفرِّعًا عليه ، فاحتذى أصحاب العلوم الإسلامية حذوهم فكانت تجد العالم يريد أن يكون فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعرًا .
وانتفع العلم بهذه الحالة مدَّة طويلة إذ قد انكبَّ العلماء على النقد والتحرير فهذبوا العلوم والتأليف وأجادوا التقاسيم والتفاريع .

ولكنَّ الميل إلى المشاركة استفحل في طلبة العلم فأضربَّ برسوخهم في العلم بانصراف طلبته عن تحقيق العلوم ، حتَّى أن من يكون في طبعه الميل إلى التحقيق إذا جمع بين التحقيق والمشاركة توزَّعت مواهبه ؛ لأنَّه يطلب المشاركة والبحث في [العلوم] كلُّها وبالضرورة يقتنع من كلِّ علم بعلالة ، فأثر ذلك اشتغالهم بتتبع المباحث اللفظية ؛ فوقفوا العلوم عن الزيادة ، ثمَّ صارت التأليف منحصرة في طرر وحواش ونقود وردود . وكان أكثر تأثير ذلك على تأخُّر الأدب العربي .

ودام تقدُّم الأندلس وانتهت إليها في جميعها سائر علوم المشرق المتقدِّمة بأحسن من طرائقهم بحثًا وسعة ، حتَّى رماها التهقير بنبله عند تفرُّق ملوكها وظهور الدعاة والثوار وانقلبت صبغة الدولة من التسامح والنصح إلى الشدَّة والكبرياء نتيجة ضعف العقل والعجز وسوء الظنِّ عند سوء الفعل ، حتَّى كان بنو حمود من البرابرة ملوك مالقة يتعاضمون عن أن يكلمهم أحد إلَّا من وراء حجاب ، فكان مادحهم من شعراء الاستعطاء ينشدهم ، والحاجب عند الستر يجاوب بما يقول ذلك المخدر ، وفي ذلك قال ابن معاذ الأشبونى الشاعر يمدح إدريس بن يحيى (المباع له سنة ٤٤٤ هـ) :

وكأنَّ الشمس لما أشرقت فاثنت عنها عيون الناظرين
وجه إدريس بن يحيى بن علي بن حمود أمير المؤمنين
انظرونا نقتبس من نوركم إنَّه من نور ربِّ العالمين

فرفع الستر عن نفسه وقال انظر كيف شيت ، فانسب هذا من أصالة رجال الدولة الأموية وسلامتهم من هذا الخرق ، فقد كان من قانونهم الذي سطره التاريخ أن خليفة الأندلس لو توجَّه عليه الحق يجلس بين يدي القاضي ، بيد أن هذا الانحطاط الذي

أصيب به جسم الأندلس لم يؤثر تأخرًا سريعًا ، بل كانت القوة السالفة شديدة المقاومة له وكان العلماء من سائر الفنون متوافرين في بلاد الأندلس . وهذه طائفة كانت في عصر واحد أو أواخر القرن الثامن من سنة ٧٧٢هـ حتى ٨٠٠ ما منها إلا إمام يعنى إليه ويعتمد في علمه عليه ، مثل ، ابن جزّي ، وابن لبّ ، وابن الفخار ، وابن الجياب ، وابن عاصم في الفقهاء ، وأبي حيان ، وابن الصايغ في النحاة ، والشاطبي في الأصول وفلسفة الشريعة ، وابن الخطيب ، وابن زمرك ، والوزير ابن عاصم في رجال القلم والسياسة ، وابن هذيل الحكيم في الفلسفة . إنّما كان القضاء الأخير على العلم بالأندلس في القرن التاسع حين استحوذ الجلائقة على غالب الجزيرة ، وأخذ جبل الفتح سنة ٨٦٦ ؛ فسقطت العلوم وآخرها علم اللسان . وأعدل شاهد على تقهقر الأدب عندهم في ذلك العصر القصيدة التي استنجد بها أحد شعرائهم حين أخذ غرناطة بالسلطان ، منها :

سلام على مولاي من دارٍ مُلكِهِ قسنطينة أكرم بها من مدينة
سلام على من زين الله ملكه بجند وأتراك من أهل الرعاية
سلام على القاضي ومن كان مثله من العلماء الأكرمين الأجلة

وصاروا يلقبون من حج منهم بالحاج ، ويذكرون في العلماء باسم سيدي فلان ، وكثر في كلامهم الحشو والفضول ، وهذه كلمات صدرت من ابن الحداد الودآشي في جواب عن فتوى في نازلة رهن « فظهر لي بقصوري وتقصيري وجهلي المركب وعدم مقدوري إلخ ...

فأمّا تونس فلمّا استولى الأسبان الاستيلاء الأخير على جميع بلاد الأندلس بدخولهم غرناطة سنة ٨٩٧م كان علماء الأندلس لشعورهم بسوء العاقبة يعملون الهجرة إلى ما جاورهم من بلدان ، كما حرصهم أحد شعرائهم بقوله :

يا أهل أندلس شدّوا رحالكم فما مقامكم إلا من الغلط
العقد ينثر من أطرافه وأرى عقد الجزيرة منشورًا من الوسط

وكان مقصدهم في ذلك إلى تلمسان والمغرب الأقصى ، ثمّ إلى تونس ، وبدخول رحالة الأندلس أصبحت هاته الأقاليم وارثة العلوم الأندلسية غير أنّه لم يثبت فيها من علومهم إلا ما ناسب حالة المدينة في هاته الأقطار .

لم تخل تونس من رجال العلم والشهرة قبل مصيرها قاعدة إفريقية ، فقد ظهر بها

علماء مثل : ابن زياد ، وزيد بن بشير الأزدي الوافد من مصر في عهد سحنون واستوطن تونس ، وشجرة بن عيسى المعافري الوافد إلى تونس من الأندلس وولي قضاء تونس في عهد سحنون ، ومحمد بن شبيب قاضي تونس (٢٧٦) والشيخ محرز بن خلف ، وابن بزيزة .

كانت تونس بلد علم منذ كانت قاعدة إفريقية أي بعد خراب القيروان سنة ٤٤٩ وبعد خمود الفتن التي كانت سجالاتاً بين الصنهاجة والموحدين حتى استقر الأمر ووضعت أوزار الفتن وأصبحت تونس قاعدة إفريقية بعد المغرب الأقصى ، حين خلع الأمير أبو زكرياء يحيى بن عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص طاعة الموحدين وأسقط اسم المهدي صاحب دعوتهم ومعتقد شيعتهم من الخطبة سنة ٦٢٦هـ وبايعته الجزيرة الأندلسية كلها وأتسع ملكه وعظم سلطانه سنة ٦٣٧هـ ، فنه ذكر تونس بمن رحل إليها من علماء الأندلس باستجلاب الأمراء إياهم ، مثل : الإمام الشهير أبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي صاحب كتاب «المقرب» (توفي سنة ٦٦٩هـ) ومثل ابن الأبار القضاعي الأديب الكبير ، وممن رحل منها إلى المشرق مثل : ابن راشد القفصي إذ رحل إلى مصر وغيرهم من التونسيين مثل : القاضي ابن البراء العلامة الكبير ، وأبي العباس الغماري الفقيه الأصولي (ولد ٥٨٠ توفي ٦٦٠) ومثل ، القاضي محمد بن عبد السلام الهواري شارح مختصر ابن الحاجب (توفي سنة ٧٤٩) ومحمد بن يحيى بن الحباب (توفي سنة ٧٤٩هـ) ذي الباع الطويل في العلوم العربية والشرعية صاحب المكانة عند السلطان أبي يحيى بن أبي زكريا .

ومثل : ابن هارون محمّد الكناني (توفي سنة ٧٥٠هـ) هؤلاء طبقة واحدة كانت سائدة الذكر صاحبة السمعة .

وكانت عناية سلاطين الدولة الحفصية ووزرائهم بالعلم وأهله ومشاركتهم في القضايا ومولاتهم ألقت على بقية من التونسيين محبة للعلم وإقبالاً وكانت الملوك والوزراء علماء وذلك مما يمزج العلم مع الدولة فينشط أحدهما الآخر .

قال ابن الشماع ^(١) قال أبو زكرياء : قرأت على الشيخ الرعيني السوسي ^(٢) كتاب «المستصفي» - للغزالي - وناظرته في النحو على ابن عصفور وابن الحاجب ^(٣) .

(١) (ص ٤٣) طبعة تونسية .

(٢) محمد بن عبد الجبار الرعيني السوسي (توفي سنة ٦٦٢) .

(٣) أحمد الأزدي الأشبيلي (توفي سنة ٦٤٧) .

كان يدور بين الوزير ابن تافراجين شيخ الدولة الحفصية وبين الإمام محمد بن عرفة الورغمي رسائل شعرية ، وترسله يدلُّ على مكان هذا الوزير من العلم .
 أما الكتب التي كانت تزاوَل يومئذ فهي أجل كتب المشاركة والأندلسيين ، وهذه أسماء ما وقفت على أنه كان يدرس بتونس في زمن الشيخ محمد بن عرفة ، ففي الفقه : « رسالة الشيخ ابن أبي زيد » ، « مختصر بن الجلاب » ، « التهذيب » ، « النوادر » ، « الذخيرة » ، « اللوائح المتيضية » ، « مختصر ابن الحاجب » ، « مختصر ابن عرفة » . وفي النحو : « تسهيل ابن مالك » ، « وكتاب سيويوه » ، « ومقرب ابن عصفور » ، وفي الأصول : « مختصر ابن الحاجب » « ومنتهى السؤل » للآمدي ، « والمنهاج » للبيضاوي ، « وأبكار الأفكار » للآمدي « والأحكام » له ، « والمعالم » « والمستصفي » ، وفي الكلام : « طوالع » البيضاوي « والمحصل » للإمام الرازي ، « والمواقف » .

وفي المنطق : « جمل الخونجي » ، وفي اللغة والأدب : « مقامات الحريري » . وفي التفسير « تفسير ابن عطية » ، « والكشاف » بشروحه ، « وتفسير الإمام الرازي » .
 وفي الحديث : « صحيح مسلم » بشروح المازري والقرطبي وعباض ، « وصحيح البخاري » بشروحه « والموطأ » بشرح ابن عبد البر ، « وعمدة الأحكام » ، « وعلوم الحديث » لابن الصلاح .

وفي الفرائض : « مختصر الحوفي » .

وفي القراءات « التيسير » للداني ، « والشاطبية » .

وفي ما ذكره الشيخ ابن خلدون في ترجمة حياته تنبيه لمن أراد أن يعلم حال العلوم في أواسط القرن الثامن ، قال (١) :

« وبعد أن استظهرت القرآن عن حفظي قرأته بالسبع أفرادًا وجمعًا ، وعرضت قصيدة الشاطبي « اللامية في القراءات » ، « والرائية » في الرسم ، وعرضت تفسير أحاديث الموطأ لابن عبد البر ، ودرست كتبًا جمّة ، مثل : « التسهيل » لابن مالك « ومختصر ابن الحاجب » في الفقه ، وفي خلال ذلك تعلمت صناعة العربية على والذي

(١) صفحة (٣٨٤ - ٣٨٦) من الجزء السابع من تاريخ ابن خلدون طبع بولاق سنة (١٢٨٤ هـ) راجعنا هذه النقول على الطبعة العلمية من كتاب « التعريف بابن خلدون ورحلته شرقًا وغربًا .. ص ٨٢ - ٢٣ والتي حققتها ودققها العلامة محمد بن تاويت الطنجي وطبعها في مصر سنة (١٣٧٠ هـ) (١٩٥١ م) .

وعلى أساتذة تونس ، فحفظت كتب « الأشعار » ، « الستة » « والحماسة » للأعلم ، وطائفة من شعر المتنبي وشعر الأغاني إلخ ... » .

ووصف ابن خلدون في ترجمته كيفية قراءته وبعض الكتب التي قرأها ، فقال :
أيفعت وقرأت القرآن العظيم على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن بُزَال الأنصاري ، أصله من جالية الأندلس من أعمال بلنسية ، أخذ عن مشيخة بلنسية وأعمالها ، وكان إمامًا في القراءات ، وكان من أشهر شيوخه في القراءات السبع أبو العباس أحمد بن محمد البَطْرَني ومشيخته فيها وأسانيده معروفة . وبعد أن استظهرت القرآن العظيم من حفظي قرأته عليه بالقراءات السبع المشهورة إفرادًا في إحدى وعشرين ختمة ، ثم جمعتهما في ختمة واحدة أخرى ، ثم قرأت برواية يعقوب ختمة واحدة جمعًا بين الروایتين عنه ، وعرضت عليه بِحفظه قصيدة الشاطبي « اللامية » في القراءات ، « والرائية » في الرسم ، وأخبرني بهما عن الأستاذ أبي العياش البَطْرَني وغيره من شيوخه ، وعرضت عليه كتاب « التقصي لأحاديث الموطأ » لابن عبد البر حذا به حذو كتابه « التمهيد على الموطأ » مقتصرًا على الأحاديث فقط ، ودرست عليه كتبًا جمّة ، مثل : كتاب « التسهيل » لابن مالك ، « ومختصر ابن الحاجب » في الفقه ولم أكملهما بالحفظ .

وفي خلال ذلك تعلمت صناعة العربية على والدي وعلى أستاذي تونس ، منهم : الشيخ أبو عبد الله محمد العربي الحصائري ، وكان إمامًا في النحو وله شرح مستوفى على كتاب « التسهيل » ، ومنهم أبو عبد الله محمد الشواش المزازي ، ومنهم أبو العباس أحمد بن القصار ، كان ممتعًا في صناعة النحو وله شرح على قصيدة « البردة » المشهورة في مدح الجناب النبوي وهو حيّ لهذا العهد بتونس .

ومنهم إمام العربية والأدب بتونس أبو عبد الله محمد بن بحر ، لازمت مجلسه وأفدت عليه وكان بحرًا زاخرًا في علوم اللسان وأشار علي بحفظ الشعر فحفظت « كتاب » الأشعار الستة ، « والحماسة » للأعلم ، وشعر حبيب بن أوس ، وطائفة من شعر المتنبي ، ومن أشعار كتاب « الأغاني » .

ولازمت أيضًا مجلس إمام المحدثين بتونس شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر ^(١) صاحب الرحلتين ، وسمعت عليه كتاب مسلم بن الحجاج ، وسمعت عليه كتاب « الموطأ » من أوله إلى آخره ، وبعضًا من الأمتهات الخمس ، وناولني كتبًا كثيرة

(١) المعروف بالواد ياشي توفي بتونس في سنة (٧٤٩) .

في العربية والفقه ، وأجازني إجازة عامة ، وأخبرني عن مشائخه المذكورين في برنامجه ، أشهرهم بتونس قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن الغماز الخزرجي .

وأخذت الفقه بتونس عن جماعة منهم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجياني ، وأبو القاسم محمد القصير قرأت عليه كتاب « التهذيب » لأبي سعيد البرادعي « مختصر المدونة » وتفقهت عليه ، وكنت في خلال ذلك أستاذ مجلس شيخنا الإمام قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام (مع أخي محمد رحمة الله عليهما) وأفدت منه ، وسمعت عليه أثناء ذلك كتاب « الموطأ » للإمام مالك ، وكانت له طرق عالية عن أبي محمد بن هارون الطائي قبل اختلاطه ، إلى غير هؤلاء من مشيخة تونس وكلهم سمعت عليه وكتب لي وأجازني .

ثم درجوا كلهم في الطاعون الجارف .

وكان قدم علينا في جملة السلطان أبي الحسن عندما ملك أفريقيا سنة ثمان وأربعين جماعة من أهل العلم كان يلزمهم شهود مجلسه ويتجمل بمكانهم فيه :

فمنهم شيخ الفتيا بالمغرب وإمام مذهب مالك أبو عبد الله محمد بن سليمان السطفي فكنت أستاذ مجلسه وأفدت عليه .

ومنهم كاتب السلطان أبي الحسن وصاحب علامته التي توضع أسفل مکتوباته إمام المحدثين والنحاة بالمغرب أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي ، لازمته وأخذت عنه سماعاً وإجازة الأمهات الست وكتاب « الموطأ » ، « والسير » لابن إسحاق ، وكتاب ابن « الصلاح في الحديث » ، وكتباً كثيرة ، وكانت بضاعته في الحديث وافرة ... كانت له خزانة من الكتب في الحديث ، والفقه ، والعربية ، والأدب والمعقول وسائر الفنون مضبوطة كلها مقابلة ، ولا يخلو ديوان منها عن ضبط بخط بعض شيوخه المعروفين في سنده إلى مؤلفه ، حتى الفقه والعربية الغربية الإسناد إلى مؤلفيها في هذه العصور .

ومنهم الشيخ أبو العباس أحمد الزواوي إمام المغرب ، قرأت عليه القرآن العظيم بالجمع الكبير بين القراءات السبع من طريق أبي عمرو الداني ، وابن شريح لم أكملها ، وسمعت عليه عدة كتب ، وأجازني بالإجازة العامة .

ومنهم شيخ العلوم العقلية أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي أصله من تلمسان وبها نشأ وقرأ كتب التعاليم وحذق فيها . وأظله الحصار بتلمسان أعوام المائة السابعة ، فخرج منها وحبج ولقي أعلام المشرق يومئذ فلم يأخذ عنهم ؛ لأنه كان مختلطاً بعارض

عرض في عقله ، ثم رجع من المشرق وأفاق ، وقرأ المنطق والأصلين على الشيخ أبي موسى عيسى بن الإمام - وكان قرأ بتونس مع أخيه أبي زيد عبد الرحمن على تلاميذ ابن زيتون الشهير الذكر ، وجاء إلى تلمسان بعلم كثير من المنقول والمعقول - فقرأ الآبلي على أبي موسى كما قلناه ، ثم خرج من تلمسان هارباً إلى المغرب ؛ لأن سلطانها أبا حمو يومئذ من ولد يغمراسن بن زيان كان يُكرهه على التصرف في أعماله وضبط الجباية بحسابه . ففرَّ إلى المغرب ولحق بمراكش ، ولازم العالم الشهير الذكر أبا العباس ابن البناء فحصل عنه سائر العلوم العقلية وورث مقامه فيها وأُرفع ، ثم صعد إلى جبل الهساكرة بعد وفاة الشيخ ، باستدعاء علي بن محمد بن تروميت ليقراً عليه فأفاده . وبعد أعوام استنزله ملك المغرب السلطان أبو سعيد وأسكنه بالبلد الجديد معه .

ثم اختصَّه السلطان أبو الحسن ونظمه في جملة العلماء بمجلسه ، وهو في خلال ذلك يعلم العلوم العقلية ويبيثها بين أهل المغرب حتى حذق فيها الكثير منهم من سائر أمصاره وألحق الأصاغر بالأكابر في تعليمه . ولما قدم على تونس في جملة السلطان أبي الحسن لزمته وأخذت عنه العلوم العقلية والمنطق وسائر الفنون الحكمية والتعليمية . وذكر ابن خلدون زمرة من العلوم والتأليف التي كانت تدرس في وقته ، فقال عند ذكر محمد بن سليمان السطي الفاسي ^(١) : « قدم علينا بتونس في جملة السلطان أبي الحسن وعهدي به وأخي محمد يقرأ عليه كتاب « التَّبصرة » لأبي الحسن اللخمي وهو يصحُّحه عليه من إملائه وحفظه » .

ثم قال عند حديثه عن شيخه الآبلي : « فعاد إلى تلمسان وكان مائلاً إلى العقليات فقرأ المنطق على أبي موسى ابن الإمام ، ولحق بفاس وأخذ التعاليم من اليهودي خلوف المغيلي فاستوفى عليه فنونها وحذق . ولحق بمراكش أيام عشر وسبعمائة ونزل على أبي العباس بن البناء شيخ المعقول والمنقول فأخذ عنه وتضلع في علم المعقول والتعاليم والحكمة ، وحضر مع السلطان أبي الحسن واقعة القيروان بإفريقية ، وكانت بينه وبين والدي صلة فلزمت مجلسه وأخذت عنه العلوم العقلية بالتعاليم ، ثم قرأت المنطق والأصلين وعلم الحكمة ، ومَرَّ ببجاية في أسطول أبي عنان وأقام بها شهراً حتى قرأ عليه طلبة العلم مختصراً ابن الحاجب في أصول الفقه » .

وقال : ^(٢) في ذكر عبد المهيمن السبتي كاتب السلطان أبي الحسن « استكمل قراءة

(١) صفحة (٣٨٩) جزء (٧) من تاريخه [التعريف ص ٣١ - ٣٢] .

(٢) (ص ٣٩١ جزء ٧) [التعريف ص ٣٨] .

العلم في غرناطة فقرأ على ابن الزبير ونظرائه ، وتقدّم في معرفة كتاب سيبويه .
 وقال ^(١) في ذكر محمد بن النجار التلمساني : « أخذ بسبّته عن إمام التعاليم محمد
 ابن هلال شارح (المجسطي) في الهيئة ، وأخذ عن ابن البناء بمراكش علم النجامة » .
 وقال ^(٢) في ذكر أحمد بن شعيب الفاسي : « برع في الأدب واللسان والعلوم
 العقلية من الفلسفة والتعاليم والطب وغيرها » .

مواضع التعليم في تونس

ولقد كان التعليم في أول أمره بتونس في ديار العلماء وفي أقرب المساجد إليهم ،
 وأحسب أنّه كان لجامع الزيتونة حظّ وافر من دروس أهل العلم من عهد علي بن زياد
 صاحب مالك ، إلا أنّهم ما كانوا يقتصرون عليه ، وكان الذي يدعوهم إلى إلقاء
 الدروس بالجوامع هو قلة المدارس وبساطة أهل البلاد فلم يكن لهم من المواضع العامّة
 غير المساجد .

ثمّ وضعت الدولة الحفصية المدارس للعلوم وأسندوا كلّ مدرسة إلى واحد من العلماء
 يباشر التعليم بها ويراقب أحوال تلامذتها ، وفرضوا الجرايات الكافية للمدرسين
 وللتلامذة أيضًا . ابنتت أخت السلطان أبي يحيى المدرسة العنقية ^(٣) ، وابنتى المنتصر
 المنتصرية ، ومن مدارسهم (الحفصية) والمرجانية والمدرسة الجديدة والشماعية ، وبنى
 الوزير ابن متيشة المدرسة المنسوبة إليه ، والوزير ابن تافراجين مدرسته أيضًا قرب قنطرة
 ابن ساكن (حوانيت عاشور) فكثرت الدروس بالمدارس ولم يبق من يقرئ في غير
 المدارس من أهل العلم إلا من لم تكن بيده مدرسة وبذلك كان ابن عرفة يلقي دروسه
 بمدرسة التوفيقية .

وقد ذكر البلوي الأندلسي في « رحلته » إلى تونس عام ٧٣٩ أنّه نزل بالمدرسة
 الشماعية فوجد بها مدرسين وطلبة ، وأنّه أخذ عن ابن عبد البر التنوخى التونسي بجامع
 الزيتونة وأخذ عنه بداره ، وكانت بلدان المملكة كلّها معمورة بالمدارس العلمية في
 الجريد ، وباجة ، والكاف ، وسوسة ، وصفاقس ، والقيروان ، والمهدية ، والمنستير .

(١) (ص ٣٩٥ جزء ٧) [التعريف ص ٤٧] . (٢) (ص ٣٩٥) [التعريف ص ٤٨] .

(٣) نسبة إلى زقاق في تونس يعرف باسم عنق الجمل لانعطاف مضاعف فيه .

وسهلت سبل العلم على طالبيه بما أوقفت من الكتب لمطالعة الناس في المكتبة الفارسية ، وفي المكتبة العبدلية التي اجتمع فيها من آلاف مجلدات الفنون ما صار فراشًا لسنايك خيل الأسبان .

وهذه جريدة لأسماء بعض علماء من العصر الحفصي

- أبو القاسم الليدي (توفي سنة ٦٩٣) .
- أبو القاسم بن القصير .
- محمد الجياني .
- الآبلي (المعقولات) .
- ابن بحر .
- ابن القصار .
- الزروالي .
- محمد بن جابر الواديائي .
- ابن نفيس شيخ ابن عرفة (في النحو) .
- ابن البراء عبد الله .
- ابن الحباب محمد (في الجدل) .
- ابن عبد السلام (في الفقه) .
- محمد بن سلامة الأنصاري شيخ ابن عرفة (توفي سنة ٧٤٦هـ) (في الكلام) .
- ابن هارون (في الفقه) .
- عمر بن علوان (توفي سنة ٧١٦هـ) (أصول الفقه) .
- ابن راشد (توفي سنة ٧٣٦هـ) (في أصول الفقه والفقه) .
- البرجيني (تلميذ المازري عُمر طويلاً) .
- عبد العزيز بن بزيزة (توفي سنة ٦٦٢هـ) .
- محمد ابن عبد الستار .
- أبو الحسن ابن عصفور (إمام في النحو) .

- محمد ابن عرفة (في الفقه ، والكلام ، والأصول) .
 أحمد بن حيدرة .
 محمد بن حريز (ولد سنة ٦٨٢ هـ) .
 ابنُ زيتون القاسم .
 محمد بن عبد النور التونسي (توفي في طاعون سنة ٧٤٩ هـ) .
 أحمد بن كحيل (قاضي المحلة سنة ٨٦٩ هـ) .
 محمد الرصاع القاضي .
 محمد الواصلي (توفي سنة ٨٥٤ هـ) .
 محمد بن سعيد الغافقي (توفي سنة ٨٦٠ هـ) .
 محمد التريكي التونسي .
 أبو القاسم الوشتاتي (قاضي تونس سنة ٨٤٧ هـ) .
 ابن القنفذ .
 أحمد الهنتاتي الشماع قاضي المحلة .
 البرزلي .
 الأبي .
 أبو الطيب ابن علوان .
 أحمد القلشاني (القاضي شارح الرسالة توفي سنة ٨٦٣ هـ) .
 أبو الحسن بن سمعت .
 البسيلي .
 ابن عقبة .
 ابن ناجي .
 عمر القلشاني .
 أبو عبد الله الوانوعي .
 محمد بن عمر القلشاني .
 محمد بن عُقاب الجذامي .

يعقوب الزغبى (قاض) .

أبو القاسم الغبريني .

محمد البطرني سنة ٧٩٣ هـ .

عيسى الغبريني (قاضي تونس سنة ٨١٦) .

أفل نجم العلم بعد هذا الإشراق الزاهر وخمل ذكره بعد تلك الإشادة حين انتقضت عرى الدولة الحفصية في مدة الحسن بن محمد أواسط القرن العاشر ، ونشأت الحروب إلى أن صارت تونس ولاية تركية سنة ٩٨١ هـ ، أو آخر ذلك القرن . بقي العلم مع استمرار دولة ممالك الترك الدايات في حضيض السقوط ، فانتشر سلكه وانزوى الناس في بيوتهم ، اتقاء الفتن . فذوت شجرة العلم وصار ضئيلا . لإقبال أهله على أسباب الارتزاق بأنواع الحرف ، فقد كان الشيخ محمد قويسم العالم الشهير صاحب « سمط اللآل » يحترف بيع الزهور ، وكان المدرس الشيخ حمودة الريكلي دباغا ، وهو الذي ولي قاضيًا مالكيًا في دولة الباشا علي بن محمد ، وكان بعض المدرسين يقرئ العلم بالأجر يأخذه من تلامذته ، قال محمد الشافعي : « أول درس جلست فيه درس الشيخ النحوي محمد الغماري : وهو شيخ كل من تعاطى النحو بتونس ، وكان يأخذ الأجر على تلاميذه في إقرائه إيّاهم » . وقد كان في هذا العصر أفراد يذكرون مثل الشيخ محمد براو ، والشيخ عاشور القسنطيني العلامة ، والشيخ القبلي ، والشيخ أبي الحسن النعاس ، والشيخ محمد بن مصطفى مفتي الحنفية .

ومع فتور العلم في تلك العصور المظلمة نحقق أنه لم ينقطع نيله ، بل كان يلوح من خلل الرماد بقايا الجمر ينفخها الناس بمحض العناية والولع ، مستقلين إضاعة أوقاتهم وإجاعة نفوسهم ، وكان أكثر العلوم شيوعًا في ذلك العصر نصيب من علم الفقه الذي كان يتأهل به التونسي لإمامة المساجد وللفتوى غير الرسمية . ثم رخصت لهم الدولة المرادية في وضع مُفتي مالكي رسمي ، وأوّل من علمناه سمي مفتيًا تونسيًا أبو الفضل المسراتي سنة ١٠٤٧ (غير أنه ما كان يخول للمفتي ولا للقاضي المالكي بعد انتصابه أن يمضي المراسلات والأحكام والفتاوى بنفسه ، بل يرسلها إلى القاضي الحنفي ليمضيها له فجميع الأحكام إنما تصدر باسم القاضي الحنفي ، وقد ظفرت بكثير من مراسلات الشيخ إسماعيل التميمي القاضي المالكي مكتوبة بخطه ومنسوبة للقاضي الحنفي وطابعه يومئذ وهو الشيخ علي الدرويش ، وأبطل ذلك أحمد باشا في جملة ما أبطل من

الامتيازات) ثمَّ كان في سنة ١٠٥٣ الوباء الجارف وتلاوة سنة ١١٠٠ وباء آخر استأصل بقية أهل العلم حتى قال الوزير السراج في « تاريخه » إنَّ العلم انقطع من تونس بهذين الوبائين على أنَّ إهمال الدولة وتحكُّم الجهلة الموجهين من البلاد التركية قد كان أوبأ له من هذين الوبائين ، وأنَّ الاستبداد بالسلطة وإهمال الدولة لجانب العلم وشدَّة المظالم التي غلت العقول كلها كانت أسبابًا لموت مرابع العلم ، فقد ذكر الشيخ محمد زيتونة في « حاشيته على تفسير أبي السعود » عند قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ [البقرة: ١١٤] أنَّ جامع الزيتونة قد عَطَّل عن إقراء العلم في أيَّام بعض البكريين (أئمة الجامع) حتى كان لا يعيَّن للإقراء إلاَّ بعض أفراد في بعض أوقات ياذنهم ، أي البكريين .

وقد ذكر المؤرخون الواقعة المشومة وهي مقتل العالمة حمودة فتاة ابن الشيخ المفتي محمد فتاة ياذن من مغني رمضان باي المسئي ؛ مزهود حيث أخذته الغيرة من اقتراب هذا العالم من مخدومه رمضان باي ، فأغراه به حتَّى أبعده ، فأخذ يقرئ بالجامع الأعظم فأسر مزهود إلى إمام الجامع أبي الغيب البكري فمنعه من الإقراء بالجامع ، فنقل درسه إلى أحد مساجد الحاضرة فأغرى به مزهود من قتله .

وكان من أشهر العلماء في مدة مراد باي الشيخُ سعيد الشريف (توفي سنة ١١١٣) . أخذ عنه محمد الخضراوي ، ومحمد الزواوي ، وعلي الصوفي المفتي الحنفي ، ومحمد بن محجوبة الحنفي ، والمفسر محمد زيتونة ، ومحمد جعيط المفتي المالكي ، ومحمد زيتون ، وهؤلاء كانوا من علماء صدر الدولة الحسينية .

وكانت تلك البقايا بذورًا أنبتت طوائف علمية عند تنفُّس صبح المزاحمة في الدولة من أبناء البلاد على عهد ظهور الدولة الحسينية حيث اعترَّ مؤسسها بأهالي البلاد على خضد شوكة أنصار المرادين لتوقعه غدر جند الترك ومقاومة رؤسائهم وضعف ثقته بهم لما رأى في فتنتهم ، فذلك ألجأه أن يحطُّ ثقته بالأهالي ليخفض بهم شوكة الترك فكان من لوازم ذلك تنبيه شأنهم وكان للباي حسين بن علي ميل بجانب العلم وأهله فأعاد ربوع العلم بعد اندراسها ورتب بجامع الزيتونة ثلاثين درسًا ، وجعل للقايمين بتلك الدروس جرايات ، وفي أيَّامه أحيا درس تفسير القرآن بعد انقطاعه منه مدة سبعين سنة ، وأخذ في تدريسه الشيخ محمد زيتونة فكان في ذلك الزمن أساتذة أعلام مثل الشيخ محمد زيتونة ، العالم الشهير المتوفى سنة ١١٣٩ الذي درس التفسير بالجامع الأعظم

وألف « حاشية » واسعة على تفسير أبي السعود .

ومنهم الشيخ محمد الخضراوي الذي وصفه ابن عبد العزيز في « التاريخ الباشي » بأنه عالم إفريقية على الإطلاق ، وهو الذي أسند إليه الأمير حسين بن علي أمر تعليم وترية ابن أخيه علي بن محمد الملقب بالباشا .

وهذه جريدة أسماء بعض علماء تونس وما أقوه من كتب العلوم مأخوذة من شرح محمد الشافعي على قصيدة مُحمد باي بن حسين علي التي سماها « محرّكات السواكن » ، وسمي الشرح « إظهار النكات من خبايا المحركات » في مدّة حسين بن علي في حدود سنة ١١١٨ .

الشيخ محمد الغماد ^(١) (الآجرومية ، المغني) .

أبو القاسم الجبالي ^(٢) (القطر ، الشذور ، مقدمة ابن هشام . زكرياء علي إيساغوجي القلصادي في الحساب) .

حمودة الرصاع ^(٣) (المكوّدي على الألفية ، مختصر السعد ، صغرى الصغرى) .

علي سويسى (السعد ، المحلى ، القطب على الشمسية ، الكبرى) .

محمد الخضراوي (الكبرى ، ابن أم قاسم على الألفية) .

محمد الصفار (الأشموني على الألفية ، رسالة عصام في الاستعارات) .

الشيخ محمد زيتونة (الكبرى ، الرحبية ، الموطأ ، الأشموني ، البخاري ، التصريح ،

مسلم ، الدماميني على التسهيل ، الجامع الصغير ، القطب ، مختصر خليل ، الخبيصي ،

رسالة ابن أبي زيد ، مختصر السعد ، المطول ، السنوسي على مختصر ابن عرفة) .

أبو القاسم ابن غانم العباسي (مختصر السعد ، العضد على ابن الحاجب) .

وكان من علماء هذا العصر ممن لم يذكر محمد الشافعي أسماءهم .

علي الرصاع المفتي المالكي ^(٤) وعبد الكبير درغوث المفتي الحنفي ^(٥) وسعيد المحجوز ^(٦) .

ولما آل الأمر إلى علي بن محمد بن علي الملقب بالباشا سنة ١١٥٣ صرف همته إلى تنبيه شأن ، العلم لأنه كان محباً لأهل العلم ، وكان له حظٌّ من المشاركة العلمية فكان

(١) (توفي سنة ١١١٩) .

(٢) اسمه عبد القادر (توفي سنة ١١٣٢) .

(٣) اسمه أحمد ويدعى حمودة قاضي تونس (توفي سنة ١١١٩) .

(٤) (توفي سنة ١١٣٢) .

(٥) (توفي سنة ١١٣٣) .

(٦) (توفي سنة ١١١٩) .

سمره بالليل مع العلماء منهم الشيخ حمودة الريكلي قاضي تونس ، والشيخ سعادة قاضيها ، والشيخ محمد الشحمي البارع في المعقولات ، ومحمد الورغي الشاعر ، واعتنى بشأن الكتب فجلب النساخين من الأستانة ، وكتب له الورغي بخطة المشرقي الجميل كتباً كثيرة أشهرها نسخة القاموس البديعة .

وأسس المدارس الشهيرة المعروفة « بالباشية » ولأوقافها اليوم بإدارة الأوقاف وكيل خاص وهي أربع مدارس عظيمة ، وجعل بكل مدرسة منها خزنة كتب بديعة ومدرسا ، واعتنى بالمحكمة الشرعية وهي يومئذ دار القاضي الكائنة بساباط بين بطحاء رمضان بابي ودار الباشا ووقف عليها خزائن الكتب ؛ فامتألت المملكة بجلّة العلماء ، مثل : الشيخ قاسم المحجوب ، وابنه الشيخ محمد المحجوب ، والشيخ صالح الكواش النحوي الشهير ، والشيخ محمد بن محمد بن حسين بيرم المشهور بالثاني . ومنذ زمن الباشا لم يفشل العلم بتونس ؛ لأنّ السنّة التي سنّها للعلماء سلكها من خلفه في الملك بعده ، ولأنّ الطبقة التي نبغت في زمانه أنجبت منها طبقات عظيمة .

وكان الأمير محمد بن حسين بن علي من بعده ذا ميل إلى العلم وله فيه مشاركة ، كما كان أخوه علي بن حسين بن علي ذا همّة في تنشيط العلم ، فكان يقلّد الباشا الكبير في جمع العلماء عند المناظرات العلمية بمجلسه (ومن أشهرها مناظرة الشيخ محمد الشحمي التونسي مع الشيخ لطف الله الأضرومي حين وفد على تونس في حدود سنة ١١٧٥) .

وأجرى للمدرسين جرايات من الجزية ، وتعاقب الأمراء والوزراء بعد ذلك على تعيين دروس علمية في المدارس والجامع ، مثل ، درسي البيضاوي والقسطلاني من أوقاف يوسف صاحب الطابع في جامع بيطحاء الحلفاوين . وبالجملة فهم قد نصروا العلم بتوقير أهله وبرّهم ، وإفاضة الصلوات عليهم ، ولا نلومهم على بقاء العلم ضئيلاً ؛ لأنّهم قد تركوا لأهل العلم من النفوذ والاعتبار ما لو أرادوا معه تقدّم العلم والعناية به لفعلوا .

ثمّ حدثت فترات من الفتن إلى أن استقر الأمر في عصر أحمد باشا ، وظهر من تقاصر الهمم عن الاعتناء بالعلم ومن تفرق العلماء في طلب الرزق لما حدث من تغير الحالة الاقتصادية ما خيف معه على تلاشيهِ ؛ فلذلك تقدّم إليه بالنصيحة بعض رجال دولته فأدرك فائدة تنظيم التعليم وكفاية المدرسين أمر تطلب الرزق بترتيب جارية لهم مناسبة للوقت ؛ لأنّ هذا الأمير وإن لم يكن من أهل العلم فإنّ الله فطره على حبّ معالي الأمور ، وجعل له فكرة تسعى إلى العظيم من الأشياء ، فكان يقدر العلم ، وينقد

الرجال ، ويثق بالإشارات النافعة التي يسديها إليه العقلاء مما يخلد له ذكراً جميلاً بين الملوك ، وكان في استقرابه لنجباء من أهل العلم ومشاورته إياهم مرشد كبير لأعماله ؛ فأمد التعليم وأهله بالإعانات الواسعة ، إذ سنَّ له نظاماً سنة ١٢٥٨ وهو المُعَبَّر عنه بالمعلِّمة لتعليق ظهيره بالحائط الغربي قرب باب الشفاء بجامع الزيتونة ، وانتخب ثلاثين مدرساً خصص لهم جرايات كافية ، وعيّن لكل واحد منهم أن يقرئ درسين كل يوم ، وكان منهم أناس مشاهير منتخبون ، مثل : الشيخ محمد بن عاشور ، والشيخ الطيب الرياحي ، والشيخ محمد الخضار ، والشيخ محمد النيفر ، والشيخ محمد بن الخوجة الحنفي ، ورفع ما كان من الامتياز بين الحنفية والمالكية أهل العلم لتحصيله إذ لم يبق مميز . وهذه جريدة أسماء المدرسين الأولين عند وضع النظام من المالكية والحنفية ، أما المالكية فهم :

- . الشيخ فرج التميمي توفي سنة ١٢٦١ .
 - . الشيخ محمد الشاذلي بن المؤدب توفي سنة ١٢٦٣ .
 - . الشيخ محمد بن عاشور توفي سنة ١٢٦٥ .
 - . الشيخ محمد الطيب الرياحي توفي سنة ١٢٦٦ .
 - . الشيخ محمد الخضار توفي سنة ١٢٦٧ .
 - . الشيخ محمد القبائلي المفتي توفي سنة ١٢٧١ .
 - . الشيخ أحمد القروي توفي سنة ١٢٧٢ .
 - . الشيخ محمد النيفر توفي سنة ١٢٧٧ .
 - . الشيخ العربي الشريف توفي سنة ١٢٨٠ .
 - . الشيخ محمد البنا توفي سنة ١٢٨٣ .
 - . الشيخ أحمد عاشور توفي سنة ١٢٨٥ .
 - . الشيخ علي العفيف توفي سنة ١٢٩٢ .
 - . الشيخ الشاذلي بن صالح توفي سنة ١٣٠٨ .
 - . الشيخ محمد الشاهد توفي سنة ١٣١١ .
 - . الشيخ محمد الشنقيطي توفي سنة ١٢٦٥ أو ١٢٧١ .
- وأما الحنفية فهم :
- . الشيخ محمود بن باكير المفتي توفي سنة ١٢٦٧ .

- الشيخ محمد البارودي (شهر على الألسنة الأباردي) .. توفي سنة ١٢٦٥ .
- الشيخ حسين البارودي (كذلك) توفي سنة ١٢٦٦ .
- الشيخ محمد عبّاس المفتي توفي سنة ١٢٦٩ .
- الشيخ على الدرويش المفتي توفي سنة ١٢٦٩ .
- الشيخ محمد قاسومة توفي سنة ١٢٧١ .
- الشيخ محمد الستاري توفي سنة ١٢٧٠ أيار ١٢٧١ .
- الشيخ حسن قلايجي (الجزائري) توفي سنة ٠٠٠٠ .
- الشيخ حسن فرّشيش توفي سنة ٠٠٠٠ .
- الشيخ أحمد الأبي (الشهير بالّبي) توفي سنة ١٢٧٤ .
- الشيخ محمّد بيرم الرابع توفي سنة ١٢٧٨ .
- الشيخ محمّد بن الرّائس توفي سنة ١٢٧٤ .
- الشيخ مصطفى بيرم توفي سنة ١٢٨٦ .
- الشيخ حسن بن الخوجة توفي سنة ١٢٨٩ .
- الشيخ محمد معاوية توفي سنة ١٢٩٤ .
- حينئذ ظهرت الدروس الشهيرة في العلوم الشرعية والعربية بالجامع الأعظم ،
فدرّس البيضاوي ، « والبخاري » ، والحلي ، « وشرح التلخيص » ، « والتهذيب »
وما يضاها ذلك من الكتب العليا ، ثم هبّت على العلم نسمة من الحرّية بدروس
الشيخ الطاهر ابن عاشور التي نزع فيها إلى تحقيق المسائل من علوم النحو والبلاغة
والأصول ، وناقش فيها المؤلفين مناقشات صحيحة خصوصًا ما أبداه في دراسة
« المطوّل في البلاغة بحواشي عبد الحكيم السيالكوتي على المطوّل » التي كان طلبه
العلم حسيّري مدارك العقول عنها ، فدرسها ونقد أبحاثها في مواضع كثيرة ، وعلّق
عليها تحريرات سمّاها الغيث الأفريقي « وأنشأ في دروسه طائفة علمية شهيرة ، وتُنقل
عنه في ذلك نواذر ناقض كبير المفتين الشيخ أحمد بن حسين يومًا في المجلس
الشرعي الذي ينعقد في سراية باردو بمحضر الأمير محمد الصادق في مسألة من
جملة النظر القضائي فاعتضد الشيخ أحمد بن الحسين كبير المفتين بقول للدسوقي في
« حاشيته على شرح الدردير لمختصر خليل » ، فقال له الشيخ ابن عاشور :
« لا يحتج عليّ في مخالفتكم بكلام الدسوقي وإنك لأعظم عندي من الدسوقي » .

وكان أحمد باشا يفتخر بانتخابه الشيخ ابن عاشور إلى خطة القضاء على صغر سنه ويقول : « ذلك قاضي » .

ومن بعد أحمد باشا اعترت التعليم مدة حتى إن كثيراً من المدرسين كان لا يحضر لدروسه أياماً كثيرة ، دام الأمر كذلك إلى دولة الصادق باشا ، حيث أظهر عنايته بإشارة أعضاء دولته فأصدر منشوراً سنة ١٢٨٧ بالتحريض على هاته الدروس وتعريض بالنظار في تغافلهم ، وبعث وزير القلم الشيخ محمد العزيز بوعثور يتفقد الدروس ، وزاد مرتبات المدرسين . وأعاد ترتيبه في عهد الوزير خير الدين بقانون سنة ١٢٩٢ فجمع لذلك لجنة من نخبة العلماء وأهل الدولة للقيام بتحرير قانون مركبة ممن يأتي ذكرهم : الرئيس الوزير خير الدين . الأعضاء : وزير القلم الشيخ محمد العزيز بوعثور ، المفتي الحنفي الشيخ أحمد بن الخوجة ، القاضي المالكي الشيخ محمد الطاهر النيفر ، المدرس الشيخ عمر ابن الشيخ ، المدرس الشيخ أحمد الورتاني ، المدرس الشيخ مصطفى رضوان ، المدرس الشيخ محمد بيرم ، السيد العربي زروق ، وقال الوزير يوم الافتتاح مخاطباً الأعضاء الذين هم من أهل العلم : « أنتم نخبة الجامع فالمراد أن تضبطوا لنا الأساليب التي تحققت منها النفع في مدة قراءتكم وإقراءتكم » فكانوا يجتمعون عند كاهية شيخ الإسلام الشيخ أحمد بن الخوجة ويحزرون ما يبدو لهم من الفصول ثم يرفعونه عند الاجتماع بمحل الوزير ومعه وزير القلم فيقع تعديله ، ثم عرض بعد ذلك على الأمير فأمضاه في سبعة وستين فصلاً ، ووقع الاحتفال له بمحراب جامع الزيتونة في شهر محرم سنة ١٢٩٣ فحضر وزير القلم الشيخ محمد العزيز بوعثور وصحبته رئيس القسم الأول الشيخ المختار شويخة ، وكان المشائخ النظار وجميع المدرسين والتلامذة حول المحراب ، فلما أقبل وزير القلم بعد صلاة العصر وتلقاه النظار ، وبعد التحية والجلوس استقل وزير القلم قائماً وقام جميع الحاضرين ، وتولى الشيخ المختار شويخة سرد الأمر المذكور من أوله إلى آخره . فأكثر عدد العلوم التي تدرس بالجامع الأعظم ، وحدد كيفية ابتداء تعليم التلميذ ، والعلوم التي يتلقاها أولاً . ومراتب التدريس بالكتب ، وشهادات الحضور ، والسيرة ، وتركب التعليم من حفظ وفهم ، وحدد للدرس حصّة زمانية ، وللمدرسين صفة تقرير الدرس ، وتركيب الدرس من قواعد وشرح وتمرين وقراءة ، وجعلت طريقة التدريس طريقة الإملاء ، وجعل الامتحان لتحصيل شهادة التطويح (انتهاء التعليم الثانوي) ، والمناظرة بين المتزاحمين على تحصيل

خطة التدريس الرسمية ، والمراقبة العامة للنظائر والحكومة على سائر الأحوال العلمية ، وعلى المطبوعات ، وعزّزه بقانون آخر في تركيب النظارة ، وتسمية مستشار للمعارف ونائبين عنه لمراقبة أحوال التعليم وإجراء الترتيب .

وجوزي طلبه العلم بإسقاط التكاليف العسكرية والأداءات الذاتية (المجبى) . وقد اعتمدت الدولة الصادقية في أهمّ شؤونها على العلماء ، فامتزجوا برجال الدولة وأصبح منهم في الدولة مشاهير ؛ فكان ذلك أكبر منشط للعلم وأهله حيث وسع الآمال .

جاء الاحتلال الفرنسي بعد بعثرة واحتلال سنة ١٢٩٨ وتوفي الأمير محمد الصادق في ذي الحجة سنة ١٢٩٩ وخلفه أخوه الأمير علي باي بن حسين بن محمود باي وأسندت خطة الوزارة الكبرى إلى الشيخ العلامة محمد العزيز بوعتور آخر تلك السنة ، والدولة يومئذ في احتلال ، والوقت وقت تنظيمات وأعمال وتغيير عوائد وأحوال ، فساس بحكمته الدولة وانتهاز الفرصة لحفظ المصالح القومية ، واللغة العربية على قدر المستطاع ، فسُنّ لسلوك الدولة نحو أهل العلم والشريعة ، ما صار طريقة للحكومة لا تتجاوزها ، وتبع فيه الخلف من رجال الدولة أثر السلف لثقتهم التامة بأصالة رأيه وسداد إشارته . فزاد عن العلم ذودة حفظت كيانه ربع قرن واستبقت لأهله سائر الامتيازات القديمة والاعتبارات . وقُصرت الخطط العلمية على الناغبين من أساتذة الجامع فانحصرت فيهم الخطط الشرعية ، والتدريس الإسلامي بالمملكة ، والإمامة غالبًا ، والتدريس بمدارس الحكومة ، والشهادة والكتابة بالوزارة الكبرى ، وشهادة المحاكم الدولية والإدارات ، والشهادة على تحرير أعشار الدولة ، والحمامة بالمحاكم الأهلية والعضوية التونسية بالمجلس المختلط العقاري وأكثر الخطط الأهلية القلمية . ووقعت تغييرات نافعة في صفة الامتحان والمناظرات ، أحیی فيها علم أصول الفقه والفقه والعلوم كما سيأتي ، كما زيدت جرايات المدرسين سنة ١٣١٢ .

وألحقت بتنظيم الجامع تنظيمات نافعة مهمّة ، منها : تنظيم الامتحانات والمناظرات والاختبار السنوي .

وزيدت علوم أخرى تعطلّ العمل بها في القانون الصادقي ، وهي : الهندسة ، والتاريخ والحساب ، والجغرافيا ، ومبادئ الطبيعة ، والصحة والتصوير الهندسي ، فأقيم لها معهد المدرسة الخلدونية ، سيأتي التعريف بها .

درجات التعليم

التعليم بتونس ثلاث درجات ، ابتدائية ، ومتوسطة ، وعالية ، أما الابتدائية فمبدؤها بالمكتب القرآني للخط ، والقراءة ، والرسم الصحفي ، وحفظ متون مثل : المرشد المعين ، والآجرومية ، وألفية ابن مالك ، والسلم . وهذا التعليم استمرَّ جاريًا على حالة قديمة وصفها ابن خلدون في عهد الدولة الحفصية فيما قدّمنا ذكره من كلامه . ووصف الشيخ محمد الشافعي التونسي حالها في مدة الأمير حسين بن علي ^(١) فقال : « قرأت القرآن على القاري النحوي سيدي عبد القادر الجبالي بجامعه قرب دار إسطامراد ، ثم انتقلت إلى مكتب العطارين فقرأت على المؤدّب علي بن مسعود وهو الذي شبكت عليه القرآن إلى أن وقع الطاعون سنة ١١١٦ بتونس وخلا المكتب ؛ فأتخذ لي والدي مؤدّبًا يقال له الحاج أبو القاسم المازوني وعليه ختمتُ ثمّ توجّهتُ إلى تعلّم العلم إلخ » .

وبعد ختم القرآن ينتقل التلميذ إلى الجامع الأعظم فيقرأ ثلاث سنين يدرس فيها النحو ، الفقه ، التجويد ، المنطق ، مبادي البيان ، الحساب ، الدرجة الثانية أربع سنين وعلومها : أصول الفقه ، مبادي البلاغة ، آداب البحث ، العروض ، النحو ، الصرف ، بلاغة ، فقه ، منطق ، كلام ، حساب ، عروض ، أدب . السنة الرابعة : التحقيق للعلوم مع زيادة علوم الحديث والمصطلح ، وتسمى هاته السنة سنة التحضير للامتحان فأكثر الشغل فيها بالمراجعات والتحقيق للمسائل وتوسيع الفكر .

وستعلم أنّ التعليم ليس مضبوطًا بين سائر أهل طبقة واحدة من التلامذة ، فليس حصرنا إيّاه سبع سنين إلّا بالنظر لما تقتضيه طبيعة غالب العقول ، ومن الثّاس من لا يقضي إلّا ست سنين ، وقَلَّ من يزيد على خمس سنين ، كما أنّ من الناس من يقعد به فكره أو عزمه عن الامتحان إلّا بعد عشر سنين أو أكثر .

وتنتهي هذه الدرجة بنوال شهادة تسمى التطويح .

وبعد التحصيل على شهادة التطويح يشتغل المُحصِّل بالتعليم العالي وهو لمن سمت بهم همهم إلى الرقي العلمي ، فيطلب منه إقراء الكتب الابتدائية ثمّ يتدرج فيها ويشغل بقراءة المرتبة العالية ، وعلومها : التفسير ، والحديث ، وأصول الفقه ، والفقه ، والبلاغة . والنحو ، واللغة ، والأدب ، والكلام ، وليس مشروطًا على مزاولة هاته المرتبة

(١) من سنة (١١١٧) إلى سنة (١١٥٣) .

الاشتغال بجمعها بل يكفي بما تدعوه إليه هئته ، وخاصّة التفسير والحديث ، لعدم أو قلة مزاولتها قبل ذلك .

وفي الجزائر وتلمسان والمغرب الأقصى كان حال التعليم في القديم يشبه ما وصفنا إلا أنه كان في تلمسان أرقى لما بينها وبين الأندلس من الاختلاط القديم في الحكومة على عهد بني مرين ، فظهر فيها مثل ابن مرزوق وابنه وأبناء الشريف الملالي والعقباني ، واستمرّت في شباب إلى أن فتر الأمر فيها بكثرة فتن الدعاة والثائرين في القرنين التاسع والعاشر .

وحال المغرب الأقصى مثل ذلك ، وأكثر عنايتهم بالفقه بمعنى الفروع وحب الخلاف المنقول .

وحال الجزائر أقل وأضعف في العلم منذ القدم حتّى اليوم ، وكانت تونس في كل عصر غرة الجميع وأهلها أقرب إلى التحقيق وإلى التقدم السريع .

أما تعليم البنات (وقد أخرناه لنجعله في قرن واحد) فأما في الأندلس فقد كان على الطريقة المشرقية : كُنَّ يلقن في صباهنَّ « الموطأ » ويعلمن الكتابة والقراءة ثم يصرفن إلى تدبير المنزل إلا مَنْ كانت تشدّ فتبرع في الأدب والشعر ، مثل : حفصة الركونية ، وأمة العزيز بنت دحية ، وولادة بنت المستكفي . وأما في إفريقية فهو على مثال واحد لم تختلف أطواره : كانت في تونس نساء يحسنّ قليلاً من القراءة والكتابة وبعض القرآن ، فكنّ يجعلن بديارهنّ بيوتاً للتعليم ترد إليهنّ البنات من ديار آباهنّ لتعليم القرآن ، والخياطة ، والتطريز ، وغير ذلك من شؤون النساء ، وتُسَمَّى كل دار من هذا الدور (دار المعلّمة) وكان حظُّ أكثرهنّ الإهمال ، ولم يكن لهنّ من تدبير المنزل إلا قواعد تجريبية يتلقينها من أحوال الأمهات ، وهي إلى الآن مهملة العناية في سائر إفريقيا الشمالية إلا ما ظهر أخيراً من إنشاء مدرسة البنات بتونس سنة ١٣٢٠ كما سنذكره .

ومواضع التعليم

فأما للمبتدئين فكتاتيب القرآن لتعليم القراءة ، والكتابة ، وحفظ القرآن ، وقراءة العلوم الشرعية ، وعلوم العربية بالمساجد والجوامع ، وأشهرها وأكثرها قصدا جامع الزيتونة ، وأسس بنو حفص المدارس ، وأوسعوا أوقافها ، ونظموا دروساً ، فأقرأ ابن عرفة بالمدرسة المنتصرية ثم زالت بهجتها بعد الدولة الحفصية ، فصارت بيوتاً للمبيت لا دراسة

بها ولا مراجعة فيها سوى ما يقام فيها من قراءة الحديث في رمضان وشهري رجب وشعبان في بعضها مما عليه أوقاف لذلك ، وسوى دروس الأختام في كل يوم من أيام النصف الآخر من رمضان في مسجد أو مدرسة ، وليس لنا غير ذلك من المدارس للعلوم العربية إلا مدرسة الجمعية الخلدونية للعلوم الرياضية ، والمدرسة العصفورية لتعليم القرآن وإخراج مُعَمِّيه ، تحضر المعلمين للتعليم الابتدائي ومدْرُسية ، وسنشرح أحوالهما فيما يلي :

دروس الجمعية الخلدونية

كان الشعور بمسبب الحاجة إلى إمام تلامذة الجامع الأعظم ، بما يحتاج إليه أهل ذلك العصر ، من العلوم الفكرية الخارجة عن العلوم الأصلية ، والعلوم الآلية للشريعة الإسلامية واللغة العربية باعثاً لنهوض عزائم النخبة من خريجي المدرسة الصادقية وغيرها من المدارس القائمة بالتعليم العصري العام ، فسَعَوْا لإحداث جمعية علمية تهتم بتكميل ما يحتاج إليه مزاولو العلوم الإسلامية من العلوم التي لم تندرج في برامج تعليمهم ، أو اندرجت فيها ولم تتوجّه إلى مزاولتها عناية الطلبة فألت إلى الإهمال .

هاته الجمعية تأسست في ١٨ رجب سنة ١٣١٤ أربع عشرة وثلاثمائة وألف بقرار من جناب الوزير الأكبر قاض بتأسيسها . ومهّمتها السعي بطريقة عملية للوسائل الموصلة لتوسيع نطاق المعارف ، بترتيب دروس ومحاضرات باللغة العربية في علوم الحساب ، والمساحة ، والجغرافيا ، والتاريخ ، وفي اللغة الفرنسية ، ويتبع ذلك حفظ الصحة ، ومبادئ الطبيعيات ، والكيمياء التي لا تزال اليوم بالجامع الأعظم ، يحضرها من يختار الحضور فيها من الطلبة وغيرهم . وهذه الجمعية تتركّب من أعضاء مؤسسين وأعضاء مشاركين وهم ينتخبون مجلس إدارة لها في كل سنة بالتصويت بين الحاضرين في الجلسة العامة من الأعضاء . وتتكون ماليتها من الاشتراكات والتبرعات . وقد استمرت كذلك معتبرة قاعة دروس حرة إلى أن انعقدت اللجنة للنظر في تنقيح ترتيب التعليم بالجامع الأعظم آخر سنة ١٣١٤ ، وفيما إذا كان جميع العلوم الموضوع أمودجها به مزاولا ، وفي الطريقة التي توصل إلى إحياء بعض العلوم المغفول عن تدريسها فيما مضى لعدم إقبال الطلبة عليها ، يوم الثلاثاء التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣١٥ خمس عشرة وثلاثمائة وألف الموافق اليوم العاشر من ماي سنة ١٨٩٨ ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف للمسيح . وكان أهل هذه اللجنة شعباً وآراءً مختلفة فمنهم المحافظ على تراتيب

جامع الزيتونة كيفما كانت غير معير أذنًا إلى لزوم إصلاح ، ومنهم الساعي إلى انقلاب عظيم في أساليبه .

وقد قررت هاته اللجنة النظر فيما يأتي :

أولاً : النظر في جعل برنامج للتدريس العصري بالخلدونية .

ثانياً : في أيّ فريق من تلامذة الجامع الأعظم يحسن بهم تلقي المعارف العصرية بالخلدونية .

ثالثاً : تعيين ساعات للقراءة بها لا تترحم ساعات دروس التعليم بالجامع الأعظم .

ثمّ استقرّ الرأي بعدّ على ما يأتي :

أما الفصل الأول فبرنامج دروس الخلدونية يكون محتويًا على مبادي الجغرافيا ، والتاريخ ، والحساب ، والهندسة .

وأما الفصل الثاني فالتلامذة الذين يحسن بهم تعلم ما ذكر هم تلامذة المرتبة المتوسطة الذين يزاولون دروس السنة الرابعة من التعليم بجامع الزيتونة ، ويعبر عنها بسنة الأشموني ، فإذا ارتقى التلميذ إلى المرتبة العليا لم يبق مطالبًا بتعاطي شيء من دروس الخلدونية ، ومراعاة هاته الأحوال بالنظر لتوفير الفائدة قد استقرّ الرأي على أنّ مدة المرتبة المتوسطة في التعليم التي يتعاطى فيها مزاولة العلوم الأربعة المذكورة آنفاً تزيد على ثلاثة أعوام . أمّا بقية العلوم العصرية فستقع فيها مسامرات اختيارية (أي محاضرات) .

وأما الفصل الثالث فأمره موكول لنظر الجمعية الخلدونية بحسب ما تجرّيه من أنموذج تعليمها .

وبهذا تعلم أنّ المعني به والأهمّ من تعليم هاته المدرسة هو الجغرافية ، والتاريخ ، والحساب ، والهندسة .

وأخذ محل الجمعية الخلدونية بزنفة ابن عصفور المواجهة لباب جامع الزيتونة بسوق العطارين بجوار الميضاة الحفصية بالزنفة المذكورة ، وكان هذا المحلّ يحتوي على قاعة لإلقاء المحاضرات والدروس ، وبيت لاجتماع أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، ومكتبة مهمّة ، جعل حافظها في أوّل الأمر السيد البشير صفر .

واعتبر حدث تأسيس هذه الجمعية حدثًا علميًا جليلاً ، واحتفل لافتتاح أعمالها يوم

١٨ من رجب سنة ١٣١٤ في حفل عظيم حضره جناب الوزير الأكبر ، والوزير المقيم الفرنسي ، وأصحاب الفضيلة شيوخ المجلس الشرعي ، ووزير القلم ، ومدير المعارف ، والكاتب العام للحكومة التونسية ، وجمٌّ غفير من العلماء والموظفين .

وألقى الأستاذ الجليل العلامة سالم بوحاجب درسا قيما في ذلك الحفل ، بين فيه أهمية العلوم التي تأسست الجمعية لبثها بين طلبة العلم . ونص هذا الدرس :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ الآية [البقرة: ٣٠] .
 دلّت هذه الآية الكريمة على أن عمران الأرض منوط بتدبير الإنسان ؛ حيث جعله الله الخليفة فيها وركب فيه العقل الذي هو الآلة الوحيدة لذلك التدبير ، لكنّه مع ذلك ركب فيه الشهوة والغضب المعبر عن ميله بهما عن منهج العقل بالهوى ، ولما كان الملائكة على علم بذلك إما بوحي أو بالقياس على ما شاهدوه من الجن الذين كانوا يسكنون الأرض قبل آدم من الإفساد وسفك الدماء ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نَسَبِّحُ ﴾ أي ننزهك عن خلاف الحكمة ، أو المراد عرض أنفسهم على الخلافة وأنهم أحقّ ممن يتوقع منهم الفساد ، والمحققون جعلوا قولهم هذا ليس باعتراض على الله سبحانه وتعالى وإنما هو تعجب مراد منه استكشاف الحكمة التي خفيت عليهم في ذلك الوقت ، أو أنه إبداء لما أذاهم إليه اجتهادهم .

وحيث إن المستشار مؤتمن بيدي رأيه ولو خالف في الظاهر مراد المستشار أبدوا رأيهم في صورة استفهام إنكاري إظهارا لتأثرهم من أن يُعصى معبودهم سبحانه .

فإن قيل : ما فائدة الاستشارة هنا مع أن الحكيم سبحانه غير محتاج إليها ؟ فقد أجاب الإمام الرازي عن ذلك : « أَوْلَا بَأْن ذَلِكَ صدر منه تعالى مصدر تعليم عباده طريقة الاستشارة » . وما أنسب هذا بمبدأ تلك العمارة حيث يلح من أن عمران الأرض كان مؤسسا على المشورة ، ونحن غاية ما سمعنا قبل هذا في التنويه بشأن المشورة أن الله أمر بها نبيه المعصوم إذ قال : ﴿ وَسَاوَرَهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، فالآن استفدنا من كلام الرازي أن المولى سبحانه وتعالى ارتكبتها بنفسه تعليما لعباده ، وليس بعد هذا تنويه بشأنها وتأكيدها على ولاة الأمور . « وثانيا : أن قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ محض إخبار ، لجعل وسيلة لما صدر من الملائكة من التعجب

الذي جرَّ إلى إظهار فضيلة آدم بالعلم والتعليم الذي صدر منه للملائكة حتى استحقَّ أن يسجدوا له ، فقال تعالى جواباً عن تعجب الملائكة : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي أنكم علمتم ما يمكن صدوره عن الإنسان من المخالفات عندما يتغلب الهوى على عقله ولم تعلموا ما ينشأ عن ذلك العقل المرتبك مع الشهوة والغضب من العلوم والمعارف هي الوسيلة الوحيدة لعمران أرضي ، وبها ينجبر ما يقع من الفساد غير المرضي . مع أنه بدون ذلك لا تتم الحكمة الباهرة ، من جعل الدنيا مزرعة للآخرة ، فكلُّ مزدرع يحصد هناك ما في دنياه بذر ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، وبذلك يكون النوع الإنساني مظهرًا لإنعام الله وانتقامه ، ومجمعًا لحكمته وأحكامه .

فأشار لهاته الحكمة إجمالاً بقوله : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ، ثم فصلها بقوله ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ إلى آخر الآية المتضمنة إظهار فضل آدم بالعلم وأنه بذلك استحقَّ خلافة الأرض وعمارته دون الملائكة .

واختلف في العلم المشار إليه فقيل : هو علم اللغات وهو المتبادر من الأسماء ، أي الدوال مطلقًا فيشمل الأفعال والحروف . ولا شك أنَّ اللغات من أوكد الوسائل لعمارة الأرض وذلك أن تدبير فرد وأفراد لا يفي بما تستدعيه العمارة المشار إليها ، بل تدبير الإنسان الواحد لا يكفي لضروريات نفسه ؛ ولذلك كان مدنيًا بالطبع محتاجًا لمعونة أبناء جنسه ، والمعونة خصوصية كانت أو عمومية تستدعي التفاهم من الجانبين ، إذ الإنسان قبل أن يطلع على مراد صاحبه لا يمكنه أن يعينه بالفكر أو اليدين ، فلذلك تمم الله نعمة العقل بنعمة البيان ، وأودعه في عضو سهل الحركة وهو اللسان ، وجعل مادته النفس الطبيعي للإنسان ، بحيث إنَّه في آن واحد يجلب لروحه راحتين ، ويدفع عنها غمَّين .

أما الراحةان فأحدهما : حسيَّة وهي تبريد القلب بالهواء الحامل للأكسجين المنعش للحيوان والنبات ، والأخرى : معنوية وهي استراحته بالإعراب عما في ضميره . والثَّعْمَان حسي أيضًا وهو ما يدرك بحسِّ النفس ، ومعنوي وهو ما يجده أرباب العيِّ والحُبْس (جمع حُبْسَة) . وكفى تنويعها بشأن نعمة البيان ، قرَّانها بنعمة الخلق في القرآن ، حيث قال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۖ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ٣٠، ٤٤] ، وقال في أول ما نزل ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ [العلق: ١-٤] .

والآية الثانية أفادت مزية اللسان الثاني ، أعني القلم فإنَّه وإن كان دون اللسان

الحقيقي من حيث عموم النفع وسهولته والأمن من غوائل الاطلاع (من غير المخاطب) ،
لكنه يفوقه بحفظ المعارف وصونها عن الضياع ، كما قيل :

العلم صيد والكتابة قيده

فاحفظ بها ما نلته بعناء

ولولا القلم ما وصلت إلينا علوم سؤالف الأمم ، حتّى عرفنا أطوار العمران وأسباب
تقلبات الأزمان ، ولولا كتب التاريخ ما علمنا أنّ نمو الاستعمار إنّما كان بتعارض الأنظار
وتلاحق الأفكار ، بحيث إنّ كلّ أمة تستخدم نُبلها ، من الغاية التي انتهت إليها الأمة
قبلها ، مثلاً : كان النَّاس في القديم يتحاربون بالأيدي والمصارعة ، ثمّ عدلوا إلى
التحجير والمقارعة ، ثمّ عوضوا الحجارة بالنبال ، والعصي بالسيوف والعوالم (الرماح) ،
ثمّ في الأزمان الأخيرة استخدمت النار في الحروب . فلم يقابلها أرباب الآلات السابقة
بسوى الهروب ، وكيف تقابل بالرمح مكاحل الإبرة أو بالمنجنيق يُقابل الكروب ؟ ولم
ترل الأمة بتقوية هذا العنصر الناري يعتنون ، وفي اختراع آلات الرمي به يتفننون ، وبكل
جديد يبطل القديم ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ . فقد ظهر من هذا مدخلية علم
اللغات في عمارة الأرض ، وبه يتّضح ارتباط تعليم آدم الأسماء بجعله خليفة الأرض .
وهذا على أنّ المراد من الأسماء الموضوعات اللغوية ، وقيل المراد بها الصفات
والنعوت ، فيشمل خواصّ الأشياء وسائر منافعها الدينية والدنيوية ، وتوجيهه أنّ الاسم
إن كان من السمة فصفات الشيء سمات وعلامات عليه ، وإن كان من السمو فهي
أدلة عليه ، والدليل مرتفع وسام على المدلول ، ورجح هذا التفسير بأنّ العلم بحقائق
الأشياء ممّا يتوصّل إليه بالعقل فيحسن فيه التحري ، أما الموضوعات اللغوية فهي أمور
توقيفية فمن لم يُوقف عليها لا يظهر نسبتها إلى العجز عند جهلها ، لكن إذا اعتبرنا أنّ
جميع الأشياء من الله تعالى فتخصيصه آدم بتعليمه تلك الموضوعات مزية ثبت فيها
فضله على الملائكة .

فإن قيل : قد شرحتم وجه الارتباط بين الآيتين على التفسير الأوّل ببيان مدخلية علم
اللغات في عمارة الأرض ، فما وجهه على التفسير الثاني ؟ فالجواب أنّ المدخلية على
التفسير الثاني أكمل وأشمل ؛ وذلك أنّ الموضوعات اللغوية من جملة سمات الأشياء
وخواصّها ، فيشمّلها التعليم مع شموله لسائر الخواص والمنافع التي بمعرفتها تنتظم
مقدمات العمران ويسهل الحصول على نتائجها ، فإن من عرف حقائق الأشياء لا يكاد

يخطئ في إنزالها منازلها ، والتصرف فيها بصرفها لما خلقت له ، وهو ثمرة علم الحكمة ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩] .

وقد آن هنا أن نذكر ما ينبغي صرف الهمة إليه من العلوم فنقول : إننا معاصر الملتين حيث إننا نتحقق أن للإنسان حياتين ، لا جرم أن تقسم العلوم التي نتعاطاها إلى قسمين : أحدهما وهو الأشرف ما كان متعلقاً بما ينفع في الحياة الدائمة كعلم أصول الدين ، والفقه ، وأصوله ، والتفسير ، والحديث ، وسائر ما يحتاج إليه في تلك العلوم كفنون العربية ، والمقدار اللازم من المنطق ، والحساب ، والهندسة ، والميقات .

القسم الثاني : العلوم التي تنفع في الحياة الدنيا كعلم الحكمة الذي أشرنا إليه من حيث إعانته على تنمية العمران ، وكذلك علم التاريخ ، والجغرافيا ، والطب ، والحساب ، والمساحة ، والهندسة ، والفلاحة ، وسائر الصناعات ، قال حجة الإسلام الغزالي : العلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى محمود ومذموم ومباح ، فالمحمود ما ترتبط به مصالح الدنيا كالطب والحساب وهذا ينقسم لما هو فرض كفاية ، ولما هو فضيلة ، فالكفائي كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضروري في حاجة حفظ الأبدان ، والحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الموارث وغيرها ، وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد منها خرج جميع أهل البلد وإذا قام بها واحد كفى عن الآخرين ، قال : ولا يتعجب من عُدُّ الطب من فروض الكفاية فإنَّ أصول الصناعات أيضًا من فروض الكفاية ، كالفلاحة والحياكة . بل وعُدُّ منها الحجامة أي امتصاص الدم بالمحجم ، وبحكمها الفصادة ، قال : فإنه لو خلا البلد من الحجَّام لتسارع الهلاك إليهم وخرجوا بتعريض أنفسهم للهلاك فإنَّ الذي أنزل الداء أنزل الدواء وأرشد إلى استعماله ، وأعد الأسباب لتعاطيه ، فلا يجوز التعرُّض للهلاك بإهماله .

وأما ما يُعدُّ فضيلة لا فريضة فالتعمُّق في دقائق ، وحقائق الطب وغير ذلك مما يستغنى عنه ، ولكنه يفيد زيادة أي بصيرة في القدر المحتاج إليه .

وأما المذموم فعلم السحر والطلسمات والشعبذة والتليسات .

وأما المباح فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها (كالهزل ، والهجو ، ومس الأعراض ونحو ذلك) ، وتواريخ الأخبار وما يجري مجراها ؛ أي ما لا يبنى عليه مصلحة دينية أو دنيوية . وظاهر أن التعمق في العلوم المذكورة الذي عدّه الغزالي من الفضيلة يكون في الحساب بمثل قراءة الجبر ، وفي الطب والفلاحة يكون بقراءة جانب من علم الطبيعة

ليصير متعاطي العلمين المذكورين على بصيرة تامة في الأمزجة والأدوية ، وطبائع النباتات وخواصها ، وتنميتها ، وعلاج آفاتها ، إلى غير ذلك مما يستفاد من علم الطبيعة ، وحقيقته كما ذكره ولي الدين ابن خلدون : « علم يبحث فيه عن العناصر الأربعة وما يتولد منها من الحيوان والنبات والمعدن . وما يتكون في الأرض من العيون والزلازل ، وفي الجو من السحاب والبرق والصواعق » ومن تبخر في هذا العلم من علماء الإسلام ابن رشد ، ولخص كتب أرسطو وشرحها ، ومن فروع علم الطبيعة علم الفلاحة ، وهو - كما قال ابن خلدون - علم يبحث فيه عن أحوال النباتات والأسباب العادية التي ترتكب لتنميتها ودفع ما يعرض لها من الآفات ، وهذا العلم أصله يوناني ، ومن تأليفهم فيه كتاب الفلاحة النبطية ، غير أن علماء الإسلام لما تأملوا الكتاب المذكور وجدوا به ما هو خارج عن حدود الديانة ، فاقترضوا منه على ما ينفع ولا يضُرُّ ، وهو معرفة أسباب تنمية النباتات وعلاجها . ولابن العوام تأليف اختصر فيه الفلاحة النبطية على الطريقة المذكورة ، واختصاره كان بعد ترجمته للعربية في جملة الكتب التي انتفع الإسلام بترجمتها في أيام المأمون .

ومن ذلك الوقت تزايد تمدن الأمة العربية ، وقويت شوكتها قوّة سدّت مسدّد الاستقامة وما صحبها في صدر الإسلام من التأييد السماوي ، والآثار التاريخية بالمراكز الإسلامية مثل بغداد والمدن الأندلسية تشهد بما كان للأمة العربية من التقدم في العلوم الدنيوية ، وعلى منوالهم نسج الأوربيون أمور دنياهم ؛ فقدّموا فيها التقدم المشاهد وتأخّرنا من سوء البخت ، ولا نرى سبباً لذلك إلاّ اعتقاد كثير منّا أن التقدم في العلوم الدنيوية ينشأ عنه التأخر في الدين ، والحال أنّ الواقع بالعكس : فإنّ الدين إنّما تقهقر عند تأخر المسلمين في تلك العلوم : أما عند تقدمهم فقد كان له مزيد قوة وتمكن كما كان في الدول البغدادية والأندلسية . وعلومهم الدنيوية والدينية لم تزل مشهورة الأخبار مشهودة الآثار ولو لم يكن إلاّ قصر الحمراء والزهراء وجامع قرطبة لكفى . وذلك كلّهُ من آثار تقدماتهم في العلوم الدنيوية وقد كانت قرطبة منبع العلوم الدينية والدنيوية ؛ فإنّ الطبّ لم يعرف إلاّ بها ، حتى إنّ ملك ليون الملقب بالسمين اضطر أن يسافر إليها ليأخذ الطب من رجل بها كان مشهوراً في ذلك العصر ، وكان استقدمه فأجاب الرسول بقوله : إن كان للملك حاجة إليّ فليقدم عليّ . وملوك الإفرنج كانوا يتخذون الأطباء من عرب الأندلس ، إلى غير ذلك من دلائل تقدم الأمة العربية بالمعارف الدنيوية ، ومع

تقدّمهم فيها لم يكونوا معرضين عن علوم الآخرة ، فقد كان كثير من ملوكهم تتوجه عليهم الدعاوي الشرعية ، أو على أبنائهم ، أو حواشيهم ، فلا يُرى منهم إلا غاية الانقياد لأحكام الشريعة . فإن قال قائل : إن هاته العلوم الدنيوية لم تكن في صدر الإسلام ولا خير في محدثات الأمور ، يجاب بأن إقامة الدين في صدر الإسلام لم تكن محتاجة إلى العلوم المشار إليها ، مثلا : السفر لجهاد أو غيره كانت ظهور الإبل ونحوها كافية فيه ؛ إذ لم يكن عندهم من المنقولات الضخمة ما يحوج حمله إلى علم جرّ الأثقال مثلا ، فما كان يحسن بهم في ذلك الوقت أن يتعاطوا علما لا حاجة إليه .

أما بعد أن حدثت الآلات العظيمة والمصنوعات الجسيمة ، ووجب كما قال الفاروق أن تُقابل بمثلها ، فلا بدّ من تعاطي كل علم يقتدر به على إنشاء تلك المخترعات وتسهيل نقلها ، والوسائل لها حكم المطالب ، وما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب ، كما وقع التوصل بعلم الجرّ إلى إحداث العربيات العجلية ، وبالهندسة إلى تسوية الطرقات وتسهيلها سهلية وجبلية ، ثم بعد أن نجح استخدام القوة البخارية بحرًا استخدمت في السكك الحديدية برًا ، فحصل من تسهيل الأسفار وتقارب البلدان ، ما اتسع به نطاق العمران ، اتساعًا نكلُ بيانه للعيان ، أفيظنّ بعد هذا أن عاقلًا أو متدينًا يذمّ العلوم الموصلة لهذا النفع العام ، أو يوجه على من يتعاطاها الملام ، بمجرد كونها لم تكن في صدر الإسلام .

ثم إن الله سبحانه ما جعل شريعتنا خاتمة الشرائع إلاّ وقد أودع فيها اعتبار المصالح التي تتجدّد بتجدّد الأزمان والمواقع ، بحيث مهما حدث شيء يُعرض على موازينها العدلية ، فإن لم يوجد فيها ما يمنعه لم يتوقف في الانتفاع به ، خصوصًا على القول بالإباحة الأصيلة .

ولا شك أن العلوم المشار إليها إذا أمعنا النظر فيها نجدها ترجع لحفظ الأمور التي اتفقت الشرائع على وجوب المحافظة عليها ، أعني الدين ، والبدن ، والعرض ، والمال .

فالبدن - مثلا - يحفظ بعلم الطب ، ومن متمّماته كل ما يزداد به الطبيب مهارة في صناعته من علوم الطبيعة .

والمال أيضًا يحفظ بالحساب وبالفلاحة وسائر الصناعات ، كما يحفظ بعلم جرّ الأثقال ، فقد شاهدنا التفاوت الكبير بين نقل المهمات على ظهور الدواب ونقلها في أسكك الحديدية .

والعرض يستعان على حفظه بكل ما يعين على اكتساب المال الحلال من العلوم

المشار إليها فإنَّ صاحبها لا يضطر إلى التهافت على أموال الناس بأيّ طريق أمكنه ولو دنس عرضه .

أما الدين فإنَّ سائر المعارف الدنيوية المشار إليها مما يتوصّل بها إلى حفظه وتهيئة أسباب استقامته . وقد تقرّر عند العامة والخاصة كالإمام الغزالي أن الدّين لا يستقيم إلّا بالدنيا ، والمتدين إذا كان قصده من تحسين دنياه تقويم أمور آخرته لا جرم أنّه يحترز عن كل ما يمسّ دينه كي لا يقع في ضد المقصود . مع أن دين الإسلام بحمد الله متين العُرى شامخ الذرى ، لا يزيده استكشاف الحقائق إلّا رسوخًا ، ووجوب إقبالنا على علوم الشريعة لا يمنع أن نلتفت إلى غيرها بقدر الحاجة :

إذا ما بكى من خلفها التفتت له بشق وشقّ نَحْوَنَا لم يُبدل

وذلك الالتفات لا يعد إعراضًا عن العلوم الدينية حيث يلاحظ معه كون الدنيا مطية للأخرة ومزرعة لها كما في الحديث . وحيث رأينا الآن إخواننا المصريين يتسابقون مع الأمم الأوروبية في ميادين التمدن ، ويشاركونهم في سائر الفنون والصناعات مستمدين تقدمهم من العلوم الدنيوية التي أخذها الأوروبيون من أسلافنا . فما يمنعنا أن نجاريهم فيما ينفعنا ولا يضر بديانتنا ، بل يرفع عنا وعنهما وصمة البعد عن مناهج التمدن ، وتهمة عدم اللياقة بالأزمان الأخيرة ، كما أنّنا لا نتحرج أن نستفيد بعض تلك المعارف من كتب غير إسلامية كما أخذ أسلافنا من كتب اليونان ، وفي الحديث : « الحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ يَأْخُذُهَا حَيْثَمَا وَجَدَهَا » ، وقد شهد القرآن بأنهم يعلمون العلوم الدنيوية وأنّ ذمهم بغفلتهم عن الآخرة ، فنحن نشاركهم في تلك المعارف لا في الغفلة المذكورة ، كما أنّنا نشاركهم في فهم أسرار الطبيعة مثلاً ، لا فيما يزعمه بعضهم من نسبة التأثير لها ؛ إذ من ضروريات ديننا أنه لا تأثير لشيء من الكائنات .

فتلخص مما قررنا أن تعاطي العلوم الدنيوية المشار إليها على الوجه الذي حرّرناه ممّا لا بأس به ، بل تقدّم في كلام الغزالي ما يفيد أنّ تعلم العلوم المحتاج إليها في إقامة الدنيا من فروض الكفاية ، وفي هذا القدر كفاية .

هذا ولتوسيع دائرة المعارف يبيّن العلوم المشار إليها بين أبناء الوطن تأسست الجمعية المباركة المسماة بالخلدونية ، تسمية يُتفاءل منها الخلد مضافًا لحسن النية ، وما كان لله دام ، كيف لا وهي مركبة من نجباء الأهالي العارفين بما يجلب خير بلادهم ، ومتشرفة بإشراف جناب الوزير الأكبر ، وبتوجيه العناية والإعانة من تلقاء الحضرة العلية ، دام

علاها ، وكذا جناب الویر المقیم ، فإنه لسعيه في كل ما ينمي ألفة الأمتين واشتراكهما فيما يسوغ المشاركة من معارف الجانبين لم يتوقف في المساعدة على تأسيس الجمعية المذكورة وإجراء أعمالها الناجحة بحول الله .

ولما كان سوق المعارف الأعظم هو جامع الزيتونة أدام الله عمرانه ، وهو كسائر الجوامع محبب على العبادة ، بحيث جرت العادة أن لا يدرس فيه إلا العلوم الشرعية أو وسائلها المشار إليها ، سعت الجمعية الخلدونية في إنشاء هذا المحل المبارك ليقبل به كل من أراد الاستفادة من الدروس أو الكتب التي ربما لا توجد بجامع الزيتونة ، وجعلته مواجها للجامع المذكور ليعتبر كالتكملة له ، وليسهل تردد التلامذة بينهما .

(تنبيه) يلزم أن يلاحظ في الكتب التي تقرأ بهذا المحل أن لا يكون فيها ما يمس « العقائد الدينية » ، وإن وجد في بعضها شيء من ذلك يجب تجريده منه عند الترجمة ، كما فعل ابن العوام عند اختصاره لكتاب « الفلاحة » كما تقدم ، ولنا وثوق تام بمراقبة الجمعية الخلدونية لهذا الشأن ، خصوصاً ومن أعضائها رؤساء الجامع الأعظم وأعيان المدرسين ، وحينئذ فلا يخطر بالبال ، بل ولا في الخيال أن تكون دروس هذا المحل أو كتبه محتوية على ما يخل بالدين ، ثم إن المعروف من تلاميذ الجامع الأعظم أنهم يهتمون بتصحيح عقائدهم قبل كل شيء ، فمثلهم لا يخشى أن تروج عليهم الزيوف على فرض وجودها .

فبعد هذا كله لا يبقى عذر مقبول لمن يثبط نفسه وغيره عن اقتناء فنون العرفان التي ستبث بهذا المحل إن شاء الله ، اللهم إلا أن يكون ممن تشمئز نفوسهم من كل ما خالف المعتاد ، أو يتحاشون أن تتعلم الأولاد علماً لا تعرفه الآباء والأجداد ، والله المسؤول أن يلهم الجميع مسالك السداد ، ويعين كل من سعى في تقدم هاته البلاد ، بحرمة سيد الأنام عليه وآله أفضل الصلوات والسلام ، في كل بدء وختام . انتهى .

* * *

وقد قام بإلقاء الدروس والمحاضرات أفذاذ من خريجي الصادقية وغيرها . وكان حامل راية الدروس السيد البشير صفر ، وكان منهم السادة محمد الأصرم ، ومحمد بن الخوجة ، وعبد الرزاق الغطاس ، والحكيم دنقرلي ، والشيخ حمودة تاج ، وغيرهم .

فأقبلت ثلثة من الطلبة على دروسها ومحاضراتها اختیارًا ونبغ منهم نوابغ ، كثيرون وأعرض عنها أكثر التلامذة ، فاستمرت على تلك الحال إلى أن تقرر تغيير برنامج امتحان شهادة التطويح بالجامع الأعظم في عام ١٣١٧ وصار من مواد الامتحان أسئلة في الجغرافية ، والتاريخ ، والحساب ، والمساحة ، فمن يومئذ أقبل على حضور دروس الخلدونية أكثر التلامذة وخاصة تلامذة السنوات القرية من سنة المشاركة في امتحان التطويح .

المدرسة التأديبية (العصفورية)

بتطوّر برامج التعليم بجامع الزيتونة من عام ١٢٩٢ بوضع الترتيب الصادقي ، أصبحت الصلة بين التعليم الابتدائي الإسلامي الذي تقوم به الكتاتيب القرآنية ومعلّموها المدعوون بالمؤددين ، وبين درجة التعليم الثانوي الإسلامي الذي تقوم به دروس جامع الزيتونة وبعض الجوامع في بلدان الإيالة التونسية ، صلة غير محكمة ، بحيث صار الانتقال من حال التعلم الابتدائي في الكتاتيب إلى التعليم الثانوي في الجامع انتقال طفرة ، وقد شعرت بهذا الخلل إدارة العلوم والمعارف فاهتمّت بإدخال نظام على الكتاتيب ، وبتأسيس مدرسة وظيفتها تخريج مؤددين متأهلين للقيام بهذا التعليم الابتدائي ، فأُسست المدرسة التأديبية في سنة ١٣١٢هـ وجعل مقرّها في مدرسة من مدارس السكن لطلبة الجامع الأعظم وهي المعروفة بمدرسة ابن عصفور الكائنة بزنقة ابن عصفور المواجهة لباب جامع الزيتونة بسوق العطارين ، ولهذا السبب دعيت المدرسة التأديبية بالمدرسة العصفورية .

والغرض من تأسيسها ضبط أساليب المعلمين للتعليم الذي سمّيناه الابتدائي وهو تعليم الكتاتيب القرآنية بأن تهيم معلمين يمكنهم القيام بالتعليم في مكاتب القرآن على وجه يكفل بحفظ القرآن وتجويده والرسم والخط وحفظ المتون وتعريف بعض مبادئ من معاني المتون حتّى يكون هذا التعليم ابتدائياً وتحضيرياً للتعليم بالجامع الأعظم . فهاته المدرسة تعلم تلامذتها حفظ القرآن وتجويده ، وجميع موادّ المرتبة المعبر عنها بالابتدائية من تعليم جامع الزيتونة ، وهي : الفقه ، والنحو ، والبيان ، والتوحيد ، والصرف ، والحساب ، مع تعليم الخط ، والرسم ، وتعليم اللغة الفرنسية ، ليكون المؤدب منهم قادراً على النظر في الطرق الموصلة إلى تعليم تلامذة مكتبه بما يكفل بالغرض المتقدّم ، ويقوم بالتعليم فيها مدرّسون من مدرسي جامع الزيتونة ، وأصحاب شهادة التطويح به في علم

التجويد ، ومعلم للغة الفرنسية . وأسندت إدارتها أوّل تأسيسها إلى العالم الشيخ السيد إسماعيل الصفياحي (الذي صار بعد قاضيًا حنفياً بحاضرة تونس) .

أسباب تأخر التعليم ونظرة في الإصلاح

إذاً فحسنا أسباب تأخر التعليم وجدناها نوعين : نوعًا يرجع إلى الأسباب العامة التي قضت بتأخر المسلمين على اختلاف أقاليمهم وعوائدهم ولغاتهم ، ولكن ذلك بحث يشغل بياض مجلّدات ، ومرجعه إلى أسباب التأخر العام في العالم الإسلامي .

ونوعًا يرجع إلى تغير نظام الحياة الاجتماعية في أنحاء العالم تغيرًا استدعى تبدل الأفكار والأغراض ، والقيم العقلية ، وهذا التغير قد استدعى تغير أساليب التعليم ، ومقادير العلوم المطلوبة ، وقيمة كفاءة المتعلمين لحاجات زمانهم ، كل ذلك نشأ نشأً سريعًا ، وسار سيرًا فسيحًا ، والمسلمون - وخاصة أهل العلوم الإسلامية - في سبات عميق حال دونهم ودون إصلاح برامج تعاليمهم ، ومن العجيب أن من يشعر منهم بخلل الأحوال وخطر التزام المسير على النهج المتبع فيدعوه نصحه إلى إيقاظهم ، يجد قبل شيء طوائف تنسبه إلى سوء المقصد ، وتناظره بأن هذا النهج قد أوصل أسلافنا إلى أعلى مرتقى من النجاح ، وأنه قد أنجب أساطين للعلم طبقت شهرتهم الآفاق ، وربما روجوا بهذه المقدمات الخطائية أو السفطائية قناعة في أنفسهم وإقناعًا للدهماء ، وكلّهم غافلون أو متغافلون عن اختلاف العصور والأجيال ، ذلك الاختلاف الذي تغيّرت به الأساليب .

لم يكن التقدّم العلمي معتمدًا إلا على إخلاص الأساتذة والمتعلمين في بث العلم وطلبه ، وعكوف الفريقين على ذلك وحبسهم عليه معظم أوقاتهم ونفيس أعمارهم . وقد كان لهم من بساطة الأحوال الاجتماعية في تلك العصور أكبر عون على ما تدعوهم إليه همهمهم - إذ كانت الفضيلة ، وبساطة العيش يومئذ متلازمتين غالبًا ، وكان الإقبال على مظاهر الحياة الجثمانية منحصرًا في اللهو والبطالة وسافل الدواعي النفسية ، وشتان ما بين تلك الحالة التي كان عليها سلفنا ، والحالة التي انبثقت عنها فجر الحياة الاجتماعية في هذا القرن من عدم رغبة الجمهور في رؤية السّيماء القديمة لأهل العلم ، بل وعدم انتفاع المجتمع العصري بمثل تلك الطرائق السالفة ، وأيضًا عدم رضا طلبة العلم بذلك الانغماس والتمحّض العلمي الذي كان عليه الناس من قبل ، وربما كانت هاته الوجدانات متفاعلة التسبب متضايفة التأثير بعضها في بعض ، فلا بدّ للنّاظر

في أمر التعليم الإسلامي من صرف غاية حذقه ومواهبه إلى وضع برامج تحقّق حياة هذا التعليم على حالة كاملة ، وتحقّق مقاصد طالبه في معترك حياة عصرهم ، وتحقّق مقاصد الأمة من خريجي هذا التعليم ، وذلك بتغيير الأسلوب القديم ، وقد جاء في الكلمة الحكيمة : « لا تُكروهوا أبناءكم على أخلاقكم ؛ فإنّهم خلقوا لزمان غير زمانكم » .
فغرضنا هنا أن نبين ما أفضت إليه الأسباب من النوعين في تأخّر التعليم والعلوم الإسلامية .

وفساد التعليم إمّا من فساد المعلّم ، أو من فساد التآليف ، أو من جهة النظام العام . والغرض هنا تبيان فساد النظام ، وسنخض المعلّم والتآليف وما يرجع إليهما من العلوم والامتحان فيما يأتي من هذا الكتاب .

انتهى البحث بي إلى أربعة أسباب لتأخّر التعليم :

السبب الأول : وهو الذي فسح للداء مجال السريان ، إنّ العلوم والتعليم لم يسمح لهما الزمان منذ القدم بوضع مراقبة تميّز الصالح من غيره ، مع أنّ التعليم هو مرتقى الأمة والذي به رسم مستقبلها ، وإذ لم يكن كل واحد من الأمة يعلم الخطة التي يجب تحديدها ، أو ما عسى أن تشتمل عليه تلك الخطة من المضارّ الخفيّة ، فمن الواجب تكليف عقلاء القوم وحكمائهم الذين يُعتمدون في وضع أساليب التعليم ، بترتيب كل ما يبلغ بالعلم والمتعلّمين إلى الغاية المطلوبة في أقرب وقت ، وعلى محرّجة موصلة ، وقد مر بك في المقدمة الماضية أهميّة البحث في التعليم ، وهو اليوم عند علماء العمران عبارة عن البحث في مستقبل الأمة وتكوينها ، حتى أصبح الشغل الشاغل لحكومات أوروبا وفلاسفة عمرانها على ما هو عليه من الإتقان عندهم فما ظنّك بنا ونحن عاكفون على أساليب بادت أزمانها ؟

ومن الضروري أن الذي يتولى أمر نقد التعليم يجب أن يكون ممن أنشأه ذلك التعليم نفسه ، عارفاً بحاجات الزمان وغايات العلوم ، نظرًا إلى الروح لا إلى الجثمان ، بعيدًا عن متابعة السفساف ، خبيرًا بما أصاب مزاج التعليم من العلل وبأنواع أدويتها . ومن العجب أن هذا شيء لم يخطر لأهل النهضة العلمية من رجال الدولة العباسية ببغداد والدولة الأموية بالأندلس ، ولعلّهم رأوا التعليم في نشأته محتاجًا إلى الحرّيّة أكثر من احتياجه إلى المراقبة كما سيأتي في العلوم ، لكن قد مرّ بك عند ذكر التعليم في عصر المأمون أنّه كلف البيهقي بمطالعة كتب الجاحظ في الإمامة ، ثم طالعها بنفسه وأثنى

عليها بما مر مستوفى ولكن كان ذلك كسحابة صيف .

نعم قد يحفظ في حوادث التاريخ شيء من مراقبة على التعليم ولكن ذلك في حوادث جزئية ، وأوّل وقوعه في الإسلام - فيما يظهر - اعتناء الخليفة الثالث بحمل الناس على مصحف واحد وإحراق تلك المصاحف المختلفة ، ويُذَكَّرُ عن الخليفة الرابع أنّه كان يبرّ على حلق العلم في جامع الكوفة فينهى من لم يره أهلاً عن التكلّم في العلم ، وأنّه أقرّ الحسن البصري مع صغر سنّه .

يرجع تاريخ وضع المراقبة الصحيحة على التعليم والعلوم إلى أهل أوروبا في نهضتهم إلى تأسيس الأكاديميات (المجمع العلمية) التنقيحية ^(١) في أواخر القرن السادس عشر (سنة ١٥٨٢) بإيطاليا ، منها في فلورنسا أكاديمية « ديلا كُروشكا » - أي النخالة - التي أسّسها الشاعر (غراتسيني) لنخل اللغة من كلّ ما يستهجن . ثم توالى على ذلك ممالك أوروبا ، وأشهر مجامعها أكاديمية فرنسا التي أسّسها الكردينال ريشيليو سنة ١٦٣٤ في مدّة لويز الثالث عشر الذي كان هو وزيره ، ثمّ تلتها أكاديميات أخرى همّها مراقبة العلوم إلى أن أنشئت نظارة المعارف وكان من أعمالها تنظيم برامج التعليم ومراقبة المعلمين .

وفي تونس كان من جملة الترتيبات القديمة وضع الشاوش للمؤدّين ، ولكن ذلك لم يكن إلاّ نظراً ضيقاً . ثمّ إنّ الترتيب الأساسي الذي سنّه الأمير أحمد باشا سنة ١٢٥٨ فيه تسميه أربعة نظار على تعليم جامع الزيتونة ، هم : شيخا الإسلام الحنفي والمالكي ، وجعل في إعانتهم القاضيين المالكي والحنفي ، وكان لهم مراقبة حضور المدرسين ، والتنكيث على المتغيب منهم ، وحفظ المكتبة والمحاسبة على مائة التعليم ، أي ما يسمّى بيت المال يومئذ ، وانتخاب المدرسين عند نقصانهم ، وقد أظهر هذا الترتيب أثراً محموداً في انتظام دروس العلم ووفرة متخرجيها وكفاءتهم بعد أن كان الجامع قبل هذا ذلك لا يخرج إلاّ أفذاذاً قليلاً .

ثم ظهر تقاعس في إجراء الترتيب فأصدر الأمير محمد الصادق باشا منشوراً مخاطباً به المشائخ النظار في غرة رجب عام ١٢٨٧ تضمن أنّ على المشائخ النظار أن يعيّنوا

(١) قلت التنقيحية لأن اسم أكاديمية يطلق على كل مدرسة تعليم في الأصل وكل اجتماع علمي منتزعاً هذا الاسم من اسم موضع عمومي في (أثينا) على نهر ، كان سقراط يلقي فيه حُطْباً وعلم أفلاطون فيه فسُميت لأجل ذلك فلسفة أفلاطون ومدرسته الأكاديمية ، ثمّ ظهرت في إيطاليا بعد زمان مجامع لإصلاح اللغة .

لكل طبقة فنوناً . وقد تضمن الترتيب أنه سيعين متفقد من قبل الدولة من أعيان رجالها يتفقد أحوال التدريس وإجراءاتها على مقتضى الترتيب ، ويجعل تقريراً في ذلك في نهاية كل شهر .

ثم صدر الترتيب الثاني في مدّة الأمير محمد الصادق سنة ١٢٩٢ ، كان منه في جانب النظارة عشرون فصلاً تقتضي اشتراك النظار في العمل ، والصدر عن الأكثرية عند الاختلاف ، وحضور واحد منهم كل يوم لمراقبة أحوال التدريس ، ولتعرف مراتب المدرسين ليسهل الانتخاب (إذ لم تكن المناظرة أيامئذ إلا عند الاشتباه) وتعيين الفنون اللائقة للتعليم وتوزيعها على موازنة للحاجة ، وتنظيم أحوال إدارتهم بدفاتر وأوراق تحفظ . وإجراء الامتحانات والمناظرات والانتخابات العلمية كلّها . والمصادقة على التأليف التي يسوغ طبعها أو تدريسها .

ثم عيّن القانون المؤرخ في ذي الحجة سنة ١٢٩٢ مستشاراً للمعارف ونائبين له يرفعان تقارير لأحوال التعليم ، ويراقبان دائماً إجراء القانون ، والمستشار بعد ذلك يرفع في كل ستة أشهر تقريراً للدولة ، وقد أرسلت الدولة لتفقد التعليم مرة بعد وضع القانون وزير القلم يومئذ العلامة طيب الذكر الشيخ محمد العزيز بوعتور ، فباشر استماع كثير من الدروس يوماً كاملاً ، وراقب مقدار العلوم وإجراء الترتيب ، ورفع في ذلك تقريراً محكماً في جميع ما لاحظته من الأحوال ، وجعل جدولاً لإحصاء ما يدرس من الفنون والكتب ، وقد نشر نظيره منه في الرائد التونسي . ومن العجب أنّ النظار بعد هذه التأكيدات عادوا إلى التهاون بأمر التعليم تدريجاً . وصاروا لا يستمعون للدروس ، ولا يشعرون بأحوال التلامذة ، بل يجلسون بيت النظارة أو يجلس أحدهم يوم حضوره - إن حضر - بحذو المحراب قرب المنكتين ثم ينصرف بعد حين ، وجعلوا جلّ عنايتهم منصرفاً إلى ضبط حضور المدرسين وغيبتهم واعتذارهم عن الغيبة ؛ وترتب على ذلك - لا محالة - عدم التبصر في انتخاب المدرسين ، حتّى لقد صار يرتقي لخطّة للتدريس من ليس بأهل .

ثم ألغيت خطّة المستشار في أواخر مدّة الصادق باي ؛ بسبب تغيب السيد حسين في بلاد الطليان ، وتمّ الغاؤها بعد صدور الأمر بتجريد السيد حسين مستشار المعارف من وظائفه الحكومية في حدود سنة ١٣٠٣ فبقي النظر لنائبه : الشيخ عمر بن الشيخ ، والشيخ محمود بن الخوجة .

ولما أُسِّست بتونس إدارة العلوم والمعارف سنة ١٣٠١ وُسِّمَ مديرًا لها (لويس ماشويل) وخطه مدير في نظام الحماية تعادل خطة وزير فجذب نائب المستشار إلى نظره ، وبقي ارتباط نظارة الجامع بالوزير الأكبر ولكن غير خلي من إشراف مدير العلوم عليه ، وعُوِّض ثانيهما وهو الشيخ محمود بن الخوجه إذ رقي إلى خطة الفتوى الحنفية سنة ١٣٠٢ بالشيخ محمد القرطبي ، وجعل عنوانه متفقد العلوم العربية بإدارة العلوم والمعارف ؛ ليكون بإدارة العلوم أعلق ، وصار هذان النائبان يديران نظام الجامع بما يمليه مدير العلوم ، والنظارة واجمة مستسلمة للنائبين ، ودام الحال كذلك مدة طويلة ، أحدثت في خلالها أنظمة حسنة في المناظرات والامتحانات والراحة الصيفية في سنة ١٣١٢ .

لم يظهر الالتفات لإصلاح التعليم ولم تكثر جماعات أهل العلم بذلك من تلقاء أنفسهم ولو مرة ، إلا ما كان من تأسيس الجمعية الزيتونية سنة ١٣٢٥ كما سيأتي ، وكثيرًا ما تلقى أهل العلم مساعي المصلحين من أهل الحكومة بالتذمر والضرر .

ذهب العلم متقدمًا عند الأمم التي أصبحت مالكة أمر أنفسها وصار علماءهم خبراء بقيمة أنفسهم وبما تستفيده الأمة منهم ؛ فارتفعت أصواتهم بدعوتهم حكوماتهم إلى التفكير في الاستعداد العلمي بما يوازي التفكير في الاستعداد السياسي . قال رئيس مجمع ترقية العلوم البريطاني سنة ١٩٠٤ : « يجب نزع الحوايل السياسية التي تقف في سبيل العلم ، ذلك السبب الحقيقي الذي يضعف رجال العلم ، ولا يجعل لهم صوتًا تسمعه الأمة أو تبالي به الحكومة : وإذا طلب أحدهم شيئًا فإتما يطلبه منفردًا من تلقاء نفسه ؛ لأنه ليس للعلم عندنا صوت عام ، وليس في الأمة جماعة منتظمة تتكلم بلسان أهل العلم ، وجمهور ساستنا قليلًا يعلمون شيئًا عن مقدار ما للعلم من الشأن في ترقية الأمة ويحسبون أن لا شأن لغير الأمور السياسية والمالية ، على أن الحكومة يجب عليها أن تنظم جيوشًا للسلم كما تنظم جيوشًا للحرب ، والمدارس لها ضرورة كالبورج ، لا بد أن ينفق عليهما سواء » . ١ هـ .

وقد حفظ التاريخ العصري أول مرة انتصر فيها العلم على الحكومة في فرنسا وذلك ، أن الحكومة طلبت من مجلس الأمة هدم صرح (ايفل) الشهير القائم في باريس ؛ لأنّ الذوق الجديد استقبح منظره ، ولأنّ يشغل مكانًا فسيحًا قد كان ثمنه يفيد إدارة بلدية المدينة فائدة جمّة فما كاد المجلس يصادق على ذلك حتى قام بعض أعضاء جمعية العلوم وطلب بلسان علم الفلك إبقاء الصرح الذي يفيد ارتفاعه الأرصاد الفلكية ، وبعد

حروب لسانية انتصر العلم على السياسة سنة ١٩٠٦ .

ليت لنا ألسنة في سالف الزمان تنادي بنصر العلم ، ولكن ما مضى فات . على أن كثيراً من رجال الإصلاح ، مثل الوزير خير الدين قد تركوا أشياء كثيرة لم يتممها عندما أحسوا بانقباض صدور أهل العلم من حملهم على الترتيب ، وعدهم ذلك مضايقة لهم ، وإيهاهم العامة أنه تداخل في الدين ، ولكن بفضل التجربة قد أصبحنا نزجي آماننا إلى الحكومة لتلقى من عقلاء علمائنا كل مطلب مستقيم وفكرة صحيحة في إصلاح التعليم العربي الإسلامي على وجه لا يزيل عنه صبغته المحمودة عند عموم الأمة . وإننا نعد طلبة العلم لأن يجتنبوا فوائد العلم وأن تجتني المملكة منهم فوائد جمّة . وقد جاء في ترتيب عام ١٢٩٢ فصل ٥٢ : « إذا رأى أهل العلم المصلحة في تغيير شيء مما تقدّم فلا مانع من أن يعرض رأيه على المشائخ النظار إلخ » وبذلك فُتح لأهل العلم باب واسع من الإصلاح لو شاءوا الولوج إليه .

السبب الثالث : إهمال الضبط ، فإننا إذا تتبعنا حال التعليم وجدناه اختياريًا في سائر أحواله ، فالمتعلم يتعلم باختياره ، والمدرس يدرّس ما يروق لديه من الكتب ، ويقرّر ما يختار من المسائل ، والمؤلف يصطلح على ما يشاء في العلم ، وبذلك كان التعليم في سائر عصوره اختياريًا وغير مضبوط ولا متّحد بطريقة واحدة . وقد قدمت أن التعليم لا يصلح الأمة ما لم يكن بصفة كليّة عامّة تسوّي بينها في العوائد والأخلاق ، وإلا لكان كل فرد منها على خلق كأنه أمة واحدة .

ومن المبادئ لضبط التعليم بصفة طردية أربعة أمور : جعله إلزاميًا . وضبط أوقات المدرّسين . وضبط محلّ التعليم . وتقسيم التلامذة على العلوم والدروس .

أمّا جعله إلزاميًا فمن حقّ نصيحة الحكومات للرعايا في حال عدم وصولهم للرشد ، وحملهم على مصالحتهم بالجبر ما داموا في طور الطفولة ، فالطفولة كما تكون للأفرد تكون للأمم ، ويتنزل منزلة الطفولة السداجة ، فلا يفيد قدم تاريخ الأمة إذا كانت عقولها لم تزل كعقول الأطفال ، ولعلّ العامة مهما فتحت عقولها وأدركت فوائد التعليم انسأقت إليه اختياريًا وسأقت إليه من نظرها ، ولم يزل الناس يرعّبون المتعلّمين بسائر طرق التنشيط قصد تعميمه . وجاء في الترتيب الصادقي الفصل ٢٥ : « كلّ تلميذ بيده شهادات مشائخه بجريانه على المطلوب منه على نحو الفصل ٢٤ لا يطالب بالمجابي الشخصية ولا بالتكاليف العسكرية ... » إلخ . وفرار الناس من هذين التكليفين جعل

إعفاء التلامذة الداخلين تحت النظام أكبر حامل للناس على المسابقة بأبنائهم إلى التعليم . فجعل التعليم كالإلزامي ، لكن هذا غير كاف ؛ لأنّ الذين لا يعوزهم دفع المال في المجاني ، ولا الأعباض عن الخدمة العسكرية لا يفيدهم هذا الفصل إلاّ البقاء على الجهالة ؛ ولأنّ هذا الفصل فقط يجعل التعليم سطحيًا صورياً . وعندني أنّ الحكومة لو وجّهت عنايتها إلى تعميم التعليم وجعله إلزاميًا ، وجعل تعليم العلوم الإسلامية والعربية في أحد الشقين من الإلزامي ، وأقامت المراقبة على مدرسي دروس هذه الإيالة ، وإنشاء دروس ، حيث لا توجد الدروس وحيث يكثر الناس ، وفي غالب الأحيان ، وضبطت تعاليم الكتاتيب فكانت هي التعليم الراجع للأمية ليتأهّل به المتخرّج منه إلى الدخول في تعليم العلوم في درجة ابتدائية عالية ثم ثانوية ، لاستفادات البلاد التونسية من ذلك فائدة جليّة .

ومن الواجب أن تجعل دروس مدن الإيالة للمرتبة الابتدائية قبل تعليم الجامع الأعظم ، بحيث لا يطالب من يحصل فيها بإعادة ذلك في الجامع ، ويأخذ عنها شهادة ، وتجعل لها دفاتر خاصة بها ، فيجري فيها جميع النظام المتبع في الجامع .

أمّا الذين فاتهم سنّ التعليم فمن الواجب أن يجعل لهم المدرّسون درسين : أحدهما عشية الجمعة في الدين والأدب والترية ، وثانيهما بين عشاءي كلّ ليلة لتعليم الخط والقراءة وما يحتاجونه من القرآن والمحفوظات القولية ، وهذه لا يجبر الناس عليها ولكن يرغبون فيها ، وتجعل لمن نال شهادتها مزية على غيره في ذلك البلد .

وأما ضبط أوقات التعليم للتدريس فهو السياج الوحيد لدفع التداخل بين أوقات الدروس ، وهو المبدأ العظيم لكلّ نظام يراد إجراؤه في توزيع التلامذة ، ومراقبة حضور المدرّسين ، وتوقيت مقادير الدروس ، وذلك أن التوقيت للشغل هو راحة البال للمشتغل ، وتدريب على إعطاء الوقت قيمته من العُمر ، ذلك الأمر الذي يغفل الداهلون عنه كثيرًا فتضيع عنهم أزمان عزيزة ، والتلميذ إذا ضمه درس ليس بموقّت وجاء وقت درسه الموالي له وهو في الدرس الأوّل تشوش باله ؛ وذلك يفيت عنه الدُرّسين جميعًا . ومن الضروري أنه من أجل ذلك لا يمكنه ترتيب دروس متوالية ، هذا إذا كان التلميذ ناصحًا لنفسه حريصًا على نفعه ، أمّا إذا كان من الذين جعلوا التحيلات دأبهم ، فإنّ عدم الانتظام يهون عليهم حيلاً كثيرة في الاستكثار من عدد الدروس في نظر أوليائهم ونظر إدارة الجامع ، وهو إمّا يحضر أنصاف تلك الدروس .

والأساتذة الذين لا يحفلون بالقوانين والذين يرون أنّ من عرّة العلم نبذ الضبط هم

الذين لا يلتزمون أوقاتاً معينة ، على أن التوقيت لا ينافي الاعتزاز للعلم إلا متى أريد أن يكون العلم عزيزاً ، أي قليلاً ، فنحن بضرور الفوضى نزيد تقليل طالبه . ومن الضبط للدروس أيضاً في مثل الجامع ضبط أوقات الصلوات بأن لا يقدمها الأئمة أو يؤخروها ، وعندي أنه لو التزم أداء صلاة الظهر بالجامع الأعظم عند الزوال - وهو أفضل الوقت في غير شدة الحر - لانتسعت الحصّة للدرّوس أكثر مما هي عليه الآن .

وأما ضبط محلّ التعليم فإنّه أصل لحفظ أخلاق التلامذة وآدابهم والاستبقاء على توجه أفكارهم للعلوم دون غيرها . ولا يمكن ضبط التلامذة الذين لم يهتدوا بعد إلى مصالحتهم إلا بضبط محلّ للتعليم بعيد عن الاختلاط .

ومما منع الناس قديماً وحديثاً دون هذا الغرض اصطلاحهم على إلقاء دروس التعليم بالمساجد ، وهو شيء قضت به ضرورة خصاصة الأمة في عصور البساطة أو السقوط والحيلولة بينها وبين أموالها ، والمساجد بعيدة عن الضبط من جانب إباحة الدخول إليها ، ومن جهة أوقات الصلوات ولوازمها ، ومن أعجب ما سمعته أذني أنه مهما وقعت ملاحظة في منع الداخلين إلى الجامع من المتفرجين وغيرهم إلا تعلل من يصعب عليه ذلك وتلا قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَاسْمُ مَنْ فِي حَرَامِهَا ﴾ [البقرة: ١١٤] وهو تأويل باطل .

وأما تقسيم التلامذة على المراتب اللائقة بهم فهو بتخصيص كلّ مدرس بطائفة منهم تناسب حالتها العلمية رتبة الدرس الذي يحضرونه بالاختبار السنوي ، ويجعل لكلّ درس معين عدد خاص يمكن أستاذ الدرس من إحصائهم ومراقبة أحوالهم العلمية والنظامية من مواظبة ، وعناية ، وتقديم ، وحسن سيرة ، وأخلاق ، وتجعل أوراق يومية للمدرسين ليثبتوا بها الحاضر وما عساه أن يأتيه من السلوك ويشهدون فيها بحالته العلمية ، وهي تُصَبُّ في أوراق شهرية تقدّم جميعها إلى النظارة العلمية ، ومن الغفلة عن هذا نشأ الضرر الكبير للتعليم ؛ لأنّ نفوس الأحداث تتطلع إلى السطحيات والصور المزخرفة ، وربما أسرع بهم خيفة الشباب إلى التنقل في درجات التعليم خجبا إلى الغايات قبل التأهل لإدراكها ، مع أنّ المرور على جميع أطوار النموّ العلمي أمر لازم لتأهل التلميذ إلى المرتبة التي يوضع فيها ، فوجب لصيانتهم من هذه الغلطة العظيمة تقسيم برنامج التعليم إلى سنوات ، وأن لا ينتقل أحد من الدرجة التي هو فيها إلى ما فوقها إلا بعد إجراء امتحان عليه ، وتحقق أنّه قد تأهل إلى الدرجة التي يراد نقلته إليها ، وقد نشأ من إهمال هذه المراقبة سقوط كثير من نجباء التلامذة وأذكيائهم في مهواة

التفهم العلمي مع ما كانوا عليه من قوّة الهمة والعزيمة في وقت ابتداء طلبهم للعلم ، ثمّ إذا أصابهم هذا المرض لا يلبثون أن يهيموا في أودية التأخر ، وربّما استحالت فطنتهم جمودًا ، وهذا أمر قد شاهدناه مرارًا ، ونُقلت إلينا أمثاله في سائر أطوار تاريخ التعليم .

ومن جهة أخرى نرى كثيرًا من نفوس الشباب محكومة لما يلائمها ومتغافلة عن مصالحها ، وربّما تلقت النّصيحة من العارف فبنذتها ظهريا ، أو رأّت مضايقة في التعليم ففارقت الدرس إلى غيره مما يجاري أهواءها ، ولذلك رأينا في أدوار التعليم كثيرًا من المدرسين تكثّف حلقات دروسهم بالتلامذة مع قلة جدواها في إبلاغ التلامذة مبلغًا علميًا ، فإذا لم يكن الضبط المذكور بتعيين تلامذة لدروس مناسبة ، مأل التلامذة إلى مشتتاهم ، واختلط المسؤول عن ضلالهم بالمسؤول عن هدايم ، متى لم تظهر الثمرات في معيّن التلامذة الذين يكون أستاذ قسمهم مسؤولًا عن تقدّمهم العلمي ، وبهذه الطريقة تعرف قيمة المدرسين أيضًا .

السبب الرابع : عرو التعليم عن مادة الآداب ، وتهذيب الأخلاق ، وشرح العوائد النافعة وغيرها ، وهو السبب الذي قضى على المسلمين بالانحطاط في الأخلاق والعوائد ، وقد اعتنى المسلمون في صدر الإسلام بذلك فنقلوا آداب القرآن ، وهدى الرسول ، ثمّ عزّزوه في عصور نهضتهم بعلوم آداب الشريعة والمواعظ ، أمّا إهماله بعد ذلك فسببه تأخّر المسلمين وقصور أنظارهم ، واعتقادهم أنّ العلم منحصر فيما تتضمنه القواعد العلمية كالنحو والفقه ، وبعبارة أخرى ، ميل طائفة العلماء إلى الحفظ والاستكثار من فروع المسائل ومن عدد العلوم . ومن العار الكبير أن نرى كثيرًا من ينتصب لتعليم النشء تعجبك أجسامهم ، وتبهجك برّتهم ، وتعظم صورهم ، ولكن ما بينك وبين أن ترمقهم بضدّ ذلك إلا أن تحاكّمهم وتعاشرهم أو تجادلهم ، فترى تلك الهياكل العظيمة فارغة من الفضيلة ومكارم الأخلاق والمروءة ، وبذلك رزئت الأمة أنفع عنصر في حياة الأمم وكمالها وهو الأخلاق ، وإذا كانت تلك حالة خاصّة الناس فما ظنك بعامّتهم ، وإذا ذهب وقت التعليم عن الطلبة : ولم يتلقوا فيه فضائل الأخلاق فمن العسير ، أو المتعذّر ، تلقينها لهم من بعد ، لأنّ فيما يدخل فيه المحصّل على الشهادة أو نحوه من معترك الحياة شغلًا شاغلًا عن ذلك ، وقد قال عتبة بن أبي سفيان لعبد الصمد مؤدب أولاده : « ليكن أول ما تبدأ به من إصلاح بنيّ إصلاح نفسك ؛ فإنّ أعينهم معقودة بعينك ، فالحسن عندهم ما استحسنت والقبيح عندهم ما استقبحت . وروّهم سيّر الحكماء وزد في تأديهم أزدك في برّي » . وقال الحكيم (جول

سيمون (١) : « ليست وظيفة المدرسة مقصورة على التعليم فقط ، فإنَّ بَثَّ الفضيلة والإقدام من أهمِّ وظائف المدرسة » .

والواجب من حيث خطتنا التي نريد أن تسير فيها أبنائنا وتلامذتنا هو التدريب على ضروب الحكمة ونقد مقتضيات الزمان ، وعلوُّ الهمة ، والغيرة للحق ، والترفع عن سخائف المطامع ، وعن ضيق الصدر الذي ينشأ عنه الحسد والظلم والخصام ، والتلطي من كلِّ ما يخالف المقصد ، والإقدام ، والحزم وأصالة الرأي ، وحبِّ النظام في جميع أحوال الحياة ، وعدم معاداة القوانين ، والعمل ، وحبِّ التناسب في المظاهر كُلِّها ، وإدراك الأشياء على ما هي عليه ، والتباعد عن الخفة والطيش ، وعن الجمود والكسل ، وسوء الاعتقاد والأمور الوهمية ، بحيث يكون العدل في جميع الأشياء صفة ذاتية لهم . هذه الأسباب الأربعة أسباب عامَّة لتأخير التعليم ، ومن الأسباب أسباب ربَّما تخصُّ بعض الجهات دون بعض ، نريد أن يكون كلامنا الآن عليها ، خصوصًا ما هو أشدُّ تعلقًا بتونس ومجاورها .

السبب الخامس : سلب العلوم والتعليم حرِّيَّة النقد الصحيح في المرتبة العالية وما يقرب منها . وهذا خلل بالمقصد من التعليم وهو إيصال العقول إلى درجة الابتكار ، ومعنى الابتكار أن يصير الفكر متهيمًا لأن يتكر المسائل ويوسِّع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله ، فيتقدم العلم وأساليبه ، ولا يكون ذلك إلا بإحداث قوَّة حاكمة في الفكر تمثِّر الصحيح من العليل مما يلقي إليه .

ولهذا الغرض انتخبت في عصور النهضة لكلِّ أُمَّة طريقة التعليم البحثي النظري وهذه طريقة المتقدمين من المسلمين ، فإنَّهم ما كانوا يتابعون رأيًا إلا بعد اتُّضاح دليله ، وما كان تعلُّمهم لعلوم أساتذتهم ومتابعتهم لأقوالهم إلا ليجعلوها أصولًا يبنون عيها ما يحدثونه ، اقتصادًا في الوقت وتقليلاً للمسافة .

ثمَّ أُصيب التعليم الإسلامي في عصور الانحطاط بشيء من سلب حرِّيَّة النقد ، وأصبحت متابعة كل ما يكتب فكرة سائدة في أهل العلم ، نعم إنها تضعف وتقوى في جهات . كما علمت أن إفريقية داخلها هذا السقوط ثم لم يزل يتناهى حتَّى بلغ إلى أن يعد في هنات النَّاس عدم الرضا بما يقول المؤلفون ، حتَّى إذا وجدوا قولين متناقضين أمسكوا عن الترجيح وقالوا : « هذا قال ، وهذا قال » خصوصًا في علم الفقه .

(١) حكيم وسياسي فرنسوي (١٨١٤ - ١٨٩٦) .

وأشدُّ ما اشتدَّ هذا الأمر بتونس على عهد الدولة العبيدية حين حجرت الفتيا على الفقهاء المالكيين والتصريح بما يخالف مشاربهم ، ثم تنفَّس صبح الحقُّ بعد انقراض ضلالات العبيديين من إفريقية ، فظهر شباب العلم لامعا في الدولة الحفصية ، ثم تضاعف بعد انقراض الدولة الحفصية واعترت المملكة مصائب وحروب وأوبئة انقرض بها جُلَّة العلماء ، وأغفت عيون العلم حقبة حتَّى تخلَّصت المملكة من حكم السبانيول على يد الترك ، ولم يأخذ أمر العلم في التراجع إلا في أواسط دولة المراديين ، كما أشرنا إليه فيما تقدّم ، إلى أن ظهرت النهضة العلمية في دولة أحمد باشا . فكان أشهر من سنَّ في ذلك العصر طريقة النقد في دروسه هو الشيخ الجدُّ محمد الطاهر ابن عاشور .

وكانوا في الأندلس حجروا تعاطي العلوم النظرية مثل علم المنطق ، وجعلت عقوبات على الاشتغال به حتى رجع الباجي والأصيلي من رحلتهما في المشرق ، فهما اللذان فتحا بصائر أهل العلم وعرفاهم النظر والقياس فأنشأنا بذلك للأندلس نهضة جديدة . والمشرق لم يزل - بفضل طبائع المدينة فيه - أفضل حالا من المغرب في تلك الأزمان ، ولم يزل الراحلون إليه منبع التعاليم النافعة بعد رجعتهم ، قال ابن العربي في آخر « العواصم » : حضر بقيُّ بن مخلد بعد عودته إلى الأندلس بجنارة في قرطبة احتفل فيها أهل الدولة ، وشهدها الوزير ابن أبي هاشم ، فأقاموا ينتظرون الجنازة وجذبوا ذيل الحديث حتَّى قال الوزير لبقى بن مخلد مشيراً إلى قصر الزهراء : أين هذه الهيئة والجلالة من التي رأيت في تلك البلاد فقال بقيُّ بن مخلد جهراً أنتم تزيدون عليهم بثلاثة أشياء - فاستشرف الوزير ، فقال بقي - الجهل والفقر وقلة العقل .

وقد جاء في ترتيب سنة ١٢٩٢ الفصل ١٥ : « ليس لأحد أن يبحث في الأصول التي تلقته العلماء جيلاً بعد آخر بالقبول ، ولا أن يكتر من تغليط المصنِّفين ، فإنَّ كثرة التغليط أمانة الاشتباه والتخليط ، بل عليه أن يبذل الوسع في فهم مرادات الفضلاء ، ولا يلقي البحث إلا بعد التحرِّي والإحاطة بأطراف الكلام والتدبُّر في فهم المراد » .

حظر هذا الفصل على الناس أمرين :

أولهما : نقد الأصول المتلقاة بالقبول ، وهذا وإن كان قد يحسن في التعليم ، كي لا يشوش المتعلِّمين المبتدئين ، ويغرس فيهم عدم الثقة بما يتلقون ، لكن ذلك قد يصح لو أنيطت خطة النقد بجمعية علمية تراقب العلوم والتعليم ، فإن حظر النقد والبحث أمر بإبقاء الفاسد على فساده ، وهو شعبة من شعب الرضا بالموجود الذي هو من أكبر أسباب تأخرنا .

وثاني الأمرين : تغليط المصنِّفين ، وهذه أدهى وأمرّ ؛ لأنّ المؤلفين إذا خالفوا القواعد كما يقع للضعفاء منهم في بعض العلوم يقتضي أن لا نبحث معهم وأن نقرّهم على ما قالوا ، وهذا السبب الذي وسع دائرة الخلاف عندنا ؛ لأننا مهما وجدنا غلطاً أثبتناه رأياً ومذهباً .

نعم نحن نرى أن لا يقع النقد إلا في الدروس العالية ، أما التلامذة المبتدئون والمتوسّطون في أول الرتبة فإننا نلقي إليهم القواعد ، وما كان من رأي فيه نظر ننقّحه ونلقيه إليهم من غير إشعار بما كان فيه من الخلل ، وكيف وقع تنقيحه ، حتّى إنّي كنت أصرفهم عن سرد الشرح - مثلاً - متى علمت أن في ذلك الموضوع ما لا يصلح تلقيه .

السبب السادس : الغفلة عن إعطاء كلّ مرتبة من مراتب التعليم ما تحتاجه من الأسلوب اللائق بها والنافع فيها ممّا له أثر في تقويم الفكر ، وذلك بالاعتناء بما يجعل ذهن التلميذ مراعيًا لما تجب مراعاته من القواعد في المرتبة الابتدائية ؛ ليتمكن وهو ناشئ في التعليم من العمل بما علمه ، وذلك أن يطالب باستحضار المهمّ وأن يلقى عليه ما له أثر عملي ، وأن يكرّر سؤاله فيه ، وأن يكلف بتحريرات يظهر فيها أثر معرفته .

وفي المرتبة المتوسطة يصير التعليم رامياً إلى تقوية التفكير والجمع والتحليل . وفي المرتبة العالية يصير التعليم يرمي إلى الاستنتاج والنقد ، وفي كلّ تلك المراتب لا تكون العناية إلّا باللّب من العلم لا بالألفاظ والقشور .

ولما كان عبء استحضار المسائل شاقاً وكان ذهن المبتدئ أسعد به من ذهن المتوسّط والمنتهي ، لزم الاعتناء بالاستحضار في المرتبة الابتدائية ؛ لأنّ الحواظ إذا لم تعود بالعمل تضاءلت قوتها ، والبعد عن الاستحضار يحول بين العالم وبين الإفادة عن عروض الحاجات ، في التقرير ، لأنّ اللسان إمّا ينطق بما اعتاده من مصطلحات العلوم .

وقد كاد تعليم جامع الزيتونة من أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر أن ينحصر في أسلوب واحد للمراتب كلها ، وهو أسلوب الإلقاء دون تمرين شفاهي ولا كتابي فيلقي المدرس المسائل العلمية ويجتهد في إفهامها للتلامذة وهم يسمعون ، ثم يشتغل بألفاظ المؤلفين وما أورد عليهم من الإخلال في أداء المسألة بلفظ تامّ وما أُجيب به ، ويتلقّون في خلال ذلك ما يعرض للتلامذة من الإشكال أو الانتصار ، تجد هذا في مراتب التعليم الثلاثة .

وكان امتحان التطويح يُجرى بإلقاء ثلاثة دروس من ثلاثة كتب ، فكان التعليم كله

خاليًا من استخدام أفكار التلميذ في غير فهم العبارات . وإني وإن كنت أرى العلم هو قوة الفكر ، لا أجدد الاستحضار حقّه من جهة عونه على التعبير ، ومن جهة كونه مظهر العالم . وقد كان في حفظ المتون النافعة مع فهمها مقنع من ذلك ، لاسيّما وأنّ علومًا جيّمة وهي علوم اللغة أشدّ احتياجًا إلى الاستحضار من غيرها ، ويُعد الطلبة عن الاستحضار أوجب ضعفها فيهم . كما وجدتُ علمي النحو والصرف عند دخول جامع الزيتونة مزهودًا في العمل بهما ، بل وجدتُ علم الصرف يكاد ينقطع . أمّا المقدرة على الإنشاء فنادرة . ولا شكّ أنّ الغلوّ في الطريقة الاستحضارية يتعسر معه اشتراك الطريقة النظرية ؛ لأنّ الأولى تعتمد المسارعة للاطلاع على الكتب والإكثار من تكريرها ، والثانية تقتضي البحث والتأمل فيها ، والواجب أن يكون التعليم نظرًا وأن يمزج بالاستحضار .

ويلتحق بهذا الخلل أيضًا الخلل في تعيين العلوم والكتب لتلامذة قسم من أقسام التعليم ، فإنك تجدهم يكلفون التلامذة المبتدئين في السنة الأولى بدرس فن المنطق ، وبتلقي البراهين الكلامية عند تدريس المرشد المعين ، وتجدهم يلقون على تلامذة السنة الثانية الابتدائية في كتاب « قطر الندى » لابن هشام مسائل هي من عويصات مسائل النحو ملأ بها ابن هشام كتابه .

عني بالأسلوب على وجه الإجمال الترتيب الصادقي في الفصل ٢٧ ، حيث أوجب على المبتدي أن يكون يحفظ سبعة متون : الجوهرة ، والمرشد ، أو نظم الشرنبلالي ، والجزرية ، والآجرومية ، والخلاصة ، والدرة ، والتهذيب ، لكن ذلك صار أكيدًا بالامتحان المشروع في سنة ١٣١٦ المقتضي أسئلة تسعة يلزم التلميذ أن يعدّها لها من المتون حفظًا وفهمًا أحسنها ، حتّى أصبح التلامذة زينة العلم بذلك ، ولولا التهاون فيه والمساهلة لرأيت نتيجة كبرى في عموم العلوم .

السبب السابع : إهمال التمرين والعمل بالمعلومات كما هو الغاية من كلّ علم ؛ ولهذا نرى بالجامع بتونس ، وفي كثير من بلاد الإسلام علومًا تدرس وكتبًا تختتم ، ولا نرى فيمن نحادث أو نجالس فصيح لسان أو بليغ بيان ، مع احتياجنا إلى إحياء اللغة العربية لتفي بالحاجات المدنية الواسعة لأنّ ؛ سعة التمدن تقتضي سعة اللغة بالضرورة كما سنبين في العلوم :

يقرأ الناس علم البلاغة ، وعلم الأصول ، وعلم النحو ، فلا نرى من يتجنّب اللحن

في قوله ودرسه ، ولا من يشعر بالمقاصد البلاغية فينطق بها أو يفهمها ، ولا من يرجح في مسائل الخلاف . وما سبب ذلك إلا أنهم إنما حصلوا ألفاظًا متحجرة اصطلاحًا أن يسموها علمًا وهم يدرسونها وما يشعرون بعنوانها وغايتها والقصد منها . وما يجري من التمرينات في الدروس ليس هو إلا تمرينًا سطحيًا ، وربما كان بعضه فوق عقل التلميذ كتمرينات شرح الآجرومية ، فإنك تجد درس أدوات الجزم مشتملًا على شواهد من صميم الشعر العربي ، ذات تراكيب لا قبل للتلميذ بالاستنارة منها في مرتبته تلك ، كإعراب بيت زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ثم يلقي الشيخ على التلامذة كيفية إعراب البيت وهم يسمعون .

السبب التاسع : عرّوه من ملاحظة المصالح الصحية ففي الحديث : « إن لجسدك عليك حقًا » ، وقد قيل : « العقل السليم في الجسد السليم » وقال الفيلسوف (بونالد)^(١) : « الإنسان عقل تخدمه الأعضاء » . والإنسان خلق ليُعلم ويعمل فالعلم بالعقل والعمل بالبدن : وهما متكافئان في وجوب التحفظ عليهما ، ونحن لم نر الاعتناء بذلك في نُظم التعليم : ونرى أشغال التلامذة وأوقاتهم ومجالسهم ومساكنهم ومحلّ درّسهم ، كل ذلك قاضيًا بإنهاك قواهم القوية ، من ذلك التعليم بعد الأكل ، وتقليل الحركة والمشى والعلم خصوصًا في وقت الشتاء ، وإكثار الدروس المقتضي كثرة النصب في حفظ المتون ومراجعتها . وقد شاع من تقاليد الفئة العلمية عندنا أن من لوازم الصفة العلمية قلة المشى ، ومشى الهوينا ، وقلة الحركة ، وإلا عد ذلك من خطئ الرأي وسوء السيرة الأدبية حتى إذا ترقوا في الخطط العلمية عكفوا في بيوتهم ، لا أصل بكم إلى أهل الخطط الشرعية والمرشّحين أنفسهم لها .

وقد كان أمر الراحة الصيفية مغفولًا عنه في جملة ما يغفل عنه من المصالح الصحيّة فسنّ ذلك سنة ١٣١٢ . وينقل عن ابن عرفة أنه كان يترك الدرس أربعين يومًا في الصيف وأربعين يومًا في الشتاء . لكن يجب على التلامذة أن لا يفرغوا مدّة الاستراحة من عمل ما . بل يعمرها بتقسيم حسن في مطالعة الكتب التي لا يجدون في مدّة الدراسة وقتًا لمطالعتها ، مع الاشتغال بأسباب الرياضات البدنية التي تقل بالضرورة في وقت التعليم من المشى والركوب ، وإذا كانوا من التلامذة المرتقين أمكنهم أن يشتغلوا

(١) عالم فرنسوي (١٧٥٤ - ١٨٤٠) .

بمسامرات أدبية وعلمية في نواديهم ، وبتحرير مقالات ومجادلات بينهم ليكتسبوا صناعة التحرير ويعتادوا الاجتماع والتنظيم .

السبب العاشر : عدم تقارب التلامذة الوافدين إلى التعليم بجامع الزيتونة في الحالة التعليمية التي يفدون وهم عليها ؛ لأنهم يردون من جهات شتى مختلفة في حالة التعليم ، فمنهم من يرد حافظ القرآن وبعض المتون ، قادرًا على القراءة والكتابة ، عارفًا بالرسم ؛ بسبب التدرب على الكتابة في مكاتب القرآن المتقنة ، وقد قرأ مبادئ العربية قبل دخول الجامع ، ومنهم من يفد على حالة دون ذلك ، ودونها ، ومنهم من لا يحسن قراءة ولا كتابة ، ولا يحفظ القرآن ، ولذلك يكونون متفاوتين تفاوتًا بينًا في الأهلية لتلقي الدروس ، وهذا من أسباب عدم ظهور نتائج متقاربة في متخرجي الجامع ، والواجب لإصلاح هذا الخلل العظيم تنظيم تعليم ابتدائي قبل تعليم الجامع الأعظم . وقد أسست أخيرًا مدارس دعيت بالمدارس القرآنية ظهرت لها فوائد مهمة ، إلا أن عدد هذه المدارس قليل جدًا لا يكفي لتحضير الطلبة القاصدين لتعلم العلوم الإسلامية .

السبب الحادي عشر : دروس التطوع ، أعني بذلك ما يلقيه المتطوعون ، أي أصحاب شهادة التطوع ، وما يتطوع به المدرسون الرسميون زيادة على الدرسين المطلوبين منهم .

أما الأولون فالفساد يعترض دروسهم من جانبين : أحدهما عدم انضباطهم في ملازمة التدريس ؛ وذلك لأن الطرق الملزومة لا تتحقق فيهم إذ ليست لهم جارية تجعل عليهم حقَّ الحضور ، مع أنهم القائمون بأكثر دروس التعليم بالجامع ، فإذا أقرنا دروسهم على الاختلال اختلَّ التعليم كله ، ولذلك كانوا يبادرون بإبطال دروسهم عند عروض أدنى عارض لهم ، وخاصة المتطوعون المجعولون عدولًا في لجان القيس ، أي ضبط مقادير المزارع بالمملكة لتعيين ما يفرض على الفلاحة ، وهم بصفة كتاب في تلك اللجان ، وعمل تلك اللجان يستمر زهاء أربعة أشهر . وكذلك اللجان التي توجه لعد النخيل والزيتون بالمملكة بعد بضع سنين لضبط ما يتعين عليه الأداء المعبر عنه بالقانون ، وهؤلاء هم أكثر القائمين بتعليم التلامذة المبتدئين ، وإبطال الدرس يومًا للتلميذ المبتدي تنشأ عنه مفسدات عظيمة في التعليم والأخلاق ، فالواجب سدُّ ذلك بمواظبة أساتيد التطوع ، وقد شعرت النظارة بذلك الخلل فابتكرت طريقة تخيلتها علاجًا ، وهي إعطاء المواظب على الإقراء من المتطوعين حصَّة كاملة (أي سهمًا كاملًا) ممَّا يتجمَّع من عُدر

النكت على المدرسين المتخلفين عن دروسهم بغير عذر ، وإعطاء غير المواظب نصف حصّة ، وكذلك اعتبار المواظبة مرجحًا عند التساوي في إعداد المناظرات ، وذلك ليس بكاف في إلزامهم بالمواظبة فإن نزارة تلك الحصّة وندرة التساوي في إعداد المناظرة تهوّن عليهم أمرها . إنما الإصلاح في هذا جعل جراية مناسبة لمباشري التدريس من المتطوعين بتعيين من النظارة ، والمتخلف لعذر يتوبه غيره ، والمتخلف لمنفعة نفسه كالذين ترسلهم الحكومة في لجان قيس المزارع ، أو تعداد التّخيل والزيتون ، يترك من يتوبه في درسه بما جعل له من أجر التعليم ، نعم لا ننكر أن ثلّة من المتطوعين يحملهم الاهتمام العلمي وحب النفع العام على المواظبة ، وربما كثر فيهم من هو أشدّ مواظبة من المدرسين ، لكن هذا لا يعتمد عليه في تنظيم تعليم معهد كامل .

ثانيهما : أنّ حبّ تقليل المصاريف مع صورة تكثير للدروس مع عدم كلفة الأجر عليها أوجب التساهل في قبول المتطوعين للتدريس بأكثر ممّا يحتاج التعليم ، والغض عن قاصرهم . فزجّ بنفسه في ذلك بعض القاصرين ، فنشأت عنهم طبقات قاصرة من التلامذة . وأما وجه الفساد في تطوُّع المدرسين بأكثر من درسين فإن ذلك الزائد كيفما كان القصد من زيادته ينقلب إلى توسيع على المدرس في أوقات الحضور ، فهو يرتّب دروسًا في طول النهار ليتمكنه من إقامة دروسه مهما تفرغ من شاغله ، فإذا رأيت مدرسًا له خمسة دروس فلا تسرع باعتقاد أنّه يقرئ جميعها كل يوم . فكان التطوع في هاته الطائفة يشتمل على ما فيه من الفساد في الطائفة الأولى ، ويزيد بأنّه ينفي ضبط الدروس بحيث لا يعرف للمدرّس درسا الرسميان مع أنّ الترتيب الصادقي يشترط أن يكون ما يتطوَّع به المدرّس زائدًا على درسيه اللذين عين له القيام بهما رسميًا من النظارة العلمية وقت توزيع الدروس . ففي الفصل العشرين : « إذا أقام المدرس وظيفته اليومية في درسيه المعينين له فلا مانع من أن يتطوع بإقراء ما شاء ... » إلخ وسبب الاستمرار على هذا الاختلال ما بقي في النفوس إلى الآن من اعتبار الجامع مسجدًا ، فكلّمًا أدخلوا فيه من الضبط والنظام تغافلوا أو غفلوا وراجعهم معنى المسجد فنزعوا إلى الاطلاق في شأنه ، لكن الواجب أن يكون الجامع وقت التعليم مدرسة لا جامعًا ، ويجب أن من يتبرّع بدرس يسجله في النظارة ويطالب بالمواظبة عليه .

السبب الثاني عشر : التزام عدد مخصوص من المذهبين المالكي والحنفي ، كما اقتضى ترتيب أحمد باشا حين أسّس ثلاثين مدرسًا نصفهم مالكية ، ونصفهم حنفية ناظرًا فيه نظرًا قاصرًا أو مغالطًا ناشئًا عن التسوية في تعظيم المذهبين ، يحسبون أن أئمة

المذاهب يهشون لإرضاء مسحوبيهم حتى يظن أن الزيادة في عدد أحد الفريقين على الآخر يغضب إمامه . مع أن الأمير أحمد باشا قد أتى حسنا في عينه إذ سوى بين الطائفتين وقد كانت إحداهما وهي المالكية مهضومة من قبل يوم لم يكن بتونس إلا القاضي الحنفي يمضي الأحكام ، وليس الباعث لي على الطعن في هاته التسوية حمية في ترجيح أقرب الفريقين إلينا كما يتوهمه صغار العقول ، فالله يعلم أنني بريء من ذلك ، وإنما أرى أن ذلك فساد وخيم ، وأقيم عليه برهاناً لا يمتري فيه إلا مكابر ، وهو أن انتخاب المدرسين ما هو إلا انتخاب كسائر الانتخابات ، أي اختيار الأحسن من صنف مخصوص . ومن الطبيعي أنه كلما كثر العدد المنتخب منه كثر عدد المنتخبين ، فلا شك أن الألف تنتج بالانتخاب أكثر مما تنتجه المائة فالعشرة ، فإذا قسمنا شيئاً إلى قسمين أحدهما يُعد مائة والآخر يعد عشرة وأردنا أن نختار من كل قسم عدداً يساوي ما نختاره من القسم الآخر فإننا بلا شك نخل خللين عظيمين :

أحدهما : أن نضطر إلى اغتفار من ليس بأهل في الاختيار لنكمل به ما نختاره من العدد القليل : فإذا انتخبنا خمسة من عشرة اضطررنا إلى اغتفار الناقص ؛ لأننا لا نقدر أن نحصل على خمسة خياراً من عدد قليل .

ثانيهما : أن نغضبي عن كثير من الطيب الصالح للانتخاب فتركه ، لأننا نكون قبل الوصول إليه قد انتخبنا الخمسة من المائة . وهذا خلل عظيم وهو إلغاء المستحق ، وإعطاء من ليس بمستحق ، ومن المعلوم أن السواد الأعظم من سكان هاته المملكة يقلدون مذهب مالك بن أنس وأن من يقلد أبا حنيفة قليل ، وهم بقايا أبناء الترك ، وربما كان عدد جميعهم في المملكة التونسية مقدار عشرة آلاف موزعين في حاضرة تونس ، والمهدية ، والمنستير ، وبنزرت ، وقلبية ، وعلى تلك النسبة تكون نسبة التلامذة ، منهم وعلى نسبة التلامذة تكون نسبة المتخرجين ، فالتزامنا عدداً مساوياً لعدد المنتخبين من القسم الآخر أفضى ويفضي أبداً - إلى إناطة خطة التدريس بمن ليس أهلاً ، بحكم انحصار المتزاحمين فيمن ليس لها بأهل ، وإلى إهمال كثير من المستحقين ينتظرون شغور الخطط إلى أن تنقضي أعمارهم . ولهذا نرى ونسمع دائماً عدد الناغبين يفوق في أحد القسمين العدد الآخر ، كما نرى المحصلين على هاته الخطة غالباً صغار السن في أحد القسمين كباره في الآخر ، وتواكل المتطوعين والتلامذة الحنفية في بذل الجهد في التفوق في العلم ، فلا يزالونه بجهود وعمل وهمّة ؛ لأنهم واثقون من حصول الغاية بقرب لضرورة قلة المزاحمة ، ولو شاء أحد أن يستقرئ عدد المدرسين من القسمين ، منذ

تأسيس التنظيم إلى الآن ، لرأى نسبة عدد النابغين في الفريقين ونسبة القاصرين .
وأكبر ظنّي أن أحمد باشا لو نُحلي إلى سلامة وجدانه لكان يصل إلى إعطاء كلّ
مستحقّ حقّه وإلى إبطال كلّ امتياز منشؤه الأنانية وضعف النفس ، وأنّ سائر التسويات
التي حفظها لنا تاريخه كانت خطوات أولى لمقصده الكبير ، ومن المأثور عنه بأفواه
الثقات أنّه قال : « أنا مالكي وحنفي » كأنّه يريد أن الملك ينبغي أن يكون إعطاؤه
الحقوق على سواء .

السبب الثالث عشر : تفكير التلامذة منذ الابتداء للاستعجال لتحصيل الشهادة من
غير تفكير في الأهمّ من ذلك وهو الكمال العلمي ؛ وهذا بسبب ما تحشى به عقولهم
من أحاديث القاصرين من أوليائهم وقرنائهم المرغبة في الوظائف الدولية ، وبسبب عرو
تعليمهم عن التنويه بقيمة الكمال الذاتي ، وتشوّف النفوس إلى نيل مرغوبها وبلوغ غاية
قصدها يجعلها تتهافت لقطع ما يعترضها من المسافات ، وبذلك يصير تعليمهم سطحيّاً
ويقول العلماء المشاهير ، وينقلب أذكياؤ نجباء بعد دخولهم إلى التعليم بهمة تبلغ الثريّاً ،
إلى متواكلين ومقصرين حتى تستحيل فطنتهم غباوة .

ومن الواجب لرأب هذا الصدع أن تُرتّب مراتب التعليم على سنوات ، ويصان
الامتحان عن التساهل ، ويقنع التلميذ بأنّ المراد منه أن يكون كاملاً بذاته وأن يرضى
بنفسه عن نفسه ، وما عليه أن أطراه الناس ، وقد كانت النظارة العلمية في سنة ١٣١٨
منعت المحصّلين على شهادة (التطويح) من التدريس حتّى يقدموا دفاتر شهادتهم وفيها
ما يدلّ على استمرار حضورهم الدروس العُليا .

السبب الرابع عشر : ضعف الملكات اللسانية ، أي القصور في اللغة ، وهذا وإن كان
راجعاً إلى إعراء التعليم عن العمل - وهو ما قدّمناه في السبب السابع - إلاّ أنا أفردناه
هنا ؛ لأنّ علم اللغة واستعمالها أشبه أن يكون مفقوداً بين تلامذتنا . ولا شكّ أنّ العلماء
أحوج الناس إلى التوشّع في اللغة كما سيأتي عند الكلام على علم اللغة العربية . ومن
أكبر الخلل أن يكون العالم الإسلامي الذي يدرّس عمره العلوم الإسلامية ، وسائلها
ومقاصدها ، لا يحسن التعبير بكلام عربي فصيح ، ولا شكّ أن طريقة التدريس
الإملائي بالجامع - وهي الطريقة التي عليها غالب المدرّسين اليوم - وكان مبدأ انتشارها
منذ نحو سبعين سنة - وهي أن يترسّل المدرّس في إلقاء دروسه ترسّلاً مرتجلاً لا يراجع
فيه كراس الكتاب إلاّ في بعض الأحيان ، وهي طريقة لها نفع كثير من تحصيل اللسان ،

وبها استعداد حسن للبراعة الخطابية ، إلا أنها يعوقها أن جلّ أصحابها لا يعاؤون بالتعبير عن المعاني بألفاظ يرتجلونها من أنفسهم ، بل يتوحنون نقل ألفاظ مؤلّف الكتاب الذي هم بصدد تدريسه ، وبذلك صارت هاته الطريقة أقرب إلى الحفظ منها إلى الارتجال ، فلو اعتني بتوسيعها لكانت وسيلة لتداول اللغة .

وكذلك يعود التلامذة النطق بالعربية بحيث لا يقبل منهم التكلّم مع شيوخهم غيرها . وتجعل لهم تمرينات أسبوعية في الخطب العربية بمراقبة أساتذة أكفاء لذلك لينبهوهم لما يخلّون بمراعاته . ويكلفون بعد ذلك بإنشاء مقالات فصيحة وتعطى لهم أعداد متفاوتة .

وينبغي أن تجعل لهم مجلةٌ ينشر فيها ما يحرّر من أبحاثهم ومقالاتهم ، إلا أنّ الذي يتولّى ترتيبها وتحريرها يكون أحد المحصلين على شهادة التطوير لئلا يشغلهم التحرير عن التعلم .

السبب الخامس عشر : عرو التعليم عمّا يفيد التلامذة اطلاعاً على أحوال الأمم الماضية والتاريخ الإسلامي ، وتراجم رجاله ، وتاريخ الأمم المعاصرة ، وتاريخ الحضارة ، بحيث تجد متخرجي الجامع لا يعرفون من أحوال العالم شيئاً وقصاراتهم الابتهاج يأتقان ما خطط لهم من البرامج ظانّين ذلك غاية الكمال وأنهم لا يدانيهم في شرفه أحد ؛ ولذلك يخرجون بُعداء عن الفكرة في الإصلاح وفي إدراك محاسن الأحوال ومساوئها ، وعن الاستعداد للحاق بأساطين الأمة ، وبعبارة جامعة : يخرجون ضعاف البصائر ضيقي الأفكار .

النظر في الإصلاح وترقية أفكار التلامذة

قد مرّ في آخر الكلام على أطوار التعليم أنّ مدرسة الخلدونية اعتبرت كفرع للجامع الأعظم منذ تأسّست الجمعية الخلدونية في ١٨ رجب سنة ١٣١٤ بهمة نخبة من رجال العصر ومساعدة الوزير المقيم بتونس (ريني ميلي) . ووظيفتها البحث بالطريقة العملية عن الوسائل الموصلة لتوسيع نطاق المعارف بترتيب دروس ومحادثات في علوم التاريخ ، والجغرافيا ، والهندسة ، والحساب ، وحفظ الصلّحة ، ومبادئ الطبيعة ، والكيمياء ، وقد استمرّت أعمالها ثمانية عشر شهراً كمدرسة حرّة إلى ذي الحجة سنة ١٣١٥ حيث تشكّلت لجنة للنظر في تنقيح ترتيب التعليم بجامع الزيتونة باقتراح من المقيم العام بتونس

الوزير (ريني ميللي) إتماماً للدافع الذي دفعه إلى تأسيس الجمعية الخلدونية ومدرستها ، كما تقدم أنفاً ، فهذا المقيم كتب إلى الوزير الأكبر سيدي محمد العزيز بوعتور تقريراً هذا ترجمته :

أيها الوزير :

لا يخفى على جنابكم ، أن العلوم العربية لها انتشار أصليّ بشمال إفريقيا خصوصاً بالإيالة التونسية ، حيث إنَّها بلغت ما بلغت من الرتب الشامخة في المعارف ، وخرجت منها أساتذة عظام ، ومشائخ أعلام ، ما زالوا يذكرون فيشكرون ، وبالأخص مدينة تونس الشهيرة بعلمائها العاملين المحرزين قصب السبق في العلوم والفنون ، الباذلين غاية وسعهم في نشر الفنون العديدة ، والمعارف المفيدة ، بالجامع الأعظم الذي لم تزل تزدهم على أبوابه طلبة العلم من جميع الجهات والأنحاء ، ولزيد الرغبة في المحافظة على هاته الفنون وبقاء مزاولتها في هذه البلاد المحميّة التي يحقُّ لنا المفاخرة بها ، يجب علينا رعاية تلك العلوم وأن نفحص عما يزيد ارتقاء ونجاحاً ، فنتخذ لها الوسائل الناجعة لتكثير الوافدين عليها ، والتحسينات اللائقة بتعلّمها وتعاطيها ، حتّى تكون لهذه المدينة الرتبة السامية في ذلك بين سائر مدن الإسلام ، وذلك مطمح نظري ومقصدي الوحيد ، وهو السبب الداعي لعرض هذه الآراء الآتية على سامي جنابكم ، بعد أن كنّا تأملنا بإمعان النظر في كيفية تحسين أساليب التعليم العربي بالإيالة التونسية .

وهذا هو موضوع هذا المکتوب وينحصر في ثلاث مسائل : المسألة الأولى فيما يتعلق بتعليم الصبيان الذين سيُهم من ٤ إلى ١٢ سنة وهو التعليم الابتدائي . المسألة الثانية فيما يتعلق بتعليم من كان سيُنّه من ١٢ إلى ١٨ سنة وهو التعليم الثانوي . المسألة الثالثة فيما يتعلق بتعليم من كان سيُنّه من ١٨ سنة فما فوق وهو التعليم النهائي .

التعليم الابتدائي هذا هو التعليم الواقع في المكاتب العربية وهو لخصوص القرآن العظيم الذي يفترض حفظ شيء منه للقيام بالواجبات الدينية التي ينبغي احترامها ، ولكن من الواجب على الدولة أن تكون ببال من المؤدبين المنتصين لتعليم الصبيان ، وأن تراقب معارفهم ومحفوظاتهم وتختبر أخلاقهم وعنايتهم وسيرتهم .

ويحسن أن يضاف لتعليم القرآن تعليم مبادئ بعض الفنون لتتنور بها عقول الصبيان ، كمبادئ النحو ، والعبادات ، والحساب ، والجغرافيا ، وغير ذلك ، فإذا وقع التعليم الابتدائي على هذه الصفة حصل إقبال للطلبة عليه وكثر عددهم ، وترجيت

النتيجة ، وبذلك يتسع نطاق المعارف ويمتدُّ في جميع المدن والبوادي .

ثم إنَّ ابن اثنى عشرة سنة لا ينتقل للتعليم الثانوي إلا بعد أن يحضر لامتحان ، فإن ظهرت عليه النجابة في التعليم الابتدائي يعط شهادة يُمكن له بها الانخراط في سلك متعلمي التعليم الثانوي .

وعلى ما قرَّرناه تبقى المكاتب المعدَّة للتعليم الابتدائي على حدِّتها كما كانت ، غير أنَّها تحسَّن حالتها بما يتَّناه من التحسينات ، وتكون تحت مراقبة إدارة العلوم والمعارف .
التعليم الثانوي هذا التعليم يظهر وقوعه بالمساجد والزوايا . والعلوم التي يمكن جعلها به تكون على حسب ما ستراه اللجنة التي ستعيَّن للنظر في ذلك :

النحو ، والإنشاء بصفة أرقى من المبادي ، الأدب ، المنطق ، البلاغة - لكن يتعاطاهما المتعلِّم في العامين الأخيرين من مدَّة التعليم - التوحيد ، الفقه ، التاريخ ، والجغرافيا ، الحساب والمساحة والجبر والمقابلة ، علم الطبيعة ، مبادي معرفة مسك الدفاتر .

وهذه الفنون منها ما يُحتاج في تعاطيه لمؤلفات مناسبة لكيفية المزاولة الوقتية ، ومنها ما ينبغي لتدريسه آلات يتعدَّر إدخالها للمساجد فيتخذ لها محل قريب منها .
وعندما تستكمل التلامذة التعليم الثانوي يقع امتحانهم وتُعطى الشهادات لمن ظهرت عليه النتيجة ، وبهذه الشهادة يتيسر لهم الدخول مع المتعاطين للتعليم النهائي ، ويسهل عليهم الدخول في بعض الخدمات الدولية .

التعليم النهائي هذا القسم يظهر أنَّه لا يمكن تعاطيه إلا بالجامع الأعظم ؛ حيث إنَّ مدينة تونس هي الوحيدة الحاوية لعدد وافر من العلماء القادرين على بثِّ علومه ، ويتأكَّد أن لا يدخل في هذا التعليم من الراغبين إلا من أحرز على الشهادة في التعليم الثانوي كما قدَّمناه .

والعلوم التي تجعل لهذا القسم هي : النحو بصفة أرقى من التعليم الثانوي ، البلاغة ، الأدب ، المنطق ، الفقه ، الفرائض ، الأصول ، الحديث ، التوحيد ، المصطلح ، التفسير ، القوانين الإدارية ، التاريخ العام والجغرافيا ، العلوم الرياضية كالحساب والهندسة والفلك .

وهذه الرياضيات إنما يتعاطاها كلُّ تلميذ على حسب ما تمسُّ به الحاجة فيما يقصد الحصول عليه من الوظائف .

غير أن العلوم التي ينبغي في تدريسها استعمال آلات يتعدّر إدخالها للجامع ، فيمكن للتلامذة أن يتعاطوها بالجمعية الخلدونية .

وبعد استكمال المتعلّم لما ذكر من الفنون وظهور النجابة عليه ، تعطى له شهادة تكون مرجّحة له على غيره في التحصيل على بعض الوظائف الإدارية .

ولأجل ازدياد التحصيل على نتائج واضحة في ترقّي المعارف واستكمالها ، يتأكّد بعض تغييرات في الأساليب المستعملة الآن ، ونقتصر على ذكر البعض منها :
أولاً : يخصّ كلُّ مدرسٍ بفنٍّ واحد أو فنّين لا غير .

ثانياً : لا يعطى للطالب التخيير في التعلم على أيّ شيخ أراد أو تعاطي أيّ فنٍّ أحبّ ، بل يُلزم بتعاطي ما يناسب حاله من الدروس على الشيخ المختصّ بها .

ثالثاً : يسلك الشيوخ في التعليم غير الأسلوب الذي هم عليه ، بأن ينظر أحدهم الدرس الذي سيلقيه ويستجمعه ويرتبه في ذهنه ويلقيه للطالب على أقرب وجه يمكن به الفهم له وتحصيله ، ولا يشوّش على الطلبة بسرد الكتب وإعرابها وذكر الخلافات وما أشبه ذلك .

رابعاً : يلزم الطالب بكتابة الدرس على ما قرّره له به الشيخ ، ويسلم ذلك لشيخه فيحمله لمحلّه ويصلح ما يعثر عليه به من الخطأ ، ومن الغد يرجعه له وينبهه على ذلك الخطأ .

خامساً : التنقيص من عدد المدرّسين بسبب الوفاة ، والزيادة في مرتب الباقين ، حتّى يمكن للمدرس الاقتصار على حرفة التدريس ولا يحتاج إلى الاحتراف بغير ذلك للاستعانة على ضروريّاته الدنيوية ، وذلك أنفع له في استكمال علومه وعموم النفع بها .

فإن رأى جنابكم الموافقة على ما أبدينا من الآراء فترغب من علي مقامكم تسمية لجنة لتركب من علماء أعلام للنظر في ذلك ، ليجري العمل على مقتضاه والعمل كله لله ، ا.هـ .

فصدر أمر عليّ بتأليف لجنة تنظر في ترقية أساليب التعليم بالجامع الأعظم مع المحافظة على ما يقوم به من علوم الشريعة ، فتألّفت هذه اللجنة برئاسة الوزير الأكبر سيدي محمّد العزيز بوعتور ، وعضوية وزير القلم السيد محمد الجلولي (كاهية رئيس) ، والشيوخ السادة : محمد بيرم شيخ الإسلام ، أحمد الشريف باش مفتي المالكي ، عمر ابن الشيخ (مفت مالكي) ، إسماعيل الصفايحي (قاض حنفي) الطيب النيفر (قاض مالكي) ، محمود بن محمود (مدرس ، ومتفقد التعليم العربي بإدارة العلوم) ،

مصطفى رضوان ، سالم بوحاجب ، مُحمد بن يوسف ، الطاهر جعفر ، عمر ابن عاشور ، محمد بن القاضي ، صالح الشريف ، مصطفى بن الخوجة (مدرسون) ، (رَوَا) كاتب عام ، (مَاشويل) مدير العلوم والمعارف ، البشير صفر (رئيس جمعية الأوقاف) ، وعين السيد الطيب الستاري (كاتب النظارة) والسيد مُحمد المورالي (كاتب بإدارة العلوم) - كاتبين للجلسات .

وكان أوّل اجتماع لهذه اللجنة يوم الثلاثاء في ١٩ ذي الحجة وفي ١٥ ماي سنة ١٣١٥ - ١٨٩٨ وألقى جناب الوزير رئيس اللجنة خطابًا هذا نصه :

من الأوليات التي لا تحتاج إلى إقامة دليل على إثباتها شرف العلم وفضيلته ، وجامع الزيتونة بحاضرة تونس هو الروض الذي تتفتح منه أزهار العلوم وتجتني ثمراتها ، وإنّ له جلالة في القلوب من جهة كونه مصدرًا لها ، وشهرةً في الآفاق حتى إنّهُ يقصد من الأماكن الشاسعة لاستفادة العلوم المتداولة به ، والتاريخ يشهد بتراجم من خرج منه من علماء الفنون المتنوعة ، ولا خفاء فيما في ذلك من الفخر للمملكة ولأهله ، والمنفعة لها بمن يترشّح منه للخطط العالية والوظائف الضرورية ، ولم تزل أنواع العلوم موجودة به يتعاطى طالبوها اقتناءها ، من أساتذته الذين سُهد لهم بالبراعة والتقدم ، ومنها العلمان العظيمان :علمُ الديانة ، وعلمُ الأحكام الموصل إلى الاتصال بالحقوق ، وهما اللذان لا يخرج المكلف من المسلمين عن داعية هواه ولا تنكفُ يده عن الاعتداء إلّا باحترامهما . ومنها الممهّدات للوصول إلى هاته الغاية التي ثمرتها التهذيب وكرم الأخلاق ، كعلم النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم الأصول ، وعلم القراءات ، وعلم الرسم ، وعلم العروض ، والأدب ، والتاريخ .

ولكلّ من هذه العلوم كتب مشهورة احتوت على غاية ما يؤمل الوصول إليه من فوائدها ، غير أنّهُ وقع الإعراض عن علوم رياضية كالفيزياء ، والجغرافيا ، والهندسة ، والمساحة ، والجبر ، والطب ، وبعض العلوم الأدبية كاللغة ، والتاريخ . ولم يكن هجران هذه العلوم لمانع اعتقادي أو حُكمي ، وإنما السبب في ذلك إعراض الطالبين عنها لانعدام منفعتهم بها فيما سلف ، وحيث إن الحال الآن يدعو إلى الاعتناء بالعلوم الرياضية بسبب عموم الخلطة بين أجناس السكان الذين لغاليتهم براعة في هذه العلوم ، مع ما لذّت البلاد من الحاجة للاستعانة بأناس من أهلها في الوظائف .

ونظرًا لمصلحة الطالبين للعلم ، كانت الضرورة داعية إلى الالتفات الثام لإتقانها ،

واختيار المؤلفات المحرّرة في العلوم الرياضية المتأخّرة التي شهدت التجربة بتحقيق إفادتها ، تسهياً على طالبها لمناولتها ، مع جعل قانون يعتمد متعلموها تسهياً لتحصيلها ، وليس من المراد تكليف الكلّ بتحصيل الملكة في جميعها ، وإنما المقصود هو أن يأخذ كلّ بجملة صالحة منها ترشّحه إلى ما يؤول إليه أمره ، ليرتفع صيتهم ، وتنتفع بهم الملكة فيما يتقدّمون إليه من الوظائف ، وتستقيم أعمالهم فيما يكلفون به .

والمشايعُ المدرّسون وإن بلغوا ما بلغوا من الاجتهاد في التعليم فإنّ ثمره اجتهادهم لا تظهر إلا بمقدار نجابة تلامذتهم .

والتلميذ إذا أقبل على القراءة بالجامع لا يقصد بذلك إلا تحصيل العلوم ، ومن طبيعة تعطّشه لذلك يؤدّ أن لو يحصل مقصوده هذا في آن واحد ، فتراه إذا فهم مسألة من مبادئ الفن - وبالضرورة أنّه يجدها في الأعلى على نحو ما تلقّاها في الأدنى ؛ إذ لا فرق بينهما إلا أنّ الكتب تتفاوت بحسب الشمول والبسط والتحرير - فيظن أن له أهلية قراءة ذلك الكتاب الأعلى وربّما ، إذا فهم معنى بلاغيًا تمتدّ عيناه إلى ما هو أعلى ممّا بيده ، وإذا تمادى على ذلك طمع في المقاصد الأصلية ، وأضاع في ذلك زمنًا ، حتى إذا تخلّى عن القراءة تداع بدعوة لم يجد شيئًا تام النفع له فيما يتعاطاه ، فتعيّن أن يكون انتقاله من كتاب إلى آخر مضبوطًا بترتيب يعود نفعه عليه .

ونظرًا لهذه المقاصد المهمة صدر أمر عليّ لأعيان المشايخ المدرّسين يؤمل منهم التروّي في اتّخاذ طريقة تجمع بين احترام علوم جامع الزيتونة الراجعة للاعتقاد ، والعمل ، والأحكام ، واللسان ، والاستنباط ، وبين إحياء العلوم الرياضية على وجه يؤول بالنفع على الطلبة فيما يتودّدونه من الخطط والولايات ، ولارتفاع شأن المملكة وترغيبًا للوافدين عليها .

فالمقصود منه أمران : الأول احترام جامع الزيتونة بالاستمرار والمحافظة على نشر العلوم المتداولة به بكتبها المشهود لها بالإفادة على عادته . الثاني إحياء العلوم الرياضية بتدريس ما هجر منها بالكتب التي يثبت تحريرها وحصول النفع بها ، وإرشاد الطلبة للطريق الأسهل لتحصيلها .

ومن لازم ذلك أن يكون لتدريسها محلّ يُعين على مزاولتها ، وقد تعيّن لها منذ مدّة المدرسة المعروفة « بالخلدونية » ، وأن يتعيّن لتدريس ذلك من له براعة في الرياضيات . أمّا تعليم القرآن العظيم فإنّه في المرتبة العليا من الاعتناء بحفظ جميعه وتجويده ، وينضم لتعليم الصبيان بكتابه المعتادة تمرينهم على حفظ متون ضرورية ، يجدونها عونًا

على تحصيل ما يتعاطونه بجامع الزيتونة .

والمرجو من السادة الأعيان المشار إليهم بذل الوسع ، في تحرير هذين الأصلين على وجه يكفل بنفع الطالبين للعلم ونفع المملكة بهم وارتفاع شأنها ، بإحياء علوم لا بد منها تنضم إلى علومها ، خصوصاً وقد دعت عدّة دواع إلى الاعتناء بها « ا.هـ .

وقدم مدير العلوم لائحة جعلت أساساً لمداورات اللجنة تشتمل على اثني عشر فصلاً ، هذا نصها :

أولاً : هل يمكن تقسيم التعليم إلى ثلاث رُتب ابتدائي ، وثانوي ، ونهائي ، على حسب أسنان المتعلمين .

ثانياً : النظر في الفنون التي يشتمل عليها برنامج كل رتبة من رتب التعليم .

ثالثاً : هل من المستحسن تخصيص النهائي بالجامع الأعظم ؟

رابعاً : ما هي الفنون التي يلزم تعلمها ويجب تقديمها على غيرها ، ما عدا العلوم الدينية الواجب تعلمها حتماً ، والنظر فيما يزاول منها بالجامع وما يزاول منها خارجه .

خامساً : هل من المستحسن تأسيس امتحان عند انتهاء تعليم كل رتبة ، وما هي الفنون التي يلزم تعليمها لكل امتحان ؟

سادساً : تخصيص الوظائف التي يمكن للتلميذ تقلدها عند نجاحه في التعليم الابتدائي أو غيره .

سابعاً : هل من المصلحة تخصيص كل مَدْرَس بفرن أو فنين لا غير ؟

ثامناً : هل من السداد إلزام المتعلم بمزاولة ما يناسب مقدرته من الفنون حسب معلوماته ، وكذا إلزامه بأن لا ينتقل من رتبة إلى أخرى أرقى إلا بعد تأهله لذلك ؟

تاسعاً : هل من المصلحة العائدة بالنفع التام أن يلقي المدرّس على التلامذة أولاً درس من حفظه دون تتبع كتاب ، ولا يشوش عليهم بالإعرابات وذكر الخلافات ، ثم يطبقه على ما في الكتاب ؟

عاشراً : هل مما يتم التحصيل تكليف التلامذة بكتابة درس ، على مقتضى تقرير الشيخ مرّة في الشهر أو مرّتين تمريناً لهم على الإنشاء ؟

الحادي عشر : هل من اللائق إنشاء بعض تأليف ابتدائية تليق بتعليم التلامذة وتسهله عليهم ؟

الثاني عشر : التأمل في كلِّ الوسائل العائدة بتحسين التعليم العربي وكذا حال التلامذة ا.هـ .

وهي كما يرى الناظر صالحة لسير التعليم .

ولكن كسيت كساء سوء الظنِّ ، فتلقَّأها شيوخ جامع الزيتونة بسوء الظنِّ وتخيَّلوا أنَّها شرك نصب ليطلل به تعليم العلوم الإسلامية ، وليجعل تعليم جامع الزيتونة على ما يهواه ، فصمَّموا على معارضته بتأتا بكلِّ قواهم ، وتلك عادة عرفوا بها ، أنَّهم لا يجعلون مباحثهم في التفاصيل والكيفيات ، بل يغلقون باب المباحثة ويقاومون كلَّ طلب للإصلاح ولو كان صوابا ، وهذه طريقة الحذر إمَّا تأتي من قلة غوص الأفهام في المساعي .

وتلقَّأه التلامذة بسوء الفهم فظنُّوا أنَّ هذا الإصلاح يكلفهم إعادة مزاولة العلوم والبرامج الجديدة من أولها ؛ فيضيع لهم سنين دون شهادة التطويع معظمهم قد أشرفوا عليها ، ولم يعلموا أنَّ شأن الترتيب أن لا يطالب بها إلا طبقات المستقبل .

وأخذها بعض رجال الحكومة مثل (روا) الكاتب العام بالحكومة التونسية ذريعة لتثوير الفكر العام على مدير العلوم - الذي كان مضادا له وكان كل منهما يتربص بالآخر الدوائر - بأنَّه يحاول أن يجعل تعليم جامع الزيتونة تحت تصرّفه .

وقد قرَّرت هاته اللجنة للعمل في اجتماعها الواقع في غرّة محرم سنة ١٣١٦ ، النظر فيما يأتي : برنامج التدريس ، أي فريق من التلامذة يحسن به تلقِّي المعارف الرياضية ، تعيين ساعات للقراءة بها لا تزاحم ساعات دروس الجامع .

ثمَّ استقر الرأي على ما يأتي : فالبرنامج يحتوي على العلوم الأربعة المتقدمة ، والتلامذة الذين يحسن بهم تعلُّم العلوم هم تلامذة المرتبة الوسطى ، فلا تزيد المدَّة على ثلاثة أعوام ، أما بقيَّة العلوم الرياضية فستقع فيها مسامرات اختيارية ، وأما الفصل الثالث فأمره مَوْكُولٌ لنظر الجمعية بحسب ما تجرِّبه من برامج تعليمها .

أمَّا ما يخص النظر في إصلاح أساليب تعليم الجامع فقد تصدَّى الشيخ محمَّد بيرم ، والشيخ صالح الشريف ، والشيخ الطاهر جعفر إلى مقاومة إجابة شيء من تلك المطالب .

فكان جواب الشيخ محمَّد بيرم عن كلِّ مطلب يُعرض وعن كلِّ تفرُّع يُعرض أن يرفع سبابته مشيرًا بالنفي ولا يتكلَّم .

وأما الشيخ الطاهر جعفر فقد كتب تحت المطالب الاثني عشر : « تأمَّلت في المرقوم

أعلاه ، وعلمت منطوقه وفحواه ، ثم عرضته على قواعد الدين ، فرأيتُ أنَّ قواعد الدين تأباه .

وأما الشيخ صالح الشريف ، فقد تصدَّى لتلك المطالب بالتزيف ، وكتب تقريرًا شاع ذكره ، ولم أطلع على نصه ، وكنت أيامئذ في حالة طلب العلم ولي دروس على الشيخ صالح الشريف فتعرض يومًا في أثناء بعض دروسه أو عقبه بالبشارة لنا بأنَّ مطالب مدير العلوم رفضت ، وقال هذه العبارة : « الله يبقي شيخ الإسلام . الله يبقي كبار البلاد » ، (كأنه يعني الوزير) ، ولعلُّ دفاع الشيخ صالح لم يكن بكتابة تقرير إنما كان بأقواله في جلسات اللجنة ، فإنَّ الشيخ كان فصيحًا مُفَوِّهاً . أما المشايخ النظار فحرَّروا تقريرًا هذا نصُّه :

الحمد لله ، عونك يا كريم . صلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم . سادتي ، كنتم عرضتم علينا في الجلسة الأولى لهذا المجتمع أصولًا ، وتفاصيل لبعض الأصول في تحسين حال تعليم القرآن والعلوم الشرعية التي تزاول بالجامع الأعظم ، بقصد التأمل منها ، وبيان الملحوظات فيها ، وأشعرنا مقامكم بأنَّ الغرض الوحيد ليس إلاَّ تحسين التعليم واختيار الطرق التي تتكفل لأهل القطر بتكثير معلوماتهم مع التحفظ على الشعائر والمصالح الدينية . وتضمن ذلك أيضًا الفصل الرابع من الأصول المعروفة . ولقد تصفَّحنا تلك المعروضات مع مراعاة حال العلوم الشرعية والمحافظة على ما هو المطلوب فيها ، فكان الذي أنتجه الفكر في هذا الموضوع ما نقصه على شريف مسامعكم :

أولًا : من المُسلَّم عند ذوي العقول أنَّ التحسين محمود وأنَّ الحسن قابل للتحسين ، ولكن لا بدَّ لكل تحسين من ائتنائه على ملاحظة أصول ما يتعلق به التحسين كيلا يعود على موضوعه بالنقض . وعلى هذا فإنَّ المعروضات المذكورة حسنة في ذاتها ، ولكن بقي النظر هل يوافق الأصل الذي بني عليه تعليم العلوم الشرعية أو لا ؟

ثانيًا : إنَّ المدنية في النوع البشري ضرورية ، وإنَّه لا غنى لاجتماع هذا النوع وبقائه في العالم عن وجود وازع يرجعون إليه عند التمانع والتعاون على القيام بمصالح هذا الاجتماع . وكلُّ أمة محتاجة في مدنيته إلى معرفة وازعها المخصوص ، الذي ترجع إليه وتخضع لأحكامه . والوازع في الأمة الإسلامية هو الشرع الذي هو عبارة عن مجموع الأحكام التي تتعلَّق بكلِّ شخص من جهة القيام بأمر دينه وديناه ، ممَّا هو مكلف به

على الخصوص من وظائف العبادات والاعتقادات والمعاملات ، وبالهيئة الاجتماعية من حيث القيام بالمصالح الدينيّة العامّة ، والمصالح الدنيوية التي يتوقّف عليها معنى التعاون ودفع العدوان ، وكلاهما ضروري للاجتماع البشري واعتماد العالم بنوع الإنسان . وقد اتّفقت الأمة بل سائر الملل على أنّ الشريعة وُضعت للمحافظة على الضروريات الخمس ، وهي : الدين ، والنفوس ، والنسل ، والمال ، والعقل .

وبهذا يتبيّن جلياً أنّ الأمة المسلمة محتاجة احتياجاً مدنيّاً إلى معرفة سائر العلوم الشرعية ، والوقوف على حقائقها المتكفّلة بما يحتاج إليه الاجتماع من المصالح العامة والخاصّة في أمور الدين ، كما ذكره ولي الدين ابن خلدون .

ثمّ العلوم الشرعية المحتاج إليها ثلاثة أنواع : أحدها فوض عين يجب على كل واحد من الأمة القيام به ، وبتركه يكون عاصياً ، وفي بعضها يكون مخالفاً للشريعة ، وهو علم الحلال الذي يتقلب فيه العبد آناء الليل وأطراف النهار من الأقوال والأعمال والاعتقادات . وهو العلم الذي قال فيه ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ، ويتنظم في ذلك معرفة أحكام العبادات وأحكام ما مسّت الحاجة إليه من البيوع ، والإجارة ، والمزارعة ، والعارية ، والنكاح ، والقرض ، وغير ذلك من أنواع المعاملات ممّا تكفّل به علم الفقه ، ومعرفة أحوال القلب من الغيبة ، والنميمة ، والكبر ، والحسد ، وأضدادها المتكفّل بها علم التصوف .

الثاني : فرض كفاية يجب على مجموع الأمة القيام به وهو حفظ القرآن وما يتعلّق بحال العموم وهو الفقه بتمامه ، والتفسير ، والحديث ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وعلم القراءة ، وما يتوقّف عليه هذه العلوم من الفنون العربية .

الثالث : مستحبّ ، وهو التبخر في الفقه وغيره من العلوم الشرعية ووسائلها .

ثمّ الناس في تحصيل العلوم الشرعية على مراتب ثلاث : الأولى : الطالبون له على وجه التقليد والأخذ عن أربابه ، وليس الحاصل لأهل هذه المرتبة سوى العمل بمقتضى التكليف ، والحث الترغيب والترهيب ، وما ينضمّ إليه من زجر ، أو قصاص ، أو حدّ ، أو تغزير ، أو ما جرى مجراه .

الثانية : الطالبون له بالبراهين حتّى يصير عندهم من جملة مُودعات العقل ، من غير أن يصير صفةً للنفس وملكّةً راسخة فيها .

الثالثة : الطالبون له بالبراهين مرّة بعد أخرى ، حتّى يصير صفة راسخة بمثابة الأمور

البديهية ، وهذه المرتبة هي المقصودة وتسمى مرتبة الرسوخ ، ويُحتاج في حصولها إلى زمن لا ينضب لجميع الأجيال ، ولا لجميع الأفراد من الجيل الواحد ، وإنما ذلك بحسب التهيؤ ، واستجماع الشرائط وتوفر الأسباب .

وحيث كانت العلوم الشرعية ومنبعها الوحيد الذي هو القرآن والحديث مطلوبة من الأمة على تلك الوجوه ، وكان توجه الناس إليها متفاوتاً وهي بالثابتة التي هي عليها من كثرة فنونها وتعدّد وسائلها تعين أمران لا محالة :

أحدهما : توجه الهمم إليها من كل فرد على الإطلاق من غير تقييد بسنّ مخصوص ، أو فنّ دون آخر ولا يتصوّر الحجر أو التخصيص في مزاولتها ، فربّ شخص أراد مزاولتها في زمن الكهولة وآخر في بعض الأوقات على حسب الحاجة ، وآخر في فنّ أو فنين مما دعت الحاجة إليه فيما يهّمه من دينه أو دنياه . وربما كان الشروع من بعض الأفراد على الوجه الحاجي وانتهى به الاشتغال إلى الحصول على التبخر فيها ، وربّ مستبحر لم تصل به غايته أو أسباب معاشه إلّا إلى ما لا بدّ له منه في دينه وضروريات دنياه .

ثانيهما : أنّ العلوم الشرعية متّسعة جدّاً لا يفني بالاستيلاء عليها العمر الطويل ؛ بسبب ما هي عليه بذاتها من كثرة أصولها وفروعها ، وتعدّد وسائلها ، وأقوال أئمتها التي لا غنى عن الوقوف عليها ، ثمّ يحتاج معه طالبها إلى مزاوله فنونها مرّة بعد أخرى ليتمكن من معرفة مظانها ، وتقييد مطلقها ، وتخصيص عامّها ، وغير ذلك ممّا يحتاج إلى زمن مديد يخوله مطالعة الكتب المطولة وحفظ ما لا بد منه من كتب أصولها وفروعها ، بل ومن كتب الفنون التي هي وسائل إليها ، وبدون ذلك لا يمكن لمزاولة العلوم الشرعية الحصول على ملكة فيها .

فإذا البراعة في العلوم الشرعية التي تزاول في الجامع لا تقبل المزاحمة من الفنون التي لا مساس لها بالعلوم الشرعية ووسائلها ، وغاية ما أمكن إدارجه لما يزاحمها هو النزر اليسير الذي اقتضاه ترتيب عام ١٢٩٢ ، ومع ذلك لم يقع استيعاب العمل به نظراً للمزاحمة . على أنّ البراعة في بعض العلوم لا تستدعي المشاركة في كل علم لا تمس حاجة ذلك البعض إليه ، فالطبيب في العلم بالأدواء والعيوب ، والعاذ في صحة القسمة ، والماسح في تقدير الأرضين ونحوها ، غير مضطّر إلى معرفة العربية ولا العلم بمقاصد الشريعة . وكذا القاضي يبنى في قيمة المتلفات وغيرها على اجتهاد المقوم وإن كان لا يعرف ذلك . وجميع ما قرّرناه في الأمر الثاني هو الأصل الذي تتعّين المحافظة عليه في تعليم القرآن

والعلوم الشرعية ، مع ما يضاف لذلك من أن الأمة الإسلامية ترى أنها إذا تركت حفظ القرآن - وهو من الفروض الكفائية على ما قدمناه - سقط اعتبارها بين الأمم المتمدنة ؛ فإنه ينبوع التمدن الإسلامي الذي يستمدون منه .

ثالثاً : لا نعني بهذا أن كل من زاول تلك الفنون أو بعضاً منها بقصد القيام بما يرجع إليه التمدن الإسلامي ، لا بد وأن يحصل على الملكة العالية في العلوم الشرعية ، بل منهم من تتوجه به همته للتضلع من تلك العلوم ، ومنهم دون ذلك ، وكلا القسمين محتاج إليه في القيام بمصالح الدين العمومية وتتفاوت إناطة القيام بتلك المصالح بتفاوت المراتب في العلوم الشرعية ، وأنحاء المملكة وبلداتها .

كما لا نعني أن مزاوله العلوم الشرعية مقاصد كانت أو وسائل لا تكون إلا على الوجه الذي لا يقبل المزاحمة غيرها من العلوم ، معاذ الله أن نعتقد ذلك ، وإنما نقول : إن الهيئة الإسلامية في كل قطر لا بد وأن تكون فيهم طائفة تتوجه للقيام بأمر مدنيته الإسلامية التي لا غنى عنها ، ولا بد من أساتذة ومحل يزاولون فيه العلوم الشرعية حفظاً ومدنيته الخاصة وتأهلاً للقيام بالوظائف الدينية التي ترجع للمصالح العامة من الفتوى ، والقضاء ، والإمامة ، والخطابة ، والتدريس ، وما يشاكلها من المصالح العامة .

والجامع الأعظم بهذا القطر منذ أجيال وقرون سألقة هو محل مزاوله العلوم الشرعية ووسائلها على الوجه المحتاج إليه في إقامة الشعائر الدينية والمدنية الإسلامية . وهو واحد من مساجد تقصدها الأمة الإسلامية كمسجدي مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ، والأزهر بمصر ، والقرويين بالمغرب الأقصى . كما أنه يتعين أن تكون طائفة من الأهالي مشغولة بالمعارف والعلوم واللغات التي يقتضيها الحال يترقون بذلك إلى القيام بالمصالح المحتاجة لتلك المعارف والفنون ، وقد تكفلت بذلك - والمئة لله - المكاتب التي أسست بالمملكة .

وبالجملة فلسنا ننكر حسن العلوم التي عليها الأمم المتمدنة ، ولا استحسان تهذيب التعليم ، بل نعترف بأن تقدم الأمم ليس إلا بالترقي في درجات المعارف والفنون . غير أننا نقول لا يلزم أن تكون وجهة جميع الأهالي نحو مقصد واحد ، بل يجب مع ذلك الاحتفاظ على تمدن الإسلام ، وحفظ شريعتهم بيث علو الشريعة ووسائلها بالوجه الذي تبقى به محفوظة على أساسها من غير مزاحمة ما يعوق فيها عن الحصول على الدرجة الكافية ، مع الترغيب في التبخر منها والتضلع من فنونها . والاحتياج إلى ارتقاء النظر في درجات الحضارة والتمدن لا ينافي إجراء العلوم الشرعية مجراها .

وشاهد ما ذكرنا أن من علماء الحاضرة من سلك بأبنائه تعلم المعارف والفنون التي بالمكاتب الحالية ، وظهر من بعضهم تقدّم وبراعة في تلك الفنون ، ومنهم من يشتغل الآن بالتعلم (كذا) بتلك المكاتب ، مع أنه يرى وجوب بقاء تعلّم العلوم الشرعية ، في عموم الأهالي على الوجه المطلوب ، وليس في إدخال أبنائهم في تلك التعاليم إغراض عن العلوم الشرعية وإنما هو مجرد سلوك لأحد الطرفين . وهذا أعدل شاهد على أن لأهالي هذا القطر رغبة في التقدّم والترقي في مدارج الاستكمال . انتهى .

لم يكن إخفاق مدير العلوم في مطالبه بمزلزل نفوذَه في تعليم الجامع الأعظم ، إلى أن كان حلول الوزير (ستيفان بيشون) مقيماً عاماً بتونس ، فجاء بسياسة مصانعة وإرضاء للرأى العامّ التونسي ، فإنه رفع الضمان المالي عن الصحافة العربية ، ولعلّه أراد التخلية بين الحكومة التونسية وبين إدارة الشؤون الدينية ، فكان ذلك فرصة أثارت خلافاً بين الكاتب العام (روا) وبين مدير العلوم (ماشويل) في حقّية علاقة نظر التعليم الزيتوني أن تكون لإدارة العلوم أو الوزارة الكبرى والكتابة العامة ، باعتبار أنه تعليم ديني ، ولا أعرف الموضوع الذي كان سبباً لإثارة هذا الخلاف ، وكان في يوم جلسة مجلس الوزراء ورؤساء الإدارات بدار الحكومة بالقصبة ، أن عرضا الخلاف بينهما على المقيم ليقول القول الفصل في ذلك ، فكان من جوابه : أن هذا الخلاف يفصله الوزير الأكبر . وتخلص المقيم إلى الوزير الأكبر في ذلك المجلس وطلب قوله فيه ، فقال الوزير الأكبر : « أُرَجِعُوا تعليم جامع الزيتونة إلى نظارة المشايخ النظار الأربعة ، وخلوا بينهم وبين جامعهم » فقرّر المقيم تنفيذ ذلك ، واعتُبر تعليم جامع الزيتونة وإدارة نظاره مرتبطين بالوزير الأكبر مباشرة دون تدخّل مدير العلوم .

ومنذ يومئذ تقرّر فصل التعليم الزيتوني عن إدارة العلوم والمعارف ، وصدر إعلام من الوزير الأكبر بذلك إلى المشايخ النظار بجامع الزيتونة ، أبلغهم ذلك بواسطة الشيخ محمود بن محمود الذي هو قائم بأعمال النائب عن المستشار في نظارة جامع الزيتونة ، وإن لم يكن له ذلك عنواناً رسمياً ؛ إذ كانت ولايته بعنوان : « مُتفقد العلوم العربية بإدارة العلوم والمعارف » ، وكان الشيخ عمر بن الشيخ الذي بقي النائب الأوّل للمستشار من عهد تأسيس ذلك سنة ١٢٩٢ إلى ذلك الحين ، في حالة قريبة من العجز مع شواغل خبطة الفتوى . وحدثني الشيخ محمود بن محمود أن الوزير الأكبر قال له : « إنك والشيخ عمر بن الشيخ لم يبق بينكما وبين مسيو ماشويل اتصال في شؤون التعليم بالجامع الأعظم » ، لكن الشيخ محمود بن محمود لم ينقطع ارتباطه بإدارة

العلوم والمعارف بعنوان كونه متفقدًا للتعليم العربي الثانوي بالمدرسة الصادقية ، والمدرسة العلوية ، والمدرسة العصفورية ، ولا علاقة له بمدرسة الجمعية الخلدونية ، إلا المصادقة على برامج تعليمها ، فاستمرَّ على التفقُّد وتقديم التقارير في ذلك إلى مدير العلوم دون أمور التعليم بالجامع الأعظم .

من أجل ذلك لما شغرت خططنا هذين الشيخين باستقالة الشيخ عمر بن الشيخ وبولاية الشيخ محمود بن محمود خطة قاض حنفي سنة ١٣٢٥ ، وأسندت إليَّ الخطة التي كانت للشيخ عمر بن الشيخ ، تردَّدت دوائر الوزارة الكبرى في العنوان الذي تصاغ به صيغة الأمر العلي بولايتي واستقرَّ بها الرأي على هذه الفقرات ، « أولينا الشيخ فلانا المدرسَ بالطبقة الأولى بالجامع الأعظم - عمَّره الله تعالى - نائبًا أول عن دولتنا لدى النظارة العلمية بالجامع الأعظم يباشر خطته المذكورة على العادة على نظر جناب وزيرنا الأكبر » (مؤرخ في ٢١ ذي القعدة وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٣٢٥ - ١٩٠٧) والأمير يومئذ المنعم محمد الناصر باشا باي ، والوزير الأكبر يومئذ المنعم محمَّد الجلولي) .

وصف إجمالي لحال التعليم في وقت تحريرنا هذا الكتاب

يجدر بنا أن نلم بصفة إجمالية بحالة التعليم بالجامع الأعظم ، ومدرسيه ، وحال الطلبة ، والنظام يومئذ .

النظام

حالة التعليم الموجودة بالجامع تجري على طريقة شبيهة بالاختيارية ، بحيث إن المدرس يختار ما يشاء هو أو يُطلب منه من الفنون ، والكتب ، والأوقات ، والمراتب ، وعدد الدروس .

والتلميذ يختار المدرس ، ومقدار الفنون ، والدروس ، على حسب ما يحتاجه وما أهله له الاختبار العمومي ، فهو من أجل هذا أقلُّ اختيارًا .

وقد ترتَّب على هاته الطريقة نقص فنون كثيرة ، وضعف فنون ، وتفاوت تلامذة المرتبة الواحدة فيما يزاولونه من العلوم ، وقد يشرع المدرسون في دروس كثيرة من غير أن تشعر بها النظارة العلمية لأنَّ الفصل ٣٩ من ترتيب سنة ١٢٩٢ يخولهم أن

لا يستأذنون النظارة في إلقاء الكتب التي كانوا أذّنوا في إقراءها من قبل أو فيما دونها من علم واحد .

ولإيجاد الدروس بالجامع طرائق أربع : الأولى : أكثرها وقوعًا طلب التلامذة من الشيخ إلقاء كتاب يعينونه .

الثانية : طريقة الانتقال التدريجي لمن يختم كتابًا ويشرع فيما هو أرقى منه ، ويستمر في درسه غالبًا من حضر دراسة الكتاب السابق من التلامذة ، لأنهم أيضًا يترقون مع الكتاب .

الثالثة : اختيار الشيخ كتابًا يعرضه على التلامذة فيجيئونه لقراءته .

الرابعة : اقتراح المشائخ النظار زيادة دروس ممن يعينونهم لمصلحة .

وترتيب وقوع هاته المراتب في الكثرة على ترتيبها في الذكر .

وأوقات الدروس غير مضبوطة في الابتداء والنهاية ؛ وبذلك ربما تتداخل دروس ، على أنّ التلامذة قد يرتبون لأنفسهم دروسًا متداخلة الأوقات ، إمّا للرغبة في كِلا درسي الشيخين ، وإمّا لقصده التكثر من الدروس ملء دفتر الشهادات (١) .

وليس لابتداء التعليم ونهايته في اليوم وقت ، فمن الدروس ما يكون أثر صلاة الصبح ، أو قبل شروق الشمس ، ومنها ما يكون بين المغرب والعشاء ، كما أنّه لا مُعادلة بين ساعات النهار في التعمير بالدروس ، فإنّ الدروس تكثر في الساعة ٧ والساعة ٨ صباحًا ، ثمّ تأخذ في الانتقاص قليلا قليلا فلا تأتي الساعة ١٠ حتّى تقلّ ، ثمّ تنعدم أو تكاد في الساعة ١١ وما بعدها حتّى الساعة ١٢،٣٠ . وكذا الحال في دروس المساء تبدأ قبل صلاة الظهر أي فيما بين الساعة ٢ والساعة ٣ مساء بحسب اختلاف طول النهار إلى غروب الشمس .

أما كيفية ارتسام التلميذ في الجامع وقراءته به فذلك أن يرتّب دروسًا بحسب ما يبلغه مما يجب عليه ، والنّصاب الواجب عليه هو أن يتدبّر بدروس في فنون أربعة : التجويد ، والتوحيد ، والفقه ، والنحو ، وبعد أن يحضر الدروس أيّما فيعرفه شيوخته فيها يحضر إلى بيت النظارة بدفتر مخصوص مُعدّ للشهادة من شيوخته بما يقرأ عليهم ، ويحضر معه

(١) هو دفتر في القالب الربعي يشتمل على ١٠٠ صفحة ، في كل ورقة جداول ثلاثة : هي ، لذكر اسم الكتاب ، وضع اسم الشيخ المدرس بخطه ، وشهادة الشيخ للتلميذ صاحب الدفتر بمقدار ما حضره من الكتاب إلى تاريخ تسجيل تلك الشهادة .

أحد شيوخه ليعرّف بشخصه لكاتب النظارة إن لم يكن يعرفه ، فيكتب له الكاتب في أوّل ورقة من الدفتر اسمه ، وبلده ، وعدده العمومي ، وتاريخ تسليم الدفتر إليه ، فبذلك يعتبر في جريدة تلامذة الجامع ، وفي ذلك الدفتر يشهد له شيوخه عند ابتداء الكتب وختمها ، أو في أوّل السنة وختامها ، ويشترط اشتماله على النصاب ابتداءً وانتهاءً ليعفى من المطالبة بالمجبي ذلك العام .

فإن كان التلميذ قد قرأ خارج الحاضرة فعليه أن يذكر ما قرأه ويختبره النائبان عن الوزير ويكتبان خلاصة ما يظهر لهما من أهليته في بطاقة يمضيانها ويقدمانها إلى المشائخ النظّار ، ليكتب له في دفتره (الذي يسلم له كما تقدم) خطاباً من النظّار إلى المدرسين بالجامع بأنه أهل لقراءة ما تبيّنت أهليته له ، ليتمكنهم أن يكتبوا له الشهادات بما يحضره من دروسهم ، لأنّه لا يسوغ للمدرس أن يكتب شهادته لمن يحضر درسه ما لم يشتمل دفتره على شهادة كفاءته لذلك الكتاب إمّا بالاختبار العمومي وإمّا بهذا الاختبار ، ثمّ يستمرّ التلميذ ينتقل من كتاب إلى ما فوقه بحسب ما يشهد به الاختبار العمومي السنوي ، وإن خالف ذلك يُردّ دفتره وقت التحرير لجريدة الإعفاء من المجبي ، حتّى يطل شيخه تلك الشهادة بالنصّ وينتهي هو عن قراءة ما لم يؤذن فيه ، ثمّ يزيد من الفنون بحسب ما يطلب بختمه أو بمناهزة ختمه من الكتب التي يشترط اشتمال الدفتر وقت طلب الانخراط لامتحان التطويع .

وهذه الفنون المطلوبة هي بحسب الاصطلاح المتبع : علم الحديث ، والتوحيد ، والتجويد ، والفقه ، والفرائض ، وأصول الفقه ، والنحو والصرف ، والبلاغة ، والمنطق ، وهي متفاوتة فيما يشترط على التلميذ من كثرة كتبها وقت مطالعة دفتر التلميذ لدى لجنة الاختبار .

وفي نهاية كلّ عام تدريسي يُجرى اختبار على جميع التلامذة ، للانتقال من كتاب إلى ما فوقه في العلوم المعيّنة له ، فيعين المشائخ النظّار لهذا الاختبار لجنة من المدرسين الرسميين ، وطريقتها أن تجتمع كل مساء فيستقلّ كلّ واحد من أعضاء اللجنة بتلميذ يلقي عليه أسئلة من العلوم التي زاولها في ذلك العام ، فإذا تحقّقت كفاءته كتبوا له في دفتر شهادات دروسه ما تبين من أهليته إمّا بالتقدم ، أو بالاستمرار على دروس سنته ، أو بالتنازل عن مرتبته إلى التي هي دونها .

وقد كان التلامذة بادئ الأمر يتملّصون من هذا الاختبار ، خصوصاً من ليسوا

مطالبين بالمجيبى فاهتمَّ المشائخ بإيجاد وسائل نافعة لجبر التلامذة على أدائه فصار عمومياً لا مندوحة للتلميذ عن إجرائه .

أمَّا التلميذ الذي قد أتمَّ تعليمه فإنَّه يتقدم لامتحان التطويع ، أي شهادة انتهاء التعليم^(١) فيأتي بدفتر شهادات دروسه للجنة تعينها النظارة لتصفِّح دفاتر التلامذة لتحقيق اشتمالها على قراءة الكتب المطلوبة ، وقد جرى العمل أن يزيدوا بعد تحقُّق اشتمال الدفتر على المطلوب اختبار صاحب الدفتر بتكليفه تفهيم موضع من كتاب يختاره هو أو تختاره له اللجنة بعد أن يُترك مقدار ثلاثين دقيقة لمطالعتة وحده ثمَّ يليه عند اللجنة بصفة درس ، فإذا رآه أهلاً للانخراط في امتحان التطويع سجَّلوا اسمه في جريدة أسماء الذين يُقبلون للامتحان الكتابي المعبَّر عنه بالمقالة . وقد قرَّرت النظارة أن لا يقبل أحد للامتحان إلَّا بعد أن يقضي في التعليم مدَّة سبع سنين تبتدئ من تاريخ تسليم الدفتر إليه .

أمَّا موادُّ الامتحان فالامتحان الكتابي ، ويعبَّر عنه بالمقالة تعيَّن في موضوع من فقه العبادات أو من فقه المعاملات ، بحسب ما يتَّفَق عند فتح نسخة من « مختصر خليل » وقت تعيَّن الموضوع الذي يحوِّر فيه الامتحان الكتابي أمام التلامذة ، وبعد قبول من يُقبل في الامتحان الكتابي ، يُجرى على المقبولين امتحان شفاهي بإلقاء درس يعيَّن لكلِّ تلميذ في بطاقة من بطائق مختلطة موضوعة في صندوق يتولى التلميذ إخراج واحدة منها فما يوجد فيها يكون هو موضوع الدرس الذي يليه ، وبعد قبوله يُجرى عليه إلقاء أسئلة من علوم الفقه ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، والمنطق ، والحساب ، والمساحة ، والتاريخ ، والجغرافيا .

ومما يقع في الامتحان أن يتَّحد تلامذته اليوم الواحد في الأسئلة الشفاهية ، وذلك يقتضي وضع غير الأوَّل منهم في بيت ؛ كي لا يسمعوها الأسئلة وأجوبتها قبل سؤالهم ، غير أنَّهم قد لا يعدمون ميلًا بأنواع من طرق التحيُّل حتى ألجأوا النظر إلى تقوية الحراسة والاحتياط من هذا .

والبطالات المعتبرة في الجامع شهران في الصيف من منتصف جويلية إلى منتصف سبتمبر ، وشهر رمضان مع سبعة أيَّام في عيد الفطر ، وتسعة أيام في عيد الأضحى ، ويوم عاشوراء ، وأربعة أيَّام في المولد الشريف ، ولكن يقع في الشروع عقب البطالة فتور

(١) سيأتي وصفها في ذكر الامتحان .

شديد يذبل الراحة ، ومثله يقع قبل البطالة ترقبًا لها ، ويقع هذا حتَّى في البطالات الخفيفة ، مثل راحة المولد الشريف . أما الراحة الصيفية فتبتدأ من أوائل شهر جوان لأنَّ التلامذة إذا شهد لهم في منتهى السنة الدراسية وقضوا واجب الاختبار أسرعوا إلى أفاقهم إلا الذين حبستهم الرغبة في امتحان التطوع ، فهم من التحضير له في شاغل عن حضور الدروس .

أما ما هو مهجور من فصول القانون الصادقي وما تقدّمه وما ألحق به ، فمما لا يجري العمل به على الوجه المطلوب الفصل ٦ ومحصله : « أن يكون الجامع معمورًا بالفنون والكتب المذكورة فيما قبله ويوازن بينها في الإقراء وتكثر وتقلُّ بحسب الحاجة الداعية » ، وقد أعيد تأكيده في الفصل ٢٩ ، ومنها الفصل ٨ وهو الذي أحسن بيان كيفية إلقاء الدروس . ومنها الفصل ١٨ المتضمن أن ليس للمدرس أن يقطع إقراء الكتاب قبل أن يتممه فقد تقع مخالفته لعدم مساعدة التلامذة على الأخذ به في كثير من الأحيان .

والطريقة المتبعة في الجامع أنَّ المدرس عندما يحضر فيه يكتب المنكت اسمه في جريدة الحاضرين التي على مقتضاها تحزّر المراتب في كلِّ شهر فلا يعتبر متخلفًا ولو لم يقر درسًا ، وقد يقرئ درسًا واحدًا من الدرسين المشروطين في أصل النظام ويتخلف عن الآخر ، وكثر الاقتصار على درس واحد حتَّى لقد صار معدل هذا الاقتصار يتراوح بين الخمس والربع من نسبة إقامة الدرسين في كلِّ يوم .

أحوال الدروس ومدرسيها

يياشر المدرسون الرسميون ، والمتطوعون القائمون بالتعليم مجانًا ، التدريس على نحو ما يبيّن في الأسلوب ، والواجب على المدرس من الرسميين درسان ، وقد يكثر أن يتطوع بعض المشائخ المدرسين بدروس زائدة على الدرسين اليوميين ، أو في يوم الخميس الذي لا يجب عليهم التدريس فيه بمقتضى نص ترتيب سنة ١٢٥٨ ، وهذا التطوع مع نفعه يجعل المدرس في سعة من أمر الحضور بالجامع ، إذ يمكنه من الحضور في وقت يتيسر له إن عسر عليه الحضور في غيره من أوقات دروسه . أما المتطوعون فلاكثرهم دروس متعددة ، وقد تبلغ دروس الواحد منهم إلى عشرة ، وأربعة عشر موزعة على الأيام ، ولكن القيام بجمعها قلما يقع .

وقد يقع التقصير في الدروس عن أقل الوقت القانوني وهو تسعة أدرج ؛ فيفضي إلى تداخل الدروس تارة ويستلزم طول مدة مزاوله الكتاب .

والتمرين في الدروس ضعيف إلا بمقدار شواهد التأليف - على قتلها غالباً - خصوصاً في المرتبة الابتدائية ، وإلا في شرح المكودي على الخلاصة ، حيث يلتزم إعراب أبياتها ، وهذا التهاون بالتمرين من أسباب القصور المشاهد على غالب التلامذة ، فقد يقرأ التلميذ الآجرومية مراراً وهو لا يستطيع إعراب مثال لم يذكره الشارح .

أحوال الفنون والكتب

عدد الفنون التي يشتمل عليها القانون الصادقي ثلاثة وعشرون فنًا ، منها في المرتبة العالية خمسة عشر ، وفي المتوسطه واحد وعشرون ، وفي الابتدائية اثنا عشر .

ومضت مدة لا توجد فيها في سبعة فنون وهي التصوف (أي آداب الشريعة) والتاريخ ، والرسم غير التوقيفي ، والقروض ، والهندسة ، والهيئة ، والمساحة ، ويقبل تدريس اللغة ، والأدب ، وآداب البحث ، والميقات ، والحساب ، إلا ما كان من هذا الأخير في ضمن كتب الفرائض التي هي أيضًا قليلة المزاوله . فأما التصوف فقد درس من وقت تأسيس القانون مرتين ، والتاريخ صدر فيه الإذن مرتين نعهد أنه درس قليل منه في أولهما . والرسم غير التوقيفي درس ثلاث مرات . والقروض درس مرّات كثيرة ثم انقطع أخيرًا . والهندسة درست مرتين أو ثلاثة وانقطعت ، والهيئة درست مرتين ، والمساحة لم تدرس ، والميقات درس مرّات ، ويوجد الآن منه درس واحد ، والحساب درس سبع مرّات ولا يوجد منه الآن درس ، واللغة منها درسان موجودان الآن ، وأدبها درس مرّات في المرتبة المتوسطه فيما مضى ويوجد الآن منه درسان في المرتبة العليا ، وآداب البحث درس مرّات كثيرة ولا يوجد الآن منه درس .

وليست الكتب المذكورة في الترتيب لفر من الفنون بمزاوله جميعها ، ومن أسباب هجر هاته الفنون أو قتلها عدم إقبال التلامذة عليها لاستكثارهم الواحد والعشرين فنًا في المرتبة الوسطى وهي أهمّ المراتب اعتبارًا لاستعداد أهلها للامتحان . أما سبب الاقتصر على بعض كتب الفنون دون بعض فمنه انحصار دروس الامتحان في ذلك المقنصر عليه ، فلا تكون للتلميذ الذي أكبر همّه قطع المسافة التي بينه وبين دخول الامتحان ، أدنى رغبة في الكتب التي لا يطالب بها فيه . على أن كتب المرتبة العالية لا يتأهل لها

غالبًا إلا من فاز في امتحان التطوع .

وقد قام دليل المشاهدة على قلة عدد من يريد الاستكمال بعد تحصيله على شهادة التطوع ؛ ولذا لا توجد طلبة فيما وقع الاعتناء بإحيائه من الدروس العليا بمساعدة نحارير المدرسين إلا قريتا من ربع أصحاب شهادة التطوع الذين يشارون الإقراء بالجامع .

أحوال التلامذة

عدد التلامذة كل عام زهاء الألف : منهم في المرتبة العالية أو منتهى المتوسطة نحو المائة . وفي المتوسطة نحو الأربعمئة . وفي الابتدائية نحو الخمسمئة . ولا يمكن البناء على التحقيق لأن التلميذ قد يكون في المتوسطة من بعض الفنون والابتدائية من غيره . أما حضورهم الدروس ، فعلى الكيفية المتعارفة بهيئة الحلق المحيطة بالمدرس . وقد يكترون في بعض الدروس فيكون منهم في الدرس أكثر من مائة وذلك يفضي إلى تبادلهم لحوز البقاع كل يوم ؛ فيضيع وقت من حصّة الدرس ، والشيوخ يدعوهم إلى الهدو بالرغبة والرغبة ، حتى قد يحتاج إلى استدعائه القيم لحملهم على الامتثال أو يبادر القيم إلى تدارك الأمر عندما يرى بوارق التشويش . وليس لهم كبير محافظة على أوقات الدروس ولا على إحضار البال فيها .

ومعاملتهم مشائخهم بغاية المبرة والإجلال ، وقد تظهر منهم مخالفات عن سوء فهم أو جهل بالقوانين ، فقليل بينهم سئى السيرة ، على أنه ليس في القوانين زواجر محدودة تهدد النفر القليل الذي يظهر منه سوء السيرة . فلذلك تتكرر كل عام حوادث قليلة من التلاكم في الدروس . ومن تدليس شهادات المشائخ زورا في بعض الدفاتر ، وإذا رفعت هاته الحوادث إلى النظارة يحضر المتهم لدى المشائخ النظار ويشبع توبيخًا وتهديدًا ، ثم يشفع له أحد النظار لدى بقيتهم فيعفون عنه . فإذا كانت قضايا التدليس حجزوا عنه دفتره المدلس . وسائر التأديبات موكولة لاجتهاد المشائخ النظار حسب الفصل ٦٧ والفصل ٣٢ .

ونسبة النباهة والتحصيل في التلامذة قليلة بسبب إهمال التمرين وترك مراجعة ما يقرؤونه قبل الدرس وبعده ، وترك مطالبتم باستذكار ما تعلموه ، وترك تكليفهم بحفظ المتون حفظًا جيدًا ، وترك تعويدهم على فهم معنى المتن الذي يحفظونه ، فإنك لتسأل التلميذ عن المسألة فيعجز عن الجواب ، ويتذكر عبارة المتن ولكنّه يبقى يلوكها ولا يكاد

يبين عن المراد منها ، على أن فصول الترتيب الصادقي قد حاطتهم من هاته الآفات . ولكن هيهات هيهات . أما التلامذة الذين يردون إلى الجامع بعد أن قرأوا خارج الحاضرة ، فقد أظهرت تجربة الاختبار أنهم أشد نباهة وإتقانًا واستحضارًا لما علموه وكفاءة للتقدم وأحسن تحصيلًا من أهل تلك المراتب من الذين قرأوا بالجامع الأعظم ، ولهذا أسباب كثيرة ، محل شرحها غير هذا الموضع .

إن من نبذ النظام ما نرى في حال دروسنا بالجامع الأعظم ، فإنك لا تكاد تأخذ منها معدّل تلامذتها ، فربّ درس يحضره المائتان من التلامذة في حلق مترابطة وآخر لا تجد فيه إلا واحدًا . وقد مضى الآن على المکتوب الوزيري المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ تسع سنين لم يعمل فيها يومًا بما يقتضيه الفصل الثالث منه ، وهو تعيين تلامذة لكلّ درس في علم ، لا تحجير عليهم من القراءة في غير ما عين لهم ، هذا والدروس أيضًا لا توقيت في بدئها غالبًا ولا في انتهائها دائمًا ، والمدرّس لا يلم بأسماء تلامذته ولا يطابق بينها وبين مسمياتهم ، ولا يحصي أيام تخلفهم ، ولا حالة سيرتهم العلمية ، فهذه نهاية الوصف الإجمالي لحال التعليم .

التأليف

إذا كنت نرتقب من إصلاح التعليم إصلاح المعلمين وطريق اختبارهم فإن التأليف - وهي المعلم الأول للتلميذ والمذكر والمرشد للمدرّس - أجدد بأن تُعطى لفتة من الإصلاح ؛ إذ هي الفاعل القوي في نفس التلميذ وعلى مرتبتها تكون نفوس التلامذة . ولو وازن الناس بين إصلاح التأليف وإصلاح المعلم لرأوا أن إصلاح التأليف يصل بنا إلى غرضنا . وإن بقي المعلم على حاله فإنه مهما بلغ به الجمود لا يمكنه أن يحول بين الأفهام وبين ما في التأليف ، ونحن نفتن من إصلاح العقول الغضة بأن تطنّ على أسماعها الآراء الصائبة والعلوم المحققة ، ولا نخشى في خلال ذلك من صرف أذهانهم عنها بيد صارف فإن لنور الحق سلطانًا ، على أننا لو قدرنا تصدّي بعض المعلمين أعداء التأليف الصالحة نجد في فتح باب النقد حين يصرّحون للتلامذة بفساد ما فيها تدريجيًا نافعًا ، وتنبها حقيقيًا . وقد شهدنا بشائر الارتقاء في التلامذة الناشئين بكلمة أو كلمتين تلقيان إليهم ، فما ظننا بهم لو رسمت لهم تأليف مجردة عن اللغو والإخلال تسمو بأذهانهم إلى طبقات المعرفة الحق ، فنستبشر برجال عظماء ربّما كانت عقولهم تذوي تحت أقفال

التقليد والحمل على الموجود مطلقاً .

نحتاج إلى إصلاح التأليف ولو مع المكنة من إصلاح المعلمين ، فكيف بنا وقد أصبح إصلاح المعلمين يساير بطبعه زماناً تحضر فيه نشأة جديدة ، ما دنا غير راجين تغيير حال من نشأ وشدا واعتاد أحوالاً وطرائق معروفة ، إلا رجلاً قليلين خلقت عقولهم قابلة للتطور ، فسعي تلك الفئة القليلة ، وبانتخاب التأليف ، وبتشميم ساعد الجدّ لتلافي الحالة يحصل السير إلى الأمام ، فإصلاح التأليف وحده هو المرجو لإصلاح تلامذتنا حتى ننشئ منهم معلمين أكفاء للمستقبل .

أمّلت العلوم منّا إصلاحاً لها ، فنظرنا إلينا نظر الأسير لفاديه والمظلوم لناصره ، وإصلاح التأليف هو الخطوة الأولى ، بل هو نصف المسافة من إصلاح العلوم ، فما العلوم إلا معاني التأليف ، وإنها لا ترجو تقدماً ما دامت محبوسة في تأليفها القديمة التي وقفت بها عند القديم منذ ستمائة سنة .

ابتدأ تأليف الكتب الإسلامية في القرن الثاني ، وأوّل كتاب يعرف اليوم ألف في الإسلام هو « موطأ » مالك رحمته الله ، وكان التأليف يساير أساليب العلم فظهرت في مبادئ القرن الثاني المرويّات في الحديث والتفسير ونوادير العرب وشعرهم .

ثمّ ظهرت في القرن الثالث التأليف التي مزجت الرواية بالنظر ، مثل : كتب الأدلة في الحديث « كصحيح البخاري » ، وكتب الفقه والأصول والجدل ، ثمّ ظهرت عقب ذلك كتب الفلسفة والكلام ، وفيها غلبت طريقة النظر والتفكير ومال الناس إلى البسط والشرح في كلّ هاته العصور . ثمّ تكاثرت العلوم وقوي مثل طلبه العلم إلى الأطلاع على جميعها والمشاركة فيها كما بيناه في ذكر أحوال العلم والتعليم ، فنشأ في الناس الميل إلى طريقة الاختصار فابتدأ العلماء في تأليف المختصرات ابتداء من أواخر القرن الرابع فسلكوا بها في أوّل الأمر مسلكاً محموداً هو إلى وصف التهذيب أقرب منه إلى وصف الاختصار ، مثل « مختصر المدوّنة » لابن أبي زيد . ثمّ ذهب المؤلفون يزيدون في الاختصار : فنشأت الحاجة إلى الشروح ليكون المختصر صالحاً لحفظ التلميذ ، والشرح لتوقيف الأستاذ .

وقف بنا المسير وضائق التأليف واختلطت العلوم ، وأصبحنا نتابع ما وجدنا غير شاعرين الحُسن اتبعناه ، أم لُقبِح نبذناه ، وتبدلت العصور وتقدّمت العلوم وطارت الأُمم ونحن قعيّدو علومنا وكتبنا ، كلّما أحسننا نبأه التقدم والرقيّ وتغيير الأحوال

استمسكنا بقديمنا ، وصفدنا أبوابنا ، فإنك لتنظر الرجل وهو ابن القرن الرابع عشر فتحسّه في معارفه وعلمه وتفكيره من أهل القرن التاسع أو العاشر مما هو معلول لوقوف تقدم التأليف عند الحدّ الذي تركه الواقفون ، فرزىُّ الناسُ فائدة الانتفاع بأخلاقهم وعوائدهم ومكتشفاتهم ، وسلبوا شرف النفس باعتيادهم التقليد والاستكانة لكلام الغير ، واعتقادهم أنّ ما أتى به الأقدمون هو قصارى ما تصل إليه قُدْر البشر ، فهم إذن عالة عليهم في العلم والعبارة والصورة والاختيار أيضًا ، مع اعتقاد استحالة البلوغ إلى مبالغهم ، فرجما سمعت أناسا يمدحون القطعة من الشعر ويتحركون لسماعها وهي لا تستحقّ ما قالوا ، ذلك لأنّها من كلام الشيخ فلان الولي أو المؤلف ، أو لأنّ الشيخ فلانًا اختارها في كناشه .

وإذا كان الرجل من الصالحين وألف تأليفًا أو أنشأ شعرًا أدخلوا صلاحه في آثاره فعصموه من الخطل ، وأعطوا شعره رتبة الاختيار ، ولبسوا لمن ينقد شيئًا من كلامه جلد النمر ، وأحضروا له سياط الزجر . رأيت في كتاب « أزهار الرياض » لما تعرض إلى البحث عن كتب الفقهاء وذكر أبا الحسن الصغير شارح « تهذيب المدونة » وقوله في شرحه : « يؤخذ من هاته المسألة كذا » ، وقول ابن عرفة في حقّة : « لا أدري طريق الأخذ ما هو ؟ هل هو الاستنباط أو القياس أو المفهوم ؟ وكلّ من هاته الأقسام يفتقر إلى شرط ، ولا شيء من ذلك » ، فقال المقرئ (صاحب الكتاب) بعد هذا : « تنبيه : لا يقع في ذهنك قصور الشيخ (أبي الحسن) في قوله : « يؤخذ من هذه المسألة » أنّه خفي عنه كيفية الأخذ ، فاعلم أنّه كان إمام وقته وما أخذ عنه حتّى ظهرت على يديه الكرامات الخارقة في شفاء أصحاب العلل المزمنة وغير ذلك » ، فعدل عن التنويه بشأن أبي الحسن من الجهة العلمية والجلالة في الفقه ، إلى كونه شفى أصحاب العلل .

وهكذا كانوا يأخذون كلام الصالحين فيقضون به على العلم ، وربّ ما نزلوه منزلة ما لا يقبل الطعن ، كأخذهم أجوبة صاحب « الإبريز » التي يرويها عن شيخه الصالح عبد العزيز الدبّاغ ، فيعتقدون أنّها تمام مراد الله أو رسوله من كلامه المفسر فيها . وقد يأتي الواحد منهم بمقالة تخالف العلم أو أصول الدين ، نشأت عن قصور في العلم ، أو سوء فهم ، أو ضيق تعبير ، فاعتبرها أتباعهم ومريدوهم هي الدين ، وصمموا عقدهم على غلط الأئمة السابقين ، إذ شتان بين من يأخذ من طريق الاجتهاد ومن يأخذ من طريق الكشف ! ظنًا منهم أنّ الصالح منزّه عن الغلط ، وأنّه إذا تكلم تكلم عن شبه وحي وهو ما عبّروا عنه بالكشف ، وتوهموه أنّه الاطلاع على مراد الله أو قراءة اللوح

المحفوظ ، كما يقول الجهّال من العامة ، مع أنّ هذا الكشف خواطر تعرض لأهل الصلاح ، وليست معصومة من الخطأ ، ولقد كانوا يعتقدون (وما زالوا) أن الأمر المشكل إذا ربيء في النوم ما يبيّنه فقد فسّر بوجه لا يقبل الخطأ ؛ لأنهم يرون الأحلام كشفاً ويشقون بأنفسهم وهم نائمون بما كانوا يشكون فيها وهم أيقاظ . فهم لا يقلّدون إلاّ ميّنا .

ومن العجب العجيب أنّ سعد الدين التفتزاني يقول في شرح قول التلخيص : « وهو حدُّ الإعجاز وما يقرب منه » ، وأطال ثم قال : « ومّا ألهمت بين النّوم واليقظة » ، وأنّ قطب الدين الشيرازي يقول في ديباجة شرحه للمفتاح : « أنّه قد ألقي إليّ على سبيل الإنذار ، من حضرة الملك الجبار ، بلسان الإلهام ، لا كوههم من الأوهام ، حال نصب شبكة الغيبة وهي حال بين النوم واليقظة ، ما أورثني التجافي عن دار الغرور ، والإنابة إلى دار السرور » .

لو كان النّاس أحسنوا اختيار التآليف ونظروا في عوائق التحصيل ، فاستدركوا ناقصاً وأصلحوا مختلاً ، لما كان التلميذ يقرأ النحو طول زمانه وهو عاجز عن التكلّم بكلام معرب ، ولا كان يقرأ الأصول وهو يوم يختم « المحلّي » لا يحسن ترجيح رأي بله استنباط حكم ، وشثنان بين من يتعلم ليعلم ومن يتعلم ليقول ويهرج ، لا أقول هذا حطيطة من الأقدمين ونقيصة من مقاديرهم ، فإنّي أعلم عظمتهم وجلاتهم ، ولكنّي لا أعتقد فيهم العظمة أبداً ، يقرأون ما نقرأ ويفهمون كما نفهم ، وأنا من الجانب الذي أجلهم به وانظر إليهم منه نظر المبهوت ؛ ذلك لأنهم الذين فنّوا العلوم وقعدوا القواعد ، وأتوا في الزمن الوجيز بال مطلب العزيز ، بفضل إقبالهم على العلم وانقطاعهم عن زخارف الدنيا ، ونصحهم لمن بعدهم ، من ذلك الجانب نفسه أقول إنهم غرسوا لثني ، وأسسوا لنشيد ، وابتدأوا لنزيد ، ولست مقتدرًا أن أقنع نفسي بأنهم كانوا في درجة واحدة من العلم ، بل منهم العالم المنشئ لقواعد وأصول ، ومنهم الذي ما اشتهر اسمه إلاّ بفضل عوارض .

ارتقاء التآليف وتدلّيتها محكوم في طبيعة الزمان إلى حال الأئمة ، وأصل الشعور بالتآليف مبدأ من مبادئ الشعور بتخليد العلم لنصح الخلف ، وهذا من مبادئ نهضة الفكر البشري لا يججده الإنسان ما لم يشعر أوّلاً بالحاجة إلى العلم ، وبعسته ، وبأنه يتكامل بتلاحق الأفكار ، وبأنّ الأفكار لا تستوي في منشأتها ،

فإذا شعر بهذا كله شعر بوجوب إثبات ما وصلت إليه آراؤه ليكون من ذلك أول لثان فثالث فصاعدًا .

لما مدت المدينة طنبها على العرب بعد انتشار الإسلام شعروا بوجوب التقييد ، قيل أول كتاب صنف في الإسلام كتاب عبد الملك بن جريج في الآثار والتفسير سنة ١٢٠ بمكة ، وقد قيل سبقه الربيع بن صبيح البصري بجمع أشياء كانت كالكتاشرات ، وظهر « موطأ » مالك بن أنس ، وقد قيل إنه أول كتاب ألف في الإسلام . وكان الأغلب على المؤلفين إهمال النظام فيما يسمى الأمالي ثم اهتموا إلى طريقة التصنيف . ولم يزل يرتقي الزمان إلى أن بلغ الحد بالعلماء أن توخوا في كتبهم مناسبات لتعقيب بعض الأبواب ببعض ، ووجه انحصار العلم والكتاب فيما يذكر فيه من الأبواب ، ونال الأولون من قرب زمانهم بالعرب فصاحة القول وجزالته ؛ فكانت كتبهم تبذع ملكة الفصاحة لقارئها ، وجاء من بعدهم علماء رأوا كثرة التأليف واتساع العلوم ، ولم يبق من المقدور الإحاطة بجميعها ولا الترك لبعضها ؛ فراموا تعقيد القواعد الجامعة لأشتات المسائل ، مثل : صنيع السكاكي في علم البلاغة ، وابن جنّي في كتبه النحوية منها « الخصائص » ، ولقد صادفوا سعادة إذ وجدوا العلوم في شبابها ، والدولة في إقبالها . والناس تطلب كل علم ، فكان كل بارع في علم يجد راغبه ، وحسبنا شاهداً على ذلك قصة المازني في صوت الغناء :

أظلموم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلّم^(١)

هكذا سار العلم والمدينة متصافحين ، ومهما اتسعت العلوم رأى الناس الضرورة إلى التنقيح والاختصار ، فلما أذنت الدولة بالسقوط ، وشغل الناس عن طلب العلم والحكمة بالوسواس والفتنة ، حَبَّتْ مصابيح العلم ، وأصبح البارع في علم واحد غير واثق أن يجد المقبلين عليه ؛ فشَبَّ في نفوس أهل العلم الطمع لتحصيل كل العلوم . هذا الطمع الذي إن أصاب المرء قد يذهب عليه ما حصل . فلما نظروا وجدوا التأليف

(١) المازني بكر بن محمد منسوب إلى مازن حي من بني شيبان ، توفي سنة (٢٤٨) . روي أن جارية للوائق الخليفة أنشدت البيت المذكور فرد التوزي عليها نصبها « رجلاً » فقالت : قد قرأته هكذا على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني ، فأمر الخليفة بإحضاره إلى مدينة (سر من رأى) فلما حضر عند الخليفة سأله عن البيت فأجاب أن الصواب نصب رجلاً . قال : ولم ؟ قال : لأن مصاب مصدر بمعنى إصابتم فرجلاً مفعول مصابكم وظلم خبر (إن) فاعترف التوزي بصحة ذلك .

كثيرة والعلوم واسعة ، فكانوا مسوقين إلى الاختصار بحكم الاضطرار .

فإذا بالدولة انقسمت والعلوم تفرعت فتفرعت التأليف ، وانحازت الطوائف إلى أمصار الدول ، وتابع كل قوم طريقة مصرهم لبعث التعارف يومئذ بين الأقطار بسبب انجياز الحكومات ، فانحصرت أنواع التأليف على الغالب في خمسة : المشرقية ، المصرية ، الأندلسية ، القيروانية ، المغربية أو الفاسية .

اختص أهل المشرق بجودة البحث وعلو الإدراك تبعاً للحضارة فأغرقوا في البحث والتحقيق فأفادت تأليفهم وأتسع العلم بهم ، وبلغ من الضبط عندهم إلى غاية أن صاروا يبحثون في وجه نظام التأليف ، وربما وقعت المناقشات في ترجيح طريقة من ترتيب التأليف على أخرى ، كما ترى من « حاشية السيد على المطول » في مبحث المقدمة ، والبحث في نسبة الترتيب من العلم ، وانظر ترتيب كتاب « المفتاح » للسكاكي ترعجاً من توخي التنظيم ، فكان سائر الناس ينظر إلى تأليف المشرق نظر المشوق ويتهافتون لتحصيلها ، ولكن نشأ لهم من ذلك ولع بحب الاختصار وبكثرة البحث ؛ فخرجوا من جادة العلم إلى مناقشات اللفظ والتعقيدات ، ومن العجب أن صار المؤلف يصرف جهده إلى أن تكون عباراته مضبوطة جارية على الصواب ، لكنّها غير واضحة في مراده فكأنّه يقتنع بكونها مؤدية للمراد في ذاتها ، بقطع النظر عن عسر استفادة مُطالعها ذلك منها ، ويعبرون عن هذه الحالة بالطريقة العجمية ونشأ للناس العكوف على تأليفهم والتنافس في فهم مرادها ؛ وبذلك وقفت أفهام كثيرة عن التقدم في تحصيل مسائل العلوم ، حتى أُلّف بعض الناس رسالة سمّوها « هل يخطئ السيد » (يعني السيد الشريف الجرجاني) ، وكانت طريقتهم على سواء في سائر العلوم ، فلذلك كان علم الفقه مقترناً بأدلّته ، وكانوا أكثر الناس ميلاً إلى الاجتهاد والنظر . وتتشبه بالطريقة المشرقية طريقة البلاد العراقية واليمينية وبلاد البحرين .

وكانت مصر يومئذ قرية من المشرق وبينهما التراحم ، ولكنّها كانت دونه وتشبهها طريقة البلاد الشامية .

أما القيروان وإفريقية فقد أخذت عصرين : العصر الأوّل ، عصر الفقه وكانت فيه من أشهر العواصم حتّى لقد كانت إليها الرحلة من الأندلس والمغرب الأقصى وكانت التأليف فيها نقلية ، ثم جاءها عصر النظر بعد شباب الأندلس فانقلبت الأندلس أصلاً لها ، ولم تلبث إذن أن خلفتها تونس فاقتبست من الأندلسيين وقد ظهرت فيها تأليف

ابن عرفة ، وابن راشد ، كما رأيت في تاريخ العلوم .

والأسلوب التونسي في التأليف مزيج من الأسلوبين القيرواني والأندلسي من عصر المازري إلى حدود القرن العاشر ، إذ أدخل فيه من الأسلوب المشرقي ، ولكن هذا القرن قلت فيه التأليف التونسية .

وما يذكر فيه بإعجاب التحقيق تأليف الشيخ محمد بن سعيد الحجري ، والشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، والشيخ حسن الشريف .

والأندلس في ظني أحسن بلاد الإسلام تأليفاً ؛ لأنهم أخذوا من اصطلاح المشرق وقربوا تحقيقاته بالعبارات الفصحى العربية ، وساعد الأمويون بقرطبة نهضة العلم واللغة ؛ فجاءت نهضة مقامة على أساس اللهجة العربية جامعة بين النظر والأثر ، ومن أجل ذلك ظهرت في الأندلس رجال كبار ، مثل : ابن حبيب ، والأصيلي ، والباجي ، وابن حزم ، وابن رشد الجد ، والحفيد ابن رشد ، وابن العربي ، وعياض ، وابن السيد البطليوسي ، والأعلم ، وابن الطفيل ، وابن زهر ، وابن باجه . ومن ميلهم للحفظ ابتكر متأخروهم طريقة النظم في التأليف ، لا سيما في العلوم المحتاجة إلى النقل كالنحو ، والقراءات ، والعروض ، والفقهاء ، فنظم ابن معط الأرجوزة الألفية في النحو ، ونظم ابن مالك الأرجوزة « الكافية » ، والأرجوزة الألفية ، ونظم الشاطبي « حرز الأمانى » في القراءات ، « والعقيلة » ، وكان النظم قد ظهر قبيل ذلك في المشرق ، كما تقدم .

ومن اصطلاحهم نشأت نهضة تلمسان في عصر ابن مرزوق ، والعقباني ، والشريف التلمساني ، لكن كان ذلك أضيق هنالك بحسب الحضارة والدولة .

أما المغرب الأقصى فاستبقى الطريقة النقلية ، وانصرف علمائه موجه إلى علم الفقه ، فمعظم تأليفهم فقهية ، وسائر العلوم الأخرى غير معتنى بها إلا نادراً مثل تأليف ابن المرابط محمد بن محمد المعروف بابن المرابط الدلائلي المتوفى سنة ١٠٩٠ ، له شرح على « تسهيل » ابن مالك سماه « نتائج التحصيل »^(١) وأحمد بن محمد المعروف بابن يعقوب المكناسي من أهل أوائل القرن الثاني عشر ، له شرح على مقاصد التفتزاني في الكلام ، وشرح على « تلخيص » المفتاح . ومحمد بن قاسم الشهير بابن زاكور الفاسي المتوفى سنة ١١١٨ له كتب قيمة ، منها « شرح على ديوان الحماسة »^(٢) وشرح على

(١) مخطوط توجد أجزاء ثلاثة منه بالمكتبة الأحمدية .

(٢) في الأحمدية .

« قلائد العقبان »^(١) ، ومحمّد التاودي من أهل القرن الثاني عشر .

كثرت التآليف واتّسعت في خمسمائة سنة ، وتعدّدت النحل ، ولم يهتد المسلمون أمام هذا الثّيار إلى تقييض طائفة من العلماء تختار كتباً من بين تلك الكثرة ، فكان من هذه الكثرة ، أن ناءت بالقدر عن تحملها ، ودعت حاجة إلى الأخذ من جميعها ، فطفق كلُّ أحد يختصر ويزيد وينقص على ما يبدو له ، فماذا نشأ عن ذلك ؟ نشأت عقدة اللسان واستتار المسائل تحت الألفاظ واشتغال المؤلفين عن النقد ، والعناية باختزال حرف أو نقص كلمة كما فعل خليل ، وابنُ السبكي ، والمحليّ ، والخونجي ، حتّى صار الكتّابون ينتقدون صاحب الاختصار في بعض التراكيب بأنّه لو قال كذا لكان أخصر ، فضعفت الأفهام ، وتهيأت لشرح تلك المغلقات ، وإضاعة بقية الأوقات ، والخصومة في معاني الكلمات : هل تدلُّ على ما قصده المؤلف أوّلاً ، فمن قائل نعم ومن معترض بلا ومن ناقد للاعتراض ومنصر ، وبعد طول الزمان صُرفَت الأذهان عن الفائدة ، ونسي المؤلفون خطّتهم ، فأصبحت لا ترى التآليف إلّا مناقشات وخصوما على الألفاظ والعبارات ، وفي ذلك يضيع عمر الطالب ويخورُ فكره ، ويصبح رجلاً قادراً على المكابرة واللجاج ، بغير حجاج . فماذا بقي للعلماء من مجدهم القديم ؟ انحصرت دائرة التآليف في نقل ما قال المتقدمون ، ترى تأليفاً يظهر بعد آخر ، ولا تجد شيئاً جديداً ، أو رأياً أو تمحيصاً .

لا شكُّ أنّ الزّمان قد أوجد أناساً فيما بعد القرن الثامن يمجّدون ، ويخضعون ، ويقلّدون وهم لا يفهمون ؛ وهذا كان عوناً كبيراً على استفحال التقليد والبعد عن الحقيقة والنقد ، وعزّهم ما رأوا في تآليف الأقدمين من النقل عن أساطين العلماء فظنّوا ذلك وحده زينة العلم ، فإذا كان السكاكي ينقل عن الزمخشري وعبد القاهر ، فإنّما يفعل ذلك في مواضع يريد بها البرهان على صحّة معنى أو بيان مذاق ، فما بالنا اليوم لا نسمع إلّا قال فلان وقال فلان ؟

كانت تآليف الأوّلين مفعمة بالأنظار المبتكرة والمنازع الاجتهادية في كلِّ العلوم ، ومن آثار ذلك التي لا تزال شاهداً على مقدار إطلاق العنان للتآليف في شباب الإسلام ما نرى في الكتب من حكاية الأقوال حتّى إنك لتجد أقوالاً ما كان ينبغي أن يتسامح بعدها بين الأقوال ؛ لشدة ضعفها ؛ ولكن احترام الأفكار هو الذي بعث المؤلفين على

(١) في العاشورية .

إثباتها وإحالتها على نقد المطالعين ، حتّى انقلب ذلك بالناس إلى اعتقاد أنّ كلّ قول مسطور فهو صحيح لا ينبغي الطعن فيه ، ولا يُنحَرَج من الأخذ به .

ثم حدثت أسباب كثيرة بعضها من جرّاء القاصرين على الاتّسام بميسم العلماء المحقّقين ، وبعضها من حسد الأكفء وقصد إطفاء مواهب المعاصرين ، وبعضها من تعصّبات أتباع العلماء ومريديهم ، كانت هذه الأسباب داعية لكلّ ذي سلطان أو اتّصال بقوّة أو إيواء إلى ركن شديد ، إلى أن يوقفوا الناس عندما بلغ إليه العلماء المتقدمون ، فحجروا النظر وخوّفوهم عواقب القول بالرأي ، وألقوا في نفوس الحكام والملوك أن الخروج عن ذلك قيد شير هو كإلحاد في الدين ، وكفران لفضيلة العلماء الماضين ، إلى كلمات لفقوها ، وأحاديث وضعوها ، ورهبانية في تقديس المتقدمين ابتدعوها .

ومن أجلى مظاهر الخلل في التعليم وفي التّأليف ، جهل المعلّم أو المؤلّف أو واضع نظام التعليم بمراتب الأفكار ومقدار قبولها ، وبمراتب العلوم بالنسبة إلى قابلية الأفكار . كما تراهم يجعلون تدريس « إيساغوجي » في المنطق للمبتدي لأنّ كتاب إيساغوجي صغير الحجم بقدر كتاب « الآجرومية » في النحو ، مع الغفلة عما بين العلمين من الفرق الشديد في قابلية الأفهام ، وكما تراهم يلقون أدلّة مقدّمة « المرشد المعين » في التوحيد لأهل السنّة الابتدائية الأولى من سنوات التعليم ، ويحاولون إفهام طلبتها قول الناظم :

وحدوث العالم من حدث الأعراض مع تلازم

وهكذا مسائل تقرأ من كتاب « القطر » في النحو ، هي من عويصات مسائل النحو أو من محاجاته .

ويقطع النظر عن مقاصد المؤلّفين من ذكر تلك المسائل لأنّ المؤلّفين لم يؤلّفوا التّأليف معيّنة لأهل مرتبة خاصّة ، يعد التزام متابعة تلك المسائل في تعليم أصحاب تلك المرتبة خللاً شديداً ، ومن أغرب ما يسمع أنّ كثيراً من المنتسبين للعلم يقولون : « ما ترك الأول للآخر » ، فإذا تبعها العالم ضعفت من قوّة الحكم في الاختلاف فيقول « ولكل وجهة هو مؤلّفها » ، ومن ثمّ نشأ النقل المجرد في التّأليف لولع العلماء الرسميين المتسمين بميسم المحقّقين من ضعف العقل ، فاضطروا إلى متابعة مجرد النقول والاصطلاح على أن يسئوها علماً ، ثمّ تسابق الناس على إظهار التافه من التّأليف واقتنائه في المطالعة

والتعليم ؛ فكان من أثر ذلك حال التأخر العلمي اليوم .

وجماع القول في سبب انحطاط التأليف اختلاف الحالة حسبما شرحناه في ذكر عصور التفكير من الباب السابق ، فإنه لما شدّت منافذ التفكير في العلم والتوسعة فيه ، مال العلماء إلى التفكير في عبارات السابقين ، ثمّ لما عُنُوا بطريقة الاستحضار مالوا في تأليفهم إلى الاختصار ، ثمّ لما شعروا بسماجة الإعادة للمسائل ابتكروا طريقة خلط التأليف الذي يؤلّف في علم مسائل من علوم أخرى بأدنى مناسبة .

لم يعدم العلم في خلال هاته العصور عقولاً تغالب استنارتها هاته الظلمات ، ويقي من قوّتها ما يفضل عن اعوجاج التعليم وإلحاء العادات . فترجى بتلك البقية الضعيفة الصالحة لمحة من الإصلاح تحسّ الاندفاع إليه بنابل من عزيمه وحرية . ولكن يقعد بها ما وقر فيها قديماً من حرمة الماضين والتحرّج من مناقضتهم أو الإفساد على كتبهم ، ويهجس في ضمائرهم : « ما ترك الأول للآخر » ، فاقنستت عن إظهار مواهبها لخشية الخطأ ، ومتى كان هذا المنتقد من الشجاعة بالمكان الذي لا ينظر فيه إلا إلى القول دون قائله ، تحاشى أن يسمّي لنفسه تأليفاً جديداً يحصه من مواقع النقد ، بل قيد ما يظهر له في حواش ؛ فبقيت المسائل العلمية مشتتة لا يجد المرء فيها بغيته حتّى يطوف بصره على أسفار من الكتب .

يؤلّف في علم من كان قوي الساعد فيه ليملكه أن يأتي في تأليفه بغرض من أغراض التأليف السبعة التي جمعت في آيات :

الأ فاعلمن أنّ التأليف سبعة لكلّ لبيب في النصيحة خالص
 وشرح لإغلاق ، وتصحيح مخطئ ، وإبداع خبر مقدّم غير ناكص
 وترتيب منشور ، وجمع مفرق ، وتقصير تطويل ، وتتميم ناقص

فإنه لا يدري زيادة أو نقصاناً ما لم يكن حديد البصر في علمه ، ذلك مع قوّة في النفس تمكّنه من الحكم الذي هو أصل التأليف والتعليم ، وهاته القوة تحضّل جزئية في علم إن كانت مكتسبة من قواعد العلم والدربة على العمل به منذ النشأة فيه ، وكلية وهي القوّة الحاكمة في الفطرة التي سمّاها ابن خلدون الملكة العامة ، وهي نادرة ؛ لأنّها تعتمد أولاً على قوة فطرية تُهيئها الخلقة الأصلية ، ثمّ يخدمها العلم والتحقيق ، وهي التي يكون لصاحبها طبع الفلسفة .

وحالة التعليم والتأليف يد فاعلة في إمائها وتوهينها ، فلمّا اختلّت التعاليم في العصور

الأخيرة ، ورغب الناس في المشاركة في كل العلوم ، وجعلوا همهم الأكبر حفظ مقالات الأولين ، وقصاراهم معرفة اختلافهم على ظواهره ، واقتنعوا بالألقاب الاصطلاحية والجدل اللفظي ، فأهملوا العناية بمعرفة عنوانات المسائل وغاياتها ، ولم ينصحهم معلّموهم بالتدرب على العمل في علم ، تناقصت التآليف وأصبح الموجود منها منتثرًا سخيفًا ؛ لأنّهم إذا أخذوا يؤلّفون ضاق ذرعهم وخانهم العجز فراموا تطويل التآليف بالخروج من علم إلى آخر ليذكروا كلّ ما يعرفون ، فجاءت التآليف مختلطة ، وعلى نحوها أصبح التعليم ومنها نُتجت أفكار مختلطة همها العزو والتخليط ، فتوارثت العقول ذلك الاختلال واعتادت التشتيب ، وأعظم إضرار من ذلك نال كتب المرتبة الابتدائية ، فانظر إن شئت كثيرًا منها في حلق التدريس ترَمَدُ الأعناق ، وألسنة تلوكها الأشداق ، وصياحًا يملأ السبع الطباق ، ثمّ لا تنال بعد الزمن الطويل إلاّ سواد أوراق .

وجوه من الإصلاح

إذا كان إصلاح التآليف واجبًا ، وكانت وجوه الفساد قاعدة بطلبة العلم عن الارتقاء في العلم يوم كانت العلوم المحتاج إليها عندنا محصورة في علوم الدين وآلاتها ، فقد أصبح هذا الإصلاح اليوم أشدّ وجوبًا يوم كثرت العلوم واستدعت عقل المتعلّم لأنّ يلمّ بغالبها ، وظهرت عزّة الوقت ، وصار الامتحان يطالب بتسعة علوم ، ناهيك بما يطالب به معترك الحياة عند الدخول في تياره الكبير . والتآليف طرق العلوم ، فأبي طريق نجده يوصل إلى الغاية في أمد أقصرّ وجب علينا سلوكه ، وأن نرشد إليه أبناءنا المتعلمين الذين جعلوا مستقبلهم بأيدينا ، وهذا الغرض وإن كان يتوقّف على إصلاح العلوم ولكن لإصلاح التآليف معونة قويّة فيه ، فمن الواجب ترك التطويلات في التآليف التي كان يسلكها المتوسطون من العلماء بزيادات خارجة عن الموضوع ، وتخليط العلوم ، يكون التلميذ يقرأ الكتاب في مبادي النحو مثلاً فلا يلبث أن يجد نفسه في نوادر ذلك العلم ، مثل قول صاحب المقدمة الآجرومية في عداد عوامل الجزم : « و (إذا) في الشعر خاصة » ، فيقول الشيخ خالد في شرح ذلك : « وإمّا أعملت (إذا) حملًا على (متى) كما أهملت (متى) حملًا عليها كقول عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامِكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسُ ، رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك » ، ويرى نفسه في علم الكلام ؛ لأنّ المتن قال في تعريف اللفظ : « إنّه الصوت المشتمل

على بعض الحروف الهجائية » فشرحه الشارح بأنه حركة في اللسان يخلقها الله عند حاجة المتكلم ، فجاء المحشي يريك أن الشارح لم تزل به قدمه ، بل جرى على أصول الأشعري في الكسب ، فجاءتك مسألة خلق الأفعال والخلاف بين الأشعرية والمعتزلة والجبرية . كلُّ هذا والتلميذ يُعَدُّ ما في الجامع من الأساطين ، ويشيع بنظره مساعي المارين ، فإن شئت أن تعلم ما حصل من المسألة فاسأل العاديين ، لأنَّ التلميذ لم يعرف بعد معنى الكلام ، فكيف به إلى دقائق علم الكلام .

هذا كله يجب أن يُدحض فلا المنطق يُؤتى به في مبادي علم الأصول ، ولا فلسفة الأجرام في باب التشبيه ، ولا الحواسِّ الباطنة في الفصل والوصل من البلاغة ، ولا التصوُّف في الفقه ، ولا الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أو عقلية في تعريف الكلام من مبادي النحو ، ولا « وكلمة بها كلام قد يؤم » نضيع فيها درسا كاملاً نقدًا وتوجيهًا . نختصر العبارات الأصلية لسهولة الحفظ مع شرط وفائها بمعناها ، ونطيل الشرح لتوسيع الفهم ، ولكننا لا نصل بذلك إلى تعقيد « مختصر خليل » ، إنما يكون الاختصار إيجازًا في اللفظ مع وضوح وبيان .

لا بدُّ من تجنب التأويل للتراكيب الفاسدة ، فإنَّه من المعلوم أنَّ كلَّ كلام مهما بلغ من الفساد ينقلب حيثما وجهته ، ويؤول صالحاً بعدما أفسدته متى سلكت به فجاج الاعتساف ، من نحو دعوى مجاز أو تقدير مضاف .

لا ينبغي أن نترك الأساتذة وشأنهم في اختيار التآليف للتدريس ، ولا أن نقف تمامًا عند ما وجدنا من الكتب السابقة ، بل يجب الاختيار في ذلك وإنشاء ما نحتاجه على أسلوبنا المطلوب ، بمعنى أن يكون بعضها ابتدائيًا لثاني يتلوه ثالث ، حتَّى تبلغ التعليم الأعلى . ولا بدُّ لذلك من تأسيس لجنة من نحارير العلماء لتنظر خُلال الكتب وإصلاحها وإحياء ما اندرس منها ، ولترجمة ما نحتاجه من كتب العلوم التي تقدّمت تقدمًا واسعًا على ما تركها فيه سفلنا ، مثل : كتب الهيئة ، والطبيعة ، والجغرافيا ، وطبقات الأرض ، مع رعي المطابقة لمقتضى حال العصر من بثِّ فضائل الأخلاق والآداب الجميلة التي أصبحنا في احتياج إليها مع التحريض على العمل .

أمَّا كتب التعليم عندنا فلمَّا لم يضعها أصحابها لغرض التعليم أو لم يراعوا فيها انتساب بعضها من بعض نظرًا إلى طبقات التعليم ، اعتمد كلُّ من المؤلفين طريقة توخَّى فيها ما اعتقده الأصلح للناظرين ، ولم يلتفتوا إلى واجب تدريج التلميذ ، أي نقله من

معلوم إلى مجهول ؛ ولذا نرى في أوائل بعض الكتب التي تدرس في الابتدائية عندنا مسائل تتوقف كثيراً على غيرها ، ولا قبل للتلميذ بفهمها إلا بعناء ، ونجد هذا حتى في أصغر الكتب الابتدائية ، مثل شرح الشيخ خالد على « الآجرومية » .

أضرت القناعة بالتأليف إضراراً شديداً وأفسدت أبواباً كثيرة ، أعني قناعة المتأخرين بما وصل إليهم من الأقدمين من غير أن يبنوا على أسسهم ، ثم هم بعد على قسمين : منهم من ينقل كل ما وصل إليه ، ومنهم من يرتقي فيزيّن تأليفه بالنقل عن العلماء المشاهير ، مثل : الغزالي ، وعبد القاهر ، وابن العربي ، ولكن قلماً تجد من نسج على منوال هؤلاء العظماء ، مع أن تقليد العظيم سنة فطرية ، ولكن التقليد إذا صافحه الضعف والفتور ، تعلق بسفاسف الأمور ، ومع هذا يبرون بالمواضع المشككة من كلام المتقدمين فلا ينقحونها ، نحو : كلام عبد القاهر في المعاني الثواني ، وكلام الغزالي في باب البيان من « المستصفى » . وكلام ابن العربي في المتشابه من « شرح الترمذي » . وضع علم الأصول مثلاً في القرن الثاني ، واتسع في الثالث والرابع ، ثم وقف عند ذلك الحد لاقتصار المؤلفين فيه على النقل لا بانتزاع جديد ، أو نقد سديد ، أو بحث على تلك الأصول ولو للتأييد .

العلوم

وصلنا إلى إصلاح العلوم ، وكنا على نظرة من ذلك ، ولكن بعد الغاية ووعورة الطريق وقفت بي أياماً عن متابعة الإملاء في هذا الشأن ؛ لأنظر من قَبُلَ جهات الخلل فيها حتى أضع الهناء موضع الثُقب ، وقد وجدت نفسي بعد طول التفكير لم تنزل موقنة بأن هذا بحث عصيب ، وأن المتكلم فيه لا يخرج منه وهو في جميعه مصيب ، ولكن لو انتظر كل شارع أن يصل إلى الغاية لوقفت الأشياء كلها .

والخلل الذي يعرض للعلوم إنما يعرض لها من كَيْفِيَّةِ مباحثة أهلها ، ومما يدخلونه على مسائلها من التفرعات أو أساليب التقرير ثم تتقرر ، تلك المباحثات بما يدونونه من التأليف ، ويرغب الطلبة في اتباعها ميلاً إلى سهولة الاشتغال بها ، فيؤول الأمر تدريجاً إلى تشتيت المقاصد من مسائل العلوم ، وحينئذ يعرض للعلم الاختلاط ثم نقصان الفوائد ، فلا شك أن لإخلال التأليف يداً في هذا الاضطراب ، وهذا هو الذي اشتكى منه بإجمال ابن خلدون ، والشاطبي في « الموافقات » .

تنقسم العلوم من جهة ثمرتها إلى قسمين :

أولهما : ما تنشأ عنه ثمرة هي من نوع موضوعات مسائله لكنها تخالفها باختلاف الاعتبار كعلم النحو ، فإن الثمرة التي تجتنى منه هي من نوع موضوعاته التي يبحث عن عوارضها الذاتية ، أعني أنها ثمرة لفظية محضة .

وثانيهما : ما يبحث عن أشياء لا لذاتها ، بل لاستنتاج نتائج عنها ، مثل علم التاريخ الباحث عن أحوال الأمم وأسباب صعودها وهبوطها ، لا ليكون ذلك في ذهن مزاوله ، بل لحصول غايتها ، وهو عقل التجربة وتجنب المضار والسعي للمنافع ، ومثل الفلسفة الباحثة عن الدقائق الفكرية في كل عصر ، فإن لها تأثيراً في إنارة العقل وتدريبه على فتح أبواب الحقائق المصفودة ، والحكم الأعلى على عموم العلوم ، وهاته النتيجة لا تقرأ في الفلسفة ولكنها يعتادها الذهن في ضمن ممارسته لمغلقات المعلومات . ومثل هذين علم البلاغة الذي يضل فيه كثير يتوهم أنا نعلم التليمد البلاغة بمعنى نضع له قاعدة يصير بها بليغاً ، حتى إذا أسوا من ذلك هجروا هذا العلم ، وجميع العلوم البرهانية النظرية ، نحو : الهندسة النظرية : وبراهين المنطق : وأصول الفقه : أي فلسفة الاستنباط : تفيد هذا من إحدى جهتيها وإن كانت تفيد غايات علومها من حيث إنها براهين (على الإطلاق) .

نظر كثير من الناس إلى هاته العلوم نظر المغترّ بالظواهر ، فخالوها عديمة الجدوى فأطرحوها من التعليم واستبقوا البعض منها متابعة للسلف حين رأوهم غنوا بها ، ولقد سمعت من الأفاضل من يقول : لا فائدة لدرس علم الإنشاء ولا لدرس التاريخ والأدب ، لأنها علوم يطالعها المطالع من كتبها .

وإن أطوار العلوم في الأمة تشبه أطوارها في الأفراد ، ذلك أن العلم في الأمة كما هو في الفرد له أربعة أطوار :

الأول : طور الحفظ والتقليد والقبول للمسائل كما هي من غير انتساب بعضها من بعض ، ولا تفكر في غايتها ، بل لقصد العمل .

الثاني : طور انتساب بعضها من بعض وتنويعها والانتفاع ببعضها في بعض .

الثالث : طور البحث في عللها وأسرارها وغاياتها .

الرابع : الحكم عليها باعتبار تلك العلل والتصحيح والنقد ، وهو طور التضلع والتحرير . وكذلك الأمة الإسلامية ابتدأت علمها بحفظ القرآن ، وجمع الأقوال النبوية ،

وتلقي ما ألقاه صاحب الشريعة بالتوقيف على آحاد المسائل ، ثم ارتقوا في حدود سنة ٢٠ إلى اكتساب المسائل فخصّصوا وقَيّدوا النصوص ، واستنبطوا مما وجدوا بدون تعليل ، بل بما يشبه قياس الشبه أو التنظير أو تنقيح المناط ، ثم ارتقوا فاستنبطوا العليل ، وهو عصر ظهور المجتهدين ، وقد لحقَ هذا المبدأ علومَ أصول الدين فبحثوا عن أسرار التاريخ وأحكام العقيدة . ثم ارتقوا فبحثوا بالتصحيح والتعليل ، لكن لما استنبطوا واستحسنوا لا لأصل الدين ؛ إذ لا تقبل الشريعة الطور الرابع .

أسباب التأخر

رأيت الذي يطمع في البحث عن موجبات تدلّي العلوم يرمي بنفسه إلى متسع رُبما لا يجد منه مخرجا في أمد غير طويل ، وأيقنت أن لأسباب تأخر المسلمين عموما رابطة وثيقة بأسباب تأخر العلوم ، وليس من غرض هذا الكتاب البحث في ذلك ، وأخصّ هذا الكتاب ببيان أسباب تأخر كل علم على حدة ، وتقديم بعض أسباب تعم جميع العلوم .

ما دَوّن العلماء العلوم وعُنوا بصرف الوقت النفيس في مزاولتها ، لتعتاد ألسنتهم التلاوة أو أعينهم القراءة ، ولا ليثهتوا بألفاظ غريبة ورموز مغلقة أفهام الذين لم يطلعوا على أسرارها فيحتكروا لأنفسهم هيمنة القدوة عليهم ، فإنّ هذه فكرة انقرضت مع الناس في عصور ضعف العلوم وتضاؤلها حيث كانت قسورا بلا لب .

إنّما دَوّن البشر العلوم من عصور الكلدانيين والمصريين والهنود حيث ينتهي بنا تاريخ الحضارة ، بداعي نصح السلف للخلف الذي كان فكرة قاصرة في المرء على نصح أبنائه وآل بيته فهو يدأب يسعى لصلاحهم ، ولكن من الأشياء ما لا يكون صلاحه قاصرا بل تعم البشر كلّهم عموما غير مقصود ، يدلنا لذلك ما كان من العلوم الخصبية في بيوت معروفة يرثها الأبناء عن الآباء ، كبعض الأدوية ، والكهانة ، وسائر الشعوذات السرية .

(على أن الإنسان خلق بطبعه معلما بمعنى أن في طبيعته حبّ إيصال معلوماته إلى غيره ؛ لما فطر عليه من التأنس ، ومن الميل إلى التعبير عما يجده ، وهو أصل فطرة النطق ، ولهذا ترى من يحدثك عن شيء رآه واستحسنه يودُّ أن يوصلك بكلّ تشخيص إلى مبلغه من إدراك ذلك المتحدث عنه ، وهذا أيضا مبدأ شعور التشخيص في البشر ،

وهو أقدم طبعًا من النطق ؛ إذ هو يظهر قبله في الطُّفْل) .

فما كان القصد إذن إلا إغناءهم من بعدهم عن إضاعة مثل الوقت الذي أضاعه الأولون في استقداح أفكارهم ، ليصرفوه في الزيادة على ما وصل إليه الأقدمون ، ولترتقي أفكارهم على ما كانت عليه ، فلا يفهم من وضع أي علم أمرُ الناس بمتابعة ما وضع لهم ، أو تلقي ما بلغ إليهم من وضع الواضعين بكلِّ تسليم ، بل إنما عنى الواضعون من تدوين العلوم اختصار الوقت للخلف ، وعرض نتائج عقولهم عليه لينظرها فيتبعها أو ينبذها إلى أحسن منها أو أصح ، وفي ضمن ذلك أمر لنا بإعمال النظر كما عملوا ، والاستنتاج كما استنتجوا .

أليس ذلك كله يقنعنا بأن العلوم ما دُوِّنت إلا لترقية الأفكار وصقل مرآتي العقول ، وبمقدار ما يفيد العلم من ذلك ينبغي أن يزداد في اعتباره ، فما القصد من كلِّ علم إلا إيجاد الملكة التي استخدم لإصلاحها .

ونعني بالملكة أن يصير العمل بتعليمات العلم كسجية للمتعلم لا يحتاج معها إلى مشايعة القواعد إياه .

صرف علماء الإسلام همهمم وغناياتهم إلى توسُّع العلوم ، فبحثوا عن أسرار الفقه ، واللُّغة ، والنحو ، وتفرع الفروع الفقهية والمسائل العلمية .

تطاولت الأحقاب وتعارفت الأمم ، واقتبس بعضهم معارف بعض عن بصيرة أو تقليد ، فتمازجت العلوم ، وتباهى المقتبس بما اقتبس ، ووجد قومٌ لا قدرة لأذهانهم على الوصول إلى حقائق الأشياء والانتفاع بأرواحها ، ولكن لهم همّة تسمو بهم إلى الأتسام بميسم أربابها ، فأخذ الناس علومًا لا يحتاجون إليها تباهيًا بها ، واقتصروا من علوم عالية على ألفاظ وحقائق يسردونها ، وأبهت الناس أقوام بقوة حوافظهم (وإن كانوا ضعفاء الفكر) فسردوا لهم قماطير عن ظهر القلب ، وخيلوا لهم أن ذلك أيضًا ضرب من العلم عظيم ، فقلَّدهم قوم اقتدروا على تقليدهم ، وخارت عزائم قوم عجزوا عن متابعتهم ، وعارضهم آخرون نقصوا من قيمة عملهم ، منهم من عارض في نفسه وخاتته عبارته ، ومنهم من عبَّر عن فساد ذلك . وقليل ما هم - ، فأصبحت قلة هؤلاء وكثرة أولئك وبالأعظيما على العلم ، وهو أصل تشعب الناس في العلوم ، وابتهاج كلِّ فريق بنصيبه منها ، وهذا أصل سبَّب تأخر العلوم :

وهما : وجود مسائل لا حاجة إليها يطال بها التعليم وتُتوهم في صورة العلم وما هي

وإهمال مسائل وعلوم مهّمة . أو قل - إن شئت - هما الزيادة والنقصان .
 هذان هما السببان الجوهريان . ولكن أولهما ربّما كان أخفّ لأنّ كلّ علم مهما
 كانت نتيجته ضعيفة ربّما أفاد الذهن شيئا ، إلّا متى اتّسع حتّى شغل وقتنا أتلف عنه
 علومًا أهم ، وإلّا متى اشتمل على تعاليم من شأنها أن تفضّل عزائم النفوس ، مثل :
 تعاليم الزهد الغالي ، وتعليم الحيل والمغالطات ، ومساوي الأخلاق . هذا أوّل الأسباب ،
 وهو السبب العام في تأخّر العلوم .

وأنا أتبعه بأسباب فرعيه عرضت للعلوم على وجه التمثيل لا الإحاطة .

السبب الأول : الوقوف الفجئي الذي عرض للعلوم عند انطفاء مديّنة الدولة بما قام
 من الفتن التي استأصلت الدولة العباسية وأضرمت نارا في العالم كلّهُ ؛ فأذوت زهر
 العلوم في العالم الإسلامي ، ووقف كل علم عند الحدّ الذي تركه المتقدمون .

السبب الثاني : تداخل العلوم وربط بعضها ببعض وخصوصًا علم الكلام والحكمة
 الذي أدمجوه بكلّ علم ؛ فأوجب ذلك ضيقا في العلوم وكثرة للخلاف ، ولذلك تراهم
 في المنطق مثلاً يختلفون في لزوم النتيجة للمقدمات هل هو عقلي أو عادي ، ويختلفون
 اختلافاً طويلاً أساسه المراعاة لاصطلاح فرق المتكلمين ؛ لأنّ هذا شأن العاديات ، ويهوّل
 على من يقول هو عقلي أو واجب بأنّ فيه تحكيم العقل أو الإيجاب وهما نزعتان ضالّتان .

السبب الثالث : أن ولع العلماء السابقين بالتمحيص والانتقاد أخلف في نفوس
 المتأخّرين ولعًا بالبحث فصاروا لا يحفلون بكتاب ما لم يكن مشتملاً على أبحاث ،
 وحقّ أن البحث من زينة العلم والعالم ، لكنّه البحث المتعين الأفلج ، أمّا هم فقد طفقوا
 يبحثون في ألفاظ المؤلفين على تأييد المذاهب والآراء لباعث التعصّب والتحزب ، وهذا
 هو الفساد المبين الذي ظهر ابتداء في الفقه وفي العقائد ، وهل كانت فتنة خلق القرآن
 إلّا مسألة سخيفة لولا التهويل على المخالف والتنايز بالألقاب واللوازم .

السبب الرابع : طموح النفوس إلى المشاركة في جميع العلوم ؛ ممّا جعل التآليف
 خليطًا من المسائل التي يتوقّف بعضها على فهم بعض على نحو طريقتهم في التعليم ،
 وذلك حال دون أهل العلم ودون تحقيق علم من العلوم ينبغون فيه ؛ لأنّ الزمان أقصر
 من استيفاء حاجة كلّ العلوم ، لا سيّما مع اختلال التعليم ، وإهمال الناس هذا
 الصلاح وقفوا عند حدود الأولين ، بل نقصوا عنهم ؛ لأنّ المتقدّمين لم يكونوا يبرزون
 إلّا في فنّ واحد ، وهو المسمّى بالاختصاص ؛ ولذا ظهرت فيهم أئمة مشاهير .

السبب الخامس : نشأ عن هذا أن العلم أصبح أوسع من الوقت فصار الناس يقنعون منه بالاسم ، فكانوا لا يحصلون إلا على قليل من كل علم ، حتى إذا دعت همة أحد صاحبها إلى التأليف قلب نظره فوجد نفسه عاجزاً عن الخوض في موضوع ، فجاء إلى العلوم التي يلثم بشيء منها وخطها ، وتخلص بأوهن سبب من علم إلى علم .

السبب السادس : شعبة عمًا قبله ، وهو الإعجاب بأراء المتقدمين كيف كانت وتنزيهها على الخطأ فانحصر العلم في نقل واحد عن آخر ، وربما وجدت في التأليف نقل قولين متجانين وهما متضادان من غير أن يبحث المؤلف في صحة أحدهما ، فإذا بان لهم الخطأ وعسر التصحيح بوجه تعلموا وأصلحوا الكلام بكل تكلف ، من قلب الحقيقة للمجاز وتقدير المضاف ، وجعل الجزئي كليًا ، ونحو ذلك . ومن العجائب أنهم يردون قول من لا يعجبهم قوله بقول غيره ، يحضرنى الآن مثلاً لهذين : بحثٌ بحث به الحموي في « شرح الأشباه والنظائر » الفقهية لابن نجيم عند قول المتن في باب الردة من كتاب السير في ذكر الأنبياء : « لو قال لم يعضوا حال النبوة وقبلها كفر ؛ لأنه ردٌ للخصوص - قال الشارح - هذا مشكل بما ذهب إليه عياض من أنهم معصومون عن الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها - قال - وقد يقال إن الميم سقطت من ثنايا الأقلام فأوجبت فساد الكلام وأن الأصل : لو قال لم يعصموا ، وهذا خطأ من وجهين : أولهما : أن المؤلف ذكر ذلك أثر ذكر الكفر بنسبتهم للفواحش فإذا لا معنى للإعادة . ثانيهما : أنه قال : « مخالفته للخصوص » ، ولا نصوص على أنهم معصومون قبل النبوة ، وهو محل البحث ، والخلاف فيه شهير .

أما القواعد العلمية التي أسسها لنا السلف فإن الطالب يقرأها ويكتسبها لتخدم فكره لا لتستبعد أفكاره ومتى استأسرت القواعد الأفكار بان خطأ النظر .

واعلم أنا متى اقتصرنا في تعليماتنا على ما أسسه لنا سلفنا ووقفنا عند ما حددوا ، رجعنا القهقري في التعليم والعلم ؛ لأن اقتصرنا على ذلك لا يؤهلنا إلا للحصول على بعض ما أسسوه ، وحفظ ما استنبطوه ، فنحن قد غلبنا بما فاتنا من علومهم ولو قليلا ، أما متى جعلنا أصولهم أسسًا لنا نرتقي بالبناء عليها ، فإننا لا يسوءنا فوات جزء من تعلماتهم متى كنا قد استفدنا خطأ وافرا قد فاتهم .

السبب السابع : التقليد وهو ناشئ عن الأسباب الماضية ، فإن تداخل العلوم ، وحب المشاركة في جميعها ، وحرمة الأقدمين لا بد أن يسلب من النفوس حكم النقد

فنفى إلى التقليد ، وتلك شنشنة قديمة أضرت العلوم الإسلامية وقضت بالتفرقات الاعتقادية والفقهية وقديماً ما نعى الغزالي وأبو بكر الباقلاني وغيرهما على التقليد ، ولكن الأكثرين اعتادوا أن لا يصيخوا إلى كلام العظماء إلا حيث جرى أهواءهم ، وقد وجدت أن التقليد في العلوم هو الذي ينشئ الإعجاب لعالمها بما علموا ؛ لأنهم ما قلدوا حتى غالطوا أنفسهم وظنوا أن ما علموه منزّه عن الطعن والخطأ ؛ فأصبحت مناظرتهم وانصياعهم عمّا علموا شيئاً عسيراً ، والبؤس العظيم للأمة إذا تداخلت العوائد والعلوم وموهت بعض العوائد الضالّة بظلاء الدين أو الأصول . أمّا ما كان نظرياً يتلقى عن دليل وبحث في إثبات صحّته ، فإنه يهيم المرء إلى تجويز الخطأ ، ثم إلى الاعتراف به إن كان ، فرجماً كان هذا السبب أصلاً للسبب الذي قبله ، أو هما متوالدان .

السبب الثامن : سلب الحرّية عن العلوم بسبب قصر العلم في نظر الجمهور على نقل كلام السلف ، وانحصار التآليف في نقل ما مضى من غير بحث ، وهذا من صنيع شيع متعصّبين لتمجيد آراء أساتذتهم فعدوا فهم كلامهم نهاية العلم ، وصارت مخالفتهم معدودة من الهوس فلم يسع الناس إلا خدمة كلامهم وتطويل المسودّات بالمناقشات في أفهامهم ، ولذا أصبح المبتكر عرضة للنكايّة أو الاضطهاد ، ناهيك بالمعترض على بعض المتقدّمين . وقد حدث أن تلميذاً . فيما مضى - اعترض مسألة ، فقيل له : نصّ عليها الأشموني ، فقال : وما هو الأشموني ؟ فرجع لمن له نظر فضربه ضرباً شديداً . وعهدنا غير بعيد بقضية الشيخ أحمد بن شعّا - من كبراء أتباع الشيخ محمد الشريف السنوسي صاحب زاوية جغبوب من بلاد برقة - الوافد على تونس سنة ١٢٩٣ ، وكان يرى رأي مقلّده من وجوب اتباع ظاهر الحديث ، وكان يقبض يديه في الصلاة وهو مالكي المذهب ، كيف أفتى العلماء بتضليله ، وتهدّدوا الأمير محمد الصادق باي بثورة إن لم يقتله أو يسجنه ، وأفتى بذلك الشيخ محمد معاوية شيخ الإسلام ، وتخرّج الأمير ووزيره خير الدين ، حتى تخلّص الأمير منهم بأمره الرجل بمفارقة البلاد ، نعم إن الرجل كان يدعو الناس إلى مخالفة مذهبهم وكان يرى وجوب العمل بما في كتب الحديث ، ولم تكن بضاعته العلمية تمكّنه من إيضاح مراد قدوته .

وهذا هو سبب تشتت الكتب وإضرار كثرتها ؛ إذ لم تبق فائدة في صنيع المتأخر بعد المتقدّم ، أما لو كان الكثير من التآليف لفوائد نافعة من نقد وتهذيب وإصلاح وتحقيق فإنه لا بدّ أن ينضبط ، وإذا تكاثرت لا تكون كثرته مضرة بالعلم كما كان من صنيع العصور الأولى بعد مبتكري الفنون .

ننظر اليوم نظر المبهوت إلى التقدّم الباهر الذي ناله أسلافنا في أوّل تدوين العلوم من نهضتهم ، وننظر إلى بطء التقدّم في العصور التي بعد القرن التاسع فلا نجد لذلك سبباً إلاّ شجاعة الأولين وإطلاقهم ؛ لأنّهم غير مسبوقين بما يوثق أفكارهم وأقلامهم ، وجمودنا وإمساكنا مما وُقرّ فينا من وجوب المتابعة أبداً .

السبب التاسع : إنّ انقطاع العمل - أي التمرين - عن التعليم قد محى روح العلوم من الأذهان ، فصير العلم قواعد واصطلاحات لا يهتّم فيها بعمل ، ولا يميّز صاحبها حتّى إذا بحث أو انتقد ، فإنّما ذلك في معارضة قاعدة لأخرى ، ولعل هذا ناشئ عن التوقّف الفجائي الذي أحدثته الفتن حيث تفرّق العلماء ولم تبق إلاّ الكتب بأيدي من لا يجد مفصّحاً له عن معانيها ، خصوصاً في العلوم العقلية التي لا يكاد يعقلها المرء بلا تمرين ، وفي العلوم اللسانية أيضاً ، وإنّا نرى من ضعف الناس في اللسان أن أصبحت أمثلة أكثر كتب النحو أمثلة صناعية في أحوال زيد وعمرو ، وهذا هو سبب الفرق بين الغربيين في علومهم وبيننا (ولم تمض اليوم مائة سنة منذ كان التونسيون لا يعاؤون بكتب معاصريهم من المصريين حتّى أصبحت مصر اليوم ؛ معهد العربية لما سئوه في تعاليمهم الجديدة من التمرين والعمل ، فصار التلميذ المدرسي أفصح لساناً وأبهر علماً من التلميذ الأزهري الذي لم يزل أهله يجافون كلّ إصلاح ، ولقد شهد الأستاذ الشيخ محمد عبده حين حلّ بتونس سنة ١٣٣١ بأنّ التونسيين أشدّ قبولاً للرقّي من المصريّين لو قيض لهم رجال ينهضون بهم ، ودارت بينه وبين الأستاذ العلامة سالم بوحاجب محاوراة بمحضري بتونس في سبب كسل التونسي ، فالشيخ سالم يرى سبب ذلك طبيعة الموقع ، والشيخ محمد عبده يراه التقاعس عن العمل .

السبب العاشر : انصبغ سائر المسلمين بالطرائق الصوفية بحيث قلّ أن تجد مسلماً غير منتسب لطريقة منها ، وذلك بثّ في نفوسهم الرضا بالموجود وألهى الناس بها وأصبحت غاية العلم ؛ لأنّهم احتقروا سائر العلوم إلاّ علوم المعرفة بالله (الذي هو تصوّف عندهم) وعوّد النفوس على قبول ما لا يفهم والاعتناع به ؛ لأنّ في كتب التصوف رموزاً ومغلقات ودعاوي لا دليل عليها ، تعلّم الناس سماع ما لا يفهم والاعتناع بكلّ ما يسمع ، وأنّ من علو العلم أن لا يفهمه الإنسان ، وأنّ ذلك من قصور في العقول لا في العلوم . وصارت هاته أخلاقاً ثابتة في المسلمين ، لا تمنحي منهم إلاّ بعد طول السنين ، ودوام نصح المرشدين .

السبب الحادي عشر : إهمال المراقبة للعلوم وقد كنت ذكرته سبباً في تأخّر التعليم ،

لكنتي لست أريد هنا ما أردت هناك إنما أردت هنا ما يعنى مراقبة أهل العلم أنفسهم ، وذودهم من يدخل علومهم بجهل ، وكان الذي أثر هذا هو إطلاق حرية الفكر في أول نهضة المسلمين ، ثم طمع في التأليف والعلم ناس لا قدروة لهم على الوفاء بحقوق ذلك ، ولم يجدوا رقيتا ، ونقلت كتبهم القاصرة إلى جلق التعليم ؛ فاستقرت في الأذهان على سذاجتها ، وأفسدت العلوم وطالبيها .

السبب الثاني عشر : التهاون بعدة علوم نافعة ، وقد نشأ هذا عن عدة أسباب سابقة ، منها التقديس الصوفي المتقدم ، فإنهم حقروا علوماً عجزت عنها أقلامهم من العلوم العقلية العليا ، والشرعية كعلم أصول الفقه ، وعلم البلاغة ، والتاريخ ، والعمران ، وأسرار التكليف ، ومقاصد الشريعة ، أما العلوم المنقولة عن اليونان فأنت تعلم تنزههم عنها ، وأما العلوم الأدبية مثل الشعر ، والكتابة ، وآداب المجالسة ، فقد قضى عليها اعتبارهم الخوض فيها إضاعة زمان لأن الجمود أراهم إياها شيئاً زائداً على الحاجة ؛ ذلك لأن الأمم كالأفراد لا تعنى بالأشياء الأدبية إلا متى أوصلتها المدنية إلى البحث عن وسائل الكمال ، فالعلوم الضرورية لا تبور ولا تياس أن تجد لها طالباً . أما العلوم المستظرفة والفلسفية - أعني نقد العلوم والبحث في أسرارها وعللها - فإن متعاطيها لا يجد نصيراً غير نفسه الراضية عنه متى لم يبلغ قومه حد العناية بالمحسنات ، وبذل الأموال في شراء كتبها ، والقيام بدروسها ، وإغناء علمائها .

السبب الثالث عشر : فساد التأليف الذي بسطنا القول فيه سابقاً أفسد العلوم التي تدرس ، فإن نظام التأليف وعنوان المسائل ، وترتيب التأليف وقت وضعها على حسب مراتب التلامذة بالتدرج الطبيعي ، ذلك كله نصف الفهم ، وعلى نسبه يكون العلم المرتسم بالحفاظة ، ألا ترى حيرة المبتدئين عندما يفتاحونهم في شرح الشيخ خالد على « الآجرومية » بمسائل ما سمعوها ولا تهيئوا لسماعها مثل دلالة الكلام وتعريف الصوت ، وهل هو بإحداث الله تعالى أو بقوة اللسان ، كما تقدم أنفا .

السبب الرابع عشر : الاحتجاج للاصطلاح في القديم بقولهم : إن لكل أحد أن يصطلح على ما شاء ، والضرر إنما جاء من اختلاف الاصطلاح في اللفظ الواحد ، وربما كان غلطاً في الفهم حتى يقال التقديم يفيد الحصر عند البيانين وأما عند النحاة فلمجرد الاهتمام ، حتى كأن إفادة صيغة الحصر شيء غير مستقري من كلام العرب بحيث نسأل الناطق بصيغته هل هو بياني أم نحوي ، وحتى يقال : المفهوم (أي مفهوم المخالفة) يفيد النقيض عند الجمهور والضد عند الشيخ ابن أبي زيد . وعندني أن لاحترام

الاصطلاح حدًا وهو أن يحترم ما دام غير مخلّ بشيء في العلم وغير قاصر في ذاته ، لأنّ تبديله يوجب تشويشًا ، كما صنع الغزالي في تبديل الأسماء المنطقية من مقدّمة « المستصفي » ، وأمّا إن كان عدولاً إلى ما هو أوضح وأفسر فهو الإصلاح ، وينبغي أن يشاع ليعرفه أهل العلم .

السبب الخامس عشر : سوء التفاهم الذي كان بينهم في خلافاتهم وسرعتهم إلى نثر المخالفين وإلى إشاعة التشنيع والسباب ، حتّى تصبح فيئة الغالط إلى الحقّ أشدّ عليه من وقع الحسام ؛ لأجل الحميّة التي تشبّ فيه من اعتراض المعترضين وبذلك تباعدت الآراء بدلاً عن التفاهم ، ونشأت الشيع ، وحدث التصميم على الباطل .

الحقّ لا يختلف فيه إلّا ابتداءً ، والعقلاء يشتركون في صفة تسوقهم إلى جهة واحدة ، ونحن نرى ما يحكيه المخالفون عن غيرهم في كتبهم لا يكاد يصدر عن صغار التلامذة ، ولا يكاد يبقى عند بادئ التفاهم ، فما بقاء الخلاف بعد هذا إلّا دليل على سوء التفاهم ، وجِدّة التباحث ، والهرع إلى السباب والتنازير . وأوضح ما أيّئن من هذا نقل الأشاعرة عن المعتزلة مذاهب يقررونها بوجه يشكّ سامعه : هل لهؤلاء المعتزلة عقول ؟ فإن كان من العائشين في أطمار الغفلة أ برق وأرعد ، وأرغى وأزبد ، وإن كان عارفاً يقظاً بصيراً بالتراجم والتاريخ داخله الشكُّ وردّ ما يُنقل له إلى ما يجوّزه الذهن ، فوجد الخلف طفيفاً كما في مسألة صفات المعاني ، وقدرة العبد ، والحسن والقبح .

النظر في أسباب تأخر العلوم المتداولة على وجه الخصوص

ذكرت الأسباب الخمسة عشر الماضية وكلّها أسباب عامّة لتأخر العلوم ، وربما كان بعضها ينحل إلى سببين ، ولكنني أردت تقليل الأقسام . وفي ظني أن كثيراً من الأسباب قد غاب عني لكنّه لا يكون أقوى ممّا ذكرت ، أما الآن فالغرض الإلمام بأسباب تأخر كل علم في ذاته من العلوم الإسلامية المتداولة ، ليكون هذا البحث نبراساً تضيء به مسالك ما يتتبعه الأساتذة وما يهجرونه مما يمرُّ بهم في أوقات المطالعة والتحرير ، وليكون ذلك أيضاً تمهيداً لتأليف كتب قيّمة في العلوم .

علم التفسير

ما كنت أرى التفسير يُعدُّ علماً إلا لو كان شرح الشعر يعدُّ علماً ، ولكنتي لما رأيت التفسير معدوداً في مقدِّمة العلوم لأنَّه منبع العلوم الشرعية ، ورأيتُ لأسباب تأخُّره أثرًا قويًّا في تأخُّر كثير من العلوم الإسلامية خصوصًا الفقه والنحو ، واللغة ، أحببت أن أتابعهم في عدِّه علماً .

التفسير شرح مراد الله تعالى من القرآن ليفهمه مَنْ لم يصل ذوقه وإدراكه إلى فهم دقائق العربية ، وليعتاد بممارسة ذلك فهمَ كلام العرب وأساليبهم من تلقاء نفسه . دعا السلف إلى تدوينه شعورهم بضعف اللغة العربية بين أكثر المسلمين بسبب كثرة الدخلاء فيها ، وعلمهم بأهميَّة فهم الأمة القرآن ، فكتبوا ما انتهى إليهم في ذلك عن الصحابة الذين كانوا يشتغلون بتفسير القرآن ، مثل : علي ، وابن مسعود ، وابن عبَّاس ، وزيد بن ثابت ، وكانوا يكتبون ذلك في زمرة ما يكتبون من كتب الإسلام فيما انتهى لهم عن النبي ﷺ مما يشرح مغلَقًا ، أو يخصِّص عامًا ، أو يبيِّنُ سنَّة ، فكان التفسير مع ذلك من جملة أوَّل كتاب ألف في الإسلام وهو كتاب عبد الملك بن جريح المكي (ولد بمكة سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٤٩) الذي صنفه في الآثار والتفسير منقولاً عن أصحاب ابن عبَّاس عطاء ومجاهد وغيرهما .

كان هذا السبب الذي وضع له التفسير وهو التعلُّق بما رُوِيَ عن النبي ﷺ وإفهامه للعامة بمراد الله تعالى من كتابه ، وكان اشتغال العلماء بتفسير القرآن من أهمِّ أشغالهما وكان من أكثر الناس اشتغالاً بذلك القضاة ، فكان مسلم بن جندب الهذلي يقصُّ قصص القرآن في المسجد النبوي بالمدينة في إمارة عمر بن عبد العزيز عليها ، وقصَّ عمرو بن فائد في تفسير القرآن من سورة البقرة ، وبقي يُفسر سنًّا وثلاثين سنة ومات ولم يختم القرآن ؛ لأنه كان حافظًا للسير ولأقوال العلماء في تأويلات معاني القرآن ، فربَّما كان يفسِّر آية واحدة في عدة أسابيع .

وكان موسى بن سيار الأسواري يفسر القرآن بالعربية والفارسية ، فيجلس العرب عن يمينه والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من القرآن ويفسرهما بالعربية للعرب وبالفارسية للفرس ، وكان فصيح اللسان في اللغتين . ولذا مضت تفاسير المتقدمين غير متجاوزة هاته الخطة ، مثل كتاب « مجاز القرآن » ، مما روي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى البصري ، وهذا تفسير الإمام يحيى بن سلام البصري (توفي سنة ٢٠٠) (أحد رواة

الموطأ ، وله رواية عن عشرين من التابعين) ليس فيه إلا تفسير اللفظ بحل المعنى (١) ونظيره كتاب التفسير من « صحيح البخاري » ، ثم توسّعوا فاعتبروا كل ما يستنبطونه من القرآن تفسيراً له : فذهب جماعة من الجهة الشرعية في كتب أحكام القرآن ، وآخرون من الجهة اللغوية ، مثل : « مفردات القرآن » للراغب الأصفهاني ، ومنهم من نحا منحى العربية مثل تفسير أبي إسحاق الزجاج . وتوسّع بعض المفسرين في جلب مسائل النحو ، مثل صنيع أبي حيان في « البحر المحیط » فخرجوا عن الغرض ، وأوسعهم خروجاً الفخر بن الخطيب صاحب التفسير الكبير ، وأرشدهم إلى الغرض من التفسير الذين جعلوا تفاسيرهم من جهة البلاغة ، ولعلّ أولهم العلامة الزمخشري صاحب « الكشاف » ، إمام البلاغيين ، حين رأى من ضعف الناس في فهم دقائق القرآن ، لولا تمخّلات له في مواضع من « كشّافه » بحمل الآيات على وفاق نحلة الاعتزال بتكلف ثقيل لا يناسب مقامه .

ثمّ أصبح تفسير القرآن تسجيلاً يقيد به فهم القرآن ، ويضيق به معناه الذي كان السلف يقولون فيه : « إنّه لا تنقضي عجائبه ولا تنفذ معانيه » ، بأسباب جرّت إلى هذا التضيق .

السبب الأول : الولع بالتوقيف والنقل - كما قدّمنا - اتّقاء للغلط الذي عظموا أمره في القرآن حتّى قال : « خطؤه كفر » زجراً للعامة عن التطرق إليه بدون تأهّل لكنّها كلمة قدّمت حتّى توهمها الخاصة أصلاً ، فأصبح الناس يغتفرون فيه النقل ولو كان ضعيفاً أو كاذباً ، ويتّقون الرأي ولو كان صواباً حقيقياً ؛ لأنّهم توهموا أنّ ما خالف النقل عن السابقين إخراج للقرآن عما أراد الله منه على أنّه أكثر ما صحّ منه جار مجرى التمثيل بجزئية ، أو مجرى الآراء العلمية وكثير منه مكذوب فإنّ جماعة الوضّاعين والقصاصين نسبوا لابن عبّاس الذي اعتمده الناس في فهم القرآن أقوالاً ، فطفقوا يدخلون في التفسير من أفهامهم الساقطة وقصصهم ما شوّه القرآن ، وربّما كان منها ما يخالف اللفظ كل المخالفة ، وهذا التفسير المنسوب لابن عبّاس قد تكلم العلماء في طرفة الخمسة خصوصاً أشهرها وهو رواية الكلبي (محمد بن السائب توفى بالكوفة سنة ١٤٦) عن أبي صالح واسمه باذام - عنه فهي أوّهى الطرق ، ولا سيّما رواية

(١) مخطوط عتيق بالمكتبة الصادقية بتونس عدد (٢٤٥) . وبخزانة محمد الهادي باي بجامع القيروان .
[طبعت القطعة المحفوظة بالصادقية بتحقيق د. هند شلبي في دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٢٥ /

الشدي (محمد بن مروان توفي - سنة ١٨٦) عن الكلبي الملقبة بسلسلة الكذب ؛ فقد كان هذا الكلبي وضاعاً حتى لقب بكلمة (دروغدت) أي الكذاب بالفارسية ، وهو من أصحاب عبد الله بن سبأ اليهودي (الذي تظاهر بالإسلام وقال إن علي بن أبي طالب لم يمت ونسب له الألوهية) . ومثل رواية الكلبي طريق مقاتل (الأزدي توفي سنة ١٥٠) وهي أردى من طريق الكلبي . وطريق الضحاك (توفي سنة ١٠٢) فإن فيه تدليساً ، وتزيده ضعفاً رواية بشر بن عمار أو ابن جرير لها . قيل وأفضل الطرق عن ابن عباس طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي (توفي سنة ١٤٣) الذي أخذ من طريقه البخاري تفسير مفردات وحوادث من كتاب التفسير من « صحيحه » لكنه لم يجعله ضمن أسانيده ، بل يذكره بالكيفية المعبر عنها بالتعليق . ورأيت يحيى بن سلام المفسر ينقل في تفسيره عن الكلبي فلا يرفعه إلى ابن عباس بل يقول : « في تفسير الكلبي » . أما الطرق عن علي بن أبي طالب فإن أكثرها واه إلا ما صحَّ بسند بريء من التهمة ؛ لأن الشيعة قد أكثروا الرواية عنه بأسانيد أكثرها واه . وكذلك ما يروونه عن أئمة أهل البيت في تفسير كثير من آي القرآن ، وكثير من ذلك في تفسير « مجمع البيان » للطبرسي ، على أن التفسير لم يعدم في خلال القرون رجالاً محصوه ونهضوا به ، مثل : الطبري ، وابن عطية ، والزمخشري ؛ تارة بتارة .

ومن ولع المفسرين بالتوقيف في التفسير ما ادعوه من أسباب النزول ، وأصلها أن آيات نزلت على مناسبات فتوسَّعوا فيها توسَّعاً ضيق معاني القرآن العليا ، مع أن وزن الآية العامة النازلة على سبب خاص وزان تذييلات القرآن المناسبة لما سبقها من الأحكام ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء: ١٢٨] فلا يقتضي أحدهما تخصيصاً . وقد تجاوزوا في أسباب النزول إلى الموضوعات وأحاديث الجاهلين مثل قولهم في سبب نزول آية ﴿ وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴿ الآية [الأحزاب: ٣٧] ، وآية ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج: ٥٢] ، قال أبو بكر ابن العربي في هاتيه الآية من كتابه « أحكام القرآن » (١) : « تأملوا إلى قول الرواة الذين هم بجهلم أعدى للإسلام ممن صرَّح بعداوته - ثم قال بعد صفحة كاملة - فأين هذا (أي معنى الآية) من قولهم (أي الرواة المذكورين) وقد أوعدنا إليكم توصية أن تجعلوا القرآن إمامكم

(١) في سورة الحج (ص ٧٤) جزء (٢) طبع السعادة بمصر (١٣٣١) .

وحروفه أمامكم ، فلا تحملوا عليها ما ليس فيها ، ولا تربطوا بها ما ليس منها .
 ومما يتنزل منزلة أسباب النزول في صرف ألفاظ القرآن عن معانيها ، اقتباسها في غير
 المراد منها في خطب الواعظين ، وكتبهم المشهورة لدى العامة فتشيع في المعنى المقتبسة
 إليه ، لأن أكثر الناس لا يحفظ سوابقها ولو أحققها ، ولو وجه المختلفون في جواز الاقتباس
 من القرآن بهذا الوجه لكان لبعض مذاهبهم حجة . ومن هنا توهم بعض أهل التفسير أنه
 لا يجوز للعالم أن يفسر القرآن بما لا يؤثر عن السلف أو يخالف الأثر ، وإن احتمله
 اللفظ أو تعين له ، ورووا أحاديث في استعظام القول في القرآن بالرأي فهموها (إن
 كانت صحيحة) في غير ما وردت له ، فإن المنهي عنه هو القول بما لا تساعده اللغة ،
 والبلاغة قال الفخر في تفسيره في سورة النساء عند قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَفِظْتُمْ إِلَّا تَقْلِيلًا
 فَؤَادَةً ﴾ [النساء : ٣] « ثبت في أصول الفقه أن المتقدمين إذا ذكروا وجهًا في تفسير الآية
 فذلك لا يمنع المتأخرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها ، ولولا جواز ذلك لصارت
 الدقائق التي استنبطها المتأخرون في التفسير مردودة باطلة ، وذلك لا يقوله إلا مقلد
 خُلف » اهـ .

وقال القرطبي في مقدمة تفسيره : « باب ما جاء من الوعيد في تفسير القرآن بالرأي
 والجرأة على ذلك » ، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفسر إلا آيات بعدد
 علمه إيّاها جبريل . قال ابن عطية : هذا في مغيبات القرآن وتفسير مجمله ونحو هذا مما
 لا سبيل إليه إلا بتوفيق من الله تعالى ، أما حديث « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد
 أخطأ » ، وفي رواية : فليتبوأ مقعده من النار « فهو غريب عند الترمذي ، وتكلم أبو داود
 في بعض رواته قال ابن عطية : معنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى فيتسور عليه برأيه
 من غير نظر فيما قال العلماء أو اقتضى قانون العلم ، وليس يدخل في الحديث تفسير
 اللغويين لغته ، والنحويين نحوه ، والفقهاء فقهه ، فإن القائل على هاته الصفة ليس قائلًا
 لمجرد رأيه ، وهذا هو الصحيح الذي اختاره غير واحد من العلماء . وليس المراد أن لا
 يتكلم أحدٌ « في القرآن إلا بما سمعه ، فإن الصحابة قد فسروه واختلفوا ، وليس كل
 ذلك سمعوا ... » إلخ

السبب الثاني : الضعف في اللغة والبلاغة ، وقليل المبرز فيهما إلا مثل : الزجاج
 والزمخشري ، وابن عطية ، وأبي علي الفارسي . قال الزمخشري في خطبة
 « الكشاف » : « ثم إن أملاً العلوم بما يغمر القرائح ، وأنقضها بما يهر الألباب
 القوارح ، من غرائب نكت يلفظ مسلكها ومستودعات أسرار يدق مسلكها علم

التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كلّ ذي علم ، كما قال الجاحظ في كتاب « نظم القرآن » ، فالفقيه وإن برز علم الأقران في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وإن برز أهل الدنيا في صناعة الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوثق والنحوي وإن كان أنحى من سيويه ، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه ، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق ، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما المعاني والبيان ... بعد أن كان آخذاً من العلوم بحظ ... وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقادها ... إلخ .

وقال السكاكي في « المفتاح » : « وفيما ذكرنا ما ينبه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم - تعالى وتقدس - من كلامه مفتقر إلى هذين العلمين (المعاني والبيان) أشد افتقار ، فالويل كلّ الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل .

أعظم من هذا كله ضلال الباطنية والإسماعيلية وأتباعهم من الصوفية الذين زعموا أن القرآن إشارات وفسروا بها معانيه ، ورمى بهم جهلهم إلى اقتضاحهم ففسروا أشياء بوجه التفكيك للفظ ، كما قالوا في تفسير : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إن المعنى من ذلّ ذي : أي هاته النفس يشفع عند الله وضلوا عن الرسم وعن قوله « إِلَّا بِإِذْنِهِ » ؛ لأنهم لا يحفظون القرآن ، ولا يقرؤون المصحف . وكذا ما يحرف به غلاة الشيعة الكلم عن مواضعه في نحو : ﴿ إِنَّ عَيْنًا لِلْهَدَى ﴾ [الليل: ١٢] فقرأها بعضهم : إِنَّ عَلِيًّا لِلْهَدَى ، وقولهم : إن أهل البيت في آية ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وهم خصوص فاطمة ، وعلي ، وحسن ، وحسين ، وعباس . وكلمة ﴿ وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٤] تبطل ما صنعوه ، وزعيمهم في هذا وأضرابه من الباطنية القاشاني الباطني الشهير الذي ينسب الناس تفسيره اليوم لمحيي الدين ابن عربي . ادعوا من تفاصيلهم عن اللغة أن قاب قوسين منزلة ، وصورها الشعراني في بعض كتبه ، كما فسّر غيره طوبى لهم بأن طوبى شجرة في الجنة .

ومن المتشبهين بالعلماء من تعاطى التفسير فجاء بأقوال غثه وأفهام رثة ، كتفسير : ﴿ بَرِيدٌ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾ [فاطر: ١] بأنه حسن الصوت . وتفسير : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] بأنه العشق . ولقد صدق عثمان بن عفان في كتابه

الذي رواه الطبري في « تاريخه » الذي قال فيه : « فإن هذا الأمر صائر إلى الابتداء بعد اجتماع ثلاث فيكم : تكامل النعم (ضد البؤس) ، وبلوغ أولادكم من السبايا ، (لانفتاح العين في السلطة والمقدرة ، وجهل أصل التقدم ، وفساد الأخلاق من جهة الأم) وقراءة الأعراب والأعاجم القرآن (لجهل الفريقين) فإن رسول الله ﷺ قال : « الكفر في العجمة ، فإذا استعجم عليهم أمر تكلفوا وابتدعوا » ا.هـ .

السبب الثالث : الضعف في علوم يظنونها بعيدة عن القرآن وهي ضرورية لمعرفة عظمتها العمرانية ، مثل : التاريخ ، وفلسفة العمران ، والأديان ، والسياسة .

السبب الرابع : خروج بعض التفاسير عن ذكر العلوم التي لها تعلق بفهم الآية ، إلى مسائل من علوم متنوعة ضعيفة المناسبة بموضوع تفسير تلك الآية ، كما فعل الفخر الرازي في التفسير الكبير ؛ فجاء كتاباً بعيداً عن غرض المفسر .

فإذا تقرّر هذا لديك علمت أنّ الوصف الذي يجدر أن يؤسّس عليه إصلاح علم التفسير ويكون منخولاً من التفاسير ، هو أنّ تفسر التراكيب القرآنية جرياً على تبين معاني الكلمات القرآنية بحسب استعمال اللغة العربية ، ثمّ أخذ المعاني من دلالة الألفاظ والتراكيب وخواص البلاغة ، ثمّ استخلاص المعاني المدلولة منها بدلالات المطابقة والتضمين والالتزام ، مما يسمح به النظم البليغ ، ولو تعدّدت المحامل والاحتمالات ، ثمّ نقل ما يؤثر عن أئمة المفسرين من السلف والخلف مما ليس مجافياً للأصول ولا للعربية ، وأن يتجنب المفسر الاستطراد والاندفاع في أغراض ليست من مفادات تراكيب القرآن ، فيجعل الآيات منافذ يخرج منها إلى أعراض دعائية أو مذهبية أو حزبية ، حتّى تصير الآيات القرآنية بمنزلة عناوين لمقالات صحفية ، لأنّ تسمية ذلك تفسيراً ضربت من التدليس على المطالعين الذين لا تبلغ مراتبهم العلميّة مبلغ التمحيص والعزلة للتمييز بين مدلولات التراكيب وما ليس منها في شيء ، والتضليل لعامة المسلمين ، وأن لا يقتصر المفسر على تبين المعنى ، بحيث يصير التفسير بمنزلة ترجمة كلام من لغة إلى لغة أخرى .

علم الحديث

يراد بعلم الحديث في أغلب إطلاقاته وأخصّها ، حفظ ما نقل عن النبي ﷺ من قول وعمل ، وما نقل عن أصحابه من سننه وسننهم الراجعة إلى التأسّي به . وربما أطلق إطلاقاً أعمّ على ما يضمّن فنوناً خمسة ، وهي : متن الحديث ، ومصطلحه ، وصفات

النبى ﷺ ، ودلائل نبوءته ، وسيرته وغزواته . ومن البين أن بعضها يتداخل في بعض ، وليس هذا جلُّ غرضنا من هذا الكتاب .

ظهر علم الحديث عند اهتمام المسلمين بنقل سيرة نبيهم ﷺ لبيان الأحكام ، أو تفسير الجملات من القرآن في عصر احتيج فيه إلى تفريع الأحكام لتأسيح السلطان وكثرة الحوادث . وكان في بادئ نشأته ينقل على أفواه الصحابة فيروي كلُّ منهم ما سمعه أو شاهده باللفظ أو المعنى المساوي شيئاً يصادقه عليه غيره أو ينفرد هو بسماعه (وقليل ذلك) فعندما نقصت يد الموت بقية الصحابة إلّا من عُمر مثل : أنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، اشتدت هاته الرغبة ليقوم للناس عند الحاجة من كلام رسولهم دليل يهديهم في محل الحيرة ، وهذا حرص شريف . فلما انقضى الصحابة انتقل الطلب إلى تلاميذهم التابعين فأصبحوا علماء الأمة ، وقابلهم الأمراء وسائر الناس بالتجلّة والإكرام ؛ فبادروا إلى تدوين الكتب ، فكان علم الحديث منها منشوراً في ضمن أول كتاب ألف في الإسلام وهو كتاب عبد الملك بن جريج (المتوفى بمكة سنة ١٤٩) ، فأطمع ذلك الإقبال وتلك المكانة دجاجة في علم الحديث ، أخذوا يدلسون ويضعون حجاً للشهرة ، بلا قدرة ، وكان أجلى مظاهر هذا المصاب في الوعّاظ والقصاصين ، وأنصار المذاهب والنحل .

يومئذ شعر العلماء بوجود نقد الرواة وضبط الأسانيد ، وكان أول كتاب ألف في ذلك لنقل ما صحح من الحديث والمأثور عن الصحابة كتاب « الموطأ » للإمام مالك بن أنس ، ثم تلاه صحيحا البخاري ومسلم وغيرهما .

فلما فرغ أهل الحديث من ضبط شروط التخريج ومعاني الحديث عمدوا إلى تقسيم الحديث باعتبار اختلاف صفاته ، وذلك علم مصطلح الحديث ، وأول من صنّف فيه القاضي حسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ ألف فيه كتابه « المحدث الفاصل » ، وصنّف في زمانه أيضاً الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيساوي (٣٢١ - ٤٠٥) كتابه « علوم الحديث » ، فلم يُدر أيُّهما سبق ، وغلب على ظنّ ابن حجر أن الرامهرمزي هو السابق ، ثم تلاهم الناس بالتأليف ، مثل : أبي نعيم ، والخطيب البغدادي ، والقاضي عياض ، إلى أن جاء أبو عمرو عثمان بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ فألّف كتابه أصول علم الحديث ، فهو الذي عكف الناس عليه من مختصر وناظم ومستدرك ، وبهذه العناية العظيمة كان علم الحديث أتقن العلوم الإسلامية إحكاماً ، وكتبه أسلم الكتب من الإخلال .

وكانت أسباب الفساد في علم الحديث بذلك قليلة لشدة يقظة أهله . لكن حصل منها شيان :

أولهما : اغترار الناس بحسن أحوال الرواة من غير نقد فوقعوا في مصيبة الذهول إن سلموا من مصيبة التدليس والغرور ، وقد تفتنّ الوضاعون لوجوب تزيين الحال بمظاهر الزهد والتقوى ودجلوا بذلك لوضع الحديث ، قال حمّاد بن زيد : وضعت الزنادقة على رسول الله اثني عشر ألف حديث بثؤها في الناس ، وكانت المصيبة الكبرى في أهل المقاصد الدولية ، فإنّ قوماً من الفرس واليهود لما أهتمهم أمر الإسلام ورأوا أنّه لا سبيل إلى مناصبته رجعوا إلى الحيلة فأظهروا الإسلام نفاقاً ، وغرّوا الناس بتبتلهم وتمويه أحوالهم ، وكان زعيم هؤلاء عبد الله بن سبأ اليهودي ، الذي كان رأساً من رؤوس فتنة عثمان وتظاهر بحب عليّ ، حتّى إنّه لما أخبر بموته جحده ، ونسب إليه الألوهية ، وهو مقال من بعده للفرقة المنسوبة إليه السبائية .

وقد ظهرت بوارق الكذب في الحديث في زمن ابن عباس . روى سفيان عن هشام عن طاوس أن بشر بن كعب حدث ابنَ عبّاسٍ أحاديث فقال ابن عباس : عد لحديثك الفلاني ، فأعاده . ثمّ حدّث فأعاده ابنُ عبّاسٍ إلى الحديث الذي استعاده أولاً ، فقال بشر : ما لك تسألني عن هذا الحديث أنكرت غيره وعرفته أم أنكرته وعرفت غيره ؟ فقال ابن عبّاس : إنّنا كنّا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصّعب والدّلّول تركنا الحديث عنه .

وكان من أنواع الكذب التدليس في الأسماء ، وفي حذف بعض من يتّهمه الناس ، وهذا متفاوت فيمن وُسموا به ، ومنه ما لا ضير فيه ، ومنه مقصود ، ومنه ناشيء عن تسامح وحسن ظنّ ، فقد رمي بالتدليس من ثقات المتقدمين هشيم ، والأعمش ، والثوري ، والوليد بن مسلم ، وجميع محدّثي الكوفة إلّا مسعراً وشريكاً ، كما صرّح به ابن عبد البر في « التمهيد » . وقد روي عن الإمام مالك أنه قال : « لقد أدركت أنا سناً يُستسقى بهم الغمام ما أخذت عن واحد منهم » . كذلك كان شأن السلف في الرواية عن النبي ﷺ وكذلك كان أمر رسول الله لهم كي لا يضيّق الدين بكثرة الرواية والتحديد فيسلب عنه صلاحه لجميع العصور ، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال ، « لا تكثروا عني غير القرآن » ، ولكنهم رأوا الحاجة داعية إلى ضبط ذلك ، وكانوا لا ينقلون إلا ما علموا دعاء الحاجة إليه مع الاحتفاظ خشية الكذب والتغيير نظرًا إلى الحديثين : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، « نصر الله امرءًا سمع

مقالتني فوعاها فأدأها كما سمعها . حتى اختلفوا في جواز نقل الحديث بالمعنى وأجازوه بشروط ذكرت في الأصول ، وحتى اختلفوا أيضاً في قبول المراسيل وأجازها المجيزون بشرط نقد الراوي وعلمه ، حتى يكون إرساله كإسناده إذ لا يروى إلا عن الثقات ، مثل : مراسيل سعيد ابن المسيب ، ومالك بن أنس ، وكان قدوتهم في هذا التحري عمر بن الخطاب صاحب النفس الشاعرة ، فكأنه أطل على ما سيحدثه الناس ، فشدّد في قبول الأحاديث التي لا يعتضد روايتها بثان من الصحابة ، وتوعد من يروي حديثاً غير معروف إن لم يأت بشاهد على صحته ما روى ، ولهذا قال مالك : « لا تقبل الأحاديث التي لم تشتهر في زمن عمر » .

فلما ألفت الناس أولئك الدجالين ورقت قلوبهم عليهم أصبحوا يتلقفون الأحاديث منهم على غير بصيرة ، ويلبسون لمن ينصح لهم في نقدها جلد النمر . وهذا الإمام البخاري قد وغرت عليه صدور فقهاء زمنه لشدة بحثه عن عدالتهم واحتياطه في الأخذ عن بعضهم ، وكذلك يحيى بن معين ، وقد قال بعض الشعراء في يحيى بن معين :

ولا بن معين في الرجال مقالة سيئسأل عنها والمليك شهيد
فإن يك حقاً قوله فهو غيبة وإن يك زوراً فالعقاب شديد

ولم يشتهر في النقد مثل الإمام مالك بن أنس ، وعلى منواله نسج البخاري ومسلم ، ويليهما أبو داود ، ثم الترمذي . وعندني أن أكثر ما استدرك على البخاري ومسلم إنما هو مبني على التساهل ، لا سيما مستدركات الحاكم والبيهقي .

هذا وقد كان بعض الوضاعين يسلك طريقة أخرى للوضع ، وهي أن يعمد إلى الأحاديث الصحيحة فيزيد فيها ، كما حكى أن غياث بن إبراهيم روى حديثاً : « لا سبق إلا في خف أو حافر » فزاد فيه « أو جناح » ؛ لأنه دخل على المهدي العباسي وكان المهدي مولعاً بالمسابقة بين الحمام ، فقبل له ، حدث أمير المؤمنين ، فروى هذا الحديث . ومن هؤلاء : عيسى بن يزيد اللبثي المعروف بابن داب اللغوي النسابة ، فقد كان له حظ عظيم من العلم ، وكان يزيد في الحديث ، كما ذكره الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » . وقد قال فيه ابن مناذر :

ومن يبيع الوصاة فإن عندي وصاة للكهول وللشباب
خذوا عن مالك وعن ابن عون ولا ترووا أحاديث ابن داب
ترى الهلاك ينتجعون منها ملاهي من أحاديث كذاب

إذا طلبت منافعها اضمحلت كما يرفض رقرق السراب

اعتل الوضعون بعد ما رأوا من صرامة أهل النقد بعلة جديدة ، وهي التساهل في أحاديث فضائل الأعمال ومنشأ ذلك شيوع التصوف ظناً منهم أن الكذب في الترغيب مصلحة ، حتى إن أحدهم ليم على صنيعه وذكّر بحديث : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، فقال : « إنما كذبت له لا عليه » . وتعالى بعض الجهلة فقال : يكفيننا في وجوب الأخذ قول القائل : قال رسول الله سواء كان صدقاً أم كذباً . وأيدوا ذلك برؤى حلمية . ومن العجيب أن النووي يحكي اتفاق الحفاظ على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال . والواجب سد هذه الذريعة .

السبب الثاني : قصور الهمم عن مزاولة علم الحديث مزاولة نقد وضبط ؛ حيث اقتنعوا من صفة المحدث بسرد الحديث أو حفظ كثير منه ، ربما كان مخلوطاً صحيحه بضعيفه ، ثم اقتنعهم من الرواية بما يسمونه الإجازة ، وهي أن يأخذ الشيخ القلم فيكتب لتلميذه أنه أجازته أن يروي عنه كتب العلوم ، وفي كثير من تلك الكتب ما لا يعرفه الشيخ ولم يطالعه ، ثم يتصدون من بعد للرواية في رمضان مثلاً ، فيقولون : « وبالسند ... » إلخ يظنون أن تلك الورقة هي السند ، وإنما تفيد تلك الورقة وجود صحيح البخاري مثلاً أو غيره إذا كان الذين تلقوها عدولاً .

أثر هذان السببان في العلم تأثيراً قوياً مع يقظة العلماء ؛ لأنّ لأهواء العامة وأمثالهم ميلاً مع ما يوافقها مما ينسب إلى الدين ، ولذلك أثر هذان السببان في الفقه ، والعقائد ، وآداب الدين فبينما يكون أصل ثابتاً بالقرآن أو بالسنة أو بمعرفة مقصد الشريعة الحاصلة بالقياس الجلي ، إذا بحديث يطرئ على الآذان يهدم ذلك الأصل أو يعارضه ، ولا يعدم ذلك متابعا وإن كان أساطين السلف احتاطوا فيه فقد روي عن عمر أنه روي له حديث يخالف القرآن وما مضى من السنة ، فقال : « لا نترك كتاب الله وسنة نبيه لقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت » . وقدم الإمام مالك القياس الجلي والعمل الثابت بالمدينة على خبر الواحد الصحيح . وقال الإمام الشافعي : إن السنة لا تخصّص القرآن ولا تنسخه . وقال جماعة من أهل العلم منهم ابن عبد البر برد الحديث الغريب (وهو الذي ينفرد به راوٍ واحد) .

فالذي نراه للإتيان على ما بقي حاقاً بعلم الحديث من الخلل : أن يسدّ باب التسامح في إيداع الأحاديث الضعيفة في كتب الحديث ، ولو كانت في فضائل الأعمال ، فإن

ترك ذلك أعظم فائدة للدين من ذكره ، وفي الأحاديث الحسان بلاغ لطالبي الفضائل . وأن يطرح الاشتغال بضبط أحوال الرواة بعدما مَحَّص الحفاظ صحيح الحديث من عليه ؛ فإن الاشتغال بذلك أصبح قليل الجدوى ، فليقتصر على ذكر الصحابي الراوي للحديث ، وعلى ذكر رتبة ذلك الحديث في نظر أهل النقد ، كما فعل جلال الدين السيوطي في « الجامع الكبير » في القسم الأول منه ، وأن يذيل الحديث بمنزاع علماء الفقه في الاستنباط منه وهي طريقة مالك في « الموطأ » . وهي الطريقة المثلى . وربما أتى البخاري في صحيحه بشيء من هذا ، وكذلك فعل الترمذي في « جامعه » ، لأن كثيراً من أهل السداجة في العلم يتوهمون أن السنة شيء ومذاهب الأئمة المجتهدين شيء آخر ، حتى يخيل لهم أو لمن يسمع مقالاتهم أن أئمة الاجتهاد شرعوا في فقههم قبل العلم بالسنة ، ويخالون أنهم علموا من السنة التي اقتنوا من كتبها ما اقتنوا ، ما لم يعلمه أهل الاجتهاد قبلهم .

علم الفقه

ظهر الفقه في الدين قديم في الإسلام ، بل مأمور به في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة: ١٢٢] . ولكن شدة الحاجة إليه إنما كانت بعد وفاة النبي ﷺ ، ومع حدوث الحوادث ، وسعة السلطان ، ولما كان أصل دين الإسلام هو القرآن ، وأن فيه تبيان كل شيء ، وكان المراد بذلك أن فيه أصول الأحكام ووكلياتها والإشارة إلى مقاصد الشريعة في الخلق ، وفي ذلك مقنع من تنبيه المجتهد إلى ما يأخذ ويدع ، أخذوا يستنبطون منه تفاريع الأحكام في جميع الشؤون التي تدعوهم إليها الحاجة .

وكان قد انفرد من بين الصحابة قوم برجحان الرأي والتفرغ لهذا المهم سُموا الفقهاء ، منهم : علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وعمر بن الخطاب ، وعبد الله ابنه ، وعبد الله بن عباس ، ومن بعدهم اشتهر أصحابهم ، مثل : عروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، وابن شهاب ، والقاسم بن محمد بالمدينة ، وشريح بالكوفة ، وأبي قلابة بالشام ، وكان كل من اشتهر بجودة الفهم وأصالة الرأي في استنباط الأحكام نبه شأنه وأخذ عنه رأيه ، فكان الداعي إلى الفقه تشريع الأحكام ؛ ومن ثم عرفوه بأنه : « العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسب من أدلتها التفصيلية » ، وكان الباعث على

كتابة ما استنبطوه حفظ تلك الآراء ليحفظوا على الناس زمنهم من العود إلى عمل قد قضاه من قبلهم ، مع احتياجه إلى صفات يقلُّ اجتماعها من قوة الرأي ، وفهم أساليب العرب ، والشعور بمقاصد الشريعة ، وصفة العدالة ، والفراغ من الشغل بغير علم الشريعة .

هكذا نصحوا للأمة ، غير أن احتياطهم في الدين ، وحبهم لاستبقاء حرّية الرأي في فهم الشريعة بعد العلم بأصوله ، وخشيتهم عواقب الخطأ في الفهم أن يحملوا الناس على الضلال ، بعثهم جميع ذلك على الحذر من التشديد في الأحكام أو الجزم بها إلا متى كانت قويّة الظنّ ، فكانوا يتقون من أن يقول أحدهم هذا حلال وهذا حرام ، فيعدلون إلى نحو لا بأس به أو هو مكروه . فلما كونت كتب الفقه كانت على قسمين :

قسم تذكر فيه الفروع وأنواع الحوادث مذيّلة بأحكامها ، وذلك مثل : « المدونة » المروية عن الإمام مالك ، ومثل : « الجامع » لمحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة .

وقسم تذكر فيه الكليات الفقهية التي يسميها المتأخرون الأصول القرية ويفرّعون عليها المسائل الجزئية ، مثل : قواعد القرافي ، والأشباه لابن نجيم ، وقواعد عزّ الدين ابن عبد السلام ومن سلك طريقتهم ، مثل : المقري ، والونشريسي . كانت طريقة التفريع أقدم وأسهل أيضاً وأحبّ الناس التهّم بالتأليف ؛ فاقصر عليها الأكثرون ومالوا إلى التقديرات وإلى تكرير الفروع ، وكان ذلك أقدم فساد أوجب تأخّر الفقه ، أطمع فيه القاصرين حيث رأوه غير محتاج إلى نظر أو خدمة علوم أخرى ، بل هو صور لها أحكام تؤخذ مسلمة ، ولست أنكر بهذا الحاجة إلى التفريع وتوضيح المشكلات ، ولكنني أنكر حصر مسائل الفقه فيها . ثمّ عرض بعد ذلك الاعتناء بنقل الخلاف المذهبي فتجد في المسألة أقوالاً كثيرة ، ولولا تصدّي جماعة من أئمة الفقه للترجيح بين الأقوال الكثيرة لصعب على الناس تعاطيه ، مثل : الشيخ أبي محمد بن أبي زيد ، والقاضي عبد الوهاب ، ومحمد بن بشير .

أما أسباب التأخّر فهي :

الأول : التعصّب للمذاهب والعكوف على كلام إمام المذهب واستنباط الحكم منه بالالتزام أو نحوه ، فتلقى أتباع الأئمة مذاهبهم برهبة منعتهم النظر في الفقه ، بل صار قصاراهم نقل الفروع وجمع الغرائب المخالفة للقياس ونقل الخلاف ، وأبوا التراجع ورفع الخلاف الذي هو الغرض من التفقه ، وعوضوا ذلك بالانتصار للمذاهب لا يلوون على غير ذلك ، مع تصريح الأئمة بأن لا يوافقهم أحد إلا بعد عرض مذاهبهم على الأصول ،

قال الباجي : « لا أعلم قوماً أشدَّ خلافاً على مالك من أهل الأندلس ؛ لأنَّ مالكا لا يجيز تقليد الرواة وهم لا يعتمدون غير ذلك » ، وفي « قواعد » المقرئ : « قاعدة لا يجوز التعصب للمذاهب بوضع الحجاج على الطرق الجدلية مع اعتقاد الخطأ أو المرجوحية ؛ لأنَّ كلَّ من يهتدي لتقرير الحجاج لا يرى الحقَّ أبداً في جهة رجل واحد ، مع أنَّنا لا نرى منصفاً في الخلاف ينتصر لغير مذهب صاحبه مع علمنا برؤيته للحقِّ في بعض الآراء . وهذا تعظيم للمقلِّدين بتحقيق الدين ، وإيثار الهوى على الهدى . قال علي : « أعرف الرجال بالحقِّ » . وقد ذكرني هذا قول المعري :

فمجادل وصل الجدال وقد درى أنَّ الحقيقة فيه ليس كما زعم

السبب الثاني : إبطال النظر في الترجيح والتعليل ورمي من يسلك ذلك بأنَّه يريد إحداث مذهب جديد أو إحداث قول ثالث ، كما هو اللقب المعروف في باب الإجماع من كتب الأصول ، وقد كان علماء السلف مع تقليدهم لواحد من الأئمة لا يرون تقليده مانعاً من النظر والترجيح ، فهذا سحنون يخرج فروع « المدونة » مذيلة بأحاديث صحيحة تخالفها ليُنَبِّه على أنَّه يختار غيرها ، وفي هاته الحال يقول القاضي منذر بن سعيد البلوطي (تأييداً لمذهبه الظاهري) :

عذيري من قوم يقولون كلِّما	طلبت دليلاً هكذا قال مالك
وقد قاله ابنُ القاسم الثقة الذي	على قصد منهاج الهدى هو سالك
فإن عدتُ قالوا هكذا قال أشهب	وقد كان لا تخفى عليه المدارك
فإن زدتُ قالوا قال سحنون مثلهم	ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
وإن قلتُ قال الله ضجُّوا وأكثروا	وقالوا جميعاً أنتَ قرن مباحك
وإن قلتُ قد قال الرسول فقولهم	أتت مالكا في رد ذاك المسالك

وقد نقض غزله بالمصراع الأخير وأيد خصومهُ وبالغ مبالغة أصحابه المعلومة .

ثمَّ شاع هذا في بلاد الإسلام بسبب الضعف في العلم أو بسبب من تقليل الخلاف ، وهو ما يعتذر به اليوم أنصار المذاهب . وفي الحقيقة أن غلق باب النظر هو المانع من تقليل الخلاف أو توحيد المذهب ؛ إذ لا يمكن الخوض في ترجيح قول أو الجمع بين قولين ما دمنا نمنع المرجح من مخالفة المذاهب المعروفة ، ولا شكَّ أن منع ذلك يفضي إلى التوقُّف في أحكام محدثات كثيرة ، فإنَّ المستنبطات الاجتهادية قد راعى فيها أئمة المذاهب المصالح والمفاسد ، ومقاصد الشريعة ، وحاجات الأمة ، وعوائدها ، ودفع

المشقات ، ونحو ذلك . ولهذا نرى العلماء اليوم يتحيرون في أمرهم مهما حدث شيء لم يعلموا حكمه ، أما ما يتقيه بعض المحتاطين من علماء عصرنا خشية من تفرق الأمة إلى مذاهب كثيرة ، فالظاهر أننا في أمن منه ، فإذا أقدم العلماء على النظر أمكن الحكم في الخلاف وقرع أنف المتسلق إلى الاجتهاد بدون استعداد . إذ لم يبق له من التعلل بالاضطهاد ، ما يجعل كلامه مسموعاً عند أهل العناد ، على أننا لا نريد إلا تحسين الحالة العمومية في تصارييف الأقضية الشرعية وأحكام المعاملات المدنية والمنافع الاجتماعية ، ولا علينا إذا أخطأ الجاهلون ، فإنهم من الآن في ظلماتهم يعمون .

لما أبطل الناس النظر نزلت بهم الحوادث فصاروا يفزعون لتلفيق الأحكام : إمّا باستنباط من كلام أئمتهم ، وهو غير جائز كما في القاعدة الثالثة قبل باب الصلاة من « قواعد » المقرري ، وإمّا بالرجوع إلى عمل علمائهم في الأندلس أو فاس أو تونس وذلك قد رده ابن العربي ردّاً صريحاً في كتاب « العواصم » .

السبب الثاني : عدم العناية بجمع النظائر والقواعد للفروع المتحددة بذكر الحكم الجامع بينها حتى يستغنى عن كثرة التفرع ، وحتى تكون الفروع كالأمثلة للقواعد .

السبب الثالث : إهمال النظر إلى مقاصد الشريعة من أحكامها ، وهذا موجب تشعب الخلاف سواء كان خلافاً عالياً (أي بين المذاهب) أم نازلاً (أي في المذهب الواحد) ، فإن تتبع تصارييف الأحكام يرشد الفقيه إلى مقاصدها ، وفي سوابق أعمال السلف دلالة واضحة على عنايتهم بهذا ، ولعله الداعي إلى وضع علم أصول الفقه ، وسبب تأويل كثير منهم لأحاديث مثل تأويل الإمام مالك حديث خيار المجلس ، وحديث « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه » ، واختلاف الصحابة في فهم قول النبي ﷺ : « لا يصليّن أحدكم العصر إلا في بني قريظة » . ودليله من الشريعة تصويب النبي ﷺ لمن فهم المقصد فبادر بتقديم الصلاة مع أنه مخالف مدلول لفظ النهي ، وإن كان قد عذر الفريق الآخر بمدلول اللفظ فليس عذره إياه تصويبا له بل عذراً ، ومن ذلك فهمهم أنّ الشارع متشوّف للحرية ، وأمر أبي بكر بجمع القرآن ، وحماية عمر للحمي ، وحمل عثمان الناس على مصحف واحد ، ومغادرة علي المدينة إلى الكوفة .

ولقد صرح أئمة علمائنا بفائدة النظر في مقاصد الشريعة ، مثل : الغزالي ، وابن العربي ، والشاطبي ، وقد خصّها الثالث بجزء من كتابه « عنوان التعريف » .

كان إهمال المقاصد سبباً في جمود كبير للفقهاء ومعولاً لنقص أحكام نافعة ، وأشأم ما نشأ عنه مسألة الخليل ، التي ولع بها الفقهاء بين مكثراً ومقلّ .

السبب الرابع : ضعف الفقهاء في علوم يؤثّر الضعف فيها قصوراً عند الاستنباط ، وهذا معلول لما قدّمنا من ولعهم بالتفريع ، حتّى ضاق عنهم وقتهم عن الوفاء بواجبات النظر .

فأوّل ذلك : ضعفهم في الحديث ؛ فإن ذلك يؤثّر وقوع الخطأ في الأمور التي مرجعها إلى التوقيف ، وفي بيان المجملات ونحو ذلك . ولما قيل لملك إن شريحاً لا يفتي بجواز الحبس قال : « لو رأي شريح أحباس رسول الله وأصحابه ما قال ذلك ولكئنه شغل بحسن العراق » ، وشاع بين الفقهاء الاستدلال بأحاديث ضعيفة حتّى ضرب المثل بأحاديثهم ، ففي « قواعد » المقرئ : « حذّر الناصحون من أحاديث الفقهاء » . وقال بعضهم : احذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي . وقال جلال الدين القزويني لأبي موسى ابن الإمام : « ما أحسن فقه قاضيكم (يعني عبد الوهاب) لولا ما يحتجّ به من الحديث الضعيف ، فقال أبو موسى : « شيخكم (يعني الغزالي) أكثر احتجاجاً به » .

ومن هذا رواية الحديث بالمعنى ، فإن المتضلع في علم الحديث لا يعوزه ردّها إلى أصلها ، ألا ترى إلى اختلافهم في فهم حديث بريرة : « واشترطي لهم الولاء » مع أن أصرح رواياته في صحيح البخاري : « لو شئت شرطت لهم الولاء » . ولذا اختلف أئمة الأصول والحديث في جواز نقله بالمعنى ، وينبغي أن يجعل احتمال الرواية بالمعنى أوّل احتمال يجاب به مهما خالف الحديث نصّاً جليّاً أو أصلاً من أصول الدين .

وثانيه ^(١) : الضعف في اللغة وقد نشأ عنه خلل في كلام كثير من عظماء الفقهاء ، ولما فسّر محمد بن الحسن الأئيم من حديث : « الأئيم أحقّ بنفسها من وليها » بالبالغة قال ابن عابدين : إن محمداً من أئمة اللغة فلا يحتجّ عليه بمخالفته تفسير اللغويين ، وقد تعرّض أبو إسحاق الشاطبي لشيء من هذا وذكر قصصاً فعليك بمطالعتها .

وثالثه : الضعف في أصول الفقه وهي المصيبة التي عمت متأخري المغاربة والمصريين . ورابعه : الضعف في علوم الاجتماع وحاجات الأمة حتّى أهملوا أحكام صور من

(١) عطف على فأوّل ذلك ضعفهم . في أول الصفحة .

البيوع ونزلوا على بيوع الناس اليوم أحكام بيوع الآجال التي كانت في القرون الأولى من الهجرة . ولم يعتنوا بتخريج أحوال البيوع الحاضرة . وقد ذكر صاحب « المعيار » عن ابن عرفة في المسائل التي دارت بينه وبين الشاطبي أن ابن عرفة قال : « وقد كان بعضهم يفتي وهو لا يعرف إعراب بسم الله الرحمن الرحيم ^(١) استنادًا لأقوال الفقهاء وظاهر قول المازري في كتاب الأفضية إن فعل هذا لا يجوز » .

السبب الخامس : الإعراض عن التأليف المفيدة المهذبة الواضحة العبارات ، مثل « مختصر ابن الحاجب » ، والالتجاء إلى ما فيه كثرة الترددات من ضيق عبارات المختصرات كعبارات خليل واحتمالات شراحه واستظهاراتهم .

السبب السادس : الاختلاف في أصول الاستنباط فتجد لكل مذهب أصولاً خاصة ، وهذا الذي تعثر معه المراجعة ، فيجب توحيد الأصول ونبد الخلاف منها . وأظنّ هذا غرض أبي إسحاق الشاطبي من تأليفه « عنوان التعريف » فإنه صدره بمسألة أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنيّة ... إلخ .

السبب السابع : صرفهم جل همهم إلى فقه العبادات فأكثروا فيه من التخريج مع أنّ طريق العبادات التوقيف ، وتقصيرهم في فقه المعاملات من النوازل والأفضية فتركوه محتاجًا إلى أصول وكليات تجعل للعارف به معرفة بأحوال الزمان ، وتودّعه شعورًا نبيلًا في إدراك قيمة الدعاوي واحترام الحقوق وكرهية الظلم ، يهتدي بها عند تشابه النصوص وقصد تطبيقها ، وعند اتّساع الحكم من مبدأ إلى غاية فيما ترك للاجتهاد . وكان الواجب أن لا يكون طريق التفقه واحدًا في نوعي الفقه المذكورين ، فإن شؤون الدين والعبادات أوغل في جانب الأثر ؛ لأنّ كثيرًا منها التبعدي الذي لا يدخل فيه القياس دخولًا قويًا ، بخلاف فقه الأفضية والنوازل ، ولقد أحسن فقهاء الأندلس إصابة الحزب إذ خصّوا فقه الأفضية والنوازل والتوثيق بمؤلفات خاصة مثل أحكام أبي الأصبح ابن سهل ، وكتب الوثائق مثل النهاية والتمام للمتيطي ، وتبعهم فقهاء تونس ، مثل : ابن راشد في كتاب « الفائق » ، وابن هارون في اختصار المطيية . وكتب التوثيق والعمل مثل وثائق ابن فوح وذلك لتقسيم يتعين اتباعه .

(١) خص عدم المعرفة بإعراب البسمة لأن عادة أهل عصره أن يتدثروا تعليم علم النحو بإعراب البسمة ويفيضوا فيما يتعلق بذلك .

علم أصول الفقه

يقصد من علم الأصول ضبط القواعد التي يستطيع العالم بها فهم أدلة الشريعة ليأخذ منها الأحكام التفرعية ، أرادوا أن يجمعوا فيه ما تتفق فيه الآراء ليرتفع الخلاف في الفقه بعد أن كانت هاته القواعد متفرقة وموكولة لنباهة المجتهدين ، وقد جاء في كتب السلف من ضروب الجدل الفقهي ما هو من قواعد الأصول لكنّه عري عن الألقاب العلمية مثل ما تجد في موطن مالك في الردّ على من أنكر القضاء بالشاهد واليمين ، بل نرتقي من ذلك إلى محاجة عائشة رضي الله تعالى عنها لعروة بن الزبير : إذ قال لها : « لا أرى على من ترك السعي بين الصفا والمروة بأساً لأنّ الله تعالى يقول : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨] فقالت له : « كلاً لو كان كما تقول لكانت : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنّما نزلت هاته الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ... » إلخ فبيّنت له أنّ الآية لا تعارض النصوص المقتضية وجوب الطواف ، وبيّنت له سبب نزولها وأنها لإزالة ما في صدورهم من تحرج حالتهم التي كانوا عليها في ، الجاهلية ، فإذا كانت تلك العبادة مشوبة بإشراك فقد نزهها الله ، وبهذا كان علم الأصول قريباً لعلم الجدل ومخلوطاً به ، وقد ألّف فيه الشافعي رسالته في الأوامر والنواهي ، والبيان والخبر ، وحكم العلة ، والنسخ ، وبيّن وجه الحاجة إلى الأدلة السمعية ، فهو أوّل من كتب في أصول الفقه كتاباً خاصاً به ، وأوّل من ميز الجدل عن الأصول ، وألّف فيه خاصة أبو بكر الشاشي القفال الشافعي المتوفى سنة ٣٣٦ وكتب فيه أبو الوليد الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٤ كتابه الإشارة^(١) وكتاباً آخر أوسع منه^(٢) . وما هو إلا علم الأصول العملي وإجراء قواعده .

استمرّ علم الأصول متقدماً فألّف فيه كتب نافعة اقتبس فيها العلماء من المذاهب أصولاً طبّقوها على فروع مذاهبهم ، فبعضهم سلك الإكثار من الحجاج ، نحو : الباقلاني ، والغزالي ، والباجي ، وبعضهم سلك مسلك الإيجاز ، مثل : عبد الوهاب في « الملخص » ، وابن الحاجب في « مختصر المنتهى » .

(١) طبع على هامش « حاشية الهدى » على « شرح الحطاب للورقات » بمطبعة التليبي بتونس سنة (١٣٦٨) .

(٢) مخطوط بالمكتبة الأحمدية عدد (٥٢٠١) .

ونشأت في هذا العلم أسباب توجب اختلالاً في تعاطيه ، وهي :

الأوّل : توسيع العلم بإدخال ما لا يحتاج إليه فيه حيث قصدوا منه أن يكون علم آلات الاجتهاد فأرادوا أن يضمّنوه كلّ ما يحتاج إليه المجتهد ؛ فاختلط بالمنطق ، واللغة والنحو ، والكلام ، قال ابن الحاجب : « وأما استمداده فمن الكلام والعربية والأحكام » ، وأكثر الغزالي في المستصفي من هذا وتابعه عليه ابن الحاجب فخصّ قسماً من مختصره الأصلي بالمنطق تبعاً « للمستصفي » ، وذكروا معاني الحروف ، والاشتقاق ، والوضع ، والترادف ، والدلالة ، والمنطق ، وغيرها ؛ وذلك مما يميل متعاطي هذا العلم وهو عمل غير محمود في الصناعة .

الثاني : أنّ قواعد الأصول دُوّنت بعد أن دُوّن الفقه فوجدوا بين قواعده وبين فروع الفقه تعارضاً ، فلذا تخالفت الأصول وفروعها في كثير من المسائل على اختلاف المذاهب ، حتّى أصبحوا يقولون : طرد فلان أصله وخالف فلان أصله ، والبخاري يعبر بقوله : « ناقض » ، وفي الحقيقة ما خالف ولا طرد ، وإتّما تأصل الأصل من بعد الفرع .

الثالث : تضمّن العلم مسائل لا طائل تحتها ، مثل مسألة : هل كان النبيء ﷺ متعبداً بشرع قبل نبوته . ومسألة أقلّ الجمع . ومسألة التكليف بالمحال وغيرها . وهي المسائل التي جعل أبو إسحق الشاطبي الخوض فيها من العبث .

الرابع : الغفلة عن مقاصد الشريعة فلم يدوّنوها في الأصول إتما أثبتوا شيئاً قليلاً في مسالك العلة ، مثل : مبحث المناسبة ، والإخالة ، والمصلحة المرسله ، وكان الأولى أن تكون الأصل الأوّل للأصول ؛ لأنّ بها يرتفع خلاف كبير ، وقد وفق الله إليها أبا إسحاق الشاطبي فخصها بقسم من كتابه « الموافقات » .

الخامس : أنّ غلق باب الاجتهاد وتحجير النظر حطّ من قيمة علم الأصول عند طالبيه فأودع في زوايا الإهمال وأصبح كلمات تقال وبذلك قلّ تدريسه . ولقد أتى زمن على جامع الزيتونة ودروس الأصول تتضاءل فيه فيلوح منها تارة مثل درس « المحلي على الجوامع » قام به الشيخ الطاهر ابن عاشور . ودرس العضد على « مختصر ابن الحاجب » قام به الشيخ سالم بوحاجب سنة ١٣٠٩ لولا أن قيض الله لهذا العلم الشيخ محمد العزيز بوعتور الوزير الأكبر فجعل الأصول مادة الدرس في مواد مناظرة التدريس من الطبقة الثانية بالأمر العلي المؤرخ في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ قصداً إلى صرف عناية الناس إليه ، فانتعش بذلك علم الأصول في جامع الزيتونة بعد أن ذوت زهرته .

علم الكلام

يُرَادُ من علم الكلام ، العلم الذي يعرف به إثبات العقائد الإسلامية بإثبات الحجج ودفع الشبه ، وهو نظير قسم الإلهيات في الفلسفة الباحثة عن فكرة البحث في الوجود والموجود ، وهي فكرة طبيعية تجيش بها النفس الشاعرة عندما تجلس أمام المرأة مع التفريغ من شواغل الفكر ، فتسأل : « أنا منْ أنا ؟ أنا موجود كيف وجدت ؟ » . وقد حدثتنا الشرائع الصادقة أنَّ آدم وأبناءه كانوا يعلمون الخالق ويقربون إليه ، فلعلَّ الله ألهم أباهم بسلام فطرته إلى الرشد ، ثمَّ نشأت عن هواجس الشك والبحث والنقد المذاهب والآراء تبعًا لبوارق الأدلة مصيبة ومخطئة . وأقدم ما حفظ التاريخ من الفلسفة الدينية مذهب الصابئة (منهم والد إبراهيم الخليل عليه السلام) الذين كانوا يعتقدون أنَّ للعالم صانعًا مقدسًا مخالفًا للحوادث لا يقدر أحد أن يُدرك كنهه ولكئنه يتوصل إليه بواسطة الروحانيين المقربين إليه ، وزعموا أنَّ معلمهم الأوَّل هو « هرمس » (إدريس) ولكنه ليس نبيًا (ولا يتنبأ أحد بعده) وزعموا أنَّ الكواكب هي مُدبِّرات هذا العالم فعبدها واتَّخذوا صورًا وتمائيل تشخص أرواح الكواكب ، وكذلك كان الأشوريُّون يعبدون الكواكب وأكبرها عندهم « بعل » الذي هو رمز الشمس ، وللمصريِّين أيضًا مثل ذلك فكانوا يعبدون كبراءهم وما ينفعهم مثل نهر النيل والبقر .

أمَّا الذين اشتهروا بين القدماء بجودة البحث في الفلسفة الإلهية فهم اليونان ، وكان العلم الباحث عن ذلك يُسمَّى عندهم ما بعد الطبيعة ، أو الإلهي . وأقدم الفلاسفة الذين يعزى إليهم فكر في ذلك « طاليس الملطي » (كان حيًّا سنة ٦٤٠ قبل المسيح) الذي تعلَّم في مصر ، فإنَّه بحث عن الأرواح وأثبت أنَّ سائر ما في الكون لا يخلو عن إحساس وأنَّه مملوء بمخلوقات لا تدرك وأنَّها ذات أرواح ، ثمَّ جاء « فيثاغورس » فقال بدوام الأرواح وتناسخها وأثبت علَّة قبول الموت وقال بتعدد الآلهة وهي موجودات العالم العلوي كلُّها ، وجاء من بعده « أفلاطون » فقال بالأصول الثلاثة الإله ، والمادَّة ، والإدراك ، وأنَّ الإله خلق العالم من مادَّة قديمة ، حتَّى قيل إنَّه كان يعرف الإله إما من استقامة رأيه وإما من دراسته لكتب العبرانيين ، حتَّى قال « بولس الإنجيلي » : « إنَّه كان يعرف الله حقَّ المعرفة لكنه من الذين تلهَّوا بسبب مذاهبهم فلم يعظموا الله بواجب الألوهية » وحتى بالغ بعض من لم يحقِّق أقواله من علماء المسلمين فزعموا أنه كان نبيًا ، وقد قسم « أفلاطون » الآلهة إلى ثلاثة أصناف : علويين ومتوسطين وسفليين ، ثم

جاء تلميذه « أرسطاطاليس » . فأتقن هذا الفنَّ وخصه بالتأليف ، ومن كتبه تُرجمت كتب ما بعد الطبيعة إلى العربية ، ترجمها ابن رشد الحفيد الفيلسوف .

وقد ذكرتُ في أطوار العلوم من أوَّل هذا الكتاب أنَّ ترجمة علوم اليونان هي التي ساءت المسلمين إلى التشبُّه بهم في تحرير فلسفة الاعتقاد ، ومرادي أنَّ ذلك السبب الأخير المفضي وإن كان مسبوقًا بأسباب متفرقة مهيتة راجعة إلى طبع ارتقاء العلم في الأمة ، كما تقدَّم في أوَّل قسم العلوم أنَّ العلم في الأمة كما هو في الفرد له أربعة أطوار . فنشأت المجادلات بينهم ونالت علم العقائد وفيما هم كذلك ترجمت الفلسفة فتظاهر السببان أثر اختلافات بسيطة أولية ، وهي اختلافات نظرية أنشأها البحث نشأت في آخر عصر الصحابة ، مثل مسألة نفي القَدَر التي قال بها معبد الجُهيني ، وغيلانُ الدمشقي ، ويونس الأُسواري ، فكانوا مرميَّ سهام ردود الحسن البصري وأصحابه من سنِّية ومعتزلة .

وأريدُ بالفلسفة ما ظهر من مذاهب الاعتزال التي تولَّى كبرها واصل بن عطاء العزَّال المتوفَّى سنة ١٣١ أحدُ تلامذة الحسن البصري ، وأكثرُوا الجِدال في المسائل وتطبيقها على الأصول الفلسفية ، ونالوا من تأييد الدولة يومئذ ما حولهم جمع مجلس للمفاوضة في آرائهم كما قدَّمنا . ولو قُصر الخلاف على ما بين العلماء لكان أمر التفريق يسيرًا ، ولكن حَفَّ به من الحميَّة والتعصُّب ما بَعَثَ كلَّ طائفة على الانتصار بجماعة من العامة يلقنونهم سطحيًّا فساد مذاهب المخالفين ، فتتخيلها العامة إلحادًا في الدين ، فانشقت الأمة تفاريقَ العَصَا ، وكانوا على أربع طرائق :

الطريقة الأولى التي رفضت البحث والفلسفة وتمسَّكت بظواهر الشريعة وفي هاته الفرقة كثير من السلف ، منهم : المالكية : والحنابلة ، والظاهرية ، والخوارج ، والجبرية ، والمرجئة ، فمنهم غال ومنهم متوسط .

الطريقة الثانية رفضت الشريعة للفلسفة وفي هاته الطريقة الملاحدة كلهم .

الطريقة الثالثة مَنْ أوَّلوا الشريعة لأجل موافقة الفلسفة ، وهم الباطنية ومنهم طائفة (إخوان الصفاء) ، والحكماء مثل ابن سينا وابن طُفيل ، وكثيرٌ من الصوفية .

الطريقة الرابعة مَنْ أوَّلوا الفلسفة لتوافقِ الشريعة ، وهم الأشاعرة ، والماتريدية ، والمعتزلة ، والشيعية .

وكان مرجع الفرق إلى ثلاث شعب : أهل السنة والمكفِّرون بالكبائر ، والمرجئة .

فأما أهل السنة فهم طائفتان : سلفية وخلفية ، فالسلفية الواقفون عندما كان عليه الصدر الأول من أهل العصور الثلاثة الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وأصل طريقتهم أن لا يبحث في التوحيد على أكثر مما ورد في القرآن وصريح الأقوال النبوية وأن تشرح أدلتها الواضحة ، حتى لو وجد من بينها ما ينفي ظاهره التنزيه حمل على متعارف اللغة حقيقة فيه ، نحو اليد مع التنزيه عن مماثلة الخالق للمخلوق . وعلى هاته الطريقة أهل الحديث ومتقدمو الفقهاء . ومنها نشأت عقيدة الحنابلة والظاهرية على جمود قليل .

وأما المعتزلة فهم فلاسفة المتكلمين وطريقتهم إثبات العقائد بالأدلة البرهانية مع الميل إلى تحقيق الأشياء ولو بالخروج عن ظواهر الشريعة ؛ فأفراطوا في ذلك ، ولهم في مسائل مشكلة تبيانات حسنة ربما وافقهم فيها حتى من خالفهم وقد تشبه بهم المتأخرون ممن ينتسب إلى أصول السلف ليجادلهم بأصول الفلسفة .

وأما المرجئة فهم قوم أخذوا بظواهر نصوص العفو والجبر وكانت دعوتهم ملائمة لأهل النفوس الشاهية وكثير ما هم ، وظنوا أنفسهم من أهل التبشير ، وسلك مسلكهم جمهور الصوفية وزينت للعموم أقوالهم فأصبح غالب المسلمين مرجئين .

جاء من بعد جماعة راموا التوسط وكان مذهبهم شرعيا مؤيدا بالفلسفة ، ولكن بظواهر منها أرادوا أن يقنعوا بها المعتزلة إذ يجادلونهم بما يقاوم أصولهم ولكنهم ما سلموا من تقصير في إقناعهم ، وهم الأشاعرة والماتريدية ؛ فنالوا سخط الفريقين : فأما السلفيون فعدوهم مرجئين ، وأما المعتزلة فعدوهم جبرية ، ومن الخطأ أنهم تطلعوا إلى نقض الفلسفة فارتكبوا خطأ شديدا وانبرى مخالفوهم للطعن عليهم ، وإن كان الله قيض لمذهب الأشعري من أصحابه من نصره ، مثل : الباقلاني ، وإمام الحرمين ؛ وفضلوا الفلسفة عن الاعتقاد وبينوا أن مخالف ما أدخلوه من الأصول الفلسفية الجديدة ، مثل بقاء العرض زمانين لا يلزمه شيء من النكير بله التكفير ، ويظهر أن هاته الطريقة أمثل الطرق في توجيه العقيدة الإسلامية بما يوافق الحجج المنطقية .

من أجل هذا ومن أجل ما قبله ذم العلماء قديما علم الكلام وساء فيه اعتقادهم ؛ إذ رأوه يزلزل أصول الإيمان الفطري والدليل الإقناعي ، وتخلصوا من ذمه ، إلى ذم المنطق حتى قال الشافعي : « إذا سمعت أحدا يقول هل الاسم عين المسمى أو غير المسمى فاعلم أنه من أهل الكلام ولا دين له » وهذا كلام فيه نظر .

ثم نشأ بعد هذا التفرق والاختلاف أسباب أخرت العلم في نفسه .

أولها : الخلاف في الاصطلاحات والصفات وتعيدها وكثرة الخلاف اللفظي ، مثل : مسألة هل يضل السعيد أو لا نظراً لما عند الله ولما في الواقع ؟ وهل تبقى رسالة الرسول بعد موته ؟ يقول الأشعري لا : ويوافقه ابن فورك ، والباجي ، ويخالفه الماتريدي ، ويقول القشيري : مكذوب على الأشعري ، وهل الإرادة يلزمها الرضا أو لا ؟ وهل القرآن مخلوق أو لا ؟ وهل وجود الشيء عينه أو غيره ؟ وهل لله صفة التكوين وصفات الأفعال ؟ ، وهل له قدرة وإرادة مع الاتفاق على أنه قادر ومريد ؟ ومن الحق أن لا يبنى على هذا خلاف معنوي .

ثانيها : الغلو في التنزيه وقد ظنوا به تعظيم الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، فمن ذلك قولهم بجواز إثابة العاصي وتعذيب المطيع وتكليف المحال إلخ .

ثالثها : قول ما لا يعقل واعتقاده ، وعندهم أن ذلك من محاسن الإيمان وربما جعلوه من معنى قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة : ٣] فمن ذلك قولهم : « إنَّ السَّمْعَ يَتَعَلَّقُ حَتَّى بِالْمُبْصِرَاتِ » فهو بظاهره فاسد إلا أن يصرِّحوا بأنه كناية عن العلم ، وأنَّ الكلام بلا حرف مع أنه كلام ، وأنَّ رؤيتنا الله في الآخرة بالعين لكن بلا جهة ولا كيف ، وكذلك تقريرهم في الكسب ، وألزموا الناس بالتقليد في الدليل كما يقلِّدون في المدلول .

ثم بالغوا في هذا السبب فادَّعَوْا أنَّ الاجتهاد في النظريات من أصول الدين لا عذر للمخطئ فيه ، وهذا لا ينبغي تلقيه على إطلاقه فإنَّ النظر في الأدلة للمتمكن من النظر المتأهَّل لفهم الدليل أمرٌ جبلي ، والخطأ فيه إن كان عن تقصير وكان الدليل المخالف لاجتهاد الناظر قطعياً قبلنا القول بعدم عذره وإلا فلا ؛ إذ أيُّ فرق بينه وبين الاجتهاد في الفروع ؟ وهل حدثت هاته المذاهب إلا من الاجتهاد ، وقدما ما اجتهد السلف في المتشابه .

رابعها : التنايز وإلزام لوازم المذاهب وذلك أوجب إباية الرجوع إلى الحق إذ في طبع الإنسان كراهية الرجوع إلى من يجترئ عليه ، والخلاف بين العقلاء نادر لو راموا التقارب ، ولو اهتدى الناس يهدي السلف لقالوا قولهم : « لا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ » ، اتَّخَذَ الْمُرْتَابُونَ فِي الْعَقَائِدِ سِلَاحَهُمْ عِنْدَ الضَّعْفِ عَنْ تَأْيِيدِ مَذَاهِبِهِمُ التَّكْفِيرَ سِلَاحًا وَالْأَخْذَ بِلِوَاظِمِ الْمَذَاهِبِ ، يَدْفَعُونَ بِذَلِكَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ قُوَّةَ جِدْلِهِمْ ، أَمَا السَّلَفُ الْعُلَمَاءُ فَقَدْ كَانُوا يَجِبُونَ أَنْ يَسْأَلَهُمُ الْمَسْتَرَشِدُ أَوْ يَجَادِلَهُمُ الضَّالُّ ؛ لِيَزِيلُوا عَنْهُ مَا عَسَاهُ أَنْ يَلْمَ بِهِ مِنْ الشُّبْهِ ، وَمَا كَانُوا يَتَحَاشَوْنَ مِنْ مُوَافَقَةِ بَعْضِ الْفِرَقِ الْمُخَالَفَةِ مَتَى اتَّخَذَ

طريق النظر، أما المتأخرون وخصوصًا الأشاعرة فقد أكثروا من الأخذ باللوازم وفتشوا لكل طائفة عن مقالة ألزموها بها الكفر، حتى كفروا المعتزلة الذين هم أقرب الناس وفاقًا معهم، وقد ترقوا فألزموا أصحابهم أيضًا لوازم سيئة مثلما ألزموا الإمام الرازي القول بإمكان الصفات الإلهية كما قال الفلاسفة من أجل قوله: «إن واجب الوجود لا يتعدّد» مع أنه يريد التعدد الذاتي وأكبره عليه ابن التلمساني. ولكن وافقه عليه مثل التفترزاني في «شرح العقائد النسفية» والسيالكوتي في «حواشيه».

وأول ما حدث من التكفير والأخذ باللازم في الخلاف ما حدث من الفتن في مسألة خلق القرآن، تلك الفتنة المضحكة المبكية، وقد رأيت تأليفًا في المناظرات التي جرت فيها اسمه «الحيدة» لعبد العزيز بن أبي مسلم الكتاني^(١) كان حينًا في عصر الفتنة وناظرَ بشرًا المريسي وأصحابه زمن المأمون. وكتابه هذا يوجد بالمكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم^(٢). ويشبه الأشاعرة في غلوهم على المخالفين الزمخشري في «كشافه». ومن توابع هذا الباب كثرة تحريف المخالفين كلام مخالفينهم، وذلك شيء يعسر الاستثناء فيه.

خامسها: إدخال أشياء في التوحيد ليست منه، والغرض منه إكبارها في عيون العامة ومن يلحق بهم مثل مسألة الخلاف، والخروج على السلطان، وأتباع واحد من الأئمة الأربعة، لردع العامة عن الاستخفاف بمراءعاتها مع ما ينشأ عن الاستخفاف من الفتن.

فكرة في الإصلاح

وصف حجّة الإسلام الغزالي في «القسطاس المستقيم» وجه نجاة الخلق من ظلمات الخلاف وصفا مسهبًا، ومثله ابن السّيد البطليوسي في كتاب «الإنصاف». وقال: إنه قد يتولد من مقاليتين متضادتين كلتاهما غلط قول ثالث هو الحق بين التقصير والغلو، ففي الحديث: «دين الله بين الغالي والمقصر». ورأى حجّة الإسلام في «الإحياء» أن تساق للعامة الأدلة الإقناعية، وللمتعلمين أدلة بحسب السنّ والعلم، وأن مجرّد التقليد في الدليل أو المدلول غير كاف في صحة الإيمان. وقال محمّد عبده في درسه الذي

(١) هو عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكتاني المكي توفي سنة (٢٤٠).

(٢) وبعد كتابة هذا الكلام وردت إلي نسخة مطبوعة بمطبعة الترقى في دمشق سنة (١٣٨٤).

ألقاه بتونس : « أمّا الذي يعلم علم الكلام على طريقة تكفل له الانتفاع به في الوصول إلى اليقين والإيمان الذي يملأ القلب خشية من الله فإنّما يكون بإطلاق النظر في الأكوان حتى يصل إلى الغاية ... » إلخ .

علوم اللغة العربية

والبحث فيها عن أسلوب التكلّم ومادّته والنحو والصرف والبلاغة والإنشاء ، وهي العلوم المدروسة لتحصيل النطق العربي الفصيح .

حياة اللغة العربية

ترتقي اللغة وتنحطّ بارتقاء الأمة الناطقة بها وانحطاطها وتُتسع بمقدار سعة العقول ، فإنّ اللغة ما وضعت إلاّ للتعبير عن المراد وتصوير الفكر النفساني فلا بدع إن أخذت سعة كلّما اتّسعت الأفكار ، ألا ترى الصّبي كلّما شبّ كان أشدّ احتياجاً إلى تعلّم الكلمات والجمل ، ولذا نرى لغات الأمم المتوحّشة تكاد أن تنحصر في عدد معلوم من الألفاظ ، وكذلك نرى الطفل يتعلّم من اللغة مقدار ما يفي لحاجاته ، ونرى اللغة في الأمة الواحدة تُتسع إذا ارتقت وتُنسى إن انحطّت الأمة عن شامخ مجدها إلى خضيب السقوط ؛ ولذلك كان العلماء أحوج الناس إلى التوسّع في اللغة .

وقد كانت اللغة العربية منقسمة انقسام قبائل العرب في الأساليب وبعض المفردات على أنّها متساوية في الأصول من الحروف ، والإعراب والتصريف إلاّ ما يشدّ به بعض اللغات ، وكانت لغة قريش أشرف اللغات عند العرب . وإن لم تكن قريش يومئذ أقواهم سلطاناً ، ولكن لأنّها كانت من انتسابها إلى مكّة بمكانة رجال الدّين والعلم في الأمم ، واللغة من علائق العلم فكانت أفصحها وأعربها وأوسعها ؛ وذلك بطبيعة التمازج من حيث ورد طوائف من جميع القبائل إلى مكّة للحجّ والاعتماد ، ومن حيث تفضيل قريش عند العرب . وكانت عكاظ مَحَطّ رجال الشعراء والخطباء ، فكانت قريش تستبقي من ذلك في حوافظها أحسن ما تختاره أسماعها من جيّد الكلم وفصيح العبارة وبلغ الأساليب ، وكمل لهم هذا السلطان اللغوي بظهور الإسلام ؛ إذ جاء الكتاب المجيد وهو القرآن بلغتهم فأصبحت بذلك لغة الأمة والدّين .

ولعلماء اللغة أقوال كثيرة في ردِّ بعض مفردات القرآن إلى لغات قبائل العرب ، ومهما يكن فيها من التساهل في المجاز والكناية فإنَّ فيها ما يثبت أنَّ معظمه لغة مضر . ولا شك أنَّ اللغات القديمة المتعاصرة اقتبس بعضها من بعض اقتباسا لا يهتدي متبعبه إلى الحكم بأصالة الكلمة إلَّا بعناء إن لم يتعذر عليه الوصول ، وللغة المضرية شبه بالعبرانية والبابلية وسائر اللغات السامية .

نعم كان للغة العربية كغيرها ارتقاء ، وكان للقرشية منها خاصَّة من الفصاحة والبلاغة ، وبقيت لغات كثيرة على حالها القديم تبعًا لوقوف المدنية الفكرية في الناطقين بها ، ولا شك أنَّ الأمية التي ألمت بالعرب بأسباب الحروب الداخلية وتلاشي مدنيّتهم القديمة قصرت من ارتقاء اللغة لولا أن حفظ قوميتهم أعان على حفظ ما وصلت إليه وأوجد في الألسن قوَّة الارتقاء الجبلي .

ولما شاع الإسلام واتسعت الدولة كانت اللغة العربية اللغة الرسمية فوفت سعتها بجميع المراد ، ثمَّ نقلت إليها العلوم الإسلامية واليونانية وغيرها ، فأصبحت لغة علمية بعد كونها لغة شعرية خطابية ، ووجد في سعتها ما كفي لإيجاد الأسماء الاصطلاحية ، وبعض الناس اليوم يتوهم ضيقها حيث لا يعرف منها إلَّا ما قرب للعامية وقد ظهر هذا الفكر في مصر من بعض رجال الإنجليز في حدود سنة ١٨٩٢ وكتب في ذلك المستر (ويلمور) كتابًا مشهورًا تناولته الصحافة المصرية بالنقد والتحليل سنة ١٣١٩ .

نعترف بأنَّ اللغة العربية ألمَّ بها الانحطاط بعد تلكم النهضات ، في القرن الخامس إذ ألمت الأمراض الاجتماعية بالمسلمين ، وفسدت الملكات بالاختلاط وفسد الأسلوب ، واقتصر الناس على ما سطر في تعلُّم النحو والصرف ، ولا يخفى أن مثل ذلك مثل من طلب الذكاء والفهم من مجرّد علم قوانين المنطق ، والشعر من علم العروض ، والأدب من كتب التريية ، متى لم يكن في فطرته مبدأ ما يطلب ، مع فقدان التمرين ، فأصبح تعليم اللغة بمنزلة من يتعلم الصنائع بالتوصيف ، أو يطالعه في الكتب الموضوعية لها يطمع بالعمل من السمع .

ولذا يقرأ الرجل مسائل النحو كاملة ثمَّ لا يكون من بعد قادرًا على تحرير رسالة أو قول معرب ، كما قالوا في المثل المولّد : « التحو صنعتنا واللحن عادتنا » . وكذلك نشاهد اليوم من حال كثير من الأساتذة المنتصبين لتعليم العربية ، ولما شعر بهذا العلماء من قبل وضعوا علم البلاغة لتعليم أسلوب الكلام . ولكنه لم يف بالمراد منه ،

كما سأبين لكم في موضعه ، والذي حال دون الاستفادة من صنيعهم غلبة الدخلاء في العرب ، وذهاب ملكة اللسان حين ظهور علم البلاغة إذ لم يظهر إلا في أواخر القرن الخامس مع ما في تعليم الأسلوب والذوق من الصعوبة ، فبقيت اللغة في انحطاط وكان كلُّ متكلِّم يأخذ منها ما يروق لديه ، ويفسره بتخيله ، فترى المتكلمين باللُّغة الواحدة كأنهم يتكلمون بلغات مختلفة ، وترى المتكلم يستعمل اللفظ في غير معناه لأنَّه توهم أن ما استعمله فيه هو معناه ، فكتب شخص إلى آخر : « والسلام من المتمسك بذرى أذيالك » ، وذكر ابن رشيق أن بعض كتاب القيروان كتب إلى صاحب له : « يا أخي ومن لا عدمتُ فقدَه ، أعلمني أبو سعيد كلاماً أنَّك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتي ، وعاقنا اليوم فلم يتهياً لنا الخروج ، وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلاً ليس من هذا حرفاً واحداً ، وكتابي إليك وأنا مشتاق إليك إن شاء الله » .

كان أوَّل من أفسد على الناس لسانهم طوائف :

أولها : بعض المؤلفين الذين تلقوا اللسان تلقياً علمياً صناعياً لا سماعياً ذوقياً ، فلما ألفوا ترجموا عباراتهم العجمية إلى مفردات عربية ، ففسد الأسلوب وشاع بتأليفهم الأسلوب البعيد عن أساليب العرب في طوائف التعليم ، فأصبح ذلك اللسان السائد بين العلماء كما تمثله قصص المستطرف في غلط النحاة ونحوهم ؛ فذهبت اللغة أو كادت .

وثانيها : الأدباء والشعراء المولِّدون الذين أفسدوا المجاز والاستعارة وغفلوا عن المراد منهما وهو إحضار الصور في الأذهان ، فأتوا باستعارات لو أخصرت صورها لغشي على رأيها من الضحك ، مثل قولهم ، شنف كلامك أذني (والقائل شيخ كبير عليه عمامة وحيته مرسله ، فكيف تراه لو لبس الشنف ؟) وفي كلامك لفتتان أي مبحثان .

وثالثها : الذين فسروا مفردات القرآن بقوة معنى الكلام فقالوا : إن (هل) في ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ ﴾ [الإنسان : ١] بمعنى (قد) ، ومثل ذلك من قال في حديث : « بيد أني من قريش » إن (يَبْدُ) بمعنى من أجل ، لأنَّهم لم يتفطنوا لمافيه من تأكيد المدح بما يشبه الذمَّ إن صح الحديث .

وبمثل هذا أكثروا المشترك والمعاني وأفسدوا المجاز وغيره فقالوا في ﴿ إِنِّي أَرَبِّيَ أَتَّعَصَّرُ حَمْرًا ﴾ [يوسف : ٣٦] إنَّ العنب هو الخمر في لغة عُمان ، وكذلك غفلوا عن الإبدال نحو : سمر عينه في سَمَل ، وجدف في جدث ، وناقف في ناقب ما في إبدال الفاء ثاء ، واللام نونا ، والسين صاذاً ، والراء لأمًا ، وعكسه شائع في اللغة ، وكذلك كثرة

معاني الحرف الواحد مثل معاني الباء الراجعة إلى الإلصاق والمصاحبة كما قال سيويه .
والفيروزبادي هو الذي سجل هذا التشبيت « في قاموسه » حيث يخلط المعاني ويدخل
غير العربي .

نعترف بأن العربية لغة أمة لم تبلغ من المدنية والحضارة مبلغ أصحاب اللغات الراقية
اليوم ولكننا لا نرى ذلك يمنعها من التوسع بعناية أهلها . كما لم يمنع لغات هؤلاء الأمم
الراقية اليوم حالها القديم من التوسع الذي بلغته الآن بعناية أممها . وقد رأينا من العلماء
أصحاب الهمم في كل العصور من تسمو به همته إلى إصلاح لسانه بتتبع أساليب
العرب الصحيحة .

هل نرجو من تلامذتنا اليوم أن يكونوا فصحاء بلغاء وهم لا يقرع سمعهم إلا سقط
الكلام ورعونة التعبير ولا يعرفون معنى الإنشاء والفصاحة ، يغشون دروس التعليم فلا
يسمعون إلا نحو : « الجازمين بأن تسهيل النحو للعلوم من الله من غير شك
ولا ترديد » ، ثم يرتقون فيسمعون نحو : « الحمد لوهاب العطية » ، ثم يرتقون إلى
الكتب العليا حيث يصادفون الإجحاف في التعبير من نحو « المحلى » « ومختصر
خليل » ، فإن سمحت لهم الفرصة وآزرهم الله بالصبر والثبات في مهت عواصف
الحياة فبلغوا إلى المطول ظنوا أنهم قد بلغوا حد الإعجاز .

لا عُدّة لنا اليوم في الفصاحة إلا القرآن وناهيك به عدة ، ولكن قراءة الناس إيّاه في
الصغر وإهمال التذكير بمعانيه في المكاتب ، والشغل عن درسه في الكبر ، أرزأ الناس
فائدة عظيمة يبلغون بها رتبة مكينة من علم اللسان .

نظرنا إلى أسباب فساد اللغة الجوهريّة فوجدناها ثلاثة :

الأوّل : إشراف الأسلوب العربي على الاضمحلال بتقادم العصور وبكون تكلم
الناس بها اختيارياً يختار كل لنفسه ما بلغ إليه علمه منها كما قدّمناه .

الثاني : سوء التعليم فيها بسوء فهم المفردات ثم يستعملونها استعمالات فاسدة مثلما
قال بعضهم وكتبه على كتاب :

لما نظرت إلى كتابي ضممته وقبّلته بالثغر فهو حبيبي

فلم يعلم أنّ الثغر إنما هو الأسنان لا الشفتان ثم أتى بالتفريع البارد في قوله فهو

حبيبي .

الثالث : البعد عن حفظ كلام العرب من منظوم ومنثور ، وعن معرفة تاريخ العرب

وأحوالهم وعوائدهم ، وبمقدار البعد والقرب من هذا الثالث يكون تفاوت الكتاب والشعراء في عصور الإسلام .

أمَّا الأسباب المكتملة لذلك الموجبة لضمور اللغة فكثيرة :

منها إخلال القواميس اللغوية والغفلة عن التفقه فيها حتَّى إنَّهم ليكثرُون المعاني للفظ الواحد على أنَّ أكثرها مجاز وتوشع في الاستعمال ، ولقد تنبَّه الزمخشري إلى هذا فوضع لتداركه كتابه « أساس البلاغة » ، وسبقه إلى نحو من ذلك الثعالبي في مقدمة « فقه اللغة » .

ومن هنا صرف العناية عن تحقيق مسميات الأسماء فلا تسمع تفسير مفردٍ إلا أن يقولوا معروف ، حتى لقد أبهم الأمر اليوم على القارئ كتبهم ليعلم أسماء الحيوان أو الشجر ، وإصلاح هذا وإن كان صعبًا لكنَّه يتوصَّل إلى شيء منه بتتبع لغات المتكلمين في العربية في بلدان الإسلام فربَّما لا يعدم من بينها الاسم الحقيقي (لذلك كنت رغبة أن أعرف اسم الشجر المعروف عندنا « بمسك صنادق » حتَّى كنت يومًا في البستان ومعني رجل من سراة صفاقس فلما بلغنا الشجرة قال لي : هذا يسمى عندنا غِيلَان . فلما سمعت ذلك علمته (أم غيلان) .

سبيل الإصلاح

يكون ضمور اللغة ضعيفًا مرَّةً وشديدًا أخرى فأما لغات الأمم التي لا حظُّ لها إلا الخطاب بلغاتها ولم تُدوَّن بها العلوم فهي تعفو آثارها متى انقضت آثار أُمَّتها إلا ما يثبتته التاريخ أو تحفظه الآثار ، وأما لغة أُمَّة سمت مداركها ، وارتقت لغتها ، وأودعت من دقائق الحكمة والشعر والخطابة ما جعلها مثالًا للمتكلِّمين ، فتأخَّر أُمَّتها لا يوجب موتها ولكن يوجب مرضها بمقدار ما ينعدم من التخاطب بها ويصعب من التفاهم بها . فأما مفرداتها فرَّبما بقيت كاملة في قواميسها ، وأمَّا أساليب التخاطب بها فإنَّها تحفظ فيما تتركه من آثارها المتنوعة إلى عالٍ ووسط ونازل ، والكتب القديمة العهد أكبر مساعد على دوام حياة هاته اللغة في الجملة ؛ ولذلك لا تدرس بل تتضاءل ويغشى عليها كما كانت لغة اليونان واللاتينية والفارسية ، وإذا انضمَّ إلى اعتبارها العلميِّ الاعتبار الديني رسخ قدمها في الوجود وقاومت أدواء الفناء .

واللغة العربية قد تركت من آثارها كثيرًا في الدواوين المجموعة وهو إن يكن أكثره من

الشعر فمن النثر أيضًا كثير ، وحسبك القرآن ومختارات العلماء ، مثل : المبرد ، والقالبي ، والجاحظ ، ونهج البلاغة (فيما ينتقى منه) .
 ولا طريق إلى إحياء لسان وتعلمه إلا مخالطة أهله أو كلام أهله إن لم تمكن المخالطة مع الاحتراز عن الدخيل ، فلا يمكن إصلاح لسان الطفل ما دام يسمع أباه وأمه وقرينه ومعلمه وبائع سوقه ينطقون بلسان لا يكاد يبين ، أفنطمع منه أن يثبت على ما تلقته من الأسلوب وننتقي له من المفردات مع أن تعليمها علمي فقط لا حظًا للسماع فيه .
 لا أظن أننا نحصل منه أكثر مما نحصل اليوم ممن أولع بالعربية وهو أن يعرف اللغة معرفة علمية كتابية ، فلا بد من أن نصرف أسماع التلامذة عن محادثات قومهم وعن الكتب الضعيلة التي يطنُّ صداها بأذانهم ، بإنشاء مدرسة خاصة لتعليم اللغة يدخلها التلامذة في صغر السن فيؤدّبون على النطق بالعربية الفصحى بوجه عملي تماريني بمساعدة أساتذة ذوي علم وثيق باللغة ، ويلقنون أشعار العرب وخطبهم ومعاني القرآن وألفاظه ، ويجنبون السقط من شعر المولدين من جهة الألفاظ أو من جهة الآداب ومكارم الأخلاق .

أما حياة اللغة نفسها فعمل عظيم يحتاج إلى إقامة جمعية من جلة العلماء للنظر في إحياء المفردات المناسبة وتمحيص الحقيقة من المجاز وتعليق كل لفظ على المعنى المناسب ، ولعل ذلك لا يعوز أهل العلم إن وجدوا تنشيطًا ويدا منتظمة تريد الإصلاح .

الإنشاء والشعر

هما جزءا اللغة العربية وتعلمهما تابع لتعلم أسلوب العرب بمداومة السعي لتحصيل ملكة يكون صاحبها من أهل اللسان علمًا وذوقًا وعملاً كما كنت أصف تقويمه فيما مرّ من الكلام على اللغة ، فلا يحصل الإنشاء إلا بجزالة الكلام الفصيح البليغ وتعويد التلميذ ابتداءً بإيجاد الأفكار بأن يكلف التصوّر لما يريد أن يعبر عنه ، ثم بترتيب الأفكار والاستنتاج ، ثم بالتعبير عمًا وجده في نفسه بلفظ مناسب فصيح في كلام بليغ ليفهم السامع مقصوده من أقرب طريق ، وفي الأطلاع على خطب البلغاء وجمل الحكماء وأمثال العرب وقصص القرآن وتشريعه مقنع من ذلك في التعليم ولكن ينبغي أن يكون تدريجًا يناسب تهيؤ التلميذ .

أما الشعر فيحتاج بعد هذا المراس إلى تمييز المقامات التي يحسن فيها وما يناسبها من

بُحوره ، فليس يحسن الرمل في المراثي والحامسة ، كما لا يحسن الطويل في الهزليات والطُرف ، مع الحاجة بعد ذلك إلى تنبيه الناظم متى اختلَّ الميزان وهو شيء يكون من حسن التعود بسماع الشعر ، ولعلم العروض معونة لصاحب هذا التعود ، ولكنَّه لا يفيد من لم يعتده إلاَّ التنبيه إذا قيل له تنبُّه أو إذا أراد أن يعالج بنفسه صحَّة بيت كما هو حال المنطقي بالصناعة لا بالطبع . ومن النَّاس من كتب في نقد الشعر وهو النظر في صحَّة المعاني واختلالها وابتكارها وسرقتها وبساطتها وتكلفتها (ورُبَّما كان ذلك أصل علم البلاغة) كما كتب قدامة نقد الشعر والحسن بن بشر الآمدي كتاب الموازنة بين أبي تمام والبحتري ، وذلك يفيد دربة الشعور بأغلاط الشعراء ، وهاته الدربة تكوُّن نباهة مطردة للنفس ، ولكتب البلاغة والشروح الشعرية عون على هذا .

والشعر عند الناس اليوم هو الكلام المَقْفَى الموزون وإن كان خلوا من المعاني منزوعًا من البلاغة مجردًا من الفصاحة ، ورُبَّما خلطوا رِقَّة اللفظ بحسن الشعر فغفروا للشعر فراغه ، لحسن انسجامه ، وهو غلط على أنهم أصبحوا يقتنعون منه بتوصيف القدماء فيقلدونهم في كلِّ شيء ، وليتهم إذا قلِّدوا قلِّدوا عصور تقدِّمه ، بل هم إنما قلِّدوا عصور انحطاطه إذ أصبح غيبة العيوب وسخافة الألفاظ وانحطاط النفوس . وإنما يعتبر في الشعر شيئان لا بد منهما ، وهما : حسن المعاني أي مناسبتها للمقام وتخيلها ، وحسن اللفظ ، مع التوقيع المعبَّر عنه بالميزان وهو مشروط في الشعر عند سائر الأمم كأنهم أرادوا أن يزينوا المعاني النفسية بألفاظ توازيها في وزن يطرب النفوس . وأجمل الميزان الشعري موازين الشعر العربي فهو يفوق موازين اللغات الأخرى .

أمَّا الإنشاء اليوم فعبارة عن كلمات محفوظة ، ولعلَّ الناس يظنُّون أنَّ الإنشاء لا يمكن تعلمه لأنَّهم اعتادوا في التعليم أخذ القواعد فمهما وجدوا علما لا قواعد له تحفظ فيجري العمل بها وبآثارها وقت علمها ، ظنُّوه قاصرا عن الإفادة ، ويضثون مع الإنشاء في هذا التاريخ ويظنُّون بذلك أنَّ قراءة كلام البلغاء مجرد تظرف ، وهذا خطأ منهم فإنَّ قراءة كتب البلغاء ومطالعة أفكار الشعراء تنشئ في القارئ أفكارًا ، فما يشعر إلاَّ وقد اكتسب سعة تفكير وفصاحة لسان ، فيصبح كاتبًا من غير قاعدة قالت له اكتب بكذا ، وكيف يمكن أن تكون القواعد في شيء غير محصور ؟ ولكن القواعد التي تدرِّس في هذا الفنِّ هي قواعد إجمالية لتوصيف أحوال الكلام والمعنى ، والمرجع إلى المثال والتمرين .

النحو والصرف

كان من الواجب أن يسمّى العلمان باسم واحد يشملهما لأنّهما علم تركيب اللغة واستعمال مفرداتها فكما يحتاج المتكلم إلى معرفته كيف يعبر عن إحدائه في المستقبل قراءة فيقول سأقرأ ، يحتاج إلى معرفته كيف ينطق بهاته الكلمة ، مرفوعة أم منصوبة . فهما متأخيان ، وقد كانا من قبل كذلك ، وهذه خلاصة ابن مالك إلى الآن تشتمل أبوابًا كثيرة من التصريف ، ثمّ نُحِصَّ النحو بما يبحث عن أحوال الكلم من حيث الأفراد والتركيب في الكلام والصرف بما يبحث عن جوهر الكلمات في الاشتقاق .

وضع علم النحو في مبدأ وضع العلوم في زمن الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بسبب ما ظهر من اللحن ، كما قُدم في أطوار العلوم ، فكان القصد منه أوّلاً حفظ أصول العربية من النسيان ، ثمّ ارتقى من بعد إلى طور يظهر فيه أنّه يرجى منه الإعانة على النطق بلغة العرب ، فإنّ كتاب سيبويه اشتمل على مسائل من التقديم والتأخير ، ومعاني الحروف ، ومحاسن العطف ونحوها ، فكان عمدة علماء البلاغة من بعده ، وقد قال فيه الزمخشري :

ألا صَلَّى الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قُنتِر (١)
فإنّ كتابه لم يُغنَ عنه بنو قَلَم ولا أَعوادٍ مِنبَر

وليس النحو ، كما يعتقد كثير ممن يئنّ وجه الحاجة إليه ، أصلًا للتفاهم بحيث لا يكاد يفهم كلام دونه كما قالوا في مسألة (ما) التي يتغير المعنى معها بحسب إعراب ما بعدها فتكون تعجُّبًا أو استفهامة أو نفيًا ، في نحو ما أحسنَ فلانا ، لأنّ ذلك مثال نادر ربّما لا نجد له ثانيا ، والفهم قد يحصل بالعلامات والقرائن من غير قواعد النحو ، وإنّما النحو تحسين للكلام وهو أجلُّ طور من أطوار ارتقاء اللغة وهو مبدأ البلاغة ، أي إيصال فهم السامع إلى المراد بطريق أوضح يبلغ به مراد المتكلم ونحن نشغل به لتتكلم كما تكلم العرب . أما الصرف فلعله أدخل في تقويم اللغة ، فلا يتم تكلم بدون معرفته أو يطول تعلم اللغة دونه ، فمن البين أن الذي لم يعلم طريق اشتقاق الأفعال يلزمه أن يقف على كلّ تصريف منها في اللغة وإلّا اشتبه عليه أمره عند التكلم والسماع .

(١) اسم سيبويه وأبيه وجده .

أسباب فسادهما :

السبب الأول : إطالة المباحثة في النحو والصرف بتبيين العلل والأسباب ، وهذا ناشئ عن اشتغال الدخلاء في اللغة بها ، فإن أهل اللغة يذهلون عن فلسفة لغتهم ؛ لأنّ الفهم بها وسبق معانيها إلى أذهانهم عند سماع ألفاظها يصرفهم عن الفكرة في دقائقها حتّى أنّ إدراك خصائصها ولطائفها يكون سجيّة لا يشعر مدرّكها بطريق اكتسابها ، أما الدخيل في اللغة ، المعاني لضبطها فهو ملزوز إلى التأمل في تلك الدقائق ؛ لأنّها تجمع عليه متفرقات وتهديه إلى خبايا تكون له مذكرة عند النسيان ومميّزة عند الاشتباه ، ولذا كثر النبوغ في اللغة بين المولّدين من العرب والموالي ، مثل : سيبويه من الموالي ، والخليل ابن أحمد الأزدي من مولدي العرب ، فالتعمّق بالبحث وإن أفاد العلم إلّا أن الشغل بها في جميع أطوار التعليم تشويش للأذهان ، وبذلك تنعدم فائدة تعلم اللسان حتّى إذا اختبرت التلميذ الذي قضى مدّة في تعلم النحو والصرف لا تجد عنده غير محفوظات من الشواهد وقضايا من الحجاج والدجاج ، أما حسن التعبير أو رعي قواعد الفنين فهما عنه بمفازة . أما تشحيد الأذهان الذي قد يُعتذر به فأولى أن تخدم به مسائل العلوم التي تحتاج إلى التفكير والحلّ .

السبب الثاني : كثرة الخلاف بين علماء الفئتين خصوصاً بين البصريين والكوفيين ، ولو نخلوا الخلاف لرأوا أنّ أكثره يرجع إلى اللفظ من مستدركات يستدركونها ، وجزئيات يتقاسمونها ، وقواعد تجيء اللغة على خلافها فيؤولونها ، وفي الغالب يميل البصريون مع القياس والتأويل للنادر ، ويأبى الكوفيون التأويل ويقبلون النادر ، وجميعهم معذورون يومئذ يبعد الأقطار ، وأتّما الملموم أولئك الذين انتحلوا مذاهبهم وأقاموا التعصّب مقام التحقيق . وقد كان أبو حيان الأندلسي شديد العصبية لمذهب البصريين ، قال ابن الخطيب إذ ترجم له في كتاب « الكتيبة الكامنة فيمن لقيه من شعراء المائة الثامنة » : « وكان حامل سيف النصر ، للدفاع عن نحو البصرة » ، وكان ابن مالك حكماً عدلاً بين الفريقين فنال بذلك عداوة أبي حيان حتّى اشتد عليه في كتبه .

وقد يعتذر بأنّ معرفة الخلاف تفيد في الوقوف على بعض آي القرآن والحديث مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ ﴾ [طه : ٦٣] ، ومثل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ ﴾ [المائدة : ٦٩] ، وجوابه أنّ إثبات الخلاف يترك للمطولات التي يقرأها المتوسع من العلم وتجرد عنها كتب التعليم .

السبب الثالث : الاستناد إلى أمثلة مصنوعة أو موضوعة أو منحولة يجعلونها أصولاً للقواعد ، فالأولى أبعدت الأذواق عن الأسلوب العربي ، والثانية والثالثة أعقبتنا خطأً في استنباط القواعد ، فإن من الشواهد ما لا يعرف قائله ، وقد ادّعى عبد الحميد اللاحقي أن سيبويه سأله عن استعمال فَعِلٍ في المبالغة ، فأنشده :

حذرتُ أمورًا لا تضيّر وآمنٌ ما ليس منجيّه من الأقدار
فأثبته سيبويه في كتابه ولم يعزه ، وقد أنشأ خلف الأحمر من عصريّ سيبويه قصايد كثيرة نسبها للعرب ، ويقال إنَّ منها لامية الشنفرى .

وأما خطأ الاستنباط عن اللحن فنحو ما قالوا في « مُكره أخاك لا بطل » فجعلوا به الأسماء الخمسة قد تلزم الألف مع تصريح الأئمة مثل الجاحظ في كتابه « البيان » بأنّه لحن ، ومنه ما ينشأ من سوء النقل مثل ما احتجوا به على إلغاء أفعال القلوب في حالة التقديم حتّى قدروا له ضمير شأن أو لام ابتداء ، ومن [سوء] نقلهم لقول شاعر الحماسة :

كَذَاكَ أُدْبِتَ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ

فنقلوه بالرفع لأنّهم نقلوه مفردا ولو نقلوه مع سابقه وهو :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسُّوَاءَ اللَّقْبَا

إنّما جعل ابن جنّي في « شرح الحماسة » الرفع روايةً فيهما ، وهو بعيد من معنى البيت الأوّل . ومنه ما نشأ عن فهم غير صحيح فإنّهم احتجوا على ثبوت إعراب المجاورة بقوله : وما هاج هذا الشوق إلّا حمامة تغنّت على ورقاء خضِر قيودها

بكسر خضِر فجعلوه وصفًا لحمامة وأنّه إنّما جُرّ إبتاعا لورقاء ، وورقاء صفة شجرة ، أي كثيرة الورق مع أنّ الأولى أنّ ورقاء هي واحدة الورق أي الحمام ، فيكون الحمام الأوّل غنى على ورقاء أي حمامة أخرى ، ذكر إلفه فغنى عليه أي بكى . والقيود أطواق الحمام ، وبه يظهر وجه إهاجته الشوق للشاعر . ويجوز أن يجعل خضِر صفة لورقاء على أنّها الشجرة والقيود الأغصان على تشبيهها بمقيد في سلاسل .

علم البلاغة المعاني والبيان والبديع

تكاثرت الأسماء له فمن النَّاس من سمّاه علم البديع لأنّه مبدع ، ومنهم من سمّاه

البيان لأنه يبين عن المراد ، والمتأخرون هم الذين قسّموه إلى ثلاثة أقسام :
المعاني : وهو ما يبحث فيه عن مطابقة الكلام لمقتضى حال التعبير .

والبيان : وهو كاسمه يعرف به إيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة من حقيقة أو مجاز .

والبدیع : وهو تحسين المعاني أو الألفاظ بما يجعلها مستظرفة للسامع .

يقصد بهذا العلم من وضعه ضبط طرق الاستعمال للكلام البليغ والتمرين على أن يكون التعبير مفيداً لجميع مراد المتكلم بأسرع طريق وأنفذ إلى فهم السامع ، فهو إذن تعليم استعمال كلام أدباء العرب المرتفع عن حضيض العموم ، ويتضمن بعض مسائله ضبط قواعد لأصل الاستعمال مطلقاً ، فهو يكمل ما تركه علم النحو من تعليم أصول لسان العرب إلا أن النحو والصرف أفادا كيفية أخذ المفردات وتركيبها ليدفع الخطأ والبطء في الفهم ، وعلم البلاغة أفاد كيفية الإسناد وأسلوب العرب في التعبير ، فهو يحوم حول تعليم الأسلوب العربي حفظاً لحياة اللغة ، لأن حياة اللغة بحياة مفرداتها وبقاء أسلوب التعبير فيها كي لا يضل الناس فيه فيتخذ كل لنفسه أسلوباً لا يفهمه الآخر ، كما قدمت في حياة اللغات . ولكن قواعد هذا العلم لم تتم ولم تكثر ، فالنحو ليس قاصراً على إفادة أصل المعنى وأساس التفاهم كما قد يسمع ذلك من قولهم : « إن الكلام لا يفهم بدون النحو » ؛ لأننا لا نرى سائر التراكيب مبهما إذا لم يعرب مثلاً ، إنما ذلك في تراكيب تتغير بتغير الإعراب مثل صيغة التعجب ، وإنما يفيد النحو اختصار طريق التفاهم فهو إذن مقدمة علم البلاغة ، وتمهيد للبحث عن أسلوب العرب في التعبير ؛ ومن أجل ذلك كثر فيه البحث عن الجائز وغير الجائز والسماعي . وقد لبث علم البلاغة حيناً طويلاً مندرجاً في كتب النحو العليا ، مثل كتاب سيبويه ، ولا تزال أطلاله اليوم في علم النحو ، إنما لم يتعرض في علم النحو لمسائل مثل الفصاحة التي أفسدها على الناس اختلاط الأمم بعد اتساع ملك العرب ، ومثل مسائل الإيجاز والإطناب والفصل والوصل ومسائل البيان ، ففكر جماعة من أئمة اللغة والأدب في ضبط طريق سبيل به حفظ أصول اللغة وكتبوا في ذلك منشورات في كتبهم الأدبية ، فمن كتب في ذلك قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » ، وعمرو بن بحر الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، والزمخشري في تفسيره الموسوم « بالكشاف » ، والمرزوقي في « شرح الحماسة » ، ولكن الذي أفرد ذلك بالتأليف وأجاد البحث في هذا العلم هو

إمام البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٤٧١ فوضع لذلك كتابه « دلائل الإعجاز » ، و « أسرار البلاغة » وأطال فيهما بيلغ كلام وفصيح عبارة ، وتلاه في صنيعه هذا كثير على أنهم لم يزيدوا على الترتيب والتهديب والتبويب ، وفي مقدمتهم الإمام يوسف السكاكي في كتابه « مفتاح العلوم العربية » .

وانحصرت تعاليم البلاغة في اختيار المعنى واللفظ لتكون من الاختيار دربة للإنسان تسبقه عند إرادة التعبير وتكفيه عناء التفكير ، وهذا وجه الجمع بين كلمتي الشيخ عبد القاهر ، إذ يقول مرة إن الاحتجاج بكلام العرب الذين يرمون الكلام على عواهنه ، ومرة يأمر بالاختيار والتوخي .

ووقف المسير بعد عبد القاهر والسكاكي وانصرف الناس إلى الولع بنقد كلاميهما فكان ذلك من أسباب التأخر .

والإعجاب بالمفتاح (على أنه مما يعجب بمثله) شغل الناس بفهمه عن التقدم في أصل العلم ، فعلقوا عليه الشروح والحواشي ولخصوه وفي ذلك ضاعت فلسفة النحارير : سعد الدين ، والسيد الشريف ، وعبد الحكيم ، فمن جملة الأبحاث التي تفتتح في درس المطول مسألة تعريف الجنس في الحمد لله وهل حملها على الاستفراق يُساوي حملها على الجنس ويتفاوت ، وبعدها مسألة عطف الإنشاء على الخبر ، ومسألة الخلاف في هل البلاغة هي مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال ولتقتضى الحال في الجملة . ثم لخص الخطيب القزويني كتاب « المفتاح » تلخيصاً بديعاً إلا أنه قلل فيه الشواهد وأكثر من التمثيل بالتركيب الصناعية ، مثل قوله : « زيد منطلق وعمرو ، وخرجت فإذا زيد » ، ومن أحسن التمرين في هذا الفن أن يترك التلميذ يحكم على ما يراه في المعاني من حسن ، أو قبح ثم يصوب أستاذة له ما يراه حسناً ويغلطه في غيره .

ومما تشعب عن هذا العلم فن الوضع وهو ما يبحث فيه عن المعاني التي وضعت لها الألفاظ من ذوات أو أحداث ، ومن أنواع أو أشخاص ، ومن كلي أو جزئي ، وأول من وضع في ذلك عضد الدين عبد الرحمن الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦ وضع ورقة تدعى « رسالة الوضع » وهي نفيسة ، ثم اعتنى الناس بها شرحاً وتعليقاً وأصبح المتأخرون يعدونه علماً وما هو إلا مسائل من البلاغة والنحو ، فإننا نراهم في علم البلاغة يذكرون أن الموصول يُؤتى به أولاً لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى لصلة ، أليس هذا كلام في المعنى الذي وضع له الموصول ؟

علم المنطق

يريدون من المنطق علمًا يعصم الأفكار عن الخطأ في المطلوب التصوري الذي تتعرّف منه حقيقة شيء ، وفي المطلوب التصديقي الذي يتعرّف منه العلم مع دليل ما ، وهو من جملة العلوم التي نقلها العرب من اليونانية في عصر النهضة العلمية ، وختمه بالصناعات الخمس (البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة) يشير إلى وجه تسميته بالمنطق لأنّ الغاية منه استقامة النطق فهو قانون اللسان من حيث إنّه آلة التعبير عن المعاني ، ومن المعلوم عند التأمل أن مسائله وقضاياه فطرية عقلية ، أي تنتهي إلى شيء يدرك بالفطرة والضرورة ، ولذلك لم يحتج في إثبات براهين مسائله إلى منطق آخر وألا لتسلسل ، ولكن فائدته تحريك الذهن بمسائله وتمرينها وإقامة الحجّة على المكابر وقت الجدل حين يريد مغالطة الفطرة ومغالبة الحق ، وما خلّت لغة من لغات الأمم في مناقشاتها من قضايا المنطق لولا اختلاف الاصطلاح ، وهل قوله تعالى في مناقضة أهل الكتاب ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩١] ألا تنطبق عليه قاعدة نقض السالبة الكلية بالموجبة الجزئية ، ومن الغلط أن يُعتقد أنّه غير علم اللغة وأنّه يجوز فيه ما لا يجوز في علوم اللغة ؛ لأنّه إذا كان كذلك لا يصح أن يكون المنطق العربي ولهذا عدّه السكاكي في جملة علوم العربية المؤلّف لها « المفتاح » وترجمته بقسم الاستدلال . وقال ابن سينا في « الشفاء » : لا يبحث في المنطق عن شيء زائد على أسرار النحو .

وقد أُلّت به أسباب اختلال :

السبب الأوّل : سوء الترجمة والغفلة عن التطبيق على أسلوب العربية التي نقل لأجلها لأنّه علم لساني أيضًا لا عقلي بَحَثَ حتّى نقول إنّه لا يختلف باختلاف الأمم فلذلك اشتمل على مسائل لا تصحّ في اللغة ، منها قولهم : السالبة تصدق بنفي الموضوع ، مع أنّه غير موجود في اللغة وأثما ما احتجّوا به من قوله : « على لاحب لا يُهتدى بمناره » ؛ فهو من قبيل الكناية فإنّ المنار هو علامة الطريق ولا يفارقه الاهتداء فإذا نفى عنه الاهتداء انتفى منزومه وهو المنار .

ومنها : ذكر الرابطة وهي كلمة (هو) لتصحيح الحمل وهي مفقودة في العربية في

هذا المعنى .

ومنها : ذكر الاستثناء (بلكن) في القياس الاستثنائي مع أن ما بعدها ليس مغايراً لما قبلها وهي منقولة عن اليونانية ، وكذا وضع كلمة (لو) للواقع مع أنها في العربية للامتناع .

السبب الثاني : فراغ بعض مسائله وشغورها من التمرين في الصناعات الخمس وغيرها ؛ وما ذلك إلا لإهمال المتأخرين للغرض من وضعه لأنه من العلوم التي لا يظهر أثرها عند دراسة كل مسألة بل من العلوم التمرينية التي تظهر نتائجها بعد طول عمل دفعة ، فلمّا لم يكادوا أن يحصلوا من كلّ مسألة فائدة عدّوا دروسه أغازاً ، وعاملوه بمثل ما عاملوا به سائر إخوانه من هذا القسم نحو الإنشاء والتاريخ والأدب ، كما تقدّم في تقسيم العلوم . على أن الغلوّ رمي جماعة إلى اعتقاد تكفيره لطالبيه كما تقدّم في أطوار التعليم بالأندلس ، ومن أقدم على القول بحرمة السيوطي ، فقال في كتابه « عقود الجمان » في المعاني والبيان في بحث المسند إليه ما نصّه : « إنّنا معشر أهل السنة لا ننجس تصانيفنا بقدر المنطق الذي اتفق المتعبرون خصوصاً المحدثين والفقهاء من كلّ مذهب خصوصاً الشافعية وأهل المغرب على تحريمه والتغليظ على المشتغلين به وعقوبتهم ، وقد نصّ علماء الحديث على ردّ رواية المشتغل به ، وقد جمعت في هذا تأليفاً ، وقد تركت الأخذ عن جماعة لذلك » . ورأيت في بعض « شروح السلم » أن المغيلي ردّ عليه في كلامه هذا بشعر ، ولولا عناية أساطين علماء الدين مثل الغزالي به ، تشد من أسنة المنكرين ، لكان الاشتغال بالمنطق عند أهل الجمود يُرّون صاحبه بالكفر والإلحاد ، والغزالي يقول في المنطق :

حكمة المنطق شيء عجب واختلاف الناس فيه أعجب

علم التاريخ

كلامي يختص بعلم التاريخ الذي ألفت فيه الكتب العربية فلا حاجة إلى البحث في نشأة التاريخ ولا إلى تقاسيمه لأنّ البحث هنا يشبه البحث عن طريقة التأليف ، ولكن نقول : إنّ التاريخ فطري لأنّ حديث الناس بحوادثهم سنّة آدمية ، أما تدوينه فإنّما يكون عند ابتداء النهضة حين يشعر الناس بوجوب تاريخ حالهم لوزان مستقبلهم بماضيهم . وتاريخ العرب كان في شعرهم ثمّ رفع القرآن من شأنه بما ذكر من حوادث الأمم وأسباب انحطاطها ، ثمّ كتبت السير ثمّ تواريخ الحوادث الإسلامية ، مثل : تاريخ البخاري ، فالطبري ، ثم السياسية عند ظهور الأحزاب بعد انقسام الدولة الأموية ،

مثل : تاريخ المسعودي ، وكان قاصرا على سرد الوقائع عربيا عن النظر في الغاية المقصودة وهي الاستعانة به في السياسة ؛ وسبب ذلك أنَّ المسلمين أجداء في السياسة وليس لهم سبق فيها يومئذ إذ لم يكن للعرب من قبل ملك ، والسياسة تنشأ تجريبية من علاج أحوال الدول والحروب . وهذا أول أسباب نقص تاريخنا .

السبب الثاني : الأسطورات القديمة وهي أصل كل تاريخ ولكن ينبغي أن يعرف كذبها ، وأن تنقل للفكاهة أو لفهم الأدب [لا] لتعتقد من التاريخ ، فإنَّ لليونان مثلنا ، وأكثر ويسمونه الميثولوجيا ، ولكنه مفرد عن التاريخ .

السبب الثالث : التعصبات والأغراض ونصب المؤرخ نفسه حكما يرفع ويضع وهذا سبب موجود في كل تاريخ ، والمؤرخ إن بعد عن الانصاف لم يسمع مقاله . وأقرب مؤرخينا إلى الإنصاف والنقد ابن الأثير الجزري وابن خلدون التونسي . وسبقهما محمد ابن جرير الطبري .

السبب الرابع : سوء المآخذ وفساد الاستنتاج ، وهو عيب في كثير من مؤرخي عصرنا اليوم في الشرق ، وشأن التاريخ أن يؤخذ من الآثار مثل آثار المصريين على ما فيها من المبالغات أو من النقول المعتمدة ، مثل كتب المؤرخين الماضين كمؤرخ اليونان « بلوتارخ » والقرطاجني « هانون » ، أو من الاستنتاج الصحيح الواضح ، فإنَّ الغرض من علم التاريخ هو الاعتبار بأسباب نجاح الدول والأمم وأسباب الخيبة ، فواجب المؤرخ تدقيق التسبب وأن لا يشتبه عليه الحال المقارن للفعل فيظنه سبب نجاح ذلك الفعل أو خيبته فإنَّ ذلك الاشتباه خطر عظيم .

السبب الخامس : ذلكم الوهم القديم وهو ظنُّ أنَّ العلم الذي ليست فيه مسائل كلية وهي القواعد لا طائل في دراسته ، وحين لا يرون للتاريخ قواعد ظنَّوه موضوعا للتسامر به فتركوا درسه كما فعلوا في الإنشاء والمنطق ، وقد ذكرنا ذلك في العلوم .

هذا وقد شاع اليوم مذهب جديد لتدوين التاريخ وتدريسه ، وهو تجريده عما يملأ حوافظ التلامذة والمطالعين من ذكر الحوادث والسنين ، بل يقتصر فيه على معرفة الأمم والدول وأسباب النهوض والسقوط وكل ما يفيد نظرا في التاريخ : اقتداء واتقاء ، وينظر بعض العلماء اليوم هذا الصنيع بتواريخ القرآن إذ لم يقصد منها إلا الاتعاظ بما سبقت القصة لأجله .

العلوم الفلسفية والرياضية

اقتصر من توصيف قصور تأليفنا فيها على كلمة وهي بقاؤها على ما كانت [عليه] عند اليونان ، فإن الكتب القانونية التي تُدرس بالجامع الأعظم أكثرها من [المؤلفات] القديمة التي تغيرت الآن مسألها تغيرًا واضحًا على أن كثيرًا منها قد ترجمت فيها كتب جديدة مناسبة وكثير بقي غير مترجم للعربية ، مثل الجيولوجيا (طبقات الأرض) والتاريخ الطبيعي والاقتصاد وعلم العمران والفلسفة ، أما كتب الفلسفة عندنا مثل « المواقف » فهي مأخوذة من فلسفة اليونان مغيرة بما يناسب قواعد علم الكلام فلا ينبغي أن تكون معدودة لدراسة الفلسفة ، وبالجملة فالحاجة اليوم إلى مترجمين نابغين لينقلوا ما يحتاج إليه من هاته العلوم لأهل اللسان العربي فيكفهوم كل الخطب فيما لا طائل تحته ، ويسمو بهم إلى منزلة قرائهم من الأمم المعاصرة ونحن وإن كان بين يدينا من كتاب بعض هاته العلوم ما يسد الخلة ، مثل : الحساب والجغرافيا والهندسة والمساحة والهيئة . ولكن أين نحن عن الطبيعة ، والكيمياء ، والجيولوجيا ، والفسولوجي ، والزولوجي ، وحوادث الجو ، والطب ، والرياضة البدنية ، والاقتصاد والسياسة ، والتاريخ ، وعلم العمران ، والفلاحة ، والصنائع ، والفلك ، والجبر ، وتهذيب الأخلاق ، والتجارة ، والموسيقى .

المعلمون

لعلّ فيما ذكرته من تصاريف هذا الكتاب مقنعًا للمتّعرف السائل تبين إصلاح حال المعلمين الذين إصلاح حالهم ركن عظيم من إصلاح التعليم فإنه إذا صلح صلح المعلمون ولكننا نمضي زمانًا غير قصير لإتمام خطط تعليمنا الجديد فلا ندع الأساتذة في خلال هذا الزمن يعثون بالقواعد ، بل نستعين لحفظ المبادي المراد إجراؤها بقول النبهاء منهم ، وبتعريف الذاهلين بشيء من أحوالهم الموقعة في إخلال التعليم عساهم أن ينبذوها ، قبل أن يشعر الناس منهم بها أو قبل أو يواجهوهم بتغييرها ، فإننا لا نزال نحب احترامهم وعظمتهم بحب وإخلاص في قلوب تلامذتهم .

هذه نصيحتي لهم لسمو مقدرهم ، فأما منافع الأمة المجتناة من إصلاحهم فإنها تعرف من المضار التي لحقت من تقصيرهم ، وهي مندرجة في شيء واحد هو بقاء الأمة

في قناعتها بحالتها وعاداتها تأسياً بسكوت العلماء الذين هم قُدوتها ومرشدو نابيتها وفي هذا تعظم مسؤوليتهم عن الأئمة ، ولو تنبَّهوا لواجبهم وواجبها لعرفوا معنى الصلاح وشعروا بخطر الحال ، وللمحوا الدنيا الجديدة التي تحفُّ بهم فعملوا لدينهم وأمتهم وانتشلوها من أوحال السلوك ، ولعرفوا كيف يسلكون لإقناع طلبة العلم بوجود الإصلاح ، ولاتَّحدوا فيما بينهم على رسم الطريق ونبذوا ذلك الخمول الذي حجبه عن النظر إلى العالم نظرة الخبير ، راضين آمنين واثقين بالاستقامة والشوكة ، ولذكروا أن من عظماء سلفهم من قاد الجيوش وهو في خطة القضاء مثل أسد بن الفرات ، ومن داخل السياسة فأتقن المدخل والخروج ، وعرج أي عروج ، وخطأ نظرية ابن خلدون القاضية على طبع العالم بالبعد عن السياسة ، ومن جمع في شخصه بين الوزارة والقضاء مثل : القاضي الفاضل ، والوزير ابن عاصم ، وابن هبيرة ، وابن خلدون ، أبلغهم نصيحتي وأنا أوقن أن فيهم من لا يحبُّ الناصحين ويلمز الداعين إلى إصلاح الحال ، ولكن الذي يناديه ضميره بوجود الإصلاح لا يُفشله ذلك ، ولنا أسوة في الذين لقوا من الأذى ما بينه الكتاب الحجد والتاريخ .

إنَّ الفساد الأكبر الذي يلقاه مصلح التعليم في المعلمين هو كراهية النظام وكراهية القوانين وسوء الإمام بوجود العناية بالتعليم ، ولا يرون التعليم إلا كهيئة واحدة هي التي تعارفوها معتذرين بأن بها رقى سلفنا ، هذه معذرة المبغضين منهم للإصلاح ، فأما المتحذلقون فإنَّ لهم معذرة أخرى وهي أن وضع القانون للتعليم يغلُّ يد المعلم ويحرمه الفرص التي يستخدم فيها مواهبه لنهوض التلامذة ، لا سيَّما متى قلنا إنَّ على المعلم أن يميل في تعليم التلامذة أميال عواطفهم ، ولا يسوقهم إلى رغبته ، لأنَّ وصولهم إلى رغبته أسهل عليهم من الوصول إلى ما يحبُّ المعلم أو قانون المدرسة ، وهي فكرة بعض عظماء الفلاسفة . قلنا هذه كلمة حقُّ أريد بها باطل ؛ فإنَّ المعلم الحكيم النقاد قد يكون ضبطه بقواعد نظام التعليم حجراً على مواهبه السامية ، ولكن أنَّى لنا هذا المعلم وأنَّى لنا أنه عند وجوده ينصح لتلامذته ، فهو غير مأمون الوجود ، ومع وجوده غير مأمون الأطراد ، فضبط التعليم بالقواعد يقصد منه الأمن عليه من عبث العابثين وخديعة المرآئين ، على أنَّ في ضبط التعليم سعة من التفويض لاجتهاد المعلم في غير الأوقات والعلوم ، واعتباراً لملاحظاته التي يقدِّمها للجنة النظر ، ولعلَّ صاحب المواهب من المعلمين لا يزيده القانون إلا تعضيدا لمواهبه ، وقد مضى في الكلام على أطوار التعليم بالجامع ما يرى منه الناظر كيف تألب أعيان أهل العلم

المنتخبين في لجنة الإصلاح على مكابرة محاسنه ومقاومته مقاومة سلبية بكلمات سبابه ، أو بتحريك السبابة .

فأما الحال في التدريس فإنه أبعد عن الإيصال إلى الغاية المطلوبة وهي سعة الفكر في وجيز الوقت سواء في المرتبة الابتدائية أو النهائية ، فما تجد في الابتداء إلا هجوم المدرسين على المسائل التي يسمع التلميذ دويها ولا يفهم المراد منها ، وتجعل في نفسه إما اليأس من فهم العلم أو اعتياد القناعة بما لا يفهم . وما هو عند دخوله إلا أن يسمع الخلاف في متعلق الجار في (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وأوجه الإعراب البالغة بالضرب نيفا وسبعين . ثم حقيقة التعريف في الحمد لله وهل هو استغراق أو جنس أو عهد . ثم حقيقة الصوت والكسب . ثم دلالة الكلام هل هي وضعية أو عقلية . وهل الإعراب لفظي أو معنوي ، وقد حدثني العلامة الوزير (١) أنه يوم دخل يتعلم بالجامع الأعظم سنة ١٢٥٤ كان أول ما حضره حلقة المدرس الشيخ أحمد عاشور البوعلوي (٢) في « الآجرومية » فابتدأ الدروس قبل الزوال بثلاث ساعات شارحا معنى بسم الله الرحمن الرحيم فلم يزل في ذلك إلى أذان الزوال ، فترك بقية الكلام إلى الغد . قال : فلم أرجع إلى درسه بعد . أما الدروس العليا فإنها يستبدل فيها جلب المسائل من علوم أخرى بالمناقشات اللفظية فإذا استهل بالناس كتاب « التلخيص » مثلاً أو الأشموني أو المحلى أو السعد على عقائد النسفية ضاعت الأشهر في عطف « ونعم الوكيل » على « وهو حسبي » . وفي « قدرا » من قوله من أجل العلوم قدرا ، وفي الجواب عن قول ابن مالك : « وكلمة بها كلام قد يؤم » هل هو من أمراض الخلاصة التي لا دواء لها أو مما ينجع فيه الدواء . وفي حقيقة أصول الفقه وتعلق الأمر بالمعدوم وفي أن حقائق الأشياء ثابتة . وشاع أن الشيخ صالح بن فرحات التبرسقي - وكان من الموسمين بالذكاء والعلم من المدرسين - قضى سنة كاملة في تدريس قول النسفي في عقائده : « قال أهل الحق : حقائق الأشياء ثابتة » .

من هنا تعرف لماذا يطول المدرسون دروسهم بالمسائل السطحية ؛ لأنهم اعتادوا من نشأتهم التسليم بما يقول المؤلفون فلا هم لهم إلا التقاط كلماتهم من غير تعوّد بالفصل في ذلك بين صحيح ومجروح ، ولا باعتبار ما ينبغي إقاؤه للتلامذة وما لا ينبغي فيضطر

(١) يقصد العلامة محمد العزيز بو عشور (١٢٤٠ - ١٨٢٥/١٣٢٥ - ١٩٠٧ م) .

(٢) نسبة إلى قرية سيدي بوعلي قرب سوسة ، أصله منها وبها توفي سنة (١٢٨٥) .

تنحصر مراتب المدرّسين تقريبا في خمسة أنواع :

الأوّل : التحرير الذي يميز الصحيح من الفاسد بنقد وفهم مصيب مع التضرّع في الكتب التي لا تدرس من أصول العلوم ، وهذا النوع قليل بالجامع الأعظم .

الثاني : المتمرّن بكتب التدريس الواقف على اصطلاحاتها المقتردر على تدريس المهّم منها بالفهم والإفهام على ما هي عليه من غير خطإ ، وهذا أكثر من يطلق عليه اسم نحارير المدرّسين .

الثالث : نَقَلَة لما في الكتب مكدون لحواظهم عند التدريس وليسوا من النقد أو التحرير في شيء ، ينقلون ما يحتطبونه بالليل على غره ليأتوا به صباحا ، وينالون بإعجاب تقريرهم له انشراحا ، وهؤلاء أتعب خلق الله عيشا وأقلهم تدرّسا ؛ لأنّ اعتيادهم بأن لا يقرّروا إلا ما طالعوا يكلّفهم نصب السهر والنقل ، ويمنع من التدريس أقلّ مانع يعوقهم عن المطالعة في الليل .

النوع الرابع : أناس يفهمون ويدرّسون ولكنّهم لا يميزون في ذلك الصحيح من الفاسد .

النوع الخامس : طائفة كثيرة دأبها صراح الخطأ ، وزلق الخطأ ، والستر على العيب يغطا .

زد إلى هذا التكلف والانقباض الذي يرتديه بعض المدرّسين في مشيتهم ، وكلامهم ولباسهم ، وسخّنات وجوههم التي تبعد ما بين التلميذ والأستاذ ؛ فتحول دون النفع بعلمه ، فبذلك يخرج التلامذة مقلّدين فتمر عليهم مواقع البحث وهم لا يشعرون بها . وتجد ضدّ ذلك في بعض المدرّسين من رثاءة الهيئة واضطراب الحركات وسخافة الحديث ، على أنّ هناك صفة ذميمة منتشرة بين الجميع وهي التعلّق بسفاسف الأمور ، وانطواء البواطن على بغض الزملاء ، والنيز ، وإشاعة المساوي ، والرمي إلى تحقير الغير ، وسعي الواحد منهم لإقناع الناس بعلو درجته في العلم بطرق من التمويه وإكثار السكوت ، وحب المحمّدة بما ليس من فعله ، بحيث يقلّ أن تجد بينهم أصحاب همم عالية ولهجة صادقة ، وكلمات صريحة ، وقد كان في العلماء المتقدمين فضائل جمّة .

أما التمويه في إظهار الفوز في المناظرات العلمية فقد كانت صفة منتشرة بين طبقات العلماء من قديم عندما صار العلم صناعة وصار العالم يسعى لينال الحظوة عند ولاة الأمور الذين ليست لهم درجة علمية ، أو في نظر العموم ؛ فهذا السعي حملهم على

سلوك طرق التمويه وتحقير غيره ومباهته بما عساه أن يذهب رشده وصوابه عند المناظرة ،
 حُكي أن الباقلاني جاء إلى مناظرة ابن المؤدب المعتزلي ، في مسائل خلاف الأشاعرة
 والمعتزلة ، فابتدره ابن المؤدب بأن ألقى بين يديه عند حضوره حثية من الفول ليعرض
 بالباقلاني أن أباه كان يبيع الباقلاني ، فيقال إن الباقلاني ألقى بين يدي ابن المؤدب عصي
 يعرض بأن أباه كان مؤدباً وهم كانوا يعدون المؤدبين من الحمقى . انضم إلى هاته العلة
 التي ثنوا بها علة أخرى أنكر منها ، وهي علة التقديس للتأليف والمعلومات القديمة
 فارتسم في عقولهم أنها قصارى ما تبلغه عقول البشر وأن نهاية همة من بعدهم أن
 يفهم ، كلامهم ، وبذلك يظنون أنهم قد كفوا مؤنة سائر العلوم فيعسر ارعواؤهم عن
 التفهيم ، ونهوضهم لتلافي ما فات . ويكثر ضعفهم في النقد والبحث وكذلك تنشأ
 تلامذتهم . ثم تشيع هاته النحلة في الأمة كلها ، وحاصلها الاقتناع بظواهر الأشياء
 وترجيح الأوهام على الحقائق والرضا بالدون ، لذلك إذا نزلت المسألة وكانت ممّا
 صادفهم في دروسهم أو مطالعتهم توهموا أن ما يعرفون هو غاية تحقيقها فهرعوا إلى الجزم
 بحلها واستأسدوا لدفع كل ما خالف علمهم فيها مما أثمره كد الأفكار وجودة البحث ،
 حتى إذا اتضحت براهين المخالف لهم وعزهم في الخطاب ، قالوا : هذا السحر اللساني ،
 أو هذه السفسطة التي نسمع بها في كتب المنطق .

من أخصّ واجبات الأساتذة أن يكونوا قدوة لتلاميذهم ، فمن الواجب أن يعرفهم
 حبّ العلم ، والسعي لإصلاح أنفسهم وأمتهم وأن ينشئوهم على خلال المصابرة
 والشجاعة ، والحرية والمروءة ، واحترام الحق والعدالة ، والعفاف وكرم الأخلاق ، حتى
 يكونوا كلهم أعضاء نافعة عاملة ، سواء منهم من بقي في صناعة العلم أو من انصرف
 إلى الأشغال الأخرى ، وعساهم أن لا يكونوا بعداء عن هذا في مقلب الزمان ، فإن
 علماء الأمة زينتها في كل أوان .

الامتحان والمناظرة

كان الإذن بالتصدي للإقراء في القديم بأيدي الأساتذة القائمين بتعليم العلوم بالجامع
 الأعظم ، فكان كل واحد منهم يهب - من تلوح له بوارق قدرته على التدريس -
 منحة التدريس التطويحي بالجامع لما يشاء من الكتب ، مبتدئاً بالأصغر متدرجاً بعد ختمه
 إلى ما فوقه ، وكانوا على استقامة فراسة واتقاء لسوء السمعة والرمي بالجهالة ، تمنع

هواهم من التغلب عليهم بتحويل هاته المنحة العلمية من ليس أهلاً لها ، ولم يكن للمدرس يومئذ من الجراية غير أربع نواصر في اليوم من مال الجزية .

فلما أصبح التدريس خطة ينال عليها صاحبها جراية بمقتضى ترتيب أحمد باشا سنة ١٢٥٨ فعين ضمنه ثلاثين مدرساً من نخبة العلماء نصفهم من المالكية ونصفهم من الحنفية . ثم عيّن اثني عشر مدرساً آخرين منصفين كذلك وسماها طبقة ثانية ، وجعل تعيين ذلك في المستقبل عند شغور خطة أحدهم موكولا لأمانة النظار الأربعة ، وأنهم إن اشتبه عليهم الحال في ترجيح متكافئين عدلوا إلى المناظرة بين الطالبين . ثم عرض التساهل في إسناد الخطط لغير أكفائها فعين القانون الصادقي لذلك المناظرة عند الطلب ، ثم صارت بعد ذلك شيئاً متعيناً بمقتضى الأمر الصادر في عام ١٣٠٩ .

أمّا التصدي للتدريس تطوعاً فلم يكن محتاجاً إلا إلى الإذن من أحد المدرسين لمن يأمنون عنه الكفاءة للتعليم ويعبر عن ذلك الإذن بالإجازة إلى أن صدر الترتيب في سنة ١٢٩٢ فكان الفصل ٤٧ منه مقتضياً لإجراء اختبار عام كل سنة على جميع التلامذة بإلقاء تقرير شفاهي فعلم ذلك تلامذة المرتبة المنتهية ، من ذلك الوقت صار التطويح منوطاً بالامتحان ثم عطل العمل بهذا الاختبار في جميع مراتب التعليم عدا مرتبة الانتهاء ، فبقي لذلك امتحان شهادة التطويح مستمرا ، وكان عبارة عن إلقاء درس واحد في كتاب يختاره التلميذ من الكتب التي له فيها دروس والمشائخ النظار يعنون له موضعاً منه ويعطونه ثمانية أيام لمطالعة وإلقائه ، وإذا أحسن إلقاءه رخص له الإقراء في الجامع الأعظم لكن ذلك لم يكن يحتاج لقوة علم أو فهم بل يكفي أن يكون التلميذ قادراً على الحفظ ، وعلى إلقاء ما يحفظه ؛ لأنه يمكث تلك المدة في تحرير درسه باستعانة أقرانه وشيوخه ، ثم يحفظه عن ظهر قلب ثم يلقيه إن لم يكن به عجز أو شدة حياء ، وبذلك تكاثر عدد المطوعين فظهر للنظارة تصيير الامتحان بثلاثة دروس ، وجعلت مدة المطالعة يوماً وليلة لكل درس ، فقل الغث ولكنه لم ينقطع لوجود المقدرة على حفظ درس في يوم وليلة . ولما ظهر خلل هاته الطريقة إلى سنة ١٣١٦ حيث صدر الأمر الذي عين أسلوب الامتحان وتركيبه من امتحان كتابي في مقالة موضوعها باب من أبواب الفقه ودرس من علوم ستة : الكلام ، الفقه ، أصول الفقه ، النحو ، البلاغة ، المنطق . لا يُعيّن التلميذ كتابه ولا علمه ولكن تُعين دروس على أعداد التلامذة الراغبين مأخوذة من مواضع متوسطة من أحد ستة كتب : « شرح المحلي على جمع الجوامع » في الأصول ، « وشرح الدردير على مختصر خليل » أو « شرح منلا مسكين على الكنز » ، في الفقه ،

« وشرح المقدمة الوسطى » للسنوسي في الكلام ، « وشرح الأشموني على الخلاصة » في النحو « والمختصر » لسعد الدين على « التلخيص » في البلاغة ، وشرح الخبيصي على « التهذيب » في المنطق ، ثمّ بالجواب عن تسعة أسئلة تلقى عليه في علوم : الفقه ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، والمنطق والجغرافيا ، والتاريخ ، والمساحة ، والحساب .

وابتداً هذا الترتيب في عام ١٣١٧ - وكنت أوّل المشاركين فيه وحصلت على شهادة التطويغ - فانصرفت عناية التلامذة ، بعد بضع سنين ، إلى التملي عن حفظ المقالات الفقهية ، وضعف اعتناؤهم بالفهم في الدروس باستحضار القواعد العلمية ، وإنما يستحضرون مسائل سطحية تعين على الأجوبة ؛ وآل ذلك إلى تأخر في ملكات الأفهام وتحقيق المسائل ، بل صار جلّ عنايتهم منصرفاً إلى الإيعاب من المقالات الفقهية وحفظها ؛ فكان إقبالهم على الدروس في العامين الأخيرين من مدّة تعلمهم ضعيفاً جداً . وكان النظار في السنين الأولى من إجراء الامتحان بالطريقة الجديدة ، قد اقتصروا على تعيين مواضيع المقالة الفقهية ، في أبواب العبادات فبعث ذلك التلامذة على الاقتصار في تحضيرهم على العبادات دون المعاملات وبذلك أهملوا تحصيل أهم ما يحتاجون إليه وهو فقه المعاملات الذي به يتتفعون فيما يباشرونه من خطط كالعدالة ، والقضاء ، والفتيا ، والوكالة على الخصوم في المحاكم التونسية ، والمشاركة في امتحان الانتخاب للحاكمية بالمحاكم التونسية وللوظائف القلمية العربية في الوزارات والإدارات . ولكن بعد انتقادات قوية اقتنع النظار بالعدول عن هذا التخصيص ، فصاروا يعينون المقالة مرة في العبادات ومرة في المعاملات ؛ فعكف التلامذة في سنتهم الأخيرة من التعليم على حفظ مقالات الفقه ، واعتمدوا في أمر إلقاء الدروس الشفاهية على إعانة أساتذتهم حيث كان التلميذ يعطي نصف يوم لتحضير الدرس الذي كان يلقيه فيستعين في تلك المدة بمن يحضر معه من متفوقيه أقرانه ومن يتعهده أيضاً من أساتذته ، وكان الواجب أن تعطى للتلميذ أربع ساعات في محل ينفرد فيه بنفسه ، كما أن جمهوراً من الأساتذة ارتكبوا شيئاً آخر غير محمود وهو الشهادة للتلامذة بقراءة كتب مشروطة مع أنهم لم يحضروها قط ، ويرون صنعهم ذلك من باب الإعانة لطالب العلم ، على قاعدة « لا خيل عندك تهديها ولا مال » (البيت) فأفضى الحال إلى أن صار حال الامتحان متقهقراً عاماً فعاماً ، وربما نسب البسطاء ذلك إلى القانون مع أن القانون إنما كان سبباً في رقيّه وتحصيل المشاركة العامة ، ولكن سوء استعماله هو الذي صيّرهُ إلى ما ذكرناه ، يرى حاضر مجلس الامتحان أشباحاً تشفّ وجوها عن فنور ،

ويسمع أصواتاً تنبئ عما وراءها من القصور ، يسمع دروساً لا يزيد طول أطولها على ثلاثة أدرج يلوكها صاحبها لوك الثلج في الشتاء ، ويتهجى الكلمات التي حرّرها له غيره تهجي صبيان المكتب ، ويعيد اللفظ الذي يقوله ليتذكّر ما بعده ، بحيث إن الذي شهد مجلس الامتحان لا يتمالك أن يملأ الفضاء بزفرات يجيش بها صدره ، إن كان يعلم عواقب الارتقاء والانحطاط . وقد ذكرنا فيما تقدّم ما كان من خلل في كيفية حضور الممتحنين لإلقاء الأسئلة عليهم .

أما شهادة التطويع في علم القراءات فبمقتضى ما استقرّ عليه رأي النظارة في جلسة يوم ٢١ صفر ١٣٤٩ أن التلميذ الذي زاول تجويد القرآن وقراءات قرائه يجرى عليه اختبار في حفظ القرآن وفي مباهي علوم التوحيد ، والفقه ، والنحو ، وفي حفظ منظومة ابن الجزري ومنظومة « حرز الأمانى » للشاطبي ، يُجرى عليه الاختبار مدرّساً علم القراءات فإذا رأياه أهلاً للانخراط في امتحان التطويع في القراءات أذنت له النظارة في الانخراط فيجرى عليه امتحان في مادتين : إحداهما قراءة ثمن حزب جمعا بين القراءات السبع ، وثانيتها إلقاء درس من شرح ابن القاصح على « حرز الأمانى » ، يعين موضوع المادتين من طرف النظارة بطريقة القرعة ، ويعطى حصة لمطالعة المادتين من يوم واحد ، فإذا تبينت كفاءته يعطى شهادة التطويع في علم القراءات .

إنّما جعلت الامتحانات العلمية منذ القدم لاختبار تحصيل طالب العلم فيما أريد منه من تعليمه ولا شك أنّ ما يبين له من الضوابط والقواعد إنّما هو تقريب للطريقة المطلوبة ، وإلّا فإنّ المرجع في التطبيق هو علم القائمين بتنفيذ تلك الضوابط وعدالتهم وغيرتهم على الرتب العلمية من أن تسند لغير كفتها ، ولا شك أنّ الشهادة لطالب العلم بتحصيله على المرتبة التي يخولها له الامتحان مثل شهادة التطويع عندنا هي شهادة معتبرة عند كلّ من يعلم أن بيد هذا الطالب شهادة ، والتقصير أو التساهل في إعطائها تغرير للناس في حال صاحبها فلا جرم أنّها شهادة لا تقتضي رافة ولا تساهلاً ولا تخفيفاً ، وإنّما تكون الرافة بالتلميذ في إعطائه حقوقه ، وفي إرشاده لطريق التحصيل ، وفي الغيرة عليه من أن يهضم حقّه الذي يستحقّه ، أو أن يقدم عليه من هو دونه ، وإلا فالرافة في غير هذا المعنى خور وهي أشبه شيء برافة الأرملة الجاهلة على ولدها حين تنكف عن تأديبه ، وإرشاده لرقة تصبيها من امتعاضه في معاكسته شهواته .

ليس العلم رموزاً تحلّ ولا كلمات تحفظ ولا انقباضاً وتكلفاً ، ولكنه نور العقل

واعتداله وصلوحيته لاستعمال الأشياء فيما يحتاج إليه منها فهو استكمال النفس والتطهير من الغفلة والتأهل للاستفادة والإفادة ، وما كانت العلوم المتداولة بين الناس إلا خادمة لهذين الغرضين وهما ارتقاء العقل لإدراك الحقائق واقتدار صاحبه على إفادة غيره بما أدركه هو .

إذن فالعلوم التي تدرّس إن لم تكن الغاية منها ما ذكرنا فهي عبارة عن إضاعة العمر وامتلاء الدماغ ، ولا يكاد يبلغ المتعلّم الغاية المذكورة إلا متى تلقى العلوم بيقظة وراقب غاياتها في أعماله ، كمراقبة قواعد النحو في التكلم وقواعد الفقه في المعاملة ، وقواعد المنطق في الفهم والإفهام ، فإن هو لم يفعل وتعاطي العلم عن ذهول بما تقرر كان قد أضاع زمناً في التعلّم عن غير استثمار إلا أفاظاً حفظها .

فالمراد من متخرّج الجامع حين يعطى شهادة (التطويح) أن يكون ذا ذهن قويّ ، وعقل مدرك للحقائق قدير على إيصالها إلى أذهان طالبها نظرًا لكون هاته الشهادة (التطويح) تخوله التصدي للإقراء وهذه الصفة يجب أن تغلب على أحواله ولا يضرب أن تشدّ قليلاً كما تشدّ الفطنة والاهتداء في قليل من أحوال غير العالم . فلذلك لم يكن اختبار من تسند إليه هاته الشهادة في علم واحد مثلاً دليلاً على مكانته العلمية لاحتمال أن يكون رمية من غير رام ، من أجل ذلك كان من السداد تعدّد موادّ الامتحانات وهو ما جاء به القانون الأخير لتعرف كفاءة الممتحن الموشك لأنّ يصير مدرّسا ، فتتظاهر ظواهر حاله على اقتناع الممتحن (بالكسر) بمرتبته العلمية حتّى لا يكون إنساناً في بعض العلوم وبهيمة في الآخر ، وكلّ ذلك لا يخرج الغرض الأصلي عن أصلته ، فمن الواجب على المتولّي أمر هذا الامتحان أن يسلك سبيل التمييز بين الغرض الأصلي فيشدد فيه ويحتاط ما لا يشدد في غيره من المكملات .

نجد الامتحان اليوم قائماً على ثلاث عمد الكتابي (المقالة) ، والتدريس ، والأسئلة ، فلننظر أيّ الثلاثة أدخل في الدلالة على صلوحية المحصل للتدريس ، لا شبهة في أنّا نجد ذلك هو الفهم والعبارة ، فأما الفهم فلا شبهة في كونه ساريًا في الامتحانات الثلاثة ولكن انسياقه في الدرس ؛ وهو به أخصّ فمن الواجب أن يكون الدرس محلّ العناية وميزان عقل المدرس ، والمقالة تتبع الدرس لأنّ في أسلوب الكتابة دليلاً على جانب من الفهم .

أمّا الأسئلة فالغرض منها معرفة مشاركة الممتحن (بالفتح) في العلوم المعتبرة في

برنامج التدريس ، والاستدلال على صحّة تعلّمه وأنّه لم يضع مدّة قراءته عبثاً أو غفلة عن العلوم ، وأنه لم يزل في تلك المدة يلاحظ ما لا غنى عنه من المسائل والقواعد ، ولا شكّ أنّ دوام تلك الملاحظة يوجب رسوخ تلك القواعد في ذهنه ، فلا يطالب التلميذ بالجواب عن كنه كلّ سؤال يلقي عليه ولا يطالب بمعرفة غرائب المسائل أو حلّ الألغاز العلمية ، ولكن يطالب بمعرفة حاصل المسائل المتداولة التي يحتاج للعمل بها في غالب أحواله العلمية ، والمتكرّر الاحتياج إليها ، وهذا المقدار هو جزء من العلم متأخّر في الاعتبار عن الجزء الذي به يستنير الذهن ويدرك غايات تلك القواعد ، إذ ليس للناس من فائدة في امتلاء حافظته التلميذ بألفاظ المسائل مدّة الامتحان ثمّ إذا نفّض يده من غبار الامتحان وراجعته بعد أشهر فحاضرته في شيء منها لم تجد بذهنه إلاّ أطلاً بالية . ولا شكّ أنّ المطالبة باستحضار مسائل علوم كثيرة يجعل علمها سطحيّاً لا يلبث أن ينمحي من ذاكرة المحضّل ، فمن الواجب أن يعتمد التلامذة على جادّة العلم واستحضار معاني ما أتقنوا حفظه من المتون المعتبرة ، ولا أكثر من « الخلاصة » في النحو ، ومن « التحفة » مثلاً في الفقه ، ومن « التهذيب » في المنطق وما في هاته المراتب ؛ ولذلك كانت الطريقة التي رسمها قانون امتحان التطويع والعلوم التي طالب التلامذة باستحضارها بغاية من السداد .

وقد انقسمت العلوم إلى عملية ونظرية ذكرنا الميز بينهما في العلوم ، فيجب أن نطلب في العلم العملي مبلغ عمل التلميذ به ، وفي النظري مبلغ فهمه فيه ، قد سئل في عام ١٣٢٠ في الفقه هل يجوز أن يقول المدين لربّ الدين إذا حلّ أجل الدين : أخر عني الطلب وأنا أعطيك ما تحتاجه ؟ وهل يجوز أن يقول له : وأنا أقضكيه ؟ وخلاصته : هل يُحمَلُ قوله : أعطيك ما تحتاجه ، على معنى الزيادة في الدّين لأجل التأخير ؟ وفي امتحان سنة ١٣٢٢ عمّن قام بالدعوة للعبّاسيين في الأندلس فلم ينجح ، وعن أسماء أجداد النبي ﷺ المتفق عليهم بين المؤرخين ، إن العَلَمَ بهذا بعضه لا حاجة إليه وبعضه يُعدّ من المكملات وليس مما يطالب به المحضّل ليعتبر عالماً مهياً للعمل . وقد كان الإغضاء عن فقه المعاملات ، والاعتناء بالعبادات غالباً في تعيين المقالات ، والأسئلة الفقهية إخلالاً بالمراد من المحضّل لشهادة التطويع ؛ إذ العلم بالعبادات - أي فروعها - لا ينتفع به المرء إلاّ في خاصّته أمّا العلم بأسرارها فإنّما يحتاجه العالم المبين لأسرار الشريعة الإسلامية ، أمّا فقه المعاملات فهو الذي يحتاجه المحضّل ليكون عدلاً أو قاضياً أو وكيلاً أو مدرّساً أو حقوقياً ، كما كان الإغضاء عن الدروس إضاعة لمراتب الأفهام وتدريها مع أنّ

العجز عن التقصير في إلقاء الدرس يُعدُّ نقصًا كبيرًا . ولقد كان التساهل في أمر الدروس مغرًا للتلامذة على الزهد في انتقاء حضور الدروس النافعة وفي إلقاء الأذهان لاستصفاء ما يلقي إليهم فيها ، وعضوا ذلك بالعكوف على حفظ المقالات فصاروا حملة أسفار ضعفاء أفكار ؛ وبذلك ضاعت نجابة النجباء بقلة استعمالها واستوى الجميع في الحفظ ، ولا شك أن مبادي الملكات إذا لم يحسن استعمالها ذهبت وئيدة الإهمال والغفلة .

ومن الإخلال في الامتحانات خلل آخر وهو سوء يقظة المراقبين بسبب اتِّخاذ المراقبين من عاثة أعوان دار الشريعة ، وعاثة مستخدمي خزائن الكتب وبيت النظارة بالجامع ، فهم لجهلهم لا يتفطنون لطرق استعانة الممتحنين بعضهم ببعض ولقئتهم لا يحيطون بما يقع من الإعانة وتبادل الأوراق ، إذ تجد خمسة أو ستة من المراقبين أقيموا لحراسة مائة تلميذ فكانت استعارة التلامذة بعضهم من بعض للمقالات وقت تحريرها واستصحاب فريق منهم لمقالات سبق تحضيرها أمرًا متفاقمًا ، يجمع الممتحنين بيت قد ملئ بغير نظام وغلب بحجب وازدحام هو بيت الامتحان المعروف في دار الحكومة ، أمَّا الأسئلة فإنهم وإن جمعوا مسؤولي كل يوم في بيت مقفل الباب - وهو إحدى مقصورتى بيت الامتحان التي تفتح نافذتها على بطحاء القصبه - يخرج منه الواحد إثر الآخر عند الدعاء لإلقاء سؤال واحد في كل علم لجميع تلامذة ذلك اليوم ، قد سهل على السامعين حيلة ارتكبوها ، وهي أن يخرج أحد التلامذة الحاضرين مجلس الامتحان إلى بطحاء القصبه ويشرف عليه الممتحنون من النافذة فيناجيهم بالأسئلة وأجوبتها وشواهدا من المتون ، ولقد سمعتُ هذا المنادي يناديهم يوم الأحد في ١٢ يولية سنة ١٩٠٤ وعرفته من هو واستسمعت إليه من بجانبى فلم يسمعه ، ومن الغد نُبِّهت إليه من بجانبى من قبل لأن ينادي فلما نادى سمعه معي جماعة ولما وقع التفطن لذلك أذن النظر بحضور محمود القبى تابع بيت النظارة في البيت مع الممتحنين إلا أنه كان رجلا ثقیل السمع فطالما تلقى المحصلون ما يوحى إليهم من أجوبة الأسئلة وهو لا يشعر وطالما تجاذبوا أطراف المفاهمة في تحقيق أجوبتها وهو ينظر .

وقد نشأ عن تضاؤل أفهام التلامذة بنقصان العناية بالدروس أمر آخر ظهر أثره حتى في الأسئلة وهو أنني شهدت في تلامذة عام ١٩٠٤ أنهم أقدر على الجواب في الأسئلة عن القواعد منهم على الجواب في الأسئلة التطبيقية للقواعد في الفن الواحد ، فإذا سألت أحدهم عن قاعدة أجب عنها ، وإذا سألتهم عن جزئي من تلك القاعدة لم يتفطن لكونه من جزئياتها ، مثلاً إذا قلت لأحدهم متى يعلق العاملان من باب ظن عن العمل ؟

أجابك بأن التعليق هو إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجيء ماله صدر الكلام وذلك قبل النفي بما وإن وقبل لام الابتداء ولام القسم وأدوات الاستفهام وسرد قول « الخلاصة » ، والتزم التعليق قبل نفي ما « البيتين . فإن سألته عوض هذا السؤال عن قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أين مفعولاً علموا لم يستطع الجواب ولا يكاد يهتدي إلى أن هنالك تعليقا ، وقد سئل تلميذ في امتحان عام ١٩٠٤ عن ٤٨ متراً من القماش سعر جميعها ٢٢٥ فرنك فكم يكون ثمن ٢٨ متراً منها ، فلم يحد أحد من المسؤولين جواباً مع أنهم سُئلوا عوضاً عن هذا في قواعد حسابية ومساحية فأجابوا . ومن الإخلال سكوت لجنة الامتحان عن المدح والذم للتلامذة وإغفالها إعلان ما يحصله كل من الأعداد في النجابة ؛ فضعفت الهمة والتنافس في التقدم ، فالذي أشهد به أن طريقة الامتحان الجديدة التي ابتدأ العمل بها في عام ١٣١٧ نافعة جداً لو قُبِض لها اعتناء وتطبيق . وقد ظهر بسببها تقدّم في علوم ، مثل : الصرف ، والرسم ، والبلاغة ، بعد أن كان كثير من كبار المدرّسين لا يلمّ بمسائل هاته العلوم ، كما ظهر تقدّم في الإنشاء والتعبير ، نعم هو كشأن الأشياء في أوائلها محتاج إلى زيادة تحرير ، وذلك أمر يسير .

المنافسة للتحصّل على خطة التدريس

أمّا التحصيل على رتبة التدريس فقد كان في القديم منوطاً بالشهرة في العلم ، فبعد أن يؤذن للمحصل بالانتصاب للتدريس يأذن من شيوخه مدّة حتى إذا اشتهر العالم وعرف أجريت له الجراية التي كانت تعطى للعلماء في صدر الدولة الحسينية ، ولما رتب أحمد باشا التعليم بجامع الزيتونة عام ١٢٥٨ وعين ثلاثين مدرّساً كما تقدّم سماهم بنفسه بواسطة انتخاب بعض من وثق به وهو الشيخ إبراهيم الرياحي باش مفتي المالكية ، والشيخ محمد بيرم الرابع باش مفتي الحنفية ، والشيخ أحمد ابن أبي الضياف ، وقال في ظهيره : « وإذا نقص واحد من هؤلاء الثلاثين عالماً فإن من يتولّى عوضه يكون باتفاق المشائخ الأربعة - يعني النظار وهم رئيسا الفتوى والقاضيان - ينتخبون أعلم الموجودين في العصر وإن تساوت رتبة الموجودين فلا بدّ من امتحانهم بالمنافسة بمحض المشائخ حتى يكون من تقدّم إنّما هو بنفسه » .

فكان النظار يرّجّحون من يرون ترجيحهم ، وإذا أشكل عليهم الأمر صاروا إلى المنافسة .

وقد أُجريت المناظرةُ مرارًا بطلبٍ ممن يرشّحون أنفسهم ، فجرت مناظرة في صدر دولة مَحْمَدَ باشا بين الشيخ الحجيج وآخر لم يحضرني اسمه ، وكانت بمحضر الشيوخ الأعلام : أحمد بن الحسين باش مفتي ، ومحمّد يريم الرابع شيخ الإسلام ومحمّد الطاهر ابن عاشور القاضي المالكي ، ومصطفى يريم القاضي الحنفي ، ثم وقعت انتقادات من بعض من رأوا من أنفسهم كفاءة لأن يكونوا منتخبين وانتخب غيرهم .

ثم شغرت خطة مَدْرَس كبير حنفي فرام شيخ الإسلام الشيخ محمّد معاوية وأعضاء النظارة معه المشائخ : الشاذلي بن صالح ، ومحمد يروم ، ومحمد النيفر ، أن يقدم لها الشيخ محمود يريم ، وكان الشيخ مصطفى رضوان السوسي من مدرّسي الطبقة الثانية الحنفية ، فكتب إلى شيخ الإسلام أبياتًا يعارض أن يولى الشيخ محمود يريم دون مناظرة بناء على أصل ترتيب أحمد باشا أنّ انتخاب المدرّسين للنظار ، وبسبب ذلك أُجريت مناظرة بينهما في « مختصر السعد » وكان الفوز للشيخ رضوان ، وهذه أبيات الشيخ مصطفى رضوان :

أيا شيخ إسلام وقدوة أمة	مقامكم أعلى مديح واعظم
معاوية الأستاذ هل من معتب	فلا العلم مغبون ولا الحقُّ يكتم
عهدناك قبل اليوم تشكو تأخراً	وتقدّم من لا يعلمون وتعلم (١)
أعيذك من أن أشتكي منك مثلها	فعدلك يأبأها ورأيك أحزم
فلا تجعلني واو عمرو أو أنني	أنا الميم والأيام أفلح أعلم
هديتم إلى رشد فخذ قول منصف	« سلي إن جهلت عنّا وعنهم »
وإني على عليك أثني مسلماً	ولست لمن قدّمتموه أسلم

هذا ما عرض لنا مما يتأكد رغبته في إصلاح الحالة العلمية بمعهدنا وهي الحالة التي يحفظ بها قوام حياتنا القومية وبقاء مميزاتنا ، وتلك آراء أوضححتها لنا التجربة وما تخلّصناه من الاستقراء لأحوال العلم وأهله ، ولعلّ الله تعالى يمنح هاته الطائفة المباركة روحاً من عنده تجمع كلمتهم على رأب ثأبي التعليم ، ولمّ شعثهم لمقاومة الخطر العظيم ، وعساه أن يوقظ أعين أولي الأمر منهم إلى دعوة صالحة ، ويلقي إليهم كلمة

(١) يشير إلى ما كان تظلم منه الشيخ محمد معاوية من تقديم الشيخ حسن عباس عليه في تولية خطة الفتوى في مدّة أحمد باشا مع أنّه أولاهما في يوم واحد .

رابحة ، تحشر إليهم طوائف العلم فتلتف حوالئهم ، وتصغي قلوبهم وأسماعهم إليهم ،
ألا وهي كلمة التواصي بالحق التي أهملها ناس كثير ، فهم بإهمالها يُعذَّبون
وما يعذَّبون في كبير .

نهاية كتاب أليس الصبح بقريب

تذییل النهوض للإصلاح

استمرَّ أهل العلم من أساتذة وتلامذة مدَّة الخوض اللساني والقلمي يتابعون الطريقة القديمة في التعليم بالجامع الأعظم لاهين عن النظر في انتقاد التعليم إلى أن انتصبت إدارة المعارف العامَّة بتونس واجتذبت إليها تعليم الجامع الأعظم سنة ١٣٠٠ وأظهرت من التحسينات في الامتحانات والمناظرات ما أيقظ عيون التلامذة إلى الاحتياج إلى الإصلاح ، ولم يزل هذا الشعور يدبُّ في النفوس فظهرت كلمات من بعض المتممين إلى العلم في جرائد تونس ، وربما راسل بعضهم بذلك الجرائد الشرقية غير أنَّ الخوض في ذلك كان يعدُّه جمهور الناس ضربًا من التجري .

وقد صادف حدوث وقائع في ولايات المدرِّسين بالاختيار سنة ١٣٠٨ بإسناد خطَّة التدريس إلى من لا يُسلم لهم منازعهم ولا غيرهم حقَّ التقدُّم ، فوجدوا فرصة للطعن في أعمال النظارة واشتكوا من ذلك لإدارة المعارف فترتَّب على ذلك ترتيب لشروط المناظرات في إعطاء خطط التدريس .

وقد ذهب هذا الشعور يدبُّ وينمو في نفوس الناس ، ويُفرِّطه ما ينضمُّ إليه من سيول الجرايد الشرقية والانتقادات القلمية ، إلى أن قامت نخبة من متخرِّجي المدرسة الصادقية فدعت إلى تكميل معلومات تلامذة جامع الزيتونة بمزاولة ما يحتاج إليه من العلوم المدعوة بالعصرية بتأسيس الجمعية الخلدونية ومدرسة الخلدونية في سنة ١٣١٤ فكانت الدروس التاريخية والأمالى الانتقادية تحرك من ساكن شعور التلامذة بتأخُّر حالهم ونقصان استعدادهم ، وتكاثر ورود الجرائد المصرية والسورية إلى تونس مثل جريدة « ثمرات الفنون » الشامية . « والمؤيد » « والأهرام » « والمنار » « ومصباح الشرق » « المصريات » . وفيها المقالات العلمية والاجتماعية فصار حديث الإصلاح يجري بين التلامذة حتَّى في مجالسهم بالجامع الأعظم ، على أنَّه لم يزل الأكثر منهم يتجنَّب الخوض في ذلك وينفر منه ويوجب إبقاء القديم على حاله .

وفي ربيع الأول سنة ١٣١٩ كتبت جريدة الحاضرة فصلاً تنتقد بها سلوك النظارة العلمية في أحوال التعليم والامتحان ، منها ما في عدد ٦٥١ مقال عنوانه « سِفْر بصفَر » فكانت له رنة بين المتعلِّمين والعامَّة أيضًا ، وافترق الناس فيه بين مادح وقادح بما دعا فضيلة شيخ الإسلام الشيخ محمود بن الخوجة إلى التذمُّر من ذلك في خطابه الذي خاطب به في ختم الامتحان جناب الوزير الأكبر ، سيدي محمد العزيز

بوعثور ، وهذا نصه :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الأسرة الحسنة سيّد المرسلين ، وإمام المتّقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمّا بعد : فإنّي أعرض على جنابك أيّها الوزير العلمي الطائر الصيت ، المحلّي جيد وزارته من جواهر أفكاره المستنيرة باليوافيت ، خلاصة إجراء الامتحان بين نجباء تلامذة الجامع الأعظم ، عمّره الله بدوام ذكره ، على مقتضى الأمر العلمي المؤرخ بالثامن عشر من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة بعد الألف ، وهو أنّه بعد تقديم المقالات وانتخاب المقبول منها ، استفيد من جملتها نوع حذق في رسم الكتابة وتقرير الفقه ، وسبك مسائل باب الاعتكاف كل ما يسره الله له .

ثمّ تُصدّي للامتحان التدريسي فانتظمت التلامذة في سلكه على حسب ترتيب أسمائهم في التقييد ، وقروا دروساً في الفقه ، والأصول ، وفنّ البلاغة ، والرياضيات وتسابقوا في ذلك المجال ، والمباحثة من جهة المشائخ تقلب أذهانهم ذات اليمين وذات الشمال فاستفيد من الجملة أنّ جمهورهم ممن برز ، وأحرز خصل السبق وتميز .

ثمّ ختمت جلسات الامتحان بإلقاء الأسئلة من الفنون العديدة التي تجري في مجرى التحسينات لإتمام نصاب الامتحان ، كما لا يغرب عن علم السيادة ، فإننا نرى العالم النحرير الذي يشار إليه ، ويُعوّل في كشف العضلات عليه ، قد يُلقَى عليه السؤال بغتة فيتبلّد ويتوقّف ، ويستكشف جلية حاله من السائل المرّة بعد المرّة بغاية التلطّف ، عساه يُهدى إلى الجواب ، كأنما كان يتختلّ لصيد العقاب ، هذه حالة الامتحان إجمالاً .

أما هيئة النظام العلمي بالجامع الأعظم ، فإن العلوم في إقبالها ، والأنفس في تهممها بانتحالها واهتبالها ، والدروس تختال في حلل الفنون على اختلاف أجناسها ، فيترشّف عذب نتائجها من مياسم قياسها ، ولن يخلي الله هذا الجامع العتيق من هلال يطلع فيشرق بسماؤه بدرًا ، وزُلال ينبع فيغدق بفضائه بحرًا ، وشبل يشدو فيزأر من غابه ليثًا ، وطلّ يبدو فيمطر من ربابه غيثًا . فما أشاعته بعض الجرائد التونسية العربية في عدد ٦٥١ من أن دروس التفسير والمعاني والبيان والأصول أصبحت دراسة ، وأنّ الجامع الأعظم خلو من الحساب الذي يحتاجه القاضي والفرضي ، إلى غير ذلك من التديجيلات والمكابرة للحسّ كنسبة القصور أو التقصير للنظارة العلمية في تغافلها عن العلوم الرياضية ، فمن الكذب الذي تاباه المروءة والإنسانية ، وتنزّهت عن مثله العناصر

الإبليسية ، ألم ير أعمى البصر أو البصيرة أن الأسئلة في الرياضيات على بساط الامتحان تثرى ، وأجوبتها في آذانها شنوف تتلأأ دُرًا ، أكانت هذه الأجوبة مفاضة على التلميذ على طريق الكرامة من غير تعليم ! كلاً بل ارتضعها من أخلاف دروس هذا الجامع الذي لم يزل بحمد الله جيّدة بقلائد الفنون على اختلاف أنواعها وتباين أجناسها محلّي ، وسيأتي لوزارتكم جدول دروس الفنون المقرّرة صحبة قائمة التفصيل فيمن استحقّ التطويغ أو الإعفاء ، وحيث إنّ هذه المصادر مرعاها وخيم ، وإذا نظرت نظرة في نجوم فلك العلوم بالجامع الأعظم قالت : إنّ نظامه سقيم ، محتاج لمثله في المعالجة والترميم ، قد أحدثت تشويشًا في الأفكار وفتورًا في الهمم وقالاً وقيل ، وليس الغرض إلّا الإيقاع في التضليل والتخذيل ، فنطلب على لسان النظارة العلمية من حضرة المؤيد سيّدنا الملك الذي بيده مقاليد مملكتي الدين والدنيا ، ومن جاء كما شاء التعزز والعليا ، الذي زاحمت الزواهر كتفه ، واكتسب من الفخر أضعاف ما تركه له سلفه ، صاحب التصنيف الشهير ، الذي يسمع لصولة أفكاره في غاب المشاكل القعقة والزئير ، سيّدنا الباشا علي ، حجز الصحف العربية عن التكلّم في المسائل الدينية ، وفي مقدمتها مسألة جامع الزيتونة مناخ العلم ومهبط فيض الفتوحات ، ومهبط استنشاق روح الله في مواقع الأزمات ، قدس الله أرضه الزكية وطهرها ، وضمّخها بخلاخل المسك من أنفاس ساداتنا أهل البيت ونورها ، ونسأله تعالى أن يزيد ملكنا بسطة في العافية الضافية وفسحة في الأجل ، قرير العين بولي عهده ذلك الشبل البطل ، درة تاج الملك وصارم يمينه ، وبهجة جماله وغرّة جبينه ، وبوزيره الذي ما تأزّرت الحياة بمثاله ، ولا نسج الدهر على منواله ، اللهم اجعل سفن حياتهم في بحار أطافك الجميلة سابحة ، بحرمة القرآن العظيم وأسرار الفاتحة .

وكان من جواب المولى الوزير أن أقنعه بأنّ عرف الجرائد الخوض في سائر الموضوعات العامة وما على النظارة إلّا أن تكون دائماً سالكة السبيل المظنون بها اتباعه بمقتضى القوانين ثمّ لا يضربها بعد ذلك انتقاد المنتقدين .

ثمّ رجعت جريدة الحاضرة إلى الخوض في ذلك فنشرت في عددها ٦٩٣ الصادر في ١٤ محرم سنة ١٣٢٠ فصلاً مسهبًا في انتقاد أحوال التعليم بالجامع الأعظم من سلسلة مقالات عنوانها « التعليم العربي » .

وفي سنة ١٣٢٠ صادف ورود الأستاذ الشيخ محمد عبده إلى تونس والأفكار قد نضجت من الخوض في هاته المسائل ومطالعتها ، فاشرأبت الأعناق إلى سماع رأي

زعيم النهضة المصرية وما كان إلا أن سمعوا منه خطابة الذي ألقاه في قاعة الخلدونية وحضره مئات من أهل العلم فانحى فيه على الحالة المتبعة عندنا وعندهم بما كان سبباً لفتح ما بقي مغمضاً من عيون الغافلين ، ولذلك أغضب عليه كافة الجامدين من أهل العلم ، إلا أنهم مع ذلك اعترفوا بوجود خلل في التعليم بألستهم وفيما قد كتبوه ، ومن أهم ذلك وأصرحه ما كتبه الأستاذ العلامة الشيخ محمّد النجّار المفتي المالكي في تعليقه على حديث كتابة العلم ، في رمضان سنة ١٣٢١ وقد طبع بالمطبعة التونسية في مجموعة دروس رمضان .

ومن ذلك الوقت كثر الخوض في نقائص التعليم ووجوب إصلاحه واشتغلت بذلك الجرائد التونسية ، فنشرت جريدة « الكوري » مقالاً باللغة الفرنسية في انتقاد أحوال التدريس ، ردّته عليها جريدة « الترقى » الفرنسية والعربية . ثمّ نشرت جريدة « إظهار الحق » في عددها الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٢٣ وفي ديسمبر سنة ١٩٠٥ مقالة تحت عنوان « التدريس بالجامع الزيتوني » انتقد كسل المدرسين وتقصيرهم في ترقية مدارك التلامذة ، وتطويل مدّة قراءة الكتب . فأغضب بها الزيتونيين ، وبسببها كتب له بعض أساتذتهم (وهو الشيخ محمد النخلي) مقالاً في جريدة « الزهرة » الصادرة في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢٣ وفي ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦ تحت عنوان « التدريس وأرزاق أهله » ، وتصدّت أيضاً جريدة « الحاضرة » لرّدّ مقالة (الكوربي) ومقالة جريدة « إظهار الحق » في عددها الصادر في ٢٣ شوال سنة ١٣٢٣ وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ، وردت جريدة « الصواب » أيضاً على جريدة « إظهار الحق » ردّاً شنيعاً .

وكان من التلامذة تلميذ يدعى محمّد بن عمران الماجرى كان زعيم الاعتصاب في سنة ١٣١٦ حين تأسس الاختبار العمومي . ثمّ دخل الامتحانات وأخفق فيها فأسس جريدة دعاها (المزعج) ونشر فيها مقالات في الانتقاد على النظارة والخطّ من المدرّسين والنداء على فساد التعليم وجمود التلامذة سنة ١٣٢٤ .

وفي سنة ١٣٢٤ تأسست جمعية قداماء المدرسة الصادقية وسعت لربط أواصر الودّ بين متخرجي المدارس وتلامذة الجامع ، فرغب رئيسها السيد خير الله بن مصطفى من بعض الأساتذة أن يتفضّلوا بإلقاء مسامرات لتوثيق عرى الودّ بين الطائفتين كما صرّح بذلك في خطابه الذي نشرته جريدة الصواب في عددها ١٠٦ الصادر في ١١ ربيع الأوّل سنة ١٣٢٤ فتناقت نفوس التلامذة إلى مثل ذلك الصنيع . ثم وقعت قضية من أجلها دعت جريدة الصواب في بعض أعدادها التلامذة الزيتونيين إلى تشكيل جمعية

توثق بينهم حبل التعارف وتمنحهم صوتاً مسموعاً لدى أولياء الأمور في إصلاح ما عليه جامع الزيتونة من التأخر (كذا قال في عدده الصادر في ٣٠ محرم سنة ١٣٢٥) ، فانتدب لدعائه جماعة من التلامذة يقدمهم التلميذان عبد الرحمن الككّاك ، والطيب بن عيسى من متخرّجي الجامع والخلدونية ، بمشاركة بعض المتطوّعين (هم : المشايخ الصادق النيفر ، وبلحسن النجار . ومحمّد بن الصادق ابن القاضي) ووضعوا قانوناً لتأسيس جمعية سمّوها « جمعية تلامذة جامع الزيتونة » . وكان جلّ غرضها الانتفاع بالعلوم مع اختصار الوقت بالتنفيخ وضبط التلامذة والأساتذة على وجه يمنع الكسل ، وعيّنوا لها رئيساً مؤقتاً وهو الشيخ السيد الطاهر النيفر اجتمعوا عنده بمحلّه بنهج الحفصية . ثمّ عقدوا اجتماعاً عامّاً في قاعة الخلدونية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٤ حضره نحو المائتين من التلامذة وخطب فيه الرئيس الوقتي ، والشيخ السيد محمّد الخضر ابن الحسين وانتخبوا فيه رئيساً وأحد عشر عضواً ، وهم :

الرئيس : الشيخ السيد محمد رضوان .

الأعضاء : المشايخ السادة : الطاهر النيفر ، عمر ابن عاشور ، الخضر بن الحسين ، محمد بن الشاذلي بن القاضي ، محمد الطاهر ابن عاشور ، محمد الصادق النيفر ، أبو الحسن النجار ، عثمان ابن الخوجة ، الصادق الحرزي .

وتوالى جلساتها بمحلّ الشيخ السيد الطاهر النيفر فلمّا تصفّحت الجمعية القانون الأساسي رأت أن تحدث تغيير فصلين وتغيير اسم الجمعية باسم « الجمعية الزيتونية » وبلغ أنّهم وقعت بين رئيسهم مراجعات وبين المشايخ النظار ، وقد عزم الرئيس على جمع الجمعية العامّة في غرّة مارس يوم الجمعة فلمّا شاع ذلك تخوّف التلامذة المشكلون للجمعية وأحشوا بأنّ الجمعية ستنتقلب جمعية أساتذة بعد أن كانت جمعية تلامذة ، وأكثروا من الكتابة في الجرائد ومن إرسال المكاتيب إلى رئيسها ؛ وبموجبه همّ الرئيس بالاستقالة مراراً لولا أنّ رفقاءه يمنعونه ثمّ أنّه عزم على الاستقالة وصمّم عليها واستقرّ رأي الجماعة على استدعائي وإسناد الرئاسة إليّ وكنت لم أحضر ما سبق من اجتماعهم وأعمالهم إذ كنت في شاغل كبير بحادث وفاة جدّي المنعم الوزير قدّس الله روحه ، فما لبثت إلاّ وقد وصلتني بطاقة من صديقي الشيخ السيد عبد العزيز المسعودي يخبرني بأنّ الشيخين السيدين أبا الحسن النجار ، ومحمّد ابن القاضي طلبا منه أن يبلغ إليّ رغبة الجمعية في الحضور مساء يوم ٢١ محرم ١٣٢٥ بمحلّ السيد الطاهر النيفر للرأس على اجتماع علمي ينظر في حلّ جمعية التلامذة الزيتونيين لسوء سلوكهم مع مجلس الإدارة

فلبیت الدعوة ، ولما حضرتُ أخْبَرَنِي الرَّئِيسَ وبعض الأعضاء بما كان ، وأنَّهم رغبوا تنقيح بعض فصول القانون ، وأنَّ بعض التلامذة منهم عبد الرحمن الكعكع والطيب ابن عيسى أكثروا القول في ذلك وغازطوا الشيخ الرئيس شفاها وكتابة ، ورغبوا في أن أترأس هذا الاجتماع لتقديم استقالة اللجنة لغيبته الرئيس من شدَّة الغيظ ، وأرجعوا القانون الأساسي إلى الرئيس الوقتي الشيخ السيد الطاهر النيفر ليرجعه لمن كلَّفه بالرئاسة من التلامذة ، ووجدت المحلَّ غاصًّا بأعيان الأساتذة ونجباء من المتطوعين والتلامذة ، فترأسْتُ هذا الجمع وألقيت فيه ما يناسب الموضوع ، وحرر الكاتب الشيخ أبو الحسن النُّجَّار صورة الاستقالة بما نصه :

إني ورفقائي السادة أعضاء جمعية تلامذة جامع الزيتونة ما قبلنا إدارة هاته الجمعية للهو في وقت استفضلنا ، أو لنفع من جرائها وجدناه ، بل كان عملنا ومضايقة أوقاتنا وشغل أفكارنا قصداً لتحقيق مصلحة إخواننا وأبنائنا الذين أظهروا اعتمادهم علينا وزجَّوا آمالهم إلينا فتقبلنا عهدة الجمعية ، وتسلمنا قانونها الأساسي من جلستها العمومية المجتمعة في ٢٧ ذي الحجة الفارط ، وبادرنا بمواصلة العمل لإبراز مقاصد القانون من القوَّة إلى الفعل ، وكان من جملة ما ظهر لنا نقد قانونها الأساسي فوجدنا به فصولاً قابلة للتنقيح لزم عرضها على الجلسة العامة للنظر فيها ، وكان الموعد بجمعها يوم الجمعة غرَّة مارس الجاري ، فما راعنا إلاَّ أفراد أرجفوا بسوء الظنِّ فينا ، عرفنا من لحن قولهم وصريحه النقد والإنكار والاتِّهام ونحو ذلك مما إذا خالفه في العبارة لا يخالفه في المقصد وما زلنا نرشدهم وننصح لهم ، وطعنهم ذلك يبلغ من نفوس أعضاء الإدارة مبالغ الاستياء حتى أجمع رأي الجميع من تلقاء أنفسهم على الاستقالة وعلى إرجاع القانون الأساسي على علاته للفاضل العالم الشيخ سيدي الطاهر النيفر الرئيس الوقتي ، وبذلك أصبحنا من تاريخ هذا البلاغ غير مسؤولين عن شيء من تبعات هذه الجمعية ، والله يوفق الجميع .

حرر بتونس في ٢١ محرم سنة ١٣٢٥

إمضاء الرئيس : محمد رضوان .

إمضاء الأعضاء : الطاهر ابن عاشور

محمد ابن القاضي ، بلحسن النجار ،

محمد الصادق النيفر ، محمد الخضر

ابن الحسين ، الطاهر النيفر .

فأعضيناها ثم تكلموا في إحداث جمعية أخرى تدعى « الجمعية الزيتونية » واقتروا في تشكيلها على الصورة الآتية :

الرئيس : محمّد الطاهر ابن عاشور .

الأعضاء : محمّد رضوان ، عمر ابن عاشور ، الطاهر النيفر ، محمد بن الشاذلي ابن القاضي ، الصادق المحرزي ، محمد النخلي ، الخضر ابن الحسين ، أبو الحسن النجار ، الصادق بن ضيف ، الصادق النيفر ، الطيب رضوان .

ووجدت القانون الأساسي حاضرًا وترجموه بمعرفة السيد أحمد العتكي ، والذي تولّى جميع ذلك الكاتبان السيدان أبو الحسن النجار والسيد الصادق النيفر . وبسبب ذلك أمضيت النسخ فتكلّف السيد أبو الحسن ومن معه بتبليغها إلى محالها ، فلما شاع ذلك عنا اهتز التلامذة وسعوا لإعادة الاجتماع بالخلدونية .

أما المشائخ النظار فقد هالهم الأمر وذهبوا إلى الوزير الأكبر السيد محمد الجلولي واستصرخوه ، وسلمت نسخ قانون الجمعية إلى الحكومة للمصادقة عليها جريًا على الترتيب الرسمية ، وفيما الحال كذلك إذ ورد عليّ استدعاء لحضوري مع ثلاثة من الأعضاء وهم الشيوخ عمر ابن عاشور ، محمد ابن القاضي ، الصادق المحرزي ، بالقسم الأوّل قبلونا في بيت وزير القلم وحضر رئيس القسم الأوّل السيد علي بن مصطفى بيده بطاقة يقول : إنّها ملاحظة من جناب الكاتب العام وحاصلها أن هاته الجمعية تكوّنت من التلامذة وحيث إنّها لا يناسب اشتغال التلامذة ما داموا تلامذة بتأسيس جمعية ولا يحسن أن تتولى طائفة من المدرّسين أمر جمعيتهم لما قد يظهر من تنافي المقاصد المؤدي إلى خرق سياج الاحترام بين الأساتذة والتلامذة فإنّ جناب الكاتب العام يرى حلّ هاته الجمعية وعدم موافقة الدولة عليها اه .

وبسبب ذلك لم يصدر الإذن في تأسيس هاته الجمعية لرفض الدولة ، ولم يتوقّف حلها على استقالة تعارض المطلب الموجه لتأسيسها بما يدلّ على أنّ حلها رفض من الدولة ، وإتمّما كان استدعاء أربعة من لجنّتها مكارمة لهم لكي لا يرمق رفض طلبهم بدون جواب بغير الاستحسان .

وقد أمسك الذين سعوا لتأليف جمعية التلامذة عن تجديد السعي لتأليف جمعية أخرى ، ولكن أصبح الخوض في هاته الموضوعات مع أقرانهم بنادي الخلدونية والحديث يشيع بين طبقات التلامذة .

وقد صادف أن النظارة أحدثت احتياطات جديدة في الاختبار العمومي وكلفت لجنة من نابغي المدرسين لإجراء الاختبارات إلا أن الانتقال من اللين إلى الشدة كان محرّجاً لنفوس التلامذة خصوصاً الراغبين في امتحان التطويح الذين أصبح شرط ختم الكتب عليهم مع بطء طريقة مشائخهم ، واشترط إلقائهم دروساً لدى لجنة الاختبار للنظر في صلاحيتهم عبثاً ثقيلاً عليهم وحائلاً دون مرغوبهم . أخذت نفوسهم التدبير في التخلص من هاته التشديدات ، خصوصاً وقد وجدوا في مخالفة شرط إلقاء درس وقبوله لتحويل التقدم اللامتحان متمسكا في انتقاد عمل النظارة فجعلوا يرجفون بذلك الانتقاد ، وانتقلوا إلى وصم اللجنة بحوادث تنافي قاعدة المساواة بين سائر التلامذة ، ودعوى أن بعض أعضائها مستند على البقية وييده الأمر والنهي لأنه يتوكأ على ركن من أركان النظارة ، وأنه ذو أغراض مع بعض التلامذة فهو يقبل من ينتمي إليه ويرد من له معه شيء .

وفيما هم كذلك إذ جاءت الأخبار من مصر تؤذن بحدوث اعتصاب من تلامذة الأزهر للمطالبة بالإصلاح سنة ١٣٢٧ فاستطار بذلك التلامذة بالجامع فرحاً وأصبح ذلك حديثهم فلم يبق منهم من لم يقتن عددًا من جريدة الزهرة التونسية ، أو من جرائد القاهرة التي تحمل هاته الأخبار وكان ذلك أوّل شعور لهم بوجود طلب الإصلاح .

الشروع الفعلي في طلب الإصلاح

لهذه الحركة أسباب منها أسباب مهيئة ومنها مفضية ، أما الأسباب المهيئة فأولها ما تقدّم من الشعور بوجود الإصلاح .

وثانيها : أن التلامذة يدعون أن النظار لا يعاملونهم معاملة الأبناء ، ويزعمون أنهم يعرفون من وجوههم عند الامتحانات نظرة الغضب ، أو السخط وحب التعجيز في أسئلة الامتحان ، وأنهم لا يكرمونهم ، بل يحتقرونهم عند السلام ، ولا يتنازلون لمكالمتهم ويبلغ عنهم لهم عند المطالب ونحوها كاتب النظارة السيد الطيب الستاري ، ولا يدعوهم إلا بفلان وفلان حتّى المتطوعين منهم فإنه عند المنادة لهم في الامتحانات ونحوها لا يدعوهم ولا بكلمة « سي » .

وثالثها : زوال احترام النظارة من نفوسهم حتّى أصبحوا ينتقدون أعمالها ويتعقبون أحكامها ، ولقد حدثت واقعة المناظرة على خطة تدريس من الطبقة الأولى بين الشيوخ

الطاهر النيفر ، وعثمان بن المكي ، والخضر بن الحسين ، وعلي السنوسي وأنتجت إعطاء خطة التدريس لأؤلهم فعدوا ذلك حيفا وتجاهروا بذلك في صحن الجنائز وقت الإعلان بالفوز أثر المناظرة بكيفية غير مناسبة .

أما الأسباب المفضية :

فأؤلها أنه كان ذات يوم تلميذ مرشح لامتحان التطويح يدعى إبراهيم بن شعبان من نبهاء التلامذة يحضر للامتحان مع بعض رفقائه على العادة بعد صلاة الصبح في جهة باب الشفاء بالجامع الأعظم ، وكان الوقت مظلمًا فأشعلوا شمعة ، فجاء الوقاد المسمى أحمد البقري فأمرهم بإزالة الشمعة لأنها شمعة بوجي (أي صنع فرنسوي منسوب إلى بجاية التي يسميها الفرنسيون « بوجي ») نجس لا يدخل المسجد ، فعارضوه في نجاستها فتناول عليهم وشتمهم فردوا عليه بمثله فلمًا كان يوم السبت واجتمع المشائخ النظرار جاء الوقاد شاكيًا . فأحضر المشائخ إبراهيم بن شعبان وأوسعوه شتمًا وتوبيخًا ولم يقبلوا تقريره المسألة بل رجحوا ما حكاه الوقاد « أحمد البقري » فخرج غضبان من هنالك وشاع في التلامذة أن النظارة تذل التلامذة وتعري بصنيعها الوقادين عليهم .

وثانيهما : أن تلميذين أخوين الحبيب الجزيري وأحمد تقدمًا للاختبار العمومي في عام ١٣٢٦ فتأهلا للتقدم لمزاولة متن « الألفية » فزاولا « شرح المكودي على الألفية » ، فلمًا حضرا لاختبار سنة ١٣٢٧ ردهما الشيخ أبو الحسن النجار بدعوى أنهما لم يؤدنا في المكودي والقانون يقتضي أن لا يتقدم التلميذ إلى فوق ما قدمه إليه الاختبار فادعيا أنهما لم يجدا درسًا في متن « الألفية » في وقت مناسب إذ لا يوجد في متن الألفية إلا درس واحد غير منتظم يقوم به الشيخ الطيب ييرم فامتنع الشيخ بلحسن من قبول دفتريهما فرفعا أمرهما إلى النائبين عن الدولة وإلى النظارة ووقعت المراجعة في ذلك مع المشائخ النظرار ، ووقع الانفصال على أن لا فرق بين المتون وبين الشروح التي لا تزيد على مسائل المتن ، فبلغ أحد النائبين عن الدولة ذلك للشيخ بلحسن وأطلعه على فصول من القانون في الباب الأول تقتضي ذلك فتظاهر بقبول ذلك على مضض ولكئنه بعد التفرق من ذلك المجلس أبى إلا أن يلغي ما قرأه براءة متن « الألفية » في العام القابل .

وثالثها : أنهم استاءوا من مطالبة بعض المتطوعين بالانخراط لإجراء امتحان الإعفاء من القرعة العسكرية عليه .

ورابعها : تشديد لجنة تصفح دفاتر التلامذة الراغبين في الامتحان في سنة ١٣٢٧

عليهم في الدروس التي يُلقونها وقتيا بعد إعطاء حصّة نصف ساعة للمطالعة حتّى أنّهم عينوا لبعض التلامذة في اليوم الأول والثاني درسًا في القصر من « مختصر السعد » وهو موضع صعب ولما لم يُجد في تقريره ردّوا مطلبه بما أوجب استعفاء أحد أعضائها ؛ لأنّه رأى في ذلك تشديدًا ، وهو الشيخ السيد محمد النيفر فلم يحضر من بعد .

وخامسها ، وهو أشدُّ صدور مكتوب من النظارة سنة ١٣٢٨ بأنّه لا يقبل طلب تلميذ يرغب في امتحان التطويع مع هذا العام إلّا بعد أن يثبت أنّه قضى سبع سنين من تاريخ تسلّمه الدفتر من النظارة ، فكان في هذا تشديد على التلامذة من وجوه :

أولًا : أنّ كثيرًا منهم متهيئ للامتحان وشأن القوانين أن يضرب أجل للعمل بها .

ثانيًا : أنّ كثيرًا من التلامذة الذين هم غير مطالبين بالمجيبى لصغر السنّ أو لكونهم من أهل المدن المعفاة قبل مشروعية الاختبار وقبل وجوب تعميمه في سنة ١٣٢٦ ، كانوا لا يأخذون دفاتر إلّا وقت الحاجة وربما قضى الواحد ثلاث سنين بلا دفتر فإذا اشترط عليه قضاء سبع سنين لزمه عشر سنين .

ثالثًا : أنّ الذين يقرأون خارج الجامع ثمّ يقبلون في الجامع في مرتبة ما بعد اختبار يُجري عليهم يعذر عليهم مكث سبع سنين .

رابعًا : التلامذة النجباء الذين قدمتهم نجابتهم في مدّة وجيزة قد كثر أن يقبل التلميذ منهم للمشاركة في امتحان التطويع ويبرهن على غاية من النجابة مع أنّه لم يقض إلّا خمس سنين بالجامع ومنهم آتخذ بالجامع أفراد معدودون .

وسادس الأسباب : أنّ التلامذة قدموا في صيف سنة ١٣٢٧ = ١٩٠٩ قبل الامتحان مطالب في إلغاء سؤال الفقه للاستغناء بالمقالة (أي الامتحان الكتابي الذي هو في موضوع من الفقه) ، وفي طلب إسقاط المقالة عن المقبولين فيها فيما سبق ، وفي طلب تحديد الأسئلة من مسائل الكتب المدرّسة بالجامع لا من الحواشي ونحوها ، فلم يجابوا لشيء من ذلك .

فلما اقترب وقت الامتحان اجتمع كثير من التلامذة على أفراد منهم ارتاضوا بالأساليب الحديثة ، وأزمعوا تحرير مكتوب للدولة في مطالبهم وإقامة مظاهرة لذلك ، واجتمعوا اجتماعات سرية في مواضع واستطاعوا كتمان أمرهم إلى وقت بروزه .

وسرى أوائل مارس بأنّ جماعة من التلامذة يريدون تقديم مطالب للدولة .

فما راع الناس إلّا وقد بلغهم يوم الاثنين في ٧ مارس ١٩١٠ أنّ لجنة من التلامذة يرأسها التلميذ إبراهيم بن شعبان حضرت لدى الكاتب العام (روا) لطلب الإذن في

إقامة مظاهرة خارج باب سعدون لإمضاء مطالب لهم يريدون تقديمها إلى الدولة ، فرغم التلامذة أنه تقبلهم قبولاً حسناً وأذن لهم في تقديم مطالبهم إلى الدولة رأساً ولكنه لم يأذن لهم في عقد المظاهرة ، فخرجوا من عنده ومن بعد رجعوا إليه يلحّون في المظاهرة فمنعهم وخوفهم إن هم صنعوا ذلك ، وخابر الوزير السيد الطيب الجلولي وزير القلم عشية الثلاثاء في ٨ مارس ، فبينما أنا في جلسة لجنة الامتحان العسكري (الإعفاء من الخدمة العسكرية) إذ أرسل إليّ وزير القلم أحد معينيه يطلب حضوري لديه فلمّا حضرت عنده حدّثني بما وقع من طلب التلامذة عقد مظاهرة وأنّ الدولة لا يرضيها ذلك ، وأمرني أن أسعى لصدّهم عن ذلك ولإقناعهم بالاكتفاء بتقديم مطالبهم وتعريفهم الدولة بمصالحهم وسيرون ما يسرّهم ، فرجعت فوجدت ثلّة من التلامذة بصحن دار الباي بالقصبة فجمعتهم وذكّرت لهم ذلك ثم نزلت ، وعقب ذلك رجعت لجنة منهم إلى وزير القلم ملحة في الترخيص بإقامة مظاهرة معللة بأنّه لا غرض لهم من ذلك إلّا جمع التلامذة لإمضاء المطالب ، فرخّص لهم أن يجتمعوا ثبات في أوقات مختلفة ويمضوا المطالب شيئاً ، على شرط أن لا يخرجوا باجتماعهم عن الجامع ، وكذلك كان فقد اجتمع صباح يوم الجمعة في ١١ مارس بكرة بالجامع الأعظم زهاء أربعمائة تلميذ وحرصهم إبراهيم بن شعبان على لزوم الهدوء ، وأمضى المطالب من لم يكن حضر من التلاميذ .

وهذه نص عريضة مطالبهم

الحمد لله ، السادة العلماء الأعلام المشائخ النظار دام عزّهم ، بعد تقديم ما يجب من التحية والسلام . فالنهيّ إلى جنابكم هو أن تلامذة الجامع الأعظم من منذ ثمان أو سبع سنوات وهم كالحشبة الملقاة في بحر خضم تتلاعب به أمواج التعسّفات التي هزّت ريح الأهواء بما شاءت أن تُبديه من دون أدنى مراعاة للتلميذ المسكين فبقيت - كذا - تلك الحشبة كالأكرة بين الأمواج كلّما ألقتها موجة صادفتها صخرة إن لم تقسمها على ألف فمائة . نحن غضضنا الطرف عن زيادة المقالة فانزادت سوّالات قبلها ، غضضنا عن سوّالات فانزاد درس قبلها ، غضضنا الطرف عن الدرس فاشترط فيه عدم الاستعانة بالغير مع قلة الحصّة الزمانية ، غضضنا الطرف عن الشرط فأعقبة شرط تمام السبع سنوات في القراءة ، غضضنا الطرف عن السبع سنوات فانزادت لنا كتب لم تكن في

الحسبان على أنها داعية لتشتيت فكرة التلامذة بكثرة مزاوله الكتب من غير ما تزيده تضيلاً وسعة في المدارك ، غير صرف الوقت الذي يجب الاقتصاد فيه . هذا والمعلمون تقاصرت همهم عن الإقراء فإنك تجد الواحد منهم يجلس - كذا - ثم يخرج وما عسى أن يجدي نفعاً في الحصّة القليلة ، أو يصلي ركعتين ويخرج ، أو يعث اعتذاراً ببطاقة بعذر ولم يبينه ، ومع هذا فإنهم يأخذون مرتبهم بالتمام حتى إذا يُقروّن فإنك تجد الواحد منهم يغير أوقات دروسه من وقت إلى آخر فتضارب أوقات دروس التلامذة وتتزاحم مع بعضها بعض - كذا - فيضطرون إلى ترك بعض الدرس بعد ما يصرفون ربع أو نصف عامهم في قراءته ، أو يحضرون يوماً هنا ويوماً هنا كي يحصلوا على تصحيح الدفتر الذي صار ضالّتهم المنشودة التي ألزمتهم بالسير وراءها تلك الزيادات السابق ذكرها ، وهذا من الخذلان للتلميذ الذي لا يخفى على كل ذي تأمل ، على أن التلميذ متى ترك درساً من الدروس زيادة على حرمانه منه فإنه يُغضب شيخه فيحقد عليه ؛ حتى إذا كان من המתجنين وقت الاختبار يفعل معه ما يريد ويشتهي .

فصرنا بهذا الأمر الذي نشأ منه الخلل الفادح للمعلم - كذا - والمعلم بل وللهيئة الاجتماعية أيضاً ، كراكب متن عمياء ، إذ صار الجامع الأعظم عوض أن تدرس فيه الفنون ، مسرحاً تمثل فيه مكائد الأحقاد ، مع أن التلميذ إذا رجع البصر كرّتين نحو مستقبله يرجع البصر خاسئاً وهو حسير ، فنحن معاشر التلامذة نطلب من إنصاف المشائخ النظار أن يجيونا على مطالبنا الآتية في عشرين يوماً وإلا فنحن نفضل المكوث في ديارنا عن هاته الحالة رافعين صوتنا إلى من له النظر ؛ لأن قاعدة الضغط يوجب الانفجار تحكم به علينا فطرتنا الطبيعية . والسلام .

الأول

عدم اشتراط السبع سنوات لأنه أمر غير قانوني ، وعدم اشتراط ما زيد في هاته السنة من الكتب .

الثاني

لما كان في كل سنة بل في كل شهر تصدر لنا أشياء لم تكن في الحسبان ولم تتصوّر منفعتها ، وحيث إن لنا قانوناً ولم يعمل به ؛ إذ لو كان العمل جارياً على مقتضاه لما

زيدت اليوم هاته الزيادات التي كانت عديمة النفع ، فإننا نطلب تشكيل لجنة تحت نظارة المشائخ النظار لتنقيح الكتب والفنون منتخبة بأغلبية أصوات التلامذة ، ولإصلاح برنامج التعليم ، كي تكون التلامذة على بيّنة من أمرهم حتّى لا يكونوا راكبين متن عمياء يخبطون خبط عشواء .

الثالث

نطلب من المشائخ النظار أن يخاطبوا الدولة في طرح المتطوّعين والمعفين ، من القرعة العسكرية ؛ لأنّه لا يجدر بمتطوّع أو مستعف (كذا) أن يكون أقلّ امتيازاً من المحصّل على (السيرتفيكا) بعد ما شهد له بأمر علي في امتيازه عن غيره واحترام الناس له .

الرابع

تبديل لجنة الاختبار العمومي بأغلبية أصوات التلامذة ويكون الاختبار بسرد الكراس فقط ، وإسقاط اختبار التلامذة المرادين الدخول لامتحان التطويع ؛ لأنّه غير قانوني ، ولأنّ تأهيل لجنة الاختبار العمومي لما أهلته لدرس الكتب العالية كافٍ ، بقي هل هو فهمها أم لا ، هذا يتبين بالدرس الذي يلقي أمام المشائخ النظار ، وطرح سؤال الفقه لأنّ المقالة تغني عنه .

وتعيين جميع الكتب التي تلقى منها السؤالات .

وأن تكون تلك السؤالات من الأصول إلّا التعاليل والفروع ، وأن تكون من الكتب المتوسّطة كما هو نص القانون .

الخامس

نطلب مشاركة الناظرين (يعنون النائبين عن الدولة) للمشائخ النظار في إعطاء الأعداد في الامتحان والمناظرة . وفي الختام نطلب تنقيح كلّ فصل من القانون يخالف مطالبنا السالفة الذكر ، كما هو نص الفصل الحادي والخمسين من القانون ، هذا ولدينا ما يتيف عن - كذا - ثمانمائة مصحح محفوظة عندنا في نظير هذا المكتوب . والسلام من أبنائكم التلامذة . تحرير في ١ ربيع الأنور سنة ١٣٢٨ يوافق ١٣ أبريل ١٩١٠ . هذا ما عنّ إثباته من أحوال العلوم الإسلامية وطرائق تعليمها وأسباب النهوض والانحطاط العارضين لها في عديد الأعصر ، وقد مضى بعد تقييده زمن غير قصير

تطورت فيه الأحوال إلى أحسن تارة وإلى أسوأ أخرى ، وفي العيان غُنيّة عن الإبانة ، لمن كانت له زكّانة .

وقد تحقّق العمل بكثير من الملاحظات والمقترحات التي اشتمل عليها هذا الكتاب فأسفر بها وجه الصبح الذي رجوتُ له قربا ، ولم أفتأ كلما وجدت فجوة أن أرتقي بالتعليم مرتقى وإن كان صعبا ، حتّى قلتُ إنّ الصبح أعقب بضحاها . ورأيت كثيرا من الناصحين توخى سبيلنا وانتحاه ، واللييب لا يعوزه تنظير الأحوال ، وفي الخبر أن ابن آدم لا ينتهي ما له من آمال ، ونسأل الله عون المسلمين على إصلاح الأحوال .

* * *

فهرس المباحث

٣ الباعث على وضع هذا الكتاب
٥ كلمة التقديم
٩ لماذا نسعى إلى إصلاح التعليم
١٣ أطوار التعليم في الأمة العربية قبل الإسلام
١٨ أطوار التعليم العربي الإسلامي
٢٢ بعد ظهور الإسلام
٣٩ صفة التعليم الإسلامي وأساليبه ومناهجه
٤٣ مناهج التعليم
٤٦ معرفة الأهلية للتصدي للتعليم
٤٧ صفة الدروس
٤٩ مواضع التعليم
٥٢ تعليم المرأة
٥٥ انبثاآ العلوم الإسلامية في الأقطار
٥٥ في مصر
٥٧ في أفريقية والأندلس
٦١ في بلاد الفرس
٦٣ في المغرب الأقصى
٦٤ مواضع التعليم في أفريقية والمغرب
٦٤ انتشار العلم في الأندلس
٦٦ أسلوب التعليم فيها
٦٧ مواضع التعليم فيها
٦٨ طور التفكير العلمي والمشاركة في العلوم
٧٦ مواضع التعليم في تونس

- ٧٧ وهذه جريدة بأسماء بعض علماء تونس في العصر الحفصي
- ٨١ جريدة بأسماء بعض علماء تونس في مبدأ الدولة الحسينية
- ٨٢ تنظيم التعليم الزيتوني في عهد أحمد باشا وما بعده
- ٨٨ ومواضع التعليم
- ٩١ الدرس العلمي الذي ألقاه الأستاذ العلامة سالم بوحاجب
- ٩٩ المدرسة التأديبية (العصفورية)
- ١٠٠ أسباب تأخر التعليم
- ١١٨ النظر في الإصلاح وترقية أفكار التلامذة
- ١٣١ وصف إجمالي لحال التعليم
- ١٣٦ أحوال الفنون والكتب
- ١٣٨ التأليف
- ١٤٨ وجوه من الإصلاح
- ١٥٠ العلوم
- ١٥٢ أسباب التأخر
- ١٥٩ النظر في أسباب تأخر العلوم
- ١٦٠ علم التفسير
- ١٦٥ علم الحديث
- ١٧٠ علم الفقه
- ١٧٦ علم أصول الفقه
- ١٧٨ علم الكلام
- ١٨٣ علوم العربية
- ١٨٣ حياة اللغة العربية ونظرة في أسباب تأخرها وفي إصلاحها
- ١٨٧ سبيل الإصلاح : الإنشاء والشعر ، النحو والصرف ، المعاني والبيان والبديع
- ١٩٥ علم المنطق
- ١٩٦ التاريخ

٢٢٩	فهرس المباحث
١٩٨	العلوم الفلسفية والرياضة
١٩٨	المعلمون (المدرسون)
٢٠٣	الامتحان والمناظرة
٢١٠	المناظرة للتحصيل على خطة التدريس
٢١٢	نهاية كتاب أليس الصبح بقريب
٢١٣	تذليل النهوض للإصلاح
٢١٧	تأسيس الجمعية الزيتونية
٢٢٠	الشروع الفعلي في طلب الإصلاح
٢٢٧	فهرس المباحث

رقم الإيداع

2006/4788

I . S . B . N الترفيم الدولي

977 - 342 - 368 - 9

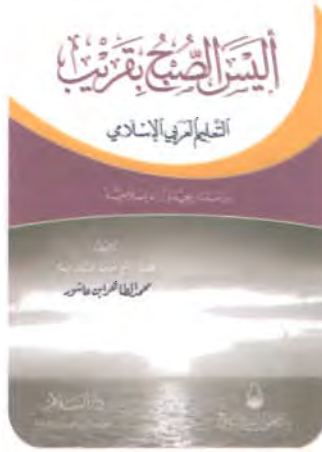
السيرة الذاتية

هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور ، الإمام الضليح في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية . تعلم في الكتاب حتى أتقن حفظ القرآن ، والتحق بجامع الزيتونة في سنة (١٣١٠هـ/١٨٩٢م) ، وتلمذ على يد الشيخ صالح الشريف ، وقرأ على جماعة من أعلام جامع الزيتونة ؛ منهم الشيخ إبراهيم المارغني ، وسالم بوحاجب ، وعمر بن الشيخ وغيرهم فأحرز شهادة التطويح سنة (١٣١٧هـ / ١٨٩٦م) واجتاز مناظرة التدريس من الرتبة الثانية (١٣٢٠هـ/ ١٨٩٩م) ونجح في مناظرة التدريس من الرتبة الأولى (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٣م) وفي سنة (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٤م) سمي نائبا عن الدولة لدى نظارة جامع الزيتونة . وفي سنة (١٣٢٩هـ/ ١٩١٣م) سمي عضواً في لجنة تنقيح برامج التعليم . وفي سنة (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م) سمي قاضياً مالكيًا للجماعة ، وبموجب ذلك دخل في هيئة النظارة العلمية المديرية لشؤون جامع الزيتونة ، ثم سُمي شيخ الإسلام المالكي سنة (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) ، وشيخاً لجامع الزيتونة وفروعه سنة (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٤م) واعتزل هذا المنصب سنة (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) ثم سمي عميداً للجامعة الزيتونة في (١٣٧٥هـ/ أبريل ١٩٥٦م) .

قام برحلات إلى المشرق لأداء فريضة الحج ، وإلى أوروبا وإستانبول حيث شارك في مؤتمر المستشرقين سنة (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) . كان من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة . وهو أول من أحرز الجائزة التقديرية للرئيس الحبيب بورقيبة سنة (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) وكان جم النشاط ، غزير الإنتاج ، تزينه أخلاق رضية ، وتواضع عظيم ، وصبر وقوة احتمال ، وعلو همة واعتزاز بالنفس ، وصمود أمام الكوارث ، وترفع عن الدنيا ، توفي يوم الأحد (١٣ رجب ١٣٩٣هـ/ ١٢ أغسطس ١٩٧٣) ودفن بمقبرة الزلاج .

ومن مؤلفاته المطبوعة :

التحرير والتنوير : تفسير القرآن المجيد في ثلاثين جزءاً ، وكشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، وأليس الصبح بقریب ، والنظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح ، وقصة المولد النبوي الشريف ، وتحقيقات وأنظار في القرآن والسنة ، والتوضيح والتصحيح (أصول الفقه) ، وحاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التفتيح (جزآن) ، ومقاصد الشرعية الإسلامية ، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام ، والوقف وأثره في الإسلام ، ونقد عليم لكتاب « الإسلام وأصول الحكم » ، وأصول الإنشاء والخطابة ، وموجز البلاغة ، وشرح قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المخلق ، وجمع وشرح ديوان بشار (أربعة أجزاء) ، وشرح ديوان النابغة ، وشرح مقدمة المرزوقي على (ديوان الحماسة) ، والواضح في مشكلات شعر المتنبي لأبي القاسم الأصفهاني (تحقيق) ، وقلائد العقيان في محاسن الأعيان للفتح بن خاقان القيسي (تحقيق) وسرفات المتنبي ومشكل معانيه (لابن بسام النحوي) .



هذا الكتاب

هو أثر فريد في بابهِ ، وطريف في موضوعه وعنوانه ، يعرض تاريخ المعارف البشرية عند الأمم القديمة ، وعند العرب في الجاهلية ، ثم في العصور الإسلامية الذهبية ، ففيه وصف دقيق للتعليم الإسلامي : أساليبه ومناهجه ، وتاريخ لموضعه في سائر أقطار المشرق والمغرب .. كما بين صاحبهِ أهمية تعليم المرأة في الإسلام ، بل ضرورته . كما تعرّض بالتفصيل للتنبيه على مواطن الخلل التي أصابت مناهج التعليم في عصور الانحطاط ، فأفاض في بيان أسباب تأخر العلوم وطرق تدريسها في العالم العربي عامة ، وفي جامع الزيتونة خاصة .. ثم عرض طريقته للإصلاح التربوي والتعليمي ، بجرأة وإخلاص ، فأبان عن نظرة استشرافية منيرة ، وإحاطة وفهم للشريعة والواقع ، فخط بذلك للامة الإسلامية طريقاً للنهوض والإصلاح ، ورسم لها منهجاً قوياً للنمو والصلاح ...

نشر مشترك

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة - مصر ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ القومية
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ - ٥٩٢٢٨٢٠ - ٤٠٥٤٦٤٢
فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)
الإسكندرية - هاتف : ٥٩٢٢٢٠٥ ، فاكس : ٥٩٢٢٢٠٤ (٢٠٢)

email: info@dar-alsalam.com
www.dar-alsalam.com

10 مكرر نهج هولاندة
1000 تونس

الهاتف :
+216 - 71256435
+216 - 71253456
+216 - 71253839

الفاكس :
+216 - 71352926
+216 - 71856775



دار السلام للنشر والتوزيع
تونس